وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

دور الكرد في الحياة السياسية العراقية

(2003 - 1979)

أطروحة تقدمت بها

نوره وادي محمد السعدون

إلى

مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة البصرة

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في تاريخ

العراق المعاصر

إشراف

أ. د. رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي

شكر وتقدير

📖 **الحمد لله** مستحق الحمد والثناء، خالق الوجود من العدم، والشكر **لله** صاحب الجود والكرم، المتفضل على خلقه بأطيب النعم، بسمه أبدأ وأتوكّل، وعليه اعتمد وأسأل.

بعد الحمد والشكر **لله** على حسن رعايته, والتوفيق لما دعا إليه من سبيله، والصلاة والسلام على خير الأنام **محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.**

كلمة حقٍ يتوجّب عليّ ذكرها وأنا أنهي كتابة هذا الجهد المتواضع، كلمةٌ يُراد بها التعبير عن عميق العرفان والشكر الجزيل للدكتور **رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي،** لقبوله الإشراف على الأطروحة، ومتابعته لها منذ الخطوات الأولى، وعلى ما منحني من صدر واسع، ونصح وإرشاد، وملاحظات دقيقة ورؤية عميقة، متفضلاً عليّ بوقته الثمين في التوجيه, والنصح, والمناقشة, والدعم .. أسأل **الله** تعالى أنْ يزيده علماً, وفهماً, وعزاً, وشرفاً.

وأتوجه بوافر الشكر وجميل العرفان إلى عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية، أساتذتي الأفاضل جميعهم، وأخص منهم رئيس القسم الأستاذ الدكتور **مصطفى جواد عباس** والأستاذ الدكتور **إبراهيم فنجان الأمارة،** والأستاذ الدكتور **جعفر عبد الدايم بنيان المنصور،** والأستاذ الدكتور **فرقد عباس قاسم** ، والأستاذ الدكتور **عبادي احمد عبادي,** لجهودهم القيمة, وتوجيهاتهم السديدة في السنة التحضيرية.

يقتضي جميل العرفان والوفاء ان اتقدم بالشكر الجزيل للاستاذ دالدار ميتاني والاستاذ غفور مخموري ،لتزويدهم لي بالكثير من المصادر والوثائق التي اسهمت في ترصين هذه الدراسة.

ومن دواعي العرفان بالجميل، ان أتوجه بالشكر والتقدير إلى المؤسسات العلمية جميعها التي أمدتني بالمصادر ولاسيما مكتبة دار النشر الكردية في بغداد, ومكتبة دار الكتب والوثائق الوطنية، ومكتبة جامعة دهوك، ومكتبة البارزاني الخيرية في اربيل.

واجد من الواجب ان أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور نجاة عبد الكريم نائب رئيس الأكاديمية الكردية في اربيل، والى العاملين في المكتبة الأكاديمية الكردية، لإتاحتهم الفرصة لي للاطلاع على الكثير من المصادر والصحف.

ووافر الاحترام للدكتورة جنار عبد الله مسؤولة مركز الدراسات الإستراتيجية في اربيل, وشكري إلى الأستاذ فؤاد راوند في مكتبة الدراسات الإستراتيجية، والى الأستاذ بكر حمه صديق عارف، الذي أمدني بالكثير من المعلومات والمصادر التي ساعدتني في انجاز هذه الأطروحة, كما أوجه الشكر والتقدير إلى جميع العاملين في المكتب السياسي لحزب البارتي، لتزويدهم لي بالكثير من الوثائق التي أسهمت في ترصين الأطروحة.

ولا يفوتني ان أتقدم بالشكر العرفان لأفراد عائلتي ابتداءً بزوجي وأبنائي .. الذين تحملوا معي عناء الدراسة, وما بخلوا عليّ بتشجيع او مؤازرة, فجزاهم الله عني خير الجزاء.

نورە

المختصرات

المختصر	التفصيل
البارتي	الحزب الديمقراطي الكردستاني
البككا	حزب العمال الكردستاني التركي
جود	الجبهة الوطنية الديمقراطية
جوقد	الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية
حدكا	الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني
حسك	الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني
د. ك. و	دار الكتب والوثائق
اليكيتي	الاتحاد الوطني الكردستاني
سه جاوه بيشتوو	المصدر السابق
ل	الصفحة

المحتويات

دور الكرد في الحياة السياسية العراقية

(1979 – 2003)

الموضوع	الصفحة
المقدمة	(1 - 7)
الفصل الأول	
النشاط السياسي والعسكري للحركات الكردية في كردستان العراق (1921 - 1979)	(8 - 43)
أولا : النشاط السياسي والعسكري للكرد في العراق (1921 - 1945)	8
ثانيا : موقف النظام السياسي العراقي من القضية الكردية (1946 - 1958)	20
ثالثا : موقف النظام السياسي العراقي من القضية الكردية (1958 - 1979)	23
رابعا : موقف الأحزاب والحركات السياسية العراقية من القضية الكردية (1921 - 1979)	33
الفصل الثاني	
التحولات السياسية واثرها على توجه الحركات الكردية في العراق (١٩٧٩ - 1985)	(44-81)
أولا : اثر سقوط شاه إيران 1979 **على توجهات الحركة الكردية في العراق**	44
ثانيا : موقف الكرد من التحولات السياسية الداخلية (1979 - 1980)	51
ثالثا : موقف الكرد من اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية سنة 1980	55
رابعا : اثر الدعم الإيراني - السوري - الليبي للكرد في العراق (1980 - 1983)	60
خامسا : حوار جلال الطالباني مع الحكومة المركزية (1983 - 1985)	70

سادسا : المرحلة الثانية من مفاوضات الكرد مع الحكومة المركزية (1984 - 1985)	77
الفصل الثالث	
الصدام الكردي المسلح مع الحكومة المركزية (**1985 - 1990**)	(**122-82**)
أولا : التدخل الخارجي وأثره على سياسة الكرد تجاه الحكومة المركزية (1985 - 1987)	82
ثانيا : موقف الكرد من تولي علي حسن المجيد قيادة مكتب تنظيمات الشمال 1987	89
ثالثا : عمليات الأنفال ضد الكرد 1988	94
رابعا : ردود الأفعال حول قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية سنة 1988	97
خامسا : استمرار الإجراءات العسكرية للحكومة المركزية ضد الكرد 1988	103
سادسا : إعادة التوطين وموقف الكرد منه 1989	111
سابعا : محاولات المعارضة الكردية التفاوض مع السلطة الحاكمة (1989 - 1990)	115
ثامنا : الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990 **واثره على الكرد**	119
الفصل الرابع	
الأوضاع السياسية للكرد بعد حرب الخليج الثانية (**1991 - 1998**)	(**123-160**)
أولا : انتفاضة آذار 1991 **وأثرها على الأوضاع السياسية للكرد**	123
ثانيا : المفاوضات بين الحكومة المركزية والأحزاب الكردية 1991	128
ثالثا : انسحاب الإدارات الحكومية من المناطق الكردية ونتائجه (1991 - 1992)	138
رابعا : مؤتمرات المعارضة العراقية 1992 **وأثرها على كردستان العراق**	141
خامسا : اثر نشاط حزب العمال الكردستاني على الكرد في العراق (1992 - 1993)	144
سادسا : الحرب الأهلية في كردستان العراق (1993 - 1996)	148

سابعا : التدخل الخارجي في الصراع بين الحزبين الكرديين (1996 - 1998)	156
الفصل الخامس	
السياسة الداخلية والإقليمية والدولية تجاه القضية الكردية (**1998 - 2003**)	**185-161)** (
أولا : تحالف الأحزاب الكردية وأثره على الوضع السياسي الداخلي (1998 - 2003)	161
ثانيا : الدعم الإقليمي والعربي للكرد (1998 - 2003)	168
ثالثا : الدعم الدولي للكرد (1998 - 2003)	175
رابعا : مؤتمرات المعارضة العراقية ومخرجاتها إزاء الكرد (1999 - 2003)	180
الخاتمة	**190-186)** (
الملاحق	**205-191)** (
قائمة المصادر والمراجع	**256-206)** (
ABSTRACT	**(A – E)**

المقدمة وتحليل المصادر

تناول العديد من الباحثين الأكاديميين، جوانب مهمة ومتعددة، اختصت بدراسة تاريخ العراق المعاصر، غير انه وعلى الرغم من أهمية تواجد القومية الكردية في كردستان العراق وتأثيرها أحيانا في صنع القرار السياسي للحكومات العراقية المتعاقبة،ألا اننا لم نلحظ أي تركيز من تلك الدراسات الأكاديمية حول دور الكرد في الحياة السياسية العراقية، عدا بعض الكتابات والمقالات المبعثرة، التي اهتمت بجزء بسيط من الموضوع، مع ملاحظة أن بعضها قد كتب على ما يبدو بدوافع شخصية.

ظهرت القضية الكردية إلى حيز الوجود في الحياة السياسية العراقية، كإحدى القضايا الهامة التي أعقبت انهيار وتفكك الدولة العثمانية بعد خسارتها في الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، وما نتج عنها من احتلال بريطانيا للعراق وتأسيسها للدولة العراقية الحديثة سنة 1921، ليبدأ الكرد سواء في العراق أو الدول المجاورة له، بالسعي من أجل إيجاد كيان خاص بهم. ولتحقيق ذلك أسس قادة الكرد بعض الأحزاب ذات الطابع القومي الانفصالي، وقاموا ببعض الحركات المسلحة التي هدفها الانفصال عن العراق، أو على أقل تقدير حصولهم على بعض الحقوق المشروعة ومشاركتهم في السلطة، وقد استعانوا في كثير من الأحيان بقوى خارجية لتحقيق أهدافهم، الأمر الذي كشف عن وجود خلل في تعامل الحكومات العراقية المتعاقبة مع القضية الكردية، والمتمثل بعدم فهمها أو تقبلها للحد الأدنى من طموحات الكرد، الذين ظلوا يشعرون بالتهميش والإقصاء المتعمد عن المشاركة الجدية في نظام حكم تسوده غالبية عربية.

وهنا لابد من الإشارة، إلى ان الأحداث التاريخية مرهونة بأوقاتها، وعندما تُدرس ينبغي على أي باحث ان يسلط الأضواء عليها في ظل نشأتها، ويستجلي واقعها في المدة مدار البحث، وأعني بذلك، ان مدة الدراسة ركزت على دور الكرد في العراق في ظل ظروف معينة، ارتبطت بمصالح الأحزاب الكردية ومقدار تبعيتها أو خضوعها لجهة معينة، فضلاً عن توجهات الحكومة العراقية الرامية إلى فرض سلطتها على كردستان العراق، ومنع أي تدخل إقليمي أو دولي في شؤونه الداخلية، لذا نجد الحكومة العراقية في كثير من الأحيان تحاول كسب الكرد وجذبهم إلى مواقع السلطة، وتهدئة التوتر في مناطقهم من خلال القيام ببعض الإصلاحات أو تحقيق بعض المطالب، غير انها في أحيان أخرى كانت تستخدم العمليات العسكرية ضد بيشمركة الأحزاب الكردية.

وانطلاقا من الأهمية التاريخية في أعلاه، جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ (دور الكرد في الحياة السياسية العراقية 1979 – 2003)، بهدف الكشف عن أحد الجوانب المهمة والرئيسة في تاريخ العراق المعاصر، وهي محاولة لدراسة دور الكرد في العراق ابان الحرب مع إيران، والتي استمرت لمدة

ثمانية سنوات (1980 – 1988)، وموقفهم من تطوراتها وما ترتب عليها من اتهام الحكومة العراقية للأحزاب الكردية، بالتعاون مع القوات الإيرانية من خلال تسهيلهم لعملية احتلال بعض الأراضي العراقية، وما نتج عنها من قيام الحكومة العراقية بعمليات انتقامية هدفها إخضاع كردستان العراق لسلطة الحكومة المركزية، فضلًا عن دراسة مرحلة ما بعد اجتياح الكويت سنة 1990، وما ترتب عليها من انفصال محافظات كردستان العراق عن سلطة الحكومة المركزية، ودخول المنطقة الكردية في أتون حرب أهلية، بسبب رغبة بعض الأحزاب الكردية في الاستحواذ على اكبر قدر من السلطة والنفوذ في كردستان العراق، فضلاً عن دراسة الدعم الإقليمي (الإيراني ـ التركي ـ السوري)، للأحزاب الكردية، والدور الدولي الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في التقريب بين الأحزاب الكردية، تمهيدا لعملية احتلال العراق في 20 آذار 2003.

اقتضت دراسة الموضوع، تقسيم خطة البحث على خمسة فصول : سلّط الفصل الأول الضوء على النشاط السياسي والعسكري للحركات الكردية في كردستان العراق خلال المدة (1921 – 1979) حيث تطرق الفصل إلى حركة محمود الحفيد، وعلاقته بالحكومة المركزية وسلطات الاحتلال البريطانية، وإعلانه عن قيام مملكة كردستان المستقلة في مدينة السليمانية، وحركة أحمد البارزاني في منطقة بارزان، وموقف الحكومة العراقية من القضية الكردية، وإجراءاتها المتخذة للحد من الحركات الكردية المسلحة خلال العهد الملكي، فضلا عن موقف الكرد من إعلان النظام الجمهوري في العراق سنة 1958، وموقف حكومات ذلك النظام من القضية الكردية، كما تطرق الفصل إلى مواقف الأحزاب والحركات السياسية العراقية، من المراحل التي مرت بها القضية الكردية قبل سنة 1979، والتي أرادت الباحثة من خلالها أنْ تكون مدخلا لفهم موضوع الدراسة وتعقيدات الوضع الكردي في العراق، وأيضاً بهدف التعرف على طبيعة دور الكرد وقوة تأثيرهم على قرارات الحكومة المركزية.

واستكمالاً للطرح المقدم في أعلاه، خُصص الفصل الثاني لدراسة التحولات السياسية واثرها على توجه الحركات الكردية في العراق خلال المدة (1979 – 1985)، إذ تطرق الفصل إلى اثر سقوط شاه إيران سنة 1979، على توجه الأحزاب الكردية، والذي جاء على ما يبدو لمصلحة تلك الأحزاب التي سارعت إلى الترحيب بنظام الحكم الجديد، والذي قام بدوره بدعم الأحزاب الكردية العراقية، كجزء من سياسة العداء المتبادلة بين الحكومتين (العراقية والإيرانية). كما تناول الفصل موقف الكرد من بعض التحولات السياسية الداخلية الهامة في العراق، فضلا عن موقفهم من اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية سنة 1980، والتي دارت رحاها على أجزاء واسعة من أراضي كردستان العراق، وادت إلى

ضعف تواجد الحكومة المركزية، وسمحت لبيشمركة الأحزاب الكردية في السيطرة على بعض المناطق البعيدة عن مراكز المدن، ولاسيما بعد حصولهم على بعض الدعم العسكري من إيران وسوريا وليبيا، واخر سياسي تمثل بعقد بعض المؤتمرات التي ناقشت القضية الكردية في العراق، وختاما تناول الفصل، المحاولة الفاشلة للحكومة المركزية في التفاوض مع زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني، بهدف إبعاده عن التعاون مع الحكومة الإيرانية، لما له من تأثير سلبي على تواجد بعض وحدات الجيش العراقي في المناطق الحدودية لكردستان العراق.

ومن جهته، تتبع الفصل الثالث من الأطروحة بالدراسة والتحليل، الصدام الكردي المسلح مع الحكومة المركزية خلال المدة (1985 – 1990)، واثره على الوضع السياسي في مناطق كردستان العراق، ولاسيما بعد تمادي بعض دول الجوار الرافضة لاي تقارب كردي مع الحكومة المركزية، بالتدخل في الشؤون الداخلية لكردستان العراق، وما نتج عنه من تعيين الحكومة المركزية في سنة 1987، لعلي حسن المجيد أمينا لمكتب تنظيمات الشمال، والذي قام بقيادة المراحل الثمانية من عمليات الأنفال ضد الكرد سنة 1988، والتي تخللها قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية، أمام صمت إقليمي وعربي ودولي، كما تتبع الفصل إجراءات الحكومة المركزية في سنة 1989، والمتمثلة بإبعاد العديد من المواطنين الكرد من المناطق الحدودية مع دول الجوار، جاعلة إياها مناطق محذورة امنيا، وإعادة توطينهم في مناطق أخرى بعيدة عن تلك الحدود، ومحاولة السلطات الأمنية المركزية تصفية المعارضة الكردية في الخارج، فضلا عن دراسة موقف الكرد من الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990، ومدى تأثر المنطقة الكردية بذلك الاجتياح.

أما الفصل الرابع من الدراسة، والذي جاء بعنوان : الأوضاع السياسية للكرد بعد حرب الخليج الثانية (1991 – 1998)، فقد تطرق إلى اوضاع العراق في حرب الخليج الثانية، وما نجم عنها من تحجيم لقدراته العسكرية، وتدهور علاقاته مع معظم الدول المؤثرة في السياسة العالمية، وما ترتب عليها من اندلاع انتفاضة آذار سنة 1991، والتي أسهمت بحصول المنطقة الكردية على قدر من الاعتراف الدولي، وسحب الحكومة المركزية لجميع الإدارات الحكومية والعسكرية في أعقاب فشل مفاوضاتها مع الأحزاب الكردية، فضلا عن منع التعامل التجاري وقطع الرواتب عن موظفي كردستان، لتخلق فراغا إداريا سارعت الأحزاب الكردية إلى معالجته من خلال إجراء انتخابات للمجلس الوطني، وتشكيل برلمان كردي، وحكومة جرى تقاسم السلطات فيها بين حزبي الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني. كما تطرق الفصل لمؤتمرات المعارضة العراقية سنة 1992،

واثرها على الأوضاع السياسية للكرد، فضلا عن نشاط حزب العمال الكردستاني التركي داخل الأراضي العراقية، وموقف الأحزاب الكردية من ذلك النشاط، واندلاع الحرب الأهلية في مناطق كردستان العراق خلال المدة (1993 – 1996)، بسبب رغبة الأحزاب الكردية في الاستحواذ على اكبر قدر من السلطة والنفوذ، وما تخللها من تدخل خارجي في شؤون كردستان العراق ولاسيما خلال المدة (1996 – 1998)، بهدف تغليب طرف ضد الطرف الاخر.

وركز الفصل الخامس والأخير، الضوء على السياسة الداخلية والإقليمية والدولية تجاه القضية الكردية خلال المدة (1998 – 2003)، إذ تطرق الفصل إلى توصل أحزاب المعارضة الكردية، إلى قناعة تامة بضرورة حل خلافاتهم والتحالف فيما بينهم، وإعادة الثقة بين حزبي الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، لما له من تأثير ايجابي على استقرار الأوضاع الداخلية في مناطق كردستان العراق، فضلا عن ذلك فقد تطرق الفصل إلى محاولة إشراك مصر في التقريب بين الأحزاب الكردية، بهدف إضفاء الطابع العربي في حل القضية الكردية، والذي جاء على ما يبدو بعد ازدياد الدعم التركي والإيراني للأحزاب الكردية، وما أعقبه من تقارب كردي ـ أمريكي متواصل، كان هدف الأخيرة منه جعل كردستان العراق احد القواعد المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في عملية احتلال العراق، واختتم الفصل موضوعاته بدراسة مؤتمرات المعارضة العراقية خلال المدة (1999 – 2003)، والتي كان معظمها يتم برعاية أمريكية، وحصل من خلالها القادة الكرد على اعترافات موثقة من المعارضة العراقية، بحقهم في إقامة نظام حكم فيدرالي في مناطق كردستان العراق.

اعتمدت الباحثة في كتابة فصول الأطروحة، على مجموعة مهمة ومتنوعة من المصادر، يأتي في مقدمتها الوثائق التي شكلت المادة الأساسية في كتابة موضوع الدراسة: إذ أفادت الباحثة بكثير من المعلومات المهمة، ولعل من بين أهمها الوثائق غير المنشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق الوطنية، وبعض الوثائق الصادرة من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة المحفوظة ضمن أرشيف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، والوثائق الصادرة من مكتب تنظيم الشمال، فضلاً عن الوثائق الصادرة عن وزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين، ووثائق مديرية الأمن العامة فرع السليمانية، والوثائق المحفوظة في أرشيف الحزب الديمقراطي الكردستاني، والوثائق المحفوظة في مركز زين للتوثيق والدراسات، إذ كان لتلك الوثائق صلة مباشرة بموضوع الدراسة، ودور بالغ الأهمية أسهم برفد البحث بمعلومات قيمة، ومادة وثائقية عززت الجانب العلمي للأطروحة.

فضلاً عن الوثائق، اعتمد البحث بشكل كبير على المذكرات الشخصية لبعض الشخصيات الكردية التي كانت على اطلاع مباشر على بعض الأحداث التي تضمنتها مدة الدراسة، ومنها : مذكرات جلال الطالباني زعيم حزب اليكيتي، المترجمة إلى اللغة العربية تحت عنوان : (حوار العمر : رحلة ستون عاما من جبال كردستان إلى قصر السلام)، إذ أفادت البحث بمعلومات مهمة وقيمة عن مفاوضات الأحزاب الكردية مع الحكومة المركزية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وغيرها من المذكرات التي ذكرت في قائمة المصادر.

وأفاد البحث بدرجة كبيرة من بعض الرسائل والاطاريح الجامعية، ولعل من بين أهمها رسالة مريوان إبراهيم عبدالله التي جاءت تحت عنوان:(المفاوضات بين الحكومة العراقية والحركة الكردية في العراق 1968 – 1991)غير المنشورة المقدمة الى مجلس كلية الاداب بجامعة المنصورة في سنة 2015 ،التي افادت الفصل الثاني والثالث والرابع بالعديد من المعلومات القيمة. ورسالة عبد الرحيم عبيد سالم العامري تحت عنوان:(نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية ١٩٨٠ – 2003)، المقدمة الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية بجامعة ذي قار في سنة2019, وأطروحة علي عذيب رحيمة الشريفي تحت عنوان:(حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ودوره السياسي في العراق 1975-1991 دراسة تاريخية) المقدمة الى مجلس كلية التربية بالجامعة المستنصرية في سنة 2023 ، فضلا عن رسالة(جه مال فه تح الله طه يب)،المطبوعة باللغة الكردية تحت عنوان:(بزووته وه رزكاري خوازي كوردله باشوري كوردستان(21 آذار 1975 – 28 تشرين الثاني 1980)، ليكولينه وه به كي ميثروويى سياسيه، (الحركة التحررية الكردية في كردستان الجنوبية(21 آذار 1975 – 28 تشرين الثاني 1980)،دراسة تاريخية سياسية، المقدمة الى مجلس كلية الآداب بجامعة السليمانية في سنة2009, والعديد من الرسائل والاطاريح التي أفادت البحث بمعلومات تاريخية مهمة، على الرغم من عدم تطرق معظمها بشكل مباشر إلى دور الكرد السياسي في العراق، ألا أنها ساعدت الباحثة على تكوين فكرة واضحة عن الأوضاع السياسية في مناطق كردستان العراق، والدور الإقليمي والدولي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.

كما اعتمدت الأطروحة على عدد كبير ومتنوع من الكتب العربية والمعربة، لعل من بين أهمها كتاب : (التيارات السياسية في كردستان العراق : قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق 1946 – 2001) للمؤلف العراقي صلاح الخرسان والذي اعطى صورة واضحة عن نشوء التنظيمات السياسية في كردستان العراق وكيفية تبلورها في مطلع الحرب العالمية الثانية حتى سنة 2001 ،

وكتاب : (كرد العراق بناء دولة داخل دولة) لمؤلفته أوفرا بينغيو حيث كشفت فيه آليات العلاقات بين كرد العراق وبين الدولة العراقية منذ بداية حكم البعث إلى الوقت الحاضر, وتناولت بالتفصيل التحوّلات السياسية والأيديولوجية التي مرَّت بالمجتمع الكرديّ العراقيّ خلال ما يقرب من خمسة عقود .اما كتاب : (مراحل تطور الحركة القومية الكردية) للمؤلف مكرم الطالباني وهو شخصية اكاديمية وسياسية عراقية كردية وكان عضواً قيادياً في الحزب الشيوعي عمل على التقارب بين الكرد والحكومة العراقية بطلب من الاخيرة ،فضلا عن بعض الكتب المطبوعة باللغة الكردية، والتي من بين أهمها كتاب :(خولانه وه له ناوبازنه دا ديوى ناوى وه ى رووداوه كانى كوردستانى عيراق 1984 – 1988)، (الدوران في حلقة مفرغة : البعد الداخلي لحوادث كردستان العراق 1984 – 1988)، وكتاب (پەنجەكان يە كترى دەشكێنن ديوى ناوەوەى رووداوەكانى كوردستانى عيراق 1979 ـ 1983 (الأصابع تهشم بعضها ببعض الأحداث الداخلية في كردستان العراق 1979 - 1983)، لمؤلفهما : (نه وشيروان مستەفا) سياسي كردي عاصر الاحداث، إذ أفادت هذه الكتب فصول الأطروحة بمعلومات مهمة وقيمة تناولت بعض جوانب الدراسة، فضلا عن ذلك، فإنها مكنت الباحثة من معرفة بعض التفاصيل الدقيقة عن دور الكرد السياسي في العراق خلال المدة مدار البحث.

وهنا لابد من الإشارة ، إلى ان الكثير مما كتب عن الموضوع في المصادر الأجنبية، قد تمت ترجمته إلى اللغة العربية او اللغة الكردية، ولكن على الرغم من ذلك، فان الباحثة قد اعتمدت على المتوفر منها، لما ورد فيها من معلومات أغنت الكثير من جوانب الدراسة، ويأتي في مقدمتها الكتاب المنشور باللغة الانكليزية بعنوان:

Jubin M. Goodarzi ،Syria and Iran : Diplomatic AIIiance and Power Politics in the Middle East، Turis Academic studies (London ،2006) .

فضلاً عن ذلك، فقد اعتمدت الباحثة على عدد كبير من الدوريات ، لعل من بين أهمها (المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز)للباحث (هوزان سليمان ميرخان)المعنون: ب (الدعم الايراني –السوري للحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق1980–1988), وكان للصحف العربية والكردية رافداً من الروافد المهمة في الاطروحة ومنها جريدة الثورة (بغداد)، وجريدة الاتحاد(حيفا), فضلا عن بعض الصحف الكردية ، والتي لعل من بين أهمها : صحيفة برايه تي (اربيل)،وصحيفة كوردستان نوى (سليمانية)،إذ أسهمت هذه الصحف في أغناء بعض فصول الأطروحة،بالكثير من المعلومات التاريخية المهمة والقيمة، التي مكنت الباحثة من الاطلاع والتعرف على الكثير من الأحداث السياسية في كردستان العراق، التي كان لها صلة مباشرة بموضوع الدراسة خلال المدة مدار البحث.

اما مصادر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، فقد شكلت احد الروافد المهمة في إعطاء المادة التاريخية لموضوع الدراسة، إذ أفادت الباحثة بمعلومات قيمة عن بعض تصريحات الحكومة المركزية تجاه القضية الكردية، ولعل من بين أهمها :

موقع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) : https://www.bbc.com/arabic/

وموقع يوتيوب (YouTube) : https://youtube.com

وختاماً، أضع هذا الجهد المتواضع أمام رئيس لجنة المناقشة وأعضائها، شاكرةً إياهم مسبقاً، على ما سيقومون به من جهد في تدقيق وتصويب وإكمال لنواقصها؛ إذْ إنَّ الكمال لله وحده .. ومن الله التوفيق.

الباحثة

الفصل الأول

النشاط السياسي والعسكري للحركات الكردية في كردستان العراق

(1921 - 1979)

- **أولا : النشاط السياسي والعسكري للكرد في العراق** (1921 - 1945)
- **ثانيا : موقف النظام السياسي العراقي من القضية الكردية** (1946 - 1958)
- **ثالثا : موقف النظام السياسي العراقي من القضية الكردية** (1958 - 1979)
- **رابعا : موقف الأحزاب والحركات السياسية من القضية الكردية** (1921 - 1979)

أولا : النشاط السياسي والعسكري للكرد في العراق (1921 - 1945) :

عقب تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة 1921، بدأ كرد[1] العراق مرحلة جديدة وذلك من خلال عرض قضيتهم ضمن اطار العراق الجديد في محاولة منهم للتعامل مع الوضع (الحالي)، وللحصول على اعتراف الحكومة العراقية بحقوقهم،[2] وفي الوقت الذي طالب فيه مجلس الوزراء العراقي في 7 آذار 1921، بتوحيد إدارة العراق لتشمل السليمانية، رفض الكرد في هذه المدينة حكم الدولة العربية، مؤكدين على ان هذا الرفض لا يعني رغبتهم بحكم المحتل البريطاني، لكن الظروف التي مرت بها المدينة والآثار التي خلفتها، جعلت من الصعب على اغلب أبناء القومية الكردية تقبل صيغة لحكم بديل عن الحاكم كردي [3].

وفي غضون ذلك الوقت، ناقش مؤتمر القاهرة الذي انعقد في آذار 1921، [4] وضع المنطقة الكردية وعلاقتها بالعراق،[5] اذ سعت الحكومة البريطانية إلى اعتبار المنطقة الكردية جزء لا يتجزأ من العراق مع تنظيم إدارة كردية خاصة، بحيث يكون المشرف الإداري لهذه المنطقة هو المندوب السامي البريطاني الذي له كامل الصلاحيات في المحافظة على الامن الداخلي بواسطة قوات محلية [6].

---

[1] الكرد: هناك اختلاف بين الباحثين حول اصل الكرد، فمنهم من يرجعهم الى اصل عربي بعد انشقاقهم من العرب نتيجة خصومات بينهم فسكنوا الجبال وخالطوا الاعاجم فصارت لغتهم اعجمية ،وهناك اراء تعين اصل الكرد الى اقدم السجلات السومرية قبل الفي سنة قبل الميلاد , والبعض يرجع اصلهم الى الاقوام الهندو أوربية ،لكن مع كل هذا الاختلاف بين الباحثين فان معظم الكتاب والمثقفين يتفق ان الكرد هم احفاد الكوتيين والميديين وهم مجموعة قبلية انتقلت الى الهضبة الفارسية منذ اواسط اسيا نهاية الالف الثاني قبل الميلاد .للتفصيل ينظر :فؤاد حمة خورشيد ،اصل الكرد ،دار الثقافة والنشر الكردية ،(بغداد ،٢٠٠٦)،ص ٥_٣٥.

[2] احمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق، مجلة السياسية الدولية، العدد 135، (القاهرة، 1999)، ص 117_118.

[3] فرات عبد الحسن الحجاج ونورة وادي محمد الشبلي، دور عادلة عبد القادر بك في الأمور العامة في السليمانية (1859 – 1924)، مؤسسة البصرة للطباعة والنشر، (البصرة، 2020)، ص 199.

[4] مؤتمر القاهرة : عقد في مدينة القاهرة للمدة (12 – 24) آذار 1921، برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل (Winistun Tsharshil)، وكان الهدف منه رسم السياسة البريطانية في الشرقين الأوسط والأدنى. للتفصيل ينظر : متي عقراوي ، العراق الحديث، ترجمة : متي عقراوي ومجيد خدوري، مطبعة العهد، (بغداد، 1936)، ص 45 – 46.

[5] مذكرات رؤوف البحراني : لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام 1920 ولغاية عام 1963، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،(بيروت ،2009) ، ص121.

[6] مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر : (مؤتمر القاهرة والمسألة الكردية في العراق)، بيت الحكمة للنشر، (بغداد، 2002)، ص 222.

وكان من جملة القرارات التي اتخذها المؤتمر ترشيح الأمير فيصل بن الحسين،[1] ملكا على العراق على ان تكون حكومته دستورية نيابية معبرة بالقانون، وعلى اثرها جرت حملة الاستفتاء العام لإضفاء الشرعية على حكم الأمير فيصل بن الحسين، الذي تبنى بعد تتويجه في 23 اب 1921، ملكا على العراق سياسة مرنة تجاه الكرد، اذ كانت له نظرة بعيدة المدى استطاع من خلالها كسب الكثير من الكرد وزعاماتهم إلى جانب الحكومة المركزية [2].

وفي المقابل، عملت الحكومة البريطانية على انتهاج سياسة جديدة في العراق تقوم على أساس عقد معاهدة بين الطرفين تحل محل ما عرف باسم صك الانتداب، [3] وعلى الاثر تم ابرام المعاهدة العراقية ـ البريطانية في 10 تشرين الأول 1922، [4] والتي شغل مستقبل الكرد في العراق جزء من مناقشاتها، [5] وقد تزامن ذلك مع إعادة بريطانيا الشيخ محمود الحفيد [6] إلى السليمانية، ومنحه

---

[1] الأمير فيصل بن الحسين : وهو ابن الشريف حسين بن علي، ولد في مكة سنة 1883، درس في اسطنبول اللغة العربية والتركية والعلوم الأخرى، قاد الجيش العربي ضد العثمانيين وتمكن من تحرير دمشق سنة 1918، أصبح ملك على سوريا إلى ان أبعده الفرنسيون بعد أربعة أشهر، وفي 23 آب 1921، توج ملك على العراق حتى وفاته في 8 أيلول 1933. للتفصيل ينظر : سيار الجميل، الملك فيصل الاول 1883– 1933 ادواره التاريخية ومشروعاته النهضوية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2021)، ص 41–376.

[2] ينظر: عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق (1914 – 1932)، مطبعة زين، (السليمانية، 2010)، ص 215–234.

[3] الانتداب : نظام سياسي مؤقت استحدث بعد الحرب العالمية الأولى، ونص عليه ميثاق عصبة الأمم سنة 1919، ويقصد به وضع البلاد التي تسكنها شعوب غير مؤهلة على الاستقلال تحت إشراف بعض الدول المتقدمة من اجل النهوض بهذه الشعوب حتى تستطيع ان تتولى زمام أمورها بنفسها. ينظر : احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط 3، دار النهضة العربية، (القاهرة، 1968)، ص 130.

[4] فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية (1922 – 1948)، منشورات وزارة الإعلام، (بغداد، 1977)، ص 27 – 57.

[5] ينظر: احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (1922 – 1932)، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1980)، ص 35.

[6] محمود الحفيد : هو الشيخ محمود بن سعيد بن محمد بن حاجي كاكا احمد بن محمد بن معروف النودهي، ولد في السليمانية سنة 1882، ينحدر من عائلة دينية معروفة هي الاسرة البرزنجية، ولقب بالحفيد نسبه إلى جده (كاكا احمد)، تصادم مع الحكومتين العراقية والبريطانية بأعمال مسلحة كثيرة، وقام بتشكيل أول حكومة في السليمانية (1918 – 1919)،نفي للهند لمدة سنة واحدة ,وبعد عودته تم تعينه حكمدار السليمانية لكنه ثار واعلن نفسه ملكاً على كردستان في ايلول حتى1922 _1924, توفى سنة 1956 . ينظر : عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى سنة 1925،

منصب حاكم السليمانية، بعد ان أعطى ضمانات للحكومتين العراقية والبريطانية، ومساعدته إذا ما نجح في لم شمل الكرد ومساندة سياسة الحكومة بريطانيا [1].

وفي غضون ذلك الوقت كانت هناك حالة من الغليان الشعبي على اثر عقد معاهدة 1922، بين العراق وبريطانيا، كما أثارت السخط في كردستان العراق، لاسيما الاتفاقية العسكرية التي مست القضية الكردية فيما يخص مساعدة بريطانيا للعراق في الدفاع عن حدوده مع دول الجوار، ومساعدته في قمع الاضطرابات الداخلية العشائرية [2].

انقلب الشيخ محمود الحفيد على تعهداته السابقة للحكومتين البريطانية والعراقية، وأعلن عن قيام مملكة كردستان المستقلة في السليمانية، وقام بالإعداد لضم المناطق الكردية الأخرى لحكومته، [3] وإزاء ذلك بذلت الحكومتان البريطانية والعراقية جهود كبيرة بهدف إيقاف تحركات الشيخ محمود الحفيد، فأصدرتا في 21 كانون الأول 1922، بياناً اعترفتا فيه بحقوق الكرد الساكنين ضمن الدولة العراقية، وبحقهم بتشكيل حكومة كردية محلية حسب الشكل الذي يرغبون فيه بعد الاتفاق فيما بينهم، كما حث البيان الكرد على إرسال ممثلين عنهم إلى بغداد لبحث علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع الحكومة المركزية [4].

بدأ التوتر يزداد في كردستان العراق، سيما وان العلاقة التي مد جسورها محمود الحفيد مع الأتراك قد أقلقت البريطانيين كثيرا، اذ ان الموقف الجديد الذي اتخذه الحفيد اثار الحكومة البريطانية، فعزمت على تصفيته سياسياً وبصورة نهائية، وذلك بعد ان تأكد لها أيضا طلب الحفيد المساعدة من الاتحاد السوفيتي من خلال الرسالة التي بعثها في كانون الثاني 1923، إلى القيادات السوفيتية عن طريق القنصل السوفيتي في إيران، والتي أشار فيها إلى مشاعر الصداقة التي يكنها الشعب الكردي

= دار الحكمة، (لندن، 2005),ص44-287؛فرات عبد الحسن الحجاج ونوره وادي محمد الشبلي,المصدر السابق,ص171.

[1] رفيق حلمي، يا دشت (مذكرات)، يه ركي دووهه م، (به غداد، 1956)، ل 529.

[2] محسن محمد المتولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى 1941حتى سقوط الملكية في العراق 1958، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2001)، ص 127.

[3] سي. جي. ادموندز، كورد وترك وعرب سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق (1919 – 1925)، ترجمة : جرجيس فتح الله، دار اراس للطباعة والنشر، (اربيل، 2012)، ص 414.

[4] فرات عبد الحسن الحجاج ونوره وادي محمد الشبلي، المصدر السابق، ص 212.

في كردستان العراق للدولة السوفيتية، ومن انه مستعد لربط مصيره بمصيرها [1].

ويبدو ان الخلاف كان شديدا بين بريطانيا ومحمود الحفيد، سيما وان الأخير عمل على تعزيز علاقاته مع القوى الخارجية على حساب البريطانيين،[2] وقد تراكمت هذه الخلافات حتى ادت إلى نشوب بعض الصدامات المسلحة في بعض مناطق كردستان العراق في النصف الأول من سنة 1923، اذ قامت الطائرات البريطانية بإسناد القوات العراقية، وتمت السيطرة على مدينة السليمانية، الامر الذي اضطر محمود الحفيد إلى اللجوء خارج المدينة [3].

واصلت السلطات البريطانية في العراق متابعتها لتطورات الأحداث على الساحة الكردية من جهة، والاستعداد لإيجاد حل لمشكلة الموصل، [4] وتداعياتها من جهة أخرى، وإزاء ذلك سعى الطرفان البريطاني والتركي إلى استثمار مشكلة الموصل بالشكل الذي يحقق مصالحهما، عندها أعلنا عن تشكيل لجنة، [5] في تشرين الأول 1924، تأخذ على عاتقها إعداد تقرير مفصل عن حقيقة الأوضاع في ما كان يعرف بولاية الموصل، وفي نهاية كانون الثاني 1925، وصلت اللجنة إلى ولاية الموصل، وقامت بزيارة بعض مناطق اربيل وكركوك والسليمانية، وباشر أعضائها بالتحدث مع بعض السكان لمعرفة رغباتهم وآرائهم المستقبلية [6].

---

(1) م. س. لازاريف وآخرون، تاريخ كوردستان، ترجمة : عبد حاجي، ط2، دار سييريز للطباعة والنشر، (دهوك، 2011)، ص 210 – 212.

(2) جريدة الموصل، العدد 642، الموصل، آذار 1923 ؛ احمد جعفر حمه خان ، العلاقات البريطانية – الكردية في كردستان العراق 1914–1931 ، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الاداب بجامعة بيروت العربية 2010، ص156.

(3) عبد الرحمن إدريس البياتي، الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي)، المصدر السابق، ص 306.

(4) مشكلة الموصل، نشأت عقب الحرب العالمية الأولى واندحار الدولة العثمانية أمام الحلفاء الذين اتفقوا على تقسيم ممتلكاتها، حيث سيطرت بريطانيا على ولاية الموصل الامر الذي اثار اعتراض الأتراك. للتفصيل ينظر : سروة اسعد صابر، كوردستان من بداية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية مشكلة الموصل (1914 – 1926)، دراسة تاريخية وثائقية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، (اربيل، 2001)، ص 280 – 286.

(5) تألفت اللجنة من السويدي أينار فيرسين (Einar Virsen) الذي عين رئيسا للجنة، وعضوية الكونت باول تيليكي (Teleki)، وهو رئيس وزراء سابق من هنغاريا، والعقيد باولس (Paulis)، وهو ضابط متقاعد من الجيش البلجيكي. ينظر : جرجيس فتح الله، يقظة الكرد (1900 – 1925)، دار اراس للطباعة والنشر، (اربيل، 2002)، ص 325.

(6) فاضل حسين، مشكلة الموصل (دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية)، ط3، مطبعة اشبيلية، (بغداد، 1977)، ص 59–64.

وبانتهاء عمل اللجنة سلمت تقريرها النهائي إلى مجلس العصبة في 16 تموز 1925، وكان هذا التقرير قد اخذ بالحسبان عدم تقسيم ولاية الموصل، مشيرا إلى ان غالبية السكان الكرد أظهروا ميلا للارتباط بالعراق، وعلى هذا الأساس أوصت اللجنة بضم ولاية الموصل إلى العراق الجديد لقاء إبقائه تحت صك الانتداب البريطاني وبأشراف عصبة الأمم لمدة خمس وعشرون سنة، فضلا عن الاعتراف بالهوية الثقافية للكرد، واستخدام لغتهم القومية، وتعيينهم في الاقضية والنواحي الكردية، كما أكدت اللجنة على السلام داخل كردستان العراق وضرورة حماية الأقليات غير المسلمة [1].

وبناء على ذلك، قدمت بريطانيا إلى عصبة الأمم في 24 شباط 1926، مذكرة عن إدارة المناطق الكردية في العراق، بينت فيها التدابير الإدارية التي اتخذتها لتامين الضمانات اللازمة للكرد من قبيل تعيين موظفين من أصل كردي، ونشر التعليم من خلال افتتاح مدارس، وجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في الدوائر والمؤسسات في المناطق الكردية [2].

وفي السياق ذاته، رفعت بريطانيا نص المعاهدة الجديدة مع العراق [3] إلى مجلس عصبة الأمم، وأرفقتها بمذكرة سرية أصدرت في 2 آذار 1926، ضمت التدابير الإدارية في المنطقة الكردية، ومقتطفات من بعض الخطب للمسؤولين في الحكومة العراقية والتي تصب في الاتجاه نفسه، وذلك بهدف توفير الأدلة أمام مجلس العصبة ولجنة الانتداب على ان الحكومة العراقية مدركة لمسؤوليتها ولسياستها تجاه الكرد [4].

والملاحظ، ان بعض العوامل الداخلية والخارجية، قد لعبت دوراً كبيراً في تحديد طبيعة مطالب الكرد، الامر الذي أدى بان يكون للقضية الكردية خصوصية تختلف عن أقرانهم من الدول المجاورة للعراق. وإزاء ذلك بدأت قوات محمود الحفيد بالعودة إلى تحركاتها منذ أوائل شهر نيسان 1927، اذ دارت اشتباكات حامية بين الطرفين، الامر الذي اجبر الحكومة العراقية على إرسال تعزيزات عسكرية

---

(1) ينظر : عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، سياسة بريطانيا تجاه الكرد في العراق (1914 – 1932)، المصدر السابق، ص 315.

(2) نقلا عن : محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، منشورات دار الطليعة، (بيروت، 1963)، ص 49.

(3) للتفصيل عن نص المعاهدة والمذكرة السرية ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، ط2، مطبعة الفرقان، (صيدا ، 1978)، ص 23 – 52.

(4) عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، سياسة بريطانيا تجاه الكرد في العراق (1914 – 1932)، المصدر السابق، ص 326.

تساندها بعض القوات الجوية البريطانية، وهو ما جعل المسلحين الكرد ينسحبون من بعض المناطق،[1] لتتمكن القوات العراقية من استعادت حالة الهدوء للمنطقة الكردية بعد هزيمة محمود الحفيد. وقد استمر هذا الهدوء حتى كانون الأول 1928، بحسب ما ورد بأحد التقارير البريطانية للعام نفسه،[2] وخلال هذه الأثناء قدم ستة من النواب الكرد في المجلس النيابي العراقي في شباط سنة 1929، مذكرة إلى الحكومة العراقية طالبوا فيها بتشكيل وحدة إدارية كردية خاصة في المناطق الكردية تتمتع بالاستقلال الذاتي ضمن الوحدة العراقية، الا ان الحكومة العراقية رفضت هذه المطالب بتأثير من المندوب السامي البريطاني[3].

وسرعان ما تلاشت حالة الهدوء في كردستان العراق لتعود حالة الفوضى والقلق إلى المناطق الكردية، سيما بعد ان أبرمت معاهدة 1930، [4] بين العراق وبريطانيا، والتي نظر اليها الكرد بكثير من الشك والريبة، [5] ومما زاد هذا القلق هو ان المعاهدة لم تتضمن اي إشارة إلى الكرد أو الاحتفاظ بالامتيازات الكردية [6].

اندلعت في أيلول 1930، حركة احتجاجات واسعة في مدينة السليمانية تصدت لها الحكومة العراقية بكل قوة، الامر الذي أدى إلى التسبب بمقتل عدد من المتظاهرين واعتقال اخرين، [7] ويبدو ان سبب تلك الاحتجاجات، هو رؤية بعض الزعماء من الكرد حول استقلال العراق بموجب معاهدة 1930، وزوال الانتداب البريطاني وانضمام العراق لعضوية عصبة الأمم، والذي قد يكون له تأثيراً

---

(1) ينظر : جي كيلرت براون، قوات الليفي العراقية (1915 – 1932)، ترجمة : مؤيد الونداوي، منشورات مؤسسة زين، (السليمانية، 2006)، ص 177 – 178.

(2) نقلا عن : أيوب بارزاني، المقاومة الكردية للاحتلال (1914 – 1958)، الجزء الأول، دار حقائق المشرق للنشر، (د. م ، 2002)، ص 77.

(3) عبد الرحمن ادريس صالح البياتي، سياسة العراق تجاه الكرد في العراق (1914–1932)، المصدر السابق، ص 353.

(4) فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص 243–305.

(5) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية : دراسة تاريخية ووثائقية، مطابع سجل العرب، (لندن، 1992)، ص 221– 222.

(6) احمد جعفر حمه خان ، المصدر السابق، ص 165.

(7) دار الكتب والوثائق، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملف (4 / 17)، : التقرير السري لدائرة متصرفية لواء السليمانية حول حادثة السليمانية في : 16 أيلول 1930، ص 35. سيرمز إلى دار الكتب والوثائق في الصفحات اللاحقة من الأطروحة بـ (د. ك. و).

خطيراً يقضي على طموحات بعض زعماء الكرد في إقامة حكومة كردية مستقلة في كردستان العراق،[1] وعلى اثر تلك الاحتجاجات الدامية وما رافقها من تداعيات محلية، قدم مجموعة من بعض رؤساء العشائر الكردية، مذكرة إلى الحكومة العراقية، أوضحوا فيها بعض مخاوفهم من المعاهدة العراقية ـ البريطانية الجديدة، التي أهملت حسب زعمهم الحقوق القومية للكرد ودعوا في الوقت نفسه إلى تأسيس حكومة كردية مستقلة [2].

ومن جهته، أعلن الشيخ محمود الحفيد الثورة مجددا، وبعث بمذكرة إلى المندوب السامي البريطاني طالب فيها بإنشاء دولة كردية في كردستان العراق تمتد من زاخو حتى خانقين، وإزاء ذلك قامت الحكومة المركزية بدعم بريطاني بتحريك حملة عسكرية كبيرة، تمكنت بعد أشهر من فرض سيطرتها على مناطق كردستان العراق، مما اضطر الشيخ محمود الحفيد إلى تسليم نفسه للحكومة العراقية في 3 أيار 1931 [3].

والجدير بالذكر، ان الحكومة المركزية في بغداد ما ان تمكنت من القضاء على حركة الشيخ محمود الحفيد المسلحة في بعض مدن السليمانية، حتى بدأت تعد العدة لمواجهة حركة أخرى مماثلة في منطقة بارزان [4] القريبة من الحدود العراقية مع تركيا وإيران بقيادة الأسرة البرزانية، وذلك بعد ان رفض احمد البارزاني [5] قرار الحكومة ببسط سلطتها الإدارية في مناطق نفوذه، فوقعت معارك بين

---

[1] محمود الدرة، القضية الكردية، ط2 ، دار الطليعة، (بيروت، 1966)، ص 159.

[2] خليل مصطفى الاتروشي، كردستان الجنوبية في سنوات الانتداب البريطاني (1918 – 1932)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة دهوك 2005، ص 136.

[3] محسن طاهر قادر علي البرزنجي، حركة الشيخ محمود الحفيد في المصادر العراقية 1914–1932م، دار الثقافة والنشر الكردية ،(بغداد – 2015)، ص 193–197.

[4] بارزان : قرية صغيرة تقع بالقرب من المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وإيران وهي محاطة بالجبال تتخللها وديان وكهوف. ينظر: معروف جاووك، مأساة بارزان المظلومة ، ط2، دار اراس للنشر (اربيل ،2001)،ص46 ؛ بشير يوسف فرنسيس، موسوعة المدن والمواقع في العراق ، ج1 ، أي – كتب للنشر، (لندن،2017) ص77.

[5] احمد البارزاني : ولد سنة 1896، خلف أخاه عبد السلام البارزاني في رئاسة قبيلة برزان، تمكن من توحيد بعض القبائل الكردية تحت قيادته، دخل في صراعات مع الحكومة المركزية إلى جانب أخيه الأصغر مصطفى البارزاني، تم نفيه الى جنوب العراق,وبعد ثورة 1958,عاد الى منطقة بارزان الى ان توفى سنة 1969. للتفصيل ينظر : مهند علي فرحان الجبوري، الشيخ احمد البارزاني وأثره الاجتماعي والسياسي في كردستان العراق (1896 – 1969)، دار سييريز، (دهوك، 2017). معروف جاووك، المصدر السابق,ص148–150.

الطرفين، [1] وإزاء ذلك قامت القوات العسكرية العراقية بمساعدة بعض من القوات الجوية البريطانية في 13 كانون الأول 1931، بقصف منطقة بارزان، عندها أرسل احمد البارزاني رسالة احتجاج إلى قائد الجيش العراقي في المنطقة، طالبا منه إيقاف تلك الضربات التي عرضت المدنيين وممتلكاتهم للخطر [2]. وفي المقابل طلبت بريطانيا من احمد البارزاني المثول أمام السلطات العراقية في الموصل، مقابل الاحتفاظ بجميع ممتلكاته في بارزان، غير انه رفض النصيحة البريطانية، واخذ يستعد إلى اي هجوم محتمل من قبل القوات العراقية في الموصل، وذلك من خلال عقد بعض التحالفات مع بعض العشائر الكردية المساندة له [3].

وفي 3 نيسان 1932، قامت القوات العراقية بمساعدة سلاح الجو البريطاني، بالهجوم على القرى المحيطة بمنطقة بارزان ومحاصرتها، وبعد عدة معارك استطاعت القوات العسكرية العراقية من السيطرة على منطقة بارزان والمناطق المحيط بها، وقد استمر الجيش العراقي بالتقدم الأمر الذي أجبر أحمد البارزاني ومن معه إلى تسليم أنفسهم إلى حرس الحدود التركي، وبذلك تمكنت الحكومة العراقية من القضاء على هذه الحركة في 22 حزيران من العام نفسه، [4] غير ان بعض النشاطات السياسية والمسلحة للبرزانيين لم تتوقف أو تنتهي تماماً، حيث استمرت في مناطق مختلفة من بارزان من قبل بعض أتباعهم، إذ أطلق خليل خوشوي حركة مسلحة سنة 1935، ضد الحكومة المركزية التي تمكنت من قتله في آذار 1936 [5].

وفي غضون ذلك الوقت قام بكر صدقي [6] في 29 تشرين الأول سنة 1936، بانقلاب عسكري قوبل بتأييد شعبي في عموم كردستان العراق، فقد أحل الضباط الكرد محل الضباط العرب

---

(1) محمود الدرة، القضية الكردية ، المصدر السابق، ص 199–200.

(2) ينظر : (د. ك. و)، سجلات الوثائق البريطانية، رقم الملف (56)، كردستان العراق سنة 1931، برقية سرية من ضابط الخدمة الخاصة في الموصل وعقرة ذي الرقم (37) : إلى هيئة الأركان الجوية – الاستخبارات – مقر القوة الجوية (20)، في : 4 كانون الأول 1931، ص 37 – 38.

(3) سروة اسعد صابر، كوردستان الجنوبية (1926 – 1939)، دراسة سياسية تاريخية، دار اراس للطباعة والنشر، (اربيل، 2005)، ص 183.

(4) انس عبد الخالق عايد، موقف الحكومة والبرلمان العراقي من حركة الشيخ احمد البارزاني (1921 – 1933)، مجلة فنون الفراهيدي، المجلد 11، العدد 39، (تكريت، 2019)، ص 113.

(5) سروة اسعد صابر، كوردستان الجنوبية (1926 – 1939)، دراسة سياسية تاريخية، المصدر السابق، ص 374.

(6) بكر صدقي : عسكري وسياسي عراقي ، ولد في كركوك سنة1886، تخرج من المدرسة الحربية في اسطنبول برتبة ضابط، انضم الى الجيس العراقي الذي اسسه البريطانيون سنة 1921، واسهم في اخماد تمرد الاثوريين سنة

وذهب الى كردستان مرتين وتحدث مع شيوخها، واستبشروا خيراً بقائد الانقلاب وعلقوا أملًا عليه لتحقيق طموحاتهم، كونه من أصول كردية، [1] غير ان وزارة بكر صدقي سرعان ما بدأت بالتقرب من الألمان الامر الذي اثار حفيظة البريطانيين، [2] فضلاً عن توقيعها على ميثاق سعد آباد [3] في سنة 1937، والذي وصفت مادته السابعة الكرد بالعصابات المسلحة في منطقة الحدود مع تركيا وإيران، الامر الذي عده الكرد بمثابة ضربة موجهة للحركة الكردية [4].

والملاحظ، ان القضية الكردية بدأت تأخذ بعداً مهماً في علاقات العراق مع الدول المجاورة (إيران وتركيا)، لاسيما وأن هذه الدول ضمت مجموعات كبيرة من الكرد، ويبدو ان النزعة الانفصالية الكردية كانت احد الأسباب التي ادت الى مقتل بكر صدقي، اذ أن استياء البريطانيين منه بعد ان اظهر ميله إلى الألمان، جعلهم يقومون بتدبير مؤامرة للتخلص منه نهائيا في اب 1937،[5] وإزاء ذلك صرح السفير الألماني في العراق فريتز غروبا (Fritz Grobba)، بأن بكر صدقي كان يخطط

= 1933 ، والحركات البارزانية وحركات عشائر الفرات الاوسط 1930-1933، وقاد اول انقلاب عسكري في العراق في تشرين الاول 1936، ضد حكومة ياسين الهاشمي، اغتيل بالموصل في 12 اب1937. للتفصيل عن حياته ودوره العسكري ينظر: صفاء عبد الوهاب المبارك ،انقلاب سنة1936 في العراق : ممهداته واحداثه ونتائجه، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الاداب بجامعة بغداد 1973؛ سارة مالك حميد الشوك ، اثر انقلاب بكر صدقي في الحياة السياسية العراقية (جمعية الاصلاح الشعبي نموذجا1936-1937)،المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (برلين ،2021)، ص 118.

(1) نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية، (بيروت، 1969)، ص 114-117.

(2) جهيدة العابدي، التطورات السياسية في العراق (1920 - 1958)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر (بسكرة) 2019، ص 44.

(3) سعد آباد : معاهدة عدم اعتداء وقعتها كل من إيران وتركيا والعراق وأفغانستان في قصر سعد آباد شمال إيران، وقد مهدت بريطانيا لهذه المعاهدة من اجل تقوية نفوذها بالشرق الأوسط والوقوف ضد الاتحاد السوفيتي والاهتمام الألماني بالمنطقة. ينظر : اسراء طالب توفيق وعبدالرحمن جدوع سعيد التميمي، ميثاق سعد اباد عام 1937: قراءة معاصرة في العلاقات (العراقية – التركية – الايرانية)،مجلة دراسات في التاريخ والاثار ، العدد 78، (بغداد، 2021)، ص 133-135.

(4) محمود رزوق احمد ، الحركة الكردية في العراق : دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي1918-1968،ط2، دار المعتز للنشر والتوزيع ، (عمان ، 2014)، ص 107.

(5) للتفصيل ينظر: عبد الرحمن أولاد سيدي الشيخ، الحركة الوطنية الاستقلالية في العراق نشأتها وتطورها (1920 - 1945)، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر 2011، ص 272 - 275.

لإنشاء دولة كردستان الكبرى،[1] وانه طلب من الألمان وضع خطة للدفاع عن كردستان العراق في حالة احتلال البريطانيين لبغداد [2].

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، وتحت تأثير تلك الأحداث، قام عدد من الطلاب الكرد في الثانوية المركزية بكركوك، بتأسيس جمعية سرية تجمع شمل الكرد وتوجه نشاطهم القومي في التصدي للمخططات التي رسمها ميثاق سعد آباد، فكانت ولادة جمعية (داركه ر ـ وتعني الحطاب)، التي أصبحت نواة لحزب (هيوا ـ وتعني الأمل)، [3] والذي لعب دور في الحياة السياسية في كردستان العراق خلال المدة (1939 – 1945) [4].

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، عادت من جديد فكرة حصول الكرد على الحكم الذاتي،اذ اخذت بريطانيا أثناء حركة رشيد عالي الكيلاني، [5] في العراق سنة 1941، بالتقرب من بعض القادة الكرد، سيما بعد ان انتهز محمود الحفيد، فرصة الصدام المسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني، وتمكن من الهرب من بغداد التي سبق وان فرضت عليه إقامة جبرية، إلى السليمانية ليبدأ بتزعم حركة كردية مسلحة جديدة [6].

---

(1) للتفصيل عن هذه الخطة ينظر: فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، ترجمة : فاروق الحريري،ج1, مطبعة عصام، (القاهرة، 1979)، ص 273 .

(2) نجدة فتحي صفوة ، المصدر السابق ، ص 115–117.

(3) هيوا : حزب سياسي كردي تأسس سنة 1939 في مدينة كركوك باسم جمعية (داركه ر – تعني الحطاب)، وهو أسم لجمعية قومية ظهرت في ايطاليا دعت إلى الوحدة الايطالية، وقد أتخذ قرار بتغيير جمعية داركه ر – حطاب إلى حزب هيوا في اجتماع موسع عقد في نيسان 1939. ينظر: هلبين محمد امين المزوري، حزب هيوا الامل 1939–1946: دراسة تاريخية سياسية ، دار سييريز للنشر، (دهوك ، 2008),ص 51_55 .

(4) عبد الستار طاهر شريف ،الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن1908–1958، شركة المعرفة للنشر والتوزيع ،(بغداد ،1989) ، ص 94–107.

(5) رشيد عالي الكيلاني : ولد في ديالى سنة 1892، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، أصبح وزير للعدلية سنة 1924، ووزيرا للداخلية سنة 1925، ثم أصبح عضوا في حزب الإخاء الوطني، وفي أواخر سنة 1932، عين رئيسا للديوان الملكي، شغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات (1933، 1940، 1941)، غادر إلى تركيا بعد فشل حركة 1941. للتفصيل ينظر: نسرين عويشات، حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق1941، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد بو ضياف (المسيلة)2019,ص37–62.

(6) ينظر: عمر علي شريف، استذكارات عن طريق الكرد الحديث ،مؤسسة الشفق الثقافية، (اربيل ،2005)، ص 103.

اصدر الشيخ محمود الحفيد بعد عودته إلى السليمانية نداء في 7 حزيران 1941، موجها إلى الأشراف الكرد دعاهم فيه إلى جمع الشمل والسعي لخدمة الوطن والمنفعة العامة، كما اقترح بان تتولى الإدارة في المناطق الكردية لجنة محلية تعين من الكرد، وإنشاء قوة من المتطوعين الكرد للقيام بواجبات الامن، [1] غير ان الحكومة المركزية رفضت مطالب محمود الحفيد وأنذرته بالابتعاد عن هذه الأعمال والاستسلام، ثم تبعت هذا الإنذار بإرسال قوة عسكرية لإنهاء التمرد عن طريق المفاوضات، بعد ان وافق الشيخ محمود الحفيد على شروط الحكومة ببقائه في السليمانية التي عاد الهدوء إليها ورفعت عنها الأحكام العرفية [2].

عانت معظم مناطق كردستان العراق أبان سنوات الحرب العالمية الثانية، من التوتر والتدهور المتزايد في أوضاعها العامة، وإزاء ذلك طلب مصطفى البارزاني [3] سنة 1943، من خلال الرسالة التي بعثها إلى الحكومة المركزية في بغداد، الاهتمام أكثر بالأوضاع العامة في المناطق الكردية، غير ان الحكومة المركزية تقاعست عن طلبه مما أدى إلى وقوع حراك مسلح في أواخر سنة 1943، [4] .

وسرعان ما أصبح موقف الحكومة المركزية صعباً، لاسيما بسبب مجريات الحرب العالمية الثانية، لذا بدأت بريطانيا بنصح الحكومة العراقية بضرورة تبني سياسة متعاطفة اتجاه الكرد والعمل

---

(1) وليد حمدي، المصدر السابق، ص 237-239.

(2) غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاتي، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921-1958، دار سييريز للطباعة والنشر (دهوك ،2005)، ص 72-74.

(3) مصطفى البارزاني : زعيم قبلي ديني، ولد سنة 1904 في قرية بارزان في كردستان العراق، وتلقى تعليمه في قريته تعليما دينيا، لذا لقب بـ (الملا)، قام سنة 1943، بحركة مسلحة ضد الحكومة، ويعد آنذاك أقوى زعيم قبلي وديني وسياسي في كردستان العراق، هرب إلى إيران بعد فشل حركته المسلحة سنة 1945، ومنها إلى الاتحاد السوفيتي سنة 1947، رجع الى العراق بعد ثورة 1958,استمر في صراع مع الحكومة خلال المدة(1961-1975) ,اذ غادر العراق بعد اتفاقية الجزائر الى الولايات المتحدة الامريكية حتى وفاته سنة 1979. للتفصيل ينظر : حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط 2، العارف للطباعة والنشر، (النجف، 2013)، ص 584 – 585.

(4) جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ط2، ترجمة عبدي حاجي ، مطبعة خاني ، (دهوك ، 2012)، ص 229 .

على حل مشاكلهم بالطرق السلمية والإسراع بالاتصال بمصطفى البرزاني، [1] ومن اجل استمالة الكرد إلى جانب الحكومة منحت الأخيرة ماجد مصطفى،[2] منصب وزير بلا وزارة ليكون ممثلا عن الكرد ووسيطا بينها وبين مصطفى البارزاني، [3] وبعد سلسلة من المفاوضات اصدر مجلس الوزراء قرارا في 15 كانون الثاني 1944، تضمن إقامة إدارة خاصة مستقلة في المناطق الكردية، وانسحاب جميع القوات الحكومية من منطقة بارزان [4].

وفي الوقت نفسه، عقدت عدة اجتماعات بين الزعماء الكرد من كردستان إيران وتركيا والعراق لتوحيد جهودهم، مما اثار خشية بريطانيا التي عدت ذلك جزء من مخطط سوفيتي يهدف للحلول محلها في السيطرة على العراق، وتهديد حقول النفط التابعة للشركة البريطانية ـ الإيرانية، وذلك عن طريق دعم الحركة الكردية وإشاعة حالة الفوضى في المنطقة وبالتحديد في العراق، [5] وعلى اثر ذلك قررت الحكومة العراقية في 8 اب 1945، السيطرة على منطقة بارزان من أجل إعادة الامن والنظام إليها،[6] وقد دعمت بريطانيا الحل العسكري الذي قامت به الحكومة العراقية للقضاء على حركة

---

[1] احمد محمد أمين قادر، موقف مجلس النواب من القضية الكردية في العراق (1925 – 1945)، مؤسسة زين، (السليمانية، 2007)، ص 159.

[2] ماجد مصطفى : ولد في السليمانية سنة 1896، أكمل دراسته فيها ثم دخل المدرسة الحربية في اسطنبول وتخرج منها برتبة ضابط، شارك في بعض الحركات المسلحة إلى جانب محمود الحفيد بعد ان ترك صفوف الجيش العثماني، تولى مناصب إدارية عدة منها: مدير ناحية الموفقية في الكوت 1927,ومتصرفاً للواء المنتفق سنة1935,اصبح وزيراً للشؤون الاجتماعية سنة 1943،اصبح نائباًعن السليمانية لعدة دورات نيابية منذ سنة 1944,انصرف بعد ذلك الى مزاولة الاعمال الحرة حتى وفاته في بغداد سنة 1974. ينظر : محمد سلمان منور التميمي، فؤاد عارف ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1975، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة المستنصرية 2008، ص 18.

[3] جليلي جليل وآخرون، المصدر السابق، ص 230.

[4] (د. ك. و)، وثائق البلاط الملكي، قرارات مجلس الوزراء، القرار رقم (36) المؤرخ في : 15 كانون الثاني 1944، ص 66.

[5] عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة : دراسة تاريخية وثائقية (1833 – 1946)، ط 3، دار التفسير للنشر، (اربيل، 2011)، ص 695.

[6] (د. ك. و)، وثائق البلاط الملكي، ملف رقم (ج / 2/ 8)، تسلسل (566)، قرار مجلس الوزراء رقم (3005) المؤرخ في : 8 آب 1945، ص 37.

بارزان من خلال القوة الجوية البريطانية، [1] وبعد عدة معارك عنيفة تمكنت القوات العراقية من دخول قرية بارزان في تشرين الثاني 1945، مما اضطر مصطفى البارزاني إلى الانسحاب, [2] باتجاه أراضي كردستان إيران التي كانت تجري فيها آنذاك التحضيرات للإعلان عن جمهورية مهاباد المدعومة من الاتحاد السوفيتي [3].

يتضح مما تقدم، ان مناطق كردستان العراق قد شهدت خلال المدة (1921 – 1945)، الكثير من الحركات المسلحة ضد الحكومة المركزية التي عملت في بادئ الأمر على تهدئة الأوضاع من خلال تحقيق بعض المطالب الكردية، وتعاملت في أحيان أخرى بعنف لاسيما اذا كانت المطالب الكردية انفصالية، وقد كان لسلاح الجو البريطاني اثراً كبيراً في إفشال الحركات الكردية المسلحة وإجبار قادتها على الاستسلام أو الانسحاب باتجاه الأراضي الإيرانية.

ثانيا : موقف النظام السياسي العراقي من القضية الكردية (1946 - 1958) :

في ظل التعقيدات الدولية شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية منافسة شديدة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، الذي كان يدعم الكرد ويعدهم بتأسيس دولة كردية، لذا بادر قاضي محمد، [4] في 22 كانون الثاني 1946، بإعلان تأسيس جمهورية كردستان المستقلة في مدينة مهاباد الإيرانية، وتم انتخابه رئيساً للجمهورية وتعيين مصطفى البارزاني في منصب الإشراف على القوات المسلحة، [5] والواضح ان قيام جمهورية مهاباد حفز الكرد في العراق إلى دعوة

---

[1] مجيد هداب السعدون وسمير محمد عبدالله ، ثورة بارزان عام 1943 –1945 والموقف البريطاني منها ، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية ، المجلد 5، العدد 13، (تكريت ، 2018)، ص 152 .

[2] (د. ك. و)، وثائق البلاط الملكي، ملف رقم (ج / 2 /10)، تسلسل (568)، قرار مجلس الوزراء المؤرخ في : تشرين الثاني 1945، ص 45.

[3] ينظر: كاوس قفطان، الانتفاضات البارزانية، دار اراس للطباعة والنشر، (اربيل، 2003)، ص 112 – 113.

[4] قاضي محمد : زعيم كردي ولد في إيران سنة 1901، عرف باهتمامه بأمور الدين والشريعة، أسس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني سنة 1945، وأعلن عن قيام جمهورية مهاباد سنة 1946، فقامت الحكومة الإيرانية بإرسال حملة عسكرية تمكنت من القضاء عليه وإعدامه في 23 كانون الثاني 1947 . للتفصيل ينظر: محمد علي الصويركي، الموسوعة الكبرى للمشاهير الكرد عبر التاريخ ، المجلد الثالث ، الدار العربية للموسوعات ،(بيروت ،2008)، ص367–368.

[5] ينظر: طالب عبد الجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية – المشكلة – الحل – النتيجة، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد 1982، ص 197 – 198 ؛ وليم ايكتلون . جي .ار ،

ومطالبة الاتحاد السوفيتي لمساندتهم، لتحقيق انجاز أقرانهم نفسه في كردستان إيران الأمر الذي اثار مخاوف بريطانيا [1].

وعلى اثر ذلك، قامت الحكومة العراقية في شباط 1946، بإجراء عدة مناقشات في العاصمة التركية أنقرة بشأن الضمانات والإجراءات الكفيلة التي يمكن اتخاذها في حالة اثارة الاتحاد السوفيتي فكرة إنشاء كردستان المستقلة [2].ان خشية إيران وتركيا والعراق، من إعلان جمهورية كردستان في إيران، قد أثارت مخاوفهم إلى ابعد الحدود، وذلك من خلال إعطاء صورة اكبر لدعم الاتحاد السوفيتي للكرد، الأمر الذي قد يؤدي إلى عرقلة بعض مشاريع الدول الغربية في المنطقة، وهو ما جعل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمارسان الضغط على الاتحاد السوفيتي لسحب دعمه ومساندته للكرد[3].

وإزاء ذلك عملت بريطانيا على ترتيب لقاء بين القادة العسكريين في كل من العراق وإيران لتوحيد جهودهما بشان محاصرة جمهورية مهاباد وحرمانها من دعم الكرد في العراق وتركيا، وعند بدء الهجوم الإيراني عليها تم توقيع اتفاقية إقليمية ضد جمهورية مهاباد تحت إشراف بريطانيا وهو ما يندرج تحت خطط الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية، [4] الأمر الذي كان له اثراً كبيراً في انهيار جمهورية مهاباد في 17 كانون الأول 1946، وتمكن الجيش الإيراني من الاستيلاء على المنطقة من دون اي مقاومة [5].

رفض مصطفى البارزاني بعد انهيار جمهورية مهاباد الخضوع والاستسلام للقوات الإيرانية، وحقق تفوق عليهما في معركة صوفيان في 15 اذار 1947، لكن القوات الإيرانية قامت بضرب القرى التي تمد مصطفى البارزاني بالغذاء والتموين، مما اضطر الأخير إلى التراجع باتجاه الحدود العراقية

=الجمهورية الكردية في العراق 1946 في مهاباد ، ترجمة : حسين امين ، دار المدى للثقافة والنشر (بيروت ،2012)، ص143-153 .

[1] مهيظان محمد حسين البامرني، موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الكوردية في العراق (1945-1968) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الاداب جامعة الموصل2006، ص 78.

[2] لوسيان رامبو، الكورد والحق، ترجمة : عزيز عبد الأحد نباتي، مطبعة وزارة الثقافة، (اربيل، 1998)، ص 152.

[3] هوزان سليمان الدوسكي، جمهورية كردستان 22كانون الثاني1946-17كانون الاول 1946(دراسة تاريخية سياسية)، الدار العربية للموسوعات، (بيروت ، 2006)، ص 164 – 173.

[4] عثمان علي، المصدر السابق، ص 809.

[5] احمد تاج الدين، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن، الدار الثقافية للنشر، (القاهرة ، 2001)، ص 125.

بناء على الوعد بالعفو من المسؤولين العراقيين، لكنه واتباعه تحصن في الجبال ورفض الاستسلام[1].

اثار الموقف في بعض مناطق كردستان العراق مخاوف بعض المسؤولين في الحكومة المركزية، فقامت في العام نفسه بفرض الأحكام العرفية في المناطق المتاخمة للحدود الإيرانية، وعهدت إلى القوات العسكرية بمهمة حفظ الامن فيها، وإزاء ذلك جرت مظاهرات في مختلف المناطق الكردية طالب فيها المشاركون بحقوقهم، وكانت السليمانية من أكثر المدن مشاركة،[2] وفي 27 آيار 1947، اتجه مصطفى البارزاني نحو تركيا، فتصدت له القوات التركية ومنعته من دخول اراضيها، الا انه تمكن من دخول الأراضي الإيرانية ثم توجه نحو الاتحاد السوفيتي [3].

ان وجود اهتمام عسكري وسياسي خلال هذه المدة من الاتحاد السوفيتي للكرد، حيث عقد مؤتمر في 19 كانون الثاني 1948، تقرر من خلاله تشكيل قيادة سياسية كردية في الاتحاد السوفيتي، وقد حضر المؤتمر معظم الكرد اللاجئين من كردستان العراق وكردستان إيران، وتم الاتفاق على انتخاب الملا مصطفى البارزاني رئيسا للقيادة السياسية للحركة الكردية في الاتحاد السوفيتي [4]

.

ومن جهته، وافق مجلس الوزراء العراقي على مشروع قانون أعده وزير الداخلية سعيد قزاز [5] في سنة 1954، يقضي بإعادة أملاك البارزانيين التي سبق للمحكمة العسكرية ان صادرتها ثم أعفت عن ما تبقى من مدة محكوميتهم، فضلا عن تقدم مجموعة من البارزانيين المنفيين في البصرة بطلب إلى سعيد القزاز من اجل نقلهم إلى بغداد بسبب مناخ المدينة الحار الرطب الذي اثر فيهم وان أمراضا فتاكة بدأت تصيب أطفالهم [6].

---

(1) زنار سلوبي، في سبيل كردستان ، ترجمة : . ر. علي ،دار كاوا للثقافة الكردية ، (بيروت، 1987)، ص 253-354. ؛ مجموعة مؤلفين، البارزاني من مهاباد الى اراس ، ترجمة: شاخوان كركوكي ، دار اراس للطباعة والنشر (اربيل ،2003) ،ص261-266.

(2) م. س. لازاريف وآخرون، المصدر السابق ، ص 267.

(3) محمود الدرة ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، المصدر السابق ، ص 84.

(4) مهيظان محمد حسين البامرني، المصدر السابق ، ص 92.

(5) سعيد قزاز : ولد في السليمانية سنة 1904، شغل عدة مناصب إدارية، صار وزير للداخلية في عدة حكومات ثم وزير للشؤون الاجتماعية، ويعد أول عراقي يشغل منصب مدير للموانئ العراقية بعد ان كانت حكر على البريطانيين، اعدم في محكمة المهداوي سنة 1959. للتفصيل ينظر : عبد الرحمن ادريس البياتي، سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام 1959، ط 2، مؤسسة زين، (السليمانية، 2009)،ص 41-191.

(6) المصدر نفسه، ص133-134.

ومما تجدر الإشارة اليه، ان القضية الكردية عدت مشكلة مزدوجة لكل من تركيا وإيران وسوريا لذا جاء حلف بغداد [1] سنة 1955، من اجل قمع الحركة الكردية، [2] فقد أعلن نوري سعيد في هذا الصدد وبكل صراحة ان دخول العراق هذا الحلف بسبب خطر الكرد ولاسيما وجود مصطفى البارزاني في الاتحاد السوفيتي، [3] وفي أعقاب حلف بغداد مارست الحكومة المركزية سياسة معادية للكرد حيث وجهت الضربة الأولى نحو مدينة السليمانية عندما عينت متصرفا عسكريا على المدينة، لذا قام الكرد بمظاهرات في السليمانية سنة 1956، والتي تحولت إلى مواجهة دموية لاسيما انها تزامنت مع وفاة محمود الحفيد فخرج الآلاف من الكرد وجاء رد الحكومة بإطلاق النار على المشيعين فسقط عدد من القتلى والجرحى، [4] وبعد ان استقر مصطفى البارزاني في الاتحاد السوفيتي عاد الهدوء إلى معظم مناطق كردستان العراق والذي استمر حتى نهاية الحكم الملكي، حيث لم تشهد المنطقة الكردية اي أحداث تذكر [5].

ثالثا : موقف النظام السياسي العراقي من القضية الكردية (1958 - 1979) :

كانت الثورة التي قام بها عبد الكريم قاسم[6] في 14 تموز 1958، والتي أطاحت بالملكية وأعلنت الجمهورية قد حظيت بتأييد جماهيري واسع من الشعب العراقي ولاسيما الكرد،[7] وقد

---

[1] حلف بغداد: احد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة للوقوف بوجه المد الشيوعي، وقد ضم الحلف بريطانيا والعراق وتركيا وإيران باكستان، بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الدعم الاقتصادي، الا انها لم تشارك فيه. للتفصيل ينظر : حميد حسين علي البالاني وغسان متعب عبد الكريم الهيتي، دور بريطانيا في عقد حلف بغداد واثرها على القضية الكردية في العراق 1955–1958، مجلة الآداب، العدد 133، (بغداد، 2020)، ص 139–144.

[2] مثنى أمين قادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية : القضية الكردية نموذجا، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (السليمانية، 2003)، ص132– 134.

[3] نقلا عن : كاوس قفطان، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق (1958 – 1964)، مطبعة وزارة الثقافة، (السليمانية، 2004)، ص 48.

[4] غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني ،المصدر السابق ،ص101–102.

[5] ينظر : محمود الدرة، القضية الكردية ، المصدر السابق، ص 275.

[6] عبد الكريم قاسم : ولد في بغداد سنة 1914، تدرج في الرتب العسكرية حتى حصل على رتبة زعيم ركن سنة 1955,ثم على لواء ركن سنة 1959, وأصبح رئيس للوزراء والقائد العام للقوات المسلحة سنة 1958,قتل في انقلاب 8 شباط 1963. للتفصيل ينظر: جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، المكتبة الشرقية للطباعة والنشر والتوزيع، (بغداد، د. ت)، ص13–150.

[7] عبد الكريم فندي، فصول من ثورة ايلول في كوردستان العراق ،مطبعة كلية الشريعة، (دهوك ،1995) ، ص 13.

أعاد الدستور المؤقت الذي صدر في 27 تموز 1958، بعض من الحريات الديمقراطية اذ نص في مادته الثالثة: ((تضم هذه الأمة العرب والكرد ويضمن الدستور حرياتهم الوطنية في إطار الوحدة العراقية)) [1].

بدأت صفحة جديدة في علاقة الكرد مع السلطة الحاكمة في بغداد، فقد سمح عبد الكريم قاسم بعودة مصطفى البارزاني إلى العراق، بعد ان قضى أكثر من عشرة أعوام في الاتحاد السوفيتي،[2] وخصص له راتباً وامر مجلس الاعمار ببناء مدينة سكنية للعائدين معه من الكرد والبالغ عددهم نحو سبعمائة وخمس وخمسون شخصا، ثم قدم مصطفى البارزاني طلبا إلى وزارة الداخلية في كانون الثاني 1960، لتأسيس حزب سياسي كردي باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)، [3] حيث تمت الموافقة على الطلب في 8 شباط 1960، [4] غير ان حالة الوفاق لم تستمر طويلا بين الطرفين حيث ظهر الخلاف عندما بدأ الكرد يعترضون على قرارات الحكومة، [5] وبسبب تطلعات الكرد الانفصالية، مارس عبد الكريم قاسم الاضطهاد الثقافي بإغلاق جريدة خبات (النضال)، ولم ينفذ وعوده للكرد باعتبار اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المؤسسات الحكومية للمناطق الكردية، [6] وقد استمر عبد الكريم قاسم في سياسة الحذر من القوى السياسية الكردية، وجرى اعتقال عدد كبير من

---

(1) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2، بغداد ،28 تموز 1958.

(2) عبد الحميد علي سعيد البرزنجي، دور ثورة أيلول (1961 – 1975)، في حركة التغير الاجتماعي، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة صلاح الدين 2005، ص 109.

(3) الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي): أعلن مصطفى البارزاني عن تأسيس الحزب سنة 1946، عندما كان في إيران، حيث أوفد السياسي الكردي حمزة عبد الله إلى كردستان العراق للعمل مع القوى السياسية هناك لتشكيل الحزب المنشود، والذي عقد مؤتمره التأسيسي ببغداد في 16 آب 1946، وانتخب مصطفى البارزاني رئيسا له، وقد بدأ الحزب نشاطه السياسي تحت اسم بارتي ديموكراتي كورد) أي الحزب الديمقراطي الكردي، عرف الحزب اختصارا بـ (البارتي)،وأينما وردت هذه الكلمة في البحث فالمقصود بها الحزب الديمقراطي الكردستاني. للتفصيل ينظر : حسن شبر،العمل الحزبي في العراق (1908 – 1958)، ط2، منشورات مشروع بغداد عاصمة الثقافة، (بغداد، 2012)، ص181–185؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 265.

(4) عبد الكريم فندي ، المصدر السابق، ص 15.

(5) ينظر : عزيز الحاج ، القضية الكردية في العراق التاريخ والافاق، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، (القاهرة، 1994)، ص 29 – 30.

(6) عبد الحميد سعيد البرزنجي، المصدر السابق، ص 118.

أعضاء حزب البارتي، وقد حاولت بعض الوفود الكردية والتي تمثل بعض القبائل الكردية التوسط لحل الخلافات مع الحكومة المركزية لكن محاولاتهم لم تأت باي نتيجة [1].

وفي السياق ذاته، زادت حدة الخلافات عندما حاول مصطفى البارزاني، الحصول على إدارة المنطقة من الكرد حصراً، وقد رفضت الحكومة المركزية مطالبه، فأعلن الحركة المسلحة في 9 أيلول 1961، [2] وحاولت إيران من جانبها استغلال الظروف ومد الحركة الكردية بالسلاح من خلال الطريق الذي يربط راوندوز بالحدود الإيرانية، [3] وخلق بلبلة داخلية وزرع بذور التفرقة بين الكرد والحكومة المركزية من اجل اضعاف الحركة الكردية في العراق خوفا من توسعها وانتشارها لدى كرد إيران، [4] وقد وصلت الحكومة الإيرانية إلى هدفها عندما منع مصطفى البارزاني اتباعه من مساعدة كرد إيران أو التدخل في شؤونهم [5].

واللافت للنظر، محاولة مصطفى البارزاني لفت انتباه الدول الغربية إلى الحركة الكردية، من خلال السماح لبعض اتباعه في تشرين الأول عام 1962، بالهجوم على موقع عين زالة النفطي التابع لشركة نفط العراق (I.P.C)، [6] واخذو عدد من موظفي الموقع كرهائن، بدون ان يدمروا المنشأة كما هددوا بالهجوم على كركوك [7].

---

[1] مهيظان محمد حسين البامرني ،المصدر السابق ،ص149 .

[2] شذى فيصل رشو العبيدي، اكراد العراق في العلاقات العراقية – الايرانية 1958–1975 ،مجلة اداب ذي قار، المجلد2، العدد 6، (ذي قار، 2012)، ص 241.

[3] احمد تاج الدين، المصدر السابق، ص 129–130.

[4] شذى فيصل رشو العبيدي، المصدر السابق، ص239–240.

[5] سمر فضلا عبد الحميد محمد ، اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958–1963، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الآداب بجامعة الزقازيق، ص 184.

[6] شركة نفط العراق(I .P.C): وهي شركة نفطية احتكرت فعليا جميع عمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه في الأراضي العراقية بين 1925 و1961، وتتكون من شركة النفط الانكليزية – الفارسية، وشركة شل، وشركة النفط الفرنسية، وشركة ستاندراويل اف كاليفورنيا ومقرها لندن. ينظر: احمد ساجر جاسم الدليمي، سياسات النفط في العراق خلال الحكم العارفي، شركة الاكاديميون للنشر والتوزيع ،(عمان ،2019) ص 14.

[7] هيوا عبد الرحمن جلي ، معرفة الذات في فكر وحركة الملا مصطفى البارزاني ، (د.م ،2021) ، ص75.

بعد نجاح انقلاب 8 شباط 1963، وصل إلى بغداد وفد من الحركة الكردية ضم (جلال الطالباني)،[1] ولقمان البارزاني وصالح اليوسفي، وعقدت بينهم وبين قيادات حزب البعث عدة اجتماعات، تطرق الجانبان فيها إلى إعلان نظام اللامركزية في المناطق الكردية، [2] و ان هذه الاجتماعات لم تصل إلى اي تقدم يذكر، فأعلن مصطفى البارزاني في 28 شباط 1963، عن

استعداده للعودة للقتال اذا لم تعمل الحكومة على منح الكرد الحكم الذاتي، [3] وإزاء ذلك اخذت الأوضاع بالتأزم بين الطرفين على الرغم من معارضة الجناح المدني من حزب البعث ونصيحة الرئيس المصري جمال عبد الناصر والسفير الأمريكي في بغداد للحكومة المركزية والكرد بتجنب القتال[4].

وعلى الرغم من التحذيرات الا ان الحكومة المركزية أعلنت عن بدأ العمليات العسكرية في 10 حزيران 1963، وذلك عبر بيان عسكري صادر من ((المجلس الوطني لقيادة الثورة))، [5] وكان قد سبق الإعلان عن العمليات العسكرية قيام تعاون بين كل من إيران والعراق وتركيا وسوريا للقضاء على الحركات المسلحة الكردية، حيث دخلت قوات اليرموك السورية في 16 حزيران 1963، على شكل مجموعات إلى العراق وقامت بالسيطرة على قضاء دهوك وإخراج معظم المسلحين الكرد من

---

(1) جلال الطالباني: ولد جلال حسام الدين الطالباني سنة 1933، في اربيل من اسرة كردية دينية مشهورة، وقد مارس نشاطه السياسي منذ سن مبكرة فأصبح عضو المكتب السياسي لليسار سنة 1954، تخرج من كلية الحقوق ببغداد سنة 1959، وقد تأثر بالأفكار الماركسية، وانشق عن البارتي، ليؤسس حزبا جديدا في سنة 1975عرف بـ (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني). ينظر : مكتب الإعلام المركزي الاتحاد الوطني الكردستاني، جلال الطلباني تاريخ ونضال : نبذة مختصرة عن سيرة حياته، العدد 15، سلسلة إصدارات مكتب الإعلام المركزي، (السليمانية، 2003)، ص 3 – 10.

(2) علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم : مراجعات ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الأدبية، (بيروت، 1999)، ص 249.

(3) عمار علي السمر، شمال العراق (1958 – 1975) دراسة سياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت، 2012)، ص265– 266.

(4) ينظر : هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة : تجربتي في حزب البعث العراقي ، ط2 ، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، 1993)، ص 293.

(5) ينظر : شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكوردية في كوردستان العراق (8 شباط 1963 – 17 تموز 1968)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة دهوك 2005، ص 102 – 105.

المدينة،[1] وفي الوقت نفسه، تقدمت قطعات من القوات التركية باتجاه الموصل والقوات الإيرانية باتجاه السليمانية، وسميت هذه الخطة (بعملية دجلة)، حيث أغلقت كل من تركيا وسوريا وإيران حدودها مع كردستان العراق بالتعاون مع الحكومة المركزية [2]. وفي غضون ذلك الوقت تمكن كل من عبد السلام محمد عارف [3] ومصطفى البارزاني، من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في شباط 1964، الا ان الامر لم يستمر طويلا بفعل عوامل داخلية وإقليمية ودولية، [4] اذ قام المسلحين الكرد بتوجيه ضربات قوية إلى الحكومة المركزية ولاسيما في أواخر كانون الأول 1965، في منطقة بنجوين قرب الحدود الإيرانية [5].

وعلى اثر مصرع الرئيس عبد السلام محمد عارف في 13 نيسان 1966، اثر تحطم طائرته العمودية في محافظة البصرة، وتولي أخيه عبد الرحمن محمد عارف [6] الرئاسة، [7] تابع الأخير تنفيذ الإجراءات العسكرية ضد الحركات الكردية المسلحة وتمكن الجيش من تحقيق تقدم في منطقة حاج عمران، [8] وقد دفع استمرار المعارك والخسائر للطرفين إلى قبول فكرة المفاوضات، وقبول مصطفى

---

(1) ينظر : عمار علي السمر ، المصدر السابق، ص 280.

(2) عبد الكريم فندي، المصدر السابق ، ص 58-59.

(3) عبد السلام محمد عارف: ولد في بغداد سنة 1921، التحق بالكلية العسكرية سنة 1938 ، ثم بكلية الاركان وشارك في حرب فلسطين 1948، أصبح رئيسا للعراق بعد الانقلاب على عبد الكريم قاسم سنة 1963، قتل في حادث تحطم طائرته العسكرية في البصرة سنة 1966.للتفصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1997)، ص 834- 835 ؛احمد فوزي، عبد السلام محمد عارف :سيرته – محاكمته – مصرعه، مطبعة الديواني ،(بغداد ،1989)، ص15-143 .

(4) عمار علي السمر، المصدر السابق، ص 306.

(5) محمود الدرة ، القضية الكردية، المصدر السابق، ص 391.

(6) عبد الرحمن محمد عارف : ولد في بغداد سنة 1916، تخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم ثاني سنة 1937، تولى منصب رئيس أركان الجيش في عهد أخيه عبد السلام، أصبح رئيسا للعراق سنة 1966، أطيح به بانقلاب عسكري سنة 1968، غادر على اثره إلى تركيا. للتفصيل ينظر : زينب عبد الحسن الزهيري، عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق للفترة (1916 – 1968)، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الآداب بجامعة اليرموك2010 ,ص ص10-37.

(7) وئام شاكر غني عطره، سياسة الحكومة العراقية اتجاه المشكلة الكردية في ظل الوثائق البريطانية تموز 1958 – نيسان1966، مجلة لاراك للفلسفة والانسانيات والعلوم الاجتماعية ،المجلد ،العدد41، (د .م،2021) ، ص504.

(8) عمار علي السمر، المصدر السابق، ص 312-313.

البارزاني ببيان البزاز في 29 حزيران 1966، والذي تضمن (12) نقطة تشمل الاعتراف بالقضية الكردية، وتشريع قانون أساسي للكرد، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق الكردية، وتعيين موظفين كرد، وإعادة اعمار المنطقة، وحرية الكرد في تشكيل الأحزاب، وإصدار الصحف، وإصدار عفو عام عن الذين شاركوا بالأعمال المسلحة [1].

ومن جهته، أعلن حزب البعث بعد نجاحه في انقلاب 17 تموز 1968، على إنهاء الحراك المسلح للكرد بأي طريقة كانت، وبالمقابل فان الحركة الكردية بزعامة مصطفى البارزاني كانت مدركة لطبيعة الحكم الجديد، لذا تعاملت معهم بحذر شديد، وفي الوقت ذاته كان النظام الجديد يدرك خطورة دخوله في حرب مع الكرد، لذا بدأوا بإرسال رسائل طمأنة لهم [2].

وفي السياق ذاته، أصدرت الحكومة العراقية الجديدة في آب 1968، بياناً تضمن العفو عن معظم العسكريين الكرد الملاحقين بسبب أحداث الشمال، وتشكيل مكتب مهمته تولي شؤون الشمال يكون مرتبط بمجلس قيادة الثورة، وأكد البيان على اعتراف الحكومة المركزية بالقومية الكردية وحقوق الكرد،[3] فضلًا عن ذلك تعهد الرئيس احمد حسن البكر،[4] عند وصوله إلى السلطة بتنفيذ بنود بيان البزاز، وإنشاء جامعة السليمانية، ومجمع علمي كردي، وعمل على إشراك أربعة وزراء كرد في حكومته [5].

وبعد جولات عدة بين الكرد والحكومة المركزية استمرت لسنتين لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق نهائي، فقد ظل مصطفى البارزاني يشك في نوايا الحكومة بسبب استمالتها جماعة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني المنافسة له، إذ دعمت الحكومة هذه الجماعة بالمال والسلاح وسمحوا لهم بإصدار صحيفة

---

[1] حنا بطاطو، العراق :الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ، ترجمة : عفيف الرزاز،(الكتاب الثالث)، ط2 ، مؤسسة الابحاث العربية، (بيروت، 1999)، ص 379 ؛ سيف الدين الدوري ، عبد الرحمن البزاز : اول رئيس وزراء في العراق الجمهوري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (عمان ،2006)،102 ص-105.

[2] منذر الموصلي ، القضية الكردية في العراق (البعث والاكراد) ، دار بيسان ، (بيروت ،200) ، ص230.

[3] فاضل البراك، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1989)، ص 52.

[4] احمد حسن البكر: ولد في تكريت سنة 1914، تخرج من دار المعلمين سنة 1932، ثم التحق بالكلية العسكرية سنة 1938، تدرج بالمناصب العسكرية، تولى بعد انقلاب 1968 منصب رئاسة الجمهورية حتى سنة 1979، توفى سنة 1982. ينظر : فخري قدوري ، هكذا عرفت البكر وصدام رحله 35 عاما في حزب البعث ، دار الحكمة ،(لندن ،2006) ،ص67.

[5] نبيل زكي ، الاكراد : الاساطير والثورات والحروب ، مطبعة كتاب اليوم ، (د . م ،1991) ،ص92.

(النور) بعد إغلاق صحيفة (التآخي) التابعة لمصطفى البارزاني،[1] وقد اشترط الأخير للتعاون مع الحكومة المركزية ان يتم إبعاد جماعة إبراهيم احمد وجلال الطالباني، الا ان الحكومة رفضت ذلك[2].

توصلت الفصائل الكردية في سنة 1970، إلى اتفاق مع الحكومة المركزية سمي بـ(بيان 11 آذار)، وقد تضمن البيان مجموعة من البنود أهمها : الحكم الذاتي لكردستان العراق ضمن الجمهورية العراقية، اعتماد اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، العفو عن السياسيين والمعتقلين، إعادة المفصولين إلى دوائرهم، إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة، تعديل الدستور على أساس ان الشعب يتكون من قوميتين عربية وكردية [3].

والملاحظ، ان الحكومة المركزية في بغداد اخذت تتلكأ في تطبيق بعض بنود بيان 11 آذار وإجراءات الاستفتاء السكاني، في وقت تمسكت فيه معظم القيادات الكردية بمطالبها بخصوص تطبيق بنود الاتفاق بحذافيرها من دون إبطاء أو أي عرقلة، [4] وإزاء ذلك قدم حزب البارتي، مشروع خاص للحكم الذاتي في كردستان العراق في 9 آذار 1973، غير ان الحكومة المركزية أهملت المشروع كلياً [5]كما ان حزب البارتي رفض الانضمام للجبهة الوطنية والقومية التقدمية[6] مع حزب البعث والحزب

---

(1) عمار علي السمر، المصدر السابق، ص 356.

(2) ينظر : صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق – قراءة في ملف الحركات والأحزاب الكردية في العراق (1946 – 2001)، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، 2001)، ص 171 – 172.

(3) حيدر سمير سالم ، الاوضاع السياسية لكرد العراق في عهد الرئيس احمد حسن البكر (1968–1979) ، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الاداب بجامعة البصرة 2019 ، ص82–84 .

(4) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية : ثورة ايلول 1961– 1975، ج3، مطبعة وزارة التربية، (اربيل، 2002)، ص 307.

(5) شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية – دراسة تحليلية مقارنة، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (السليمانية، 2005)، ص 305.

(6) الجبهة الوطنية القومية التقدمية : تحالف سياسي شكل في 17 تموز 1973، ضم حزبي البعث والشيوعي وعناصر منشقة عن حزب البارتي، وبسبب استبداد حزب البعث انسحبت الأحزاب من الجبهة وانتهت عمليا في سنة 1979. للتفصيل ينظر : رحيم عبد الحسين عباس، الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (1973 – 1979) : الحزب الشيوعي نموذجا، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد20، (بابل، 2015)، ص 552 – 554.

الشيوعي العراقي، [1] بسبب عدم تنفيذ بيان (11 آذار)، واستئثار حزب البعث بالجبهة، وقد اشترط البارتي السماح له بممارسة نشاطه السياسي في القوات المسلحة أسوة بحزب البعث كشرط للانضمام للجبهة، [2] وقد جرت محاولات عدة لحل المسائل العالقة بين الجانبين، لكنها لم تصل إلى نتيجة مرضية للطرفين، اذ طالب الكرد بسلطات واسعة للحكم الذاتي، وكان من بين تلك المطالبات ضم محافظة كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي، الامر الذي رفضته الحكومة المركزية [3].

وعلى اثر ذلك، اصدر مجلس قيادة الثورة في 31 كانون الثاني 1974، قراراً بتشكيل ما سمي بـ ((اللجنة العليا لشؤون الشمال)) برئاسة صدام حسين نائب رئيس الجمهورية، وإلغاء لجنة السلام المكونة من الكرد وعدد من المسؤولين الحكوميين، [4] وفي اليوم نفسه، أعلن صدام حسين انه أمهل مصطفى البارزاني مدة خمسة عشر يوما للموافقة على قانون الحكم الذاتي لسنة 1974، [5]والاشتراك في الجبهة الوطنية القومية التقدمية، [6] الامر الذي رفضه مصطفى البارزاني والذي وجه نداء عبر إذاعة صوت كردستان داعيا الكرد للعودة إلى حمل السلاح ضد الحكومة المركزية، وقد اتخذت تلك المجاميع الكردية من منطقة (جومان) مركزا لتجمعها، وهي المنطقة نفسها التي اتخذ منها المكتب السياسي للبارتي مقرا له،[7] وسرعان ما أخذت الأحداث تسير نحو المزيد من التوتر، حيث اصدر الرئيس العراقي احمد حسن البكر في 7 نيسان 1974، مرسوماً

---

(1) الحزب الشيوعي العراقي : تأسس سنة 1935، وبدء عمله السري تحت اسم (جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار)، ثم غير اسمه إلى الحزب الشيوعي العراقي الذي عد نفسه على انه حزب الطبقة العاملة، واصدر صحيفة سرية حملت اسم (كفاح الشعب). للتفصيل ينظر : مؤيد شاكر كاظم الطائي، الحزب الشيوعي العراقي (1935 – 1949) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة المستنصرية 2007، ص 97 – 110.

(2) ينظر : حيدر سمير سالم ، المصدر السابق، ص136 – 137.

(3) مسعود البارزاني، المصدر السابق ، ص 310.

(4) جبار قادر وطارق جامباز، قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل الخاصة بالكورد وكوردستان، دار اراس للنشر، (اربيل، 2013)، ص 82.

(5) للتفصيل عن قانون الحكم الذاتي ينظر : جريدة الوقائع العراقية، العدد 2332، بغداد ، 26 آذار 1974.

(6) هناء حسوني هدهد، موقف الحكومات العراقية من الحركات الكردية المسلحة 1919 –1975 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة 2020، ص270.

(7) عمار علي السمر، المصدر السابق، ص 299.

جمهورياً بإعفاء الوزراء الكرد التابعين للبارتي، وتعيين وزراء كرد جدد بدلاً عنهم [1].

شنت قطعات من الجيش العراقي هجوم واسع النطاق في 8 أيلول 1974، تركز على حوض راوندوز، الا انها لم تحقق اي نجاحات تذكر طيلة مدة عشرة أيام، ثم شنت في 19 أيلول هجوما آخر تمكنت خلاله من فتح الطريق إلى راوندوز، في الوقت الذي كانت فيه المدفعية الإيرانية والصواريخ المضادة للطائرات تقصف القطعات العسكرية العراقية في بعض المناطق الحدودية المحاذية لإيران [2].

والجدير بالذكر، ان القوات الحكومية وجدت نفسها عاجزة عن التغلب على بعض الدفاعات الكردية، وتحقيق فرصة تقدم بمعركة فاصلة معها في ميدان القتال، الأمر الذي دعا الحكومة العراقية إلى عقد اتفاقية الجزائر [3] مع شاه إيران في 6 آذار 1975، وإزاء ذلك أغلقت الحكومة الإيرانية الحدود مع أراضي كردستان العراق في نفس اليوم من توقيع الاتفاقية، وسحبت مدافعها وقواتها العسكرية من المنطقة، [4] وفي غضون ذلك الوقت قرر الملا مصطفى البارزاني في 30 آذار 1975، الانسحاب إلى داخل إيران وسرعان ما تدهورت حالته الصحية، الامر الذي دفعه للسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتلقي العلاج [5].

وخلال هذه المدة، تعرض حزب البارتي إلى انشقاقات داخلية، انقسم على اثرها إلى عدة فصائل، فيما انظم آخرون إلى حزب البعث العراقي، [6] وقد حاولت بعض الأحزاب السياسية ملء الفراغ السياسي الحاصل في كردستان العراق بعد انسحاب البارتي بقياداته وكوادره إلى خارج العراق، فظهر على الساحة

---

(1) رحيم عبد الحسين عباس وعلي صالح عباس ، التغيرات الوزارية في العراق 1973–1979 ، مجلة الباحث، العدد25 ،(د.م، 2017) ، ص62.

(2) ينظر : مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص 335 – 336.

(3) اتفاقية الجزائر : ابرمت بين العراق وايران سنة 1975، حيث أوقفت حكومة الشاه في إيران دعمها للحركة الكردية في كردستان العراق، الا ان تلك الاتفاقية حرمت العراق من نصف مياه شط العرب. للتفصيل ينظر : فلاح خلف محمد، اتفاقية الجزائر 1975 مقدماتها ونتائجها : (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية بجامعة المستنصرية 2006, ص81–82.

(4) ناظم رشم معتوق الامارة ، انعكاس اتفاقية الجزائر 1975 على الحركة الكردية المسلحة في العراق ،مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ، مجلد 42، العدد 2، (جامعة البصرة ، 2019)، ص 196–197.

(5) حيدر سمير سالم ، المصدر السابق ، ص 192.

(6) جليلي جليل واخرون ،المصدر السابق ، ص357–358.

السياسية الكردية حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (اليكيتي)،[1] بقيادة جلال الطالباني الذي كان على خلاف مع مصطفى البارزاني،[2] ومع ذلك استطاع حزب البارتي النهوض بنفسه، وذلك من خلال الإعلان عن قيادة جديدة في 10 أيلول 1975، أطلقت على نفسها اسم: ((القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني))، [3] اذ استطاعت القيادة الجديدة ترميم أوضاع الحزب والحفاظ على البقية الباقية من كوادره التي تشتت، وقد أصبح مسعود بارزاني,[4] مسؤول الجناح العسكري للحزب، في حين كان أخيه إدريس البارزاني,[5] مفاوضا سياسيا فضلا عن إدارته لشؤون الحزب الخارجية[6].

---

(1) الاتحاد الوطني الكردستاني: حزب سياسي كردي تأسس في حزيران 1975، برئاسة جلال الطالباني، كتنظيم كردي مقابل حزب البارتي، وقد ضم الحزب مجموعات وأحزاب يسارية منها عصبة كادحي كردستان والحركة الاشتراكية الكردستانية، وقد رفع شعار حق تقرير المصير والديمقراطية وحقوق الإنسان، تشكلت قاعدة الحزب من المثقفين ومن ساكني المدن، يرمز له اختصارا بـ (اليكيتي)، وسيشار له بهذا الاختصار في الصفحات اللاحقة من الأطروحة. للتفصيل ينظر: علي عذيب رحيمة الشريفي، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ودوره السياسي في العراق 1975-1991 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية التربية بجامعة المستنصرية 2023 ,ص40-56.

(2) المصدر نفسه ، ص 28.

(3) القيادة المؤقتة : تم تشكيلها في أيلول 1975، بعد تقدم مصطفى البارزاني بالسن وتردي حالته الصحية، حيث أطلق على المركز القيادي الجديد لحزب البارتي القيادة المؤقتة، وقد تشكلت من إدريس البارزاني، ومسعود البارزاني، وسامي عبد الرحمن وعلي عبد الله نوري شاويس. ينظر : عدي ابراهيم المناوي ، التيارات السياسية العلمانية وصناعة الراي العام ، دراسة حالة العراق بعد 2003 ،دار زهران للنشر ، (د. م،2014)، ص160.

(4) مسعود البارزاني : ولد في مدينة مهاباد الإيرانية سنة 1946، انتخب عضو للجنة المركزية لحزب البارتي سنة ١٩٧٠ ،وقد شارك وفد المفاوضات مع الحكومة المركزية والذي تمخض عنه اتفاقية الحكم الذاتي، وبعد عقد اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران سنة١٩٧٥ ، لجأ الى ايران وأسس القيادة المؤقتة بعد وفاة والده الملا مصطفى البارزاني ،ثم تولى قيادة حزب البارتي سنة ١٩٧٩, عين عضواً في مجلس الحكم الانتقالي سنة ٢٠٠٣ _٢٠٠٤ ، انتخب رئيساً لإقليم كردستان خلال المدة 2005-2017 . للمزيد ينظر : محمد علي الصويركي ، الموسوعة الكبرى للمشاهير الكرد، المجلد الرابع، المصدر السابق ،٣١٦-٢١٩

(5) إدريس البارزاني: ولد في قرية بارزان سنة 1944، عاش في المنفى والإقامة الجبرية لمدة 11 عامًا مع عائلته في (البصرة ، بغداد، الموصل) وبقي حتى عاد والده مصطفى بارزاني إلى العراق بعد ثورة 14 تموز 1958، شارك في حركة ١٩٦١، عمل على تطبيق اتفاق المصالحة بين الاحزاب الكردية بهدف تحويلة الى جبهة كردستانية ، توفى في 31 كانون الثاني 1987. للتفصيل ينظر :حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق،ص٦٠؛سامي شورش ،كردستان والاكراد: الحركة القومية والزعامة السياسية ادريس بارزاني نموذجا، منشورات دار اراس ،(اربيل ،٢٠٠١)،ص١٠٥ -١٦٩.

(6) حيدر سمير سالم ، المصدر السابق، ص 189-191.

اندلعت في مطلع آذار 1976، حرب العصابات في كردستان العراق بين الكرد والجيش العراقي، اذ وقعت عدة مصادمات في مناطق العمادية وزاخو ودهوك، كما حدثت مصادمات أخرى في بالك ورانية وسورداش في السليمانية، وفي منتصف شهر حزيران 1976، أضرمت النار ببعض المنشآت النفطية في منطقة جمبور من قبل المسلحين الكرد [1].

وفي السياق ذاته، قامت قوات الفيلق الأول للجيش العراقي في 8 آذار 1978، بالهجوم على بعض مقرات حزب اليكيتي والأحزاب الكردية الأخرى في كردستان العراق تساندها الطائرات المروحية، وقد دارت معركة عنيفة بين الطرفين تكبدا خلالها خسائر كبيرة، وهو ما احدث خللاً تنظيمياً داخل تلك الأحزاب، إذ عُدت تلك المعركة الأكبر بعد انهيار الحركة الكردية،[2] وبعد قرابة عام من الهجوم توفى مصطفى البارزاني في الاول من1979، بإحدى مستشفيات الولايات المتحدة الأمريكية بعد أصابته بمرض سرطان الرئة، وقد تم تشييع جثمانه بمشاركة الآلاف ودفن في مدينة (اشنوية) الإيرانية القريبة من الحدود العراقية ـ الإيرانية، وقد أعلن مصدر في وزارة الداخلية العراقية عدم ممانعة الحكومة من دفن مصطفى البارزاني في اي منطقة من العراق [3].

يتضح ان الحكومة العراقية طيلة المدة (1958 – 1979)، لم تتخذ سياسة طويلة الأمد في حل القضية الكردية، ويظهر ذلك واضحاً من خلال إعطاء الكرد بعض الامتيازات غير المدروسة والتي سرعان ما تتراجع عنها، ومن جانب اخر، كانت أهداف الكرد انفصالية مهما قدمت لهم السلطة من امتيازات اذ كان هدفهم الأول هو الانفصال عن العراق.

رابعا : موقف الأحزاب والحركات السياسية العراقية من القضية الكردية (1921 - 1979):

ارتبطت مواقف الأحزاب والحركات السياسية العراقية من القضية الكردية بتركيبة هذه الأحزاب وأيديولوجياتها، اذ عبرت الأحزاب عن موقفها من القضية الكردية من خلال البيانات ومناهجها الخاصة، اذ أدركت بأنها ملزمة بإيجاد حل لتلك القضية لان بقائها دون حل يعد عائقاً دون تقدم البلاد، كما ان

---

(1) جيرارد جالياند، شعب بدون وطن: الكرد والكردستان ، ترجمة عبد السلام النقشيندي، دار اراس للطباعة والنشر ، (اربيل ، 2012) ، ص 289.

(2) علي صالح عباس الحسناوي، التطورات السياسية الداخلية في العراق (1973–1977) ،رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية التربية بجامعة كربلاء 2017، ص 124.

(3) مجموعة باحثين ، العراق وقائع واحداث 1968–1979 ، القسم الثالث ، المركز العربي للمعلومات والدراسات، (بغداد ،2011) ،ص414–415.

بعض الحركات الكردية نشطت في الكفاح السياسي ضمن القوى الوطنية العراقية وسعت إلى إقناع الأحزاب بالاهتمام بالقضية الكردية، وقد أحرزت نجاح في هذا المجال بإدراج القضية الكردية في جدول العمل الوطني لبعض القوى السياسية [1].

وعلى الرغم من ان معظم الأحزاب العراقية، كانت تدعو إلى إيجاد حل للقضية الكردية على أساس الاعتراف بالحقوق الوطنية والقومية للكرد، الا أن هذه الأحزاب اختلفت في نوع الحقوق والية إعطائها للمواطنين الكرد [2].

والملاحظ، انه في أعقاب تأسيس الدولة العراقية دعا بعض الوطنيين إلى تشكيل الأحزاب السياسية لتحقيق الاستقلال، وازدادت هذه المطالب بعد تنصيب الملك فيصل الأول ملكاً على عرش العراق، وبعد إصرار الوطنيين العراقيين، أصدرت الحكومة قانون الجمعيات العراقي [3] في تموز 1922، والذي أجاز تشكيل الأحزاب في العراق، [4] وبذلك بدأت الحياة الحزبية في العراق، ويعد الحزب الوطني العراقي [5] من أوائل الأحزاب المجازة رسميا، [6] وقد أكد منهاج الحزب الوطني العراقي في مادته الثالثة بان : ((غاية الحزب هو المحافظة على استقلال العراق التام، وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية واتخاذ الوسائل المشروعة لردع من يتصدى لنشر وإذاعة ما يوقع الشقاق والتفريق بداعي الدين والجنس بين العراقيين)) [7].

---

(1) قابل محسن الركابي ، الحياة الحزبية في العراق 1958–1968 ، دار ومكتبة عدنان ،(بغداد ،2021) ، ص240.

(2) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ،ج3 ، دار الرافدين للنشر، (بغداد، 1983)، ص 377.

(3) استمر هذا القانون نافذ المفعول حتى سنة 1954، اذ الغي على اثر صدور مرسوم الجمعيات رقم 19 لسنة 1954، في عهد وزارة نوري السعيد. للتفصيل ينظر : علي خيري مطرود ومرتضى حسن ناصر، مرسوم الجمعيات العراقي ذو الرقم (19) لعام 1954 وموقف القوى الوطنية منه ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 24 ، (واسط، 2017)، ص 227–229.

(4) خميس محمود شبيب ، التنظيمات والأحزاب السياسية في العراق (14تموز 1958 – 17 تموز 1968)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة الموصل 2013، ص 7.

(5) الحزب الوطني العراقي : أول حزب سياسي تأسس بعد قرار قانون الجمعيات سنة 1922، ترأس الحزب جعفر أبو التمن، لعب الحزب دورا في مقاومة البريطانيين فقامت بحله ونفي رئيسه إلى جزيرة هنجام، عاد الحزب ثانية إلى النشاط السياسي في سنة 1928، واصدر جريدته (صدى الاستقلال)، لكنه لم يستطع ان يواصل نشاطه فعطل سنة 1934. للتفصيل ينظر : جريدة المدى (ملحق) ،العدد 1548، بغداد ،2تموز ،2009.

(6) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، الجمعيات، ملف رقم (26 / 63 / 1922)، ص 1.

(7) سرحان غلام حسين، الأحزاب السياسية والراي العام في عهد فيصل الاول ، مجلة الجامعة المستنصرية ، العدد16 ، (بغداد، 2005)، ص 105–106.

وفي السياق ذاته، ظهر حزب النهضة الوطنية، [1] والذي لا يختلف منهاجه كثيرا عما جاء في منهاج او بنود الحزب الوطني العراقي، حيث أكد على الحفاظ على وحدة أراضي العراق وسيادته الوطنية، [2] وعلى الرغم من ان حزب النهضة الوطنية لم يشر إلى الكرد بصورة مباشرة، الا ان المادة الأولى من منهاج الحزب نصت على : ((ان هدف الحزب هو توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي، والحفاظ على كيان الأمة العراقية، وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف أجناس العراقيين)) [3].

وفي غضون ذلك الوقت، بدأت تداعيات مشكلة الموصل وقضية الخلاف حولها بالظهور بين العراق وتركيا، سيما وان الموصل يقطنها خليط من العرب والكرد، وبعد إدراج القضية على لوائح عصبة الأمم، وإرسال لجنة للتصويت تبين ان أكثرية السكان يفضلون الانضمام إلى العراق مع حفظ حقوق الكرد [4] وإزاء ذلك أعلن عن تأسيس حزب الأمة [5] في 19 اب 1924، والذي وجه كل جهوده نحو مشكلة الموصل،اذ قدم الحزب تقريراً إلى عصبة الأمم حول عائدية الموصل إلى العراق تاريخيا وجغرافيا، [6] وأعلن الحزب من خلال منهاجه السياسي ان أهم أهدافه هو : ((توثيق علاقة المودة والإخاء بين طبقات الشعب، والاحتفاظ بالوحدة العراقية بحيث تكون جميع بلاد العراق بحدودها الحاضرة تابعة إلى إرادة واحدة)) [7] .

---

[1] حزب النهضة الوطني : تأسس في 19 آب 1922، برئاسة محمد أمين الجرجفجي ومجموعة من التجار والكسبة، وكانت له فروع في البصرة والحلة وكربلاء والموصل، الا ان الحزب تلاشى بعد سنة 1937. للتفصيل ينظر: عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي (1908 – 1958)، دار الحرية، (بغداد، 1977)، ص61 –63.

[2] (د. ك. و)، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، الجمعيات، ملف رقم (26 / 63 / 1922)، ص 3.

[3] سرحان غلام حسين، المصدر السابق، ص 106.

[4] وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة : دراسة حالة العراق ، الاكاديميون للنشر والتوزيع، (عمان، 2014)، ص194–195.

[5] حزب الأمة : شكل من مجموعة من المحامين والضباط وكبار الملاكين في بغداد، تم فتح فروع له في الحلة وكربلاء والناصرية والنجف. للتفصيل ينظر: عبد الحسين الرفيعي، دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية، دار الرافدين للطباعة والنشر، (بيروت، 2005)، ص 236–237.

[6] ينظر : حسن شبر ، المصدر السابق، ص 89.

[7] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج3،دار الرافدين للطباعة والنشر، ط7، (بيروت، 2008)، ص 255.

وفي هذا الإطار أعلن عدد من أبناء الموصل في أيلول 1924عن تأسيس حزب سياسي باسم (حزب الاستقلال العراقي) اذ ناضل الحزب من اجل إبقاء الموصل مع العراق وذلك بتنظيم التظاهرات وإصدار البيانات والمذكرات، وكان للحزب دور كبير ابان وصول اللجنة الدولية للاطلاع على اراء المواطنين بشأن مشكلة الموصل، [1] وعندما اصدر قرار عصبة الأمم في 16 آذار 1925، بإبقاء الموصل تحت الانتداب البريطاني، وضمان حقوق الكرد والأقليات الأخرى، خاطب الحزب عصبة الأمم، شاكرا موقفها بالدفاع عن الموصل، وبذلك انتهت مهمة الحزب فأغلق مقره وأنهى عمل بقية فروعه [2].

يبدو ان الأحزاب السياسية العراقية خلال هذه المدة (1921 – 1926)، حصرت أهدافها ومقاصدها بمطالبة بريطانيا بالاستقلال، مما جعلها تبتعد كثيرا عن طرح القضية الكردية في مناهجها، اذ كان هناك بداية لتحول السياسي في البلاد، لذا كان القاسم المشترك بين الأحزاب العراقية كافة، هو الدعوة إلى الوحدة وعدم التفرقة بين الأجناس والأديان، وعد الهوية الوطنية السمة الوحيدة على الأرض العراقية، وثمة حقيقة تاريخية لا يمكن تجاوزها باي حال من الأحوال، وهي ان هذه الأحزاب لم يكن عمرها الزمني طويل، لأنها أحزاب مرحلية جاءت لهدف معين كالأحزاب التي تشكلت مع ظهور مشكلة الموصل، فضلا عن ذلك فان اختفاء القضية الكردية عن مناهج الأحزاب العراقية، يعد دليل واضح بعدم نضج فكرها السياسي التنظيمي وافتقارها لشروط النهج السياسي الصحيح.

والملاحظ، ان القضية الكردية وردت بصورة واضحة في البرنامج الذي طرح من كتلة الضباط القوميين، [3] حيث أشير اليها في الميثاق القومي العربي سنة 1927، والذي نصت الفقرة ((

---

[1] عبد الجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص 90-91.

[2] قابل محسن الركابي، المصدر السابق، ص 22.

[3] كتلة الضباط القومين : كتلة عسكرية ذات طابع سياسي تشكلت خلال المدة (1927 – 1931)، من قبل صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد، وقد وضعوا برنامجا قوميا لكتلتهم سمي (الميثاق القومي العربي). للتفصيل ينظر : رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي (1921 – 1941)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1979)، ص 6-7.

د)) منه على: ((التعاون والتآخي التاريخي مع الكرد، اذ تعتقد الهيئة ان القضية الكردية لا تتعارض مع القومية العربية)) [1].

ويعد الحزب الشيوعي العراقي، من أوائل الأحزاب العراقية التي أظهرت اهتمام بالقضية الكردية بصيغة مجموعة من المطالب الأساسية وذلك من خلال البيان الذي أصدرته جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار، [2] الصادر في 11 آذار 1935، تحت عنون ((ماذا نريد)) والتي ورد ذكر استقلال كردستان فيها، [3] وفي هذا المقام ساندت جماعة الأهالي [4] انقلاب بكر صدقي في عام 1936، بهدف تحقيق برنامجها في الإصلاح الوطني في إطار العراق للعراقيين، الا انهم عارضوا الانقلاب بعد ان ظهرت نوايا بكر صدقي الانفصالية وقيامه بطرد بعض الضباط العرب واستبدالهم بآخرين من الكرد [5].

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان معظم المواطنين الكرد قد عاشوا ابان الحرب العالمية الثانية بظروف اقتصادية صعبة، لذا طالب الحزب الشيوعي بتحسين تلك الأوضاع لاسيما بعد ان شهدت السليمانية عام 1944، ارتفاع أسعار الحنطة مما اثار غضب السكان الذين خرجوا في مظاهرات تعبيرا عن سخطهم وانتقدوا الحكومة المركزية التي وقفت متفرجة على معاناتهم، وقد سلطت جريدة

---

(1) جواد كاظم عبد البيضاني، موقف الأحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية (1958 – 1963)، ، ط2، المعهد العراقي للدراسات والابحاث الكردية ، (بغداد، 2016)، ص 27.

(2) جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار : هو تنظيم شيوعي عراقي سري ضم الخلايا الماركسية في بغداد والبصرة والناصرية، حيث عقد أول اجتماع له في 8 آذار 1935، بجهود يوسف سلمان يوسف، حضره ممثلوا هذه الخلايا. ينظر : حنا بطاطو، الحزب الشيوعي، ترجمة : عفيفة الرزاز، الكتاب الثاني، ط2، مؤسة الابحاث العربية(بيروت ، 1996)، ص 83.

(3) ابتسام سلمان عطية، موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية في العراق (1934 – 1968)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة ذي قار 2018، ص 17.

(4) جماعة الأهالي : جمعية سياسية عراقية أسست في سنة 1932، من خريجي المعاهد العليا ومن بعض العناصر التي طالبت بالاستقلال السياسي والإصلاحات الاجتماعية، والعناية بمصالح الأهالي اي الشعب، الا ان التناقضات ادت إلى تفككها،اذ انقسمت الجماعة إلى ثلاث أحزاب كان لها دور بارز خلال حقبة الأربعينات من القرن الماضي. للتفصيل ينظر : جواد كاظم عبد البيضاني، المصدر السابق، ص 30 ؛ عبد الجبار حسن الجبوري ، المصدر السابق ، ص139–140.

(5) ينظر : محسن محمد المتولي ، المصدر السابق ، ص 282–285.

الشرارة ((لسان حال الحزب الشيوعي العراقي))، الضوء على الأوضاع في السليمانية بمقال لها تحت عنوان : ((مطالب أهالي السليمانية إلى وزير العمل والشؤون الاجتماعية))، كما انتقدت الصحيفة الحكومية لإهمالها مطالب سكان المدينة، [1] وطالبت بالاعتراف الكامل بالحقوق القومية للكرد، فضلا عن ذلك، أيد الحزب الشيوعي العراقي حركة البارزانيين في اب 1945، ونديد بالأعمال الحكومية ضد الحركة الكردية واصدر بيان بعنوان : ((إلى الشعب العراقي حول حملة التنكيل بالبارزانيين))، وقد حمل البيان شعار : ((تحيا الصداقة العربية الكردية وتحيا وحدة الشعب العراقي)) [2].

ومن الهام ذكره، ان نتائج الحرب العالمية الثانية قد ادت إلى تغيير السلطات الحاكمة في العراق لسياستها تجاه القوى الوطنية، اذ أعلنت عن ضرورة تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الصحافة، لاسيما بعد تصاعد الحركة الوطنية المقاومة للاستعمار [3]. وبالانتقال إلى تلك الأحزاب التي ظهرت خلال تلك المدة، فقد أعلنت عن موقفها تجاه الكرد بشكل واضح، ولاسيما في منهاج حزب الاستقلال، [4] الذي نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه على : ((يعتز الحزب بقوميته ويحترم القوميات الأخرى، ويعد العرب والكرد شركاء في الوطن))، [5] ومن جانبه أعلن الحزب الوطني الديمقراطي، [6] في المادة الثالثة من منهاجه : ((ان الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر على أساس

---

(1) سيف عدنان ارحيم ، تطورات القضية الكردية في وثائق الحزب الشيوعي العراقي السرية (1935 – 1948)، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 77، (بغداد، 2021)، ص 26.

(2) عبد الرزاق مطلك الفهد ، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية 1934–1958 ، شركة المطبوعات للتوزيع ونشر ، (بيروت ،2011) ، ص 105.

(3) أسامة صاحب منعم، نشاط الأحزاب العراقية بعد الحرب العالمية الثانية (1946 – 1958)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 5، العدد 2، (بابل، 2015)، ص 50.

(4) حزب الاستقلال : حزب سياسي عراقي تأسس سنة 1946 تمتد جذوره الى نادي المثنى الذي تأسس في الثلاثينيات من القرن الماضي برئاسة محمد مهدي كبة، عرف بمعارضته لسياسة الحكومة، غير انه اشترك في وزارة محمد الصدر سنة 1948. للتفصيل أكثر ينظر : ادم نجم عبد ، الاحزاب السياسية في العراق ، اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية الحقوق بالجامعة الاسلامية في لبنان 2018، ص117.

(5) نقلاً عن: قابل محسن الركابي ، المصدر السابق ، ص 241.

(6) الحزب الوطني الديمقراطي : حزب سياسي عراقي تأسس سنة 1946، برئاسة كامل الجادرجي، هدف الحزب إلى استقلال العراق وتحقيق الوحدة والديمقراطية. للتفصيل ينظر : فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديموقراطي 1946–1958، مطبعة الشعب ، (بغداد ، 1963).

المصلحة المشتركة بين العرب والكرد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون، يحترم كل منهم الاخر في جو تسوده الحرية والمساواة والعدالة)) [1] .

وعلى اثر حملة الاعتقالات التي قامت بها القوى الأمنية العراقية ضد الكرد في شباط 1948، انتقد الحزب الشيوعي الحكومة العراقية واصفا إياها بحكومة التخدير والوعود الخلابة، [2] كما دعا الحزب الشيوعي العراقي في مؤتمره الثاني الذي عقد في أيلول 1956، إلى ضرورة إعطاء الكرد حقوقهم القومية ضمن العراق الواحد، وجاء في تقرير المؤتمر: ((ان الشعب الكردي في العراق جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية في جميع أجزاء كردستان التي مزقها الاستعمار)) [3].

وبالانتقال إلى جماعة الإخوان المسلمين [4] في العراق، فقد أوضحوا عن موقفهم من القضية الكردية في احتفالية أقامتها الجماعة في 6 كانون الثاني 1959، بمناسبة تأسيس الجيش العراقي، رفعوا فيها شعارات الأخوة العربية ـ الكردية [5] وحينما صدر قانون الجمعيات في 1 كانون الثاني 1960، برزت الجماعة في الساحة السياسية باسم الحزب الإسلامي العراقي، الذي أعلن عن موقفه من القضية الكردية منذ بداية تأسيسه في المادة الثالثة من النظام الداخلي للحزب بأنه يهدف : إلى الاعتراف بالحقوق السياسية والثقافية لجميع القوميات الموجودة في العراق نظرة احترام لحقوقها ولا يفرق بين قومية وأخرى [6].

---

(1) المصدر نفسه، ص 33.

(2) سيف عدنان ارحيم ، المصدر السابق ، ص25- 26.

(3) قابل محسن الركابي، المصدر السابق، ص 241.

(4) الاخوان المسلمين في العراق: تأسست في مدينة الموصل سنة 1940، تنظيم اسلامي سياسي اجتماعي وثقافي وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958، اخذ يعمل باسم واجهات أخرى مثل الجبهة الإسلامية والكتلة الإسلامية، تحول بعدها إلى حزب سياسي باسم الحزب الإسلامي. للتفصيل ينظر: إيمان عبد الحميد محمد الصباغ، جمعية الاخوة الإسلامية في العراق (1949- 1954)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الموصل 2005، ص35-57، احمد عبد الرحيم علوان، الاسلام السياسي في العراق بعد عام 2003 الحزب الاسلامي العراقي انموذجا، رسالة ماجستير قدمت الى قسم العلوم السياسية بمعهد المعلمين للدراسات العليا2021، ص45-48.

(5) عبد الفتاح علي اليوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 -8 شباط 1963، مطبعة خاني، (دهوك، 2017)، ص200.

(6) ينظر : خميس دهام حميد، الحزب الإسلامي العراقي : دراسة في التنظيم والأفكار والمواقف، مجلة مداد الآداب، العدد 5، كلية العلوم السياسية، (بغداد، 2013)، ص 607-612.

وعلى اثر الإعلان عن التمرد الكردي في أيلول 1961، جاءت مواقف الأحزاب متباينة ولكن دعوتها انحسرت إلى ضرورة إيجاد حل للقضية الكردية، [1] وعلى النقيض من ذلك فان حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال، اتهموا القيادات الكردية بارتباطها بدوائر أجنبية وانهم يهددون وحدة العراق وشعبه [2].

وبالحديث عن موقف حزب الدعوة الإسلامي، [3] نلاحظ ان الحزب لم يتطرق في منهاجه إلى القضية الكردية، الا ان تصريحات المرجعية الدينية المتمثلة آنذاك بالسيد محسن الحكيم، [4] كان لها دور في مطالبة الحكومة بالعودة إلى الإسلام واحترام حقوق المواطنين، وقد كان موقف الحزب ايجابيا تجاه الكرد، اذ وقف ضد الحل العسكري لإنهاء الحركة الكردية في تلك المرحلة، [5] ورفض كل محاولات عبد السلام عارف سنة 1964، بإصدار فتوى تجيز القتال ضد الكرد، وأكد بأنه لا يمكن ان يفرق بين مكونات الشعب، ويبدو ان موقف السيد محسن الحكيم جاء ردا لموقف مصطفى البارزاني

---

(1) ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، منشورات مكتبة اليقظة ، (بغداد ، 1981) ، ص257.

(2) قابل محسن حكيم الركابي، المصدر السابق، ص 246.

(3) حزب الدعوة الإسلامية : تأسس في سنة 1957، من قبل مجموعة من علماء الدين والشخصيات المثقفة، وقد اقترح السيد محمد باقر الصدر (الدعوة الإسلامية) اسما للحزب، وقد تحددت الأهداف العامة للحزب بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونشر الثقافة الإسلامية. للتفصيل ينظر : عماد مكلف عسل البدران وعلي سعود شكاحي ، الفكر التنظيمي لحزب الدعوة الإسلامية بين عامي (1957 – 1979)، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 13، العدد 24، (ميسان، 2014)، ص 49 –53.

(4) السيد محسن الحكيم : ولد في مدينة النجف الاشرف سنة1888 ، تتلمذ على يد عدد من كبار المراجع فيها وحصل على درجة الاجتهاد في سن مبكر من عمره، لعب دور قيادي في الحركة الإسلامية في العراق منذ خمسينات القرن الماضي. للتفصيل ينظر:عمار ياسر العامري,السيد مهدي الحكيم:دراسة تاريخية في سيرته واثاره السياسية والاجتماعية 1935 _ 1988 ،(د م,د ت)،ص41 _ 36؛ وسن كريم الكرعاوي، السيد محسن الحكيم : دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق (1946 – 1970)، دار افاق، (بغداد، 2009).

(5) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق (1914 – 1990)، انصار الله للطباعة، (د. م، 1990)، ص 353.

الذي أرسل اليه برسالة في وقت سابق بين فيها بان عبد السلام عارف، خاطبه برسالة يطلب فيها مناهضة الشيعة المعارضين لكنه رفض ذلك [1].

وعلى النقيض من ذلك ساند الحزب الإسلامي العراقي الذي كانت له فروع في معظم المدن الكردية، الحكومة العراقية عند احتدام القتال بين الجيش العراقي والكرد في أيار 1966، اذ قام امجد الزهاوي، [2] وهو كردي الأصل واحد قيادات الحزب، بإرسال برقية إلى الرئيس عبد الرحمن عارف، عبر فيها عن تأييده للتقدم الذي حققته القوات الحكومية في المناطق الكردية [3].

ومن جانبه، رحب حزب البعث بإعلان عبد الرحمن البزاز الذي وعد فيه عن استعداده للتفاوض مع الكرد في حزيران 1966، وأكد الحزب رفضه الانفصال مهما كانت الأسباب، [4] وبالمقابل وصف الحزب الشيوعي العراقي، مطالب الكرد في المفاوضات ولاسيما الحكم الذاتي بانها خطوة مهمة من اجل تقرير المصير، [5] اما موقف الحزب الوطني الديمقراطي من المفاوضات مع الكرد، فقد دعا إلى ضرورة الوصول إلى اتفاق يرضي الطرفين، وبين الحزب: ((ان المسألة الكردية لا يمكن حلها الا بالاعتراف بحقوق الكرد القومية وإقامة حكم ديمقراطي في العراق)) [6].

---

(1) فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق، ترجمة : مركز دراسات التفاعل والترجمة الثقافي، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1996)، ص 299.

(2) امجد الزهاوي : ولد في بغداد سنة 1883، وأنهى دراسته الإعدادية فيها ثم سافر إلى اسطنبول ودرس في كلية القضاء الشرعي عاد بعدها إلى العراق ليعين مستشار للحقوق في وزارة الأوقاف وأستاذ للشريعة في كلية الحقوق، ثم رئيساً لمحكمة التمييز الشرعي سنة 1933، واستمر فيه حتى سنة 1947، توفى سنة 1967. ينظر : مجول محمد محمود العكيدي، الشيخ امجد الزهاوي (1883 – 1967) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة الموصل 2004،ص 43_ 60.

(3) مجول محمد محمود العكيدي ، موقف الحركة الاسلامية في العراق من القضية الكردية 1949– 2003 دراسة تاريخية ، مجلة الدراسات الاقليمية ، المجلد 5 ، العدد 11، (الموصل، 2008)، ص29.

(4) قابل محسن حكيم الركابي، المصدر السابق، ص 256.

(5) محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968، مكتبة اليقظة العربية ، (بغداد ، 2000) ، ص 197–198.

(6) (د. ك. و)، بيان كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في 29 حزيران 1966، ملف رقم (22 / 9)، ص 177.

وفيما يتعلق بموقف حزب البعث من القضية الكردية بعد وصوله إلى السلطة في تموز سنة 1968، فقد أعلن عن رغبته بحل القضية الكردية حلا سلميا، [1] اما الحزب الشيوعي فقد استمر بمحاولاته لحل القضية الكردية، حيث قدم في شباط 1969، مشروعا مفصلا للحكومة المركزية، طالب فيه بالاعتراف الصريح بالقومية الكردية وحق تقرير مصيرها، وتحديد الحدود الجغرافية للمنطقة التي تتمتع بالحكم الذاتي، وتحديد الاختصاصات الإدارية للحكم الذاتي والحكومة المركزية [2].

وفي سياق متصل، ساهم تشكل الجبهة الوطنية القومية التقدمية سنة 1973، في زيادة التدهور في العلاقات بين الكرد والحكومة المركزية في بغداد، حيث شنت بعض قطعات الجيش العراقي في العام نفسه، هجوما على مدينة سنجار وقامت بإعدام أربعة أعضاء من حزب البارتي، وإزاء ذلك دعا البارتي إلى الإضراب العام في 25 آب 1973، وقد شمل الإضراب معظم المناطق الكردية لمدة اثنا عشر ساعة [3].

ومن الهام ذكره، ان الحكومة العراقية قد أصدرت في 11 آذار 1974، قانون الحكم الذاتي، والذي سرعان ما حصل على تأييد الحزب الشيوعي العراقي، فقد حثت صحيفته اليومية (طريق الشعب)، حزب البارتي على قبول: ((قانون الحكم الذاتي لسنة 1974، محذرة اياه من مغبة المصادمات العسكرية مع الحكومة كونها تشكل خطورة لها عواقب وخيمة))،[4] وعلى الرغم من ذلك فان الخلاف كان شديداً ما بين الكرد والحكومة المركزية، الامر الذي أدى إلى قيام الحكومة العراقية بعقد اتفاقية الجزائر مع إيران سنة 1975، والتي وضعت الحركة الكردية في غاية الحرج [5].

والملاحظ، ان الحزب الشيوعي العراقي لم يظهر اي صوت ضد الاتفاقية أعلاه، حيث اعتقد بعض الشيوعيين انهم سوف يسيطرون على القرار السياسي في كردستان العراق بعد إتمام عملية تصفية الحركة الكردية، غير ان حزب البعث تحول ضدهم وبدأ بتصفيتهم بعد ان استفاد منهم وكشف بعض

---

(1) مشتاق جاسم محمد علي ، القضية الكردية في بيانات حزب البعث والحزب الشيوعي(السرية والعلنية)1968-1973 ، مجلة كلية العلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 2، (جامعة ذي قار، 2022)، ص 93.

(2) زكي خيري وسعاد خيري ، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي ، المجلد الاول ، مكتبة يوسف الرميض للنشر والتوزيع ، (د.م ، 1984)، ص521-522.

(3) جريدة التآخي، العدد 1421، بغداد، 26 آب 1973.

(4) علي صالح عباس الحسناوي، المصدر السابق ، ص 66-67.

(5) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي ، ج3 ، ط2 ،(كندا ، 2020) ، ص 174.

تنظيماتهم، [1] وإزاء القمع الوحشي الذي تعرض له الحزب الشيوعي العراقي، برزت فكرة اللجوء إلى العمل المسلح في كردستان العراق في النصف الثاني من سنة 1978، اذ أدرك الشيوعيون استحالة بقاء كادر الحزب القيادي والعديد من أعضاءه في المدن دون التعرض لخطر التصفية الجسدية والسياسية، فتوجهت المجموعات المسلحة في أواخر 1978، وأوائل 1979، إلى جبال كردستان من اجل تدريبهم على السلاح [2].

وهكذا، يتضح مما سبق بان الكرد في العراق كانت لهم عدة إشكاليات مع الحكومات العراقية المتعاقبة، وقد لقيت القضية الكردية تفاعلاً وصدى واضحاً على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، اذ كانت حركاتهم السياسية والعسكرية ذات تأثير قوي على تطورات الحياة السياسية الداخلية في العراق، والواضح أيضا ان الحكومات العراقية قد تعاملت بمختلف عهودها (1921 – 1979)، بأكثر من طريقة مع الكرد، فتارة تحاول كسبهم وجذبهم إلى مواقع السلطة، وتارة أخرى تحاول تهدئة التوتر في مناطقهم من خلال القيام ببعض الإصلاحات أو تحقيق بعض المطالب، وفي كثير من الأحيان كانت تستخدم العمليات العسكرية ضدهم، اما الأحزاب والحركات السياسية والدينية العراقية، فقد كان معظمها يدعوا إلى إعطاء الكرد بعض حقوقهم ضمن وحدة الأراضي العراقية وبعيدا عن روح الانفصال، كما ورفضت معظم تلك القوى قتال الكرد رفضا قاطعا، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال دعوات بعض رجال الدين بتحريم قتال الكرد.

---

[1] ينظر : رحيم عبد الحسين عباس ، المصدر السابق ، ص559 ؛ عزير سباهي وعبد الرزاق الصافي ، الحزب الشيوعي معالم على الطريق المجيد ، ط2 ، دار الرواد المزدهرة ، (د.م،2017) ، ص25.

[2] علي صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق ، ص 90–92.

الفصل الثاني

التحولات السياسية واثرها على توجه الحركات الكردية في العراق

(1985 - ١٩٧٩)

- **أولا : اثر سقوط شاه إيران** 1979 **على توجهات الحركة الكردية في العراق**
- **ثانيا : موقف الكرد من التحولات السياسية الداخلية** (1979 - 1980)
- **ثالثا : موقف الكرد من اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية سنة** 1980
- **رابعا : اثر الدعم الإيراني - السوري - الليبي للكرد في العراق** (1980 - 1983)
- **خامسا : حوار جلال الطالباني مع الحكومة المركزية** (1983 - 1985)
- **سادسا : المرحلة الثانية من مفاوضات الكرد مع الحكومة المركزية** (1984 - 1985)

أولا : اثر سقوط شاه إيران 1979 على توجهات الحركة الكردية في العراق :

شهدت سنة 1979،تحولات عدة داخلية وإقليمية كان لها الأثر الكبير على الحركة الكردية، إذ حاول الكرد تغيير صورتهم المرتبطة بالهزائم السابقة، وجاءت الفرصة لذلك في شباط 1979، بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، [1] التي أطاحت بحكم الشاه محمد رضا بهلوي، [2] وسرعان ما اخذت الأحداث تسير لصالح الكرد الذين رحبوا بالنظام الجديد،اذ أعلن حزب البارتي عن مساندته للثورة الإسلامية في إيران. وفي 11 شباط من السنة نفسها، أرسل الملا مصطفى البارزاني برقية تهنئة وتأييد إلى اية الله الخميني[3] وقيادات الثورة، عادا فيها انتصار الثورة الإسلامية بمثابة : ((نصر لجميع المضطهدين في العالم، ويعتبره بصورة خاصة اكبر انتصار للشعب الكردي المضطهد))[4].

وبعد وفاة مصطفى البارزاني في الأول من آذار 1979، حدث فراغ في الساحة السياسية الكردية في كردستان العراق،[5] وذلك بعد ان اخذ الاتجاه اليميني في القيادة المؤقتة في حزب البارتي بقيادة إدريس البارزاني بالتقرب من اية الله الخميني ، حيث استطاع إيجاد اتصالات مع الحرس الثوري

---

(1) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1992)، ص 109.

(2) محمد رضاه بهلوي : ولد في طهران سنة 1919، وأكمل دراسته الابتدائية فيها، ثم سافر إلى سويسرا لإكمال دراسته الثانوية، عين ولي للعهد سنة 1925، تخرج من الكلية الحربية في طهران برتبة ملازم ثاني سنة 1938، أصبح شاها على إيران سنة 1941، ثم انتهى حكمه على اثر قيام الثورة الإسلامية سنة 1979، توفى في مصر سنة 1980. ينظر : محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة، 1983)، ص 44 – 46 ؛ مجموعة باحثين، الموسوعة العربية الميسرة، مجلد 7،ط3 ،المكتبة المصرية ، (بيروت،2009)، ص3047.

(3) اية الله الخميني : ولد اية الله الموسوي الخميني سنة 1902، في مدينة خمين بإيران وتلقى تعليمه فيها، ثم درس العلوم الإسلامية وكان رافضا لسياسة الشاه، انتقل إلى العراق سنة 1965، واتخذ من النجف الاشرف مركزا له. قامت الحكومة العراقية بترحيله إلى فرنسا وذلك بطلب من إيران بعد التوقيع على اتفاقية الجزائر سنة 1975، عاد إلى إيران بعد إعلانه الثورة الإسلامية في شباط 1979، توفى سنة 1989. ينظر :هشام رزاق علي الجبوري، روح الله الخميني الموسوي ونشاطه السياسي في ايران حتى عام 1989، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية التربية الاساسية بجامعة المستنصرية 2018؛ محمد وصفي ابو مغلي ،المصدر السابق ،ص58.

(4) ينظر :ملحق رقم (1).

(5) ينظر مجموعة باحثين ،العراق وقائع واحداث1968–1979، المصدر السابق،ص414.

الإيراني، [1] ووزير الدفاع الإيراني مصطفى جمران، [2] كما قام وفد كردي برئاسة إدريس البارزاني بزيارة مدينة قم الإيرانية، حيث التقى باية الله الخميني الذي امر بتزويد حزب البارتي بالسلاح بهدف مواجهة الحكومة المركزية في بغداد [3].

وبناء على المستجدات في أعلاه، التقى وفد كردي من حزب اليكيتي برئاسة جلال الطالباني، وعضوية: عمر مصطفى وفؤاد معصوم[4] وفاضل كريم، بأية الله الخميني في مقر إقامته بمدينة قم، حيث تبادل الطرفان وجهات النظر وسبل التعاون بين حزب اليكيتي وإيران، وقد أعربت قيادة الحزب في الوقت نفسه، بان التعاون مع النظام الجديد في إيران ضروري لأسباب مختلفة منها جغرافية واقتصادية وسياسية وغيرها رغم الاختلاف الأيدلوجي والفكري بينهما، [5] وقد طلب وفد اليكيتي من الامام الخميني، مساندة الشعب العراقي بشكل عام والكرد بشكل خاص، وفي محاولة لبيان نواياه الحسنة تجاه الكرد، قام الامام الخميني بتزويد حزب اليكيتي بالمال والسلاح [6]

---

(1) الحرس الثوري الايراني: تشكل في 5 أيار 1979، في أعقاب الثورة الإسلامية محاولةً لتوحيد العديد من القوات شبه العسكرية في قوة واحدة موالية للحكومة الجديدة، ويتحكم الحرس بميليشيا البسيج القائمة على المتطوعين. للتفصيل ينظر: كيث كاتزمان، الحرس الثوري الايراني: نشاتة وتكوينه ودوره، ترجمة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ط٣،(ابو ظبي، 1998)؛ امل عباس جبر، المؤسسات الداعمة لنظام الجمهورية الاسلامية في ايران: الحرس الثوري والمؤسسات الخيرية انموذجا،(بغداد، 2022)،ص 537_544.

(2) مصطفى جمران : ولد في طهران سنة 1932، وأكمل دراسته فيها ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الدكتوراه في الإلكترونيك، أسس مع موسى الصدر حركة المحرومين الجناح العسكري لحركة أمل اللبنانية، وبعد انتصار الثورة الإيرانية شغل منصب وزير الدفاع حتى وفاته في حزيران 1981. ينظر : محمد وصفي ابو مغلي، المصدر السابق ، ص 52 –53.

(3) موسى الموسوي، الثورة البائسة ،(د.م،2007)، ص 78–79.

(4) فؤاد معصوم : ولد في مدينة أربيل سنة١٩٣٨، بدأ تعليمه الأولي في المسجد لمدة سنة قبل دخوله إلى المدارس الحكومية ، بعدها أكمل الدراسة الابتدائية والثانوية، تم قبوله في جامعة الأزهر لينال شهادة البكالوريوس منها سنة ١٩٦٧ ، ثم نال شهادة الماجستير في الفلسفة من جامعة عين شمس في القاهرة ، اشترك مع جلال الطالباني وآخرين في تأسيس حزب اليكيتي سنة١٩٧٥، كما شارك في إصدار صحيفة (الشرارة) حتى أصبح رئيس تحريرها في دمشق سنة ١٩٧٨، تولى مسؤولية مكتب العلاقات لحزب اليكيتي في طهران سنة ١٩٨٠ ، انتخب عضواً في اللجنة القيادية لليكيتي وعضواً للمكتب السياسي فيه سنة ١٩٩٢ ، وفي سنة ٢٠٠٣ ، انتخب رئيساً للمجلس الوطني العراقي، أصبح عضواً في البرلمان العراقي خلال الانتخابات التشريعية سنة ٢٠٠٥ ،ثم انتخب سنة ٢٠١٤ رئيساً للجمهورية العراقية. للتفصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق،ص٤٥٠_٤٥١.

(5) سالار اوسي، جلال الطالباني أحداث ومواقف، دار ابعاد للطباعة والنشر، (بيروت، 2008)، ص 112.

(6) ينظر: احمد محمد كمال، انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة التاريخ، مكتبة مدبولي، (القاهرة، د ت)، ص 30.

وضمن متابعة الحكومة الجديدة في إيران لمطالب الكرد وتطور الأوضاع في العراق، دعت الحكومة الإيرانية جلال الطالباني في 13 تموز 1979 لزيارة إيران،حيث التقى جلال الطالباني بالامام الخميني، وأبو الحسن بني صدر [1] رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومصطفى جمران وزير الدفاع، فضلا عن ذلك، التقى جلال الطالباني بعدد من المسؤولين البارزين في الحكومة الإيرانية، وخلال اللقاء طلب وفد الحزب من الحكومة الإيرانية مساندة الحركة الكردية في كردستان العراق، [2] ودعم عناصر الحزب بالمال والسلاح والمواد الغذائية، والسماح لهم بجلب بعض الأسلحة من سوريا وليبيا عن طريق الأراضي الإيرانية، فضلا عن تسهيل التحرك لعناصر الحزب داخل إيران وعلاج بعض جرحاهم في المستشفيات الإيرانية [3].

والجدير بالذكر، ان سقوط الشاه الإيراني قد عزز من ثقة حزب اليكيتي، [4] إذ أزاح عن كاهله عبء التنسيق العسكري الذي كان قائما بين رئاستي أركان الجيش العراقي والإيراني، وذلك من خلال سماح النظام الإيراني الجديد بعودة بعض قوات حزب اليكيتي إلى منطقة توكان الحدودية التي سبق وان أجليت عنها في عهد الشاه عقب اتفاقية الجزائر سنة 1975، وقامت بنصب أول إذاعة فيها باسم: ((صوت الاتحاد الوطني الكردستاني))، والتي تم شرائها من إحدى الشركات السويدية بتمويل من

---

(1) أبو الحسن بني صدر : ولد في 22 أيار 1933 في مدينة همدان، درس الاقتصاد في جامعة طهران ثم أكمل دراسته العليا في جامعة السوربون في فرنسا، أصبح أول رئيس للجمهورية الإيرانية سنة 1980، ولكنه عزل من المنصب سنة 1981، هرب بعدها إلى فرنسا ليصبح معارضا سياسيا للحكم في إيران. للتفصيل ينظر : إيلاف عبد الحسن عبد الله الصباغ، اية الله الحسن بني صدر ودوره في السياسة الإيرانية (1933 – 1981)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة كربلاء 2016؛ مروان محمود، مذكرات وشهادات، مجلة ايران بوست ،العدد الاول ،(ايران,2017)، ص24 –26

(2) خالد يونس خالد، الزعيم الوطني الكردستاني جلال الطالباني قائد وفكر وعصر، ط 3، منشورات مكتب التوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني، (السليمانية، 2005)، ص 30.

(3) فاتح رسول، صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي، ترجمة : كمال غمباز، الجزء الثالث، مطبعة شيفان، (السليمانية، 2006)، ص 23–26.

(4) كان هناك وفد يمثل حزب اليكيتي ضم كلا من فؤاد معصوم وعادل مراد واحمد بامرني، قد التقى باية الله الخميني في إحدى ضواحي باريس في 13 تشرين الأول 1978، وأعلن عن استعداد اليكيتي في تقديم الدعم العسكري للثورة الإسلامية، وقدم اقتراح بنقل السلاح إلى أنصار اية الله الخميني داخل إيران من اجل إنهاك الجيش الإيراني، وقد رد الخميني على ذلك قائلا : (ان شاء الله سوف تتحرر إيران قريبا وسألقاكم في طهران). للتفصيل ينظر : نه وشيروان مستەفا ،پەنجەكان يەكترى دەشكێنن ديوى ناوەوەى رووداوەكانى كوردستانى عيراق (1979 - 1983)،(الأصابع تهشم بعضها ببعض الأحداث الداخلية في كردستان العراق 1979 - 1983)، (بەرلين، 1998)، ل 316.

الجماهيرية الليبية، [1] وقد تم ذلك بحكم العلاقة الشخصية التي جمعت جلال الطالباني [2] بالزعيم الليبي معمر القذافي، [3] ومن هذا المنطلق ادان الأخير في ندوة بنغازي سنة 1979، دمج امة في امة أخرى وصرح قائلان الأمة الكردية يجب ان تستقل وان تحترم وان تقام معها علاقات صحيحة على أساس امة مستقلة) [4].

واللافت للنظر، ان اية الله الخميني رفض المطالب التي تقدم بها الوفد الكردي الإيراني برئاسة عبد الرحمن قاسملو، [5] كما رفض الاعتراف بالحقوق القومية للكرد في نطاق الجمهورية الإسلامية الإيرانية، [6] وعلى اثر ذلك اندلعت في 18 آب 1979، عدة معارك في مدن كردستان إيران استمرت لمدة أسبوع، وإزاء ذلك طلب عبد الرحمن قاسملو المساعدة من الأحزاب الكردية في العراق، فاستجابت أحزاب اليكيتي والحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد((حسك))[7]، والحزب الشيوعي العراقي، حيث

---

(1) صلاح الخرسان، المصدر السابق،ص387-388.

(2) ارتبط جلال الطالباني بعلاقة وطيدة مع الرئيس الليبي معمر القذافي، وبعد عقد اتفاقية الجزائر سنة 1975، وتأزم الوضع في كردستان العراق خصص معمر القذافي مبلغ مالي قدره خمسون الف دينار ليبي شهريا يرسلها إلى جلال الطالباني. للتفصيل ينظر : حيدر سمير سالم، المصدر السابق ، ص187.

(3) معمر القذافي: ولد في مدينة سرت الليبية سنة 1942، وصل إلى السلطة في انقلاب عسكري خلع به الملك إدريس سنة 1969حيث سمى انقلابه بثورة الفاتح ، واطلق على نفسه لقب قائد الثورة وشغل منصب رئيس مجلس قيادة الثورة 1969حتى 1977 ,بعدها اخذ يعرف بقائد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 1977-2011,وقد حكم ليبيا لأكثر من 42 سنة . للتفصيل ينظر : هاجر خضير محمد النصراوي، معمر القذافي ودوره في سياسة ليبيا الداخلية حتى عام 1986، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة كربلاء 2016؛احمد عبد السلام فاضل وبكر عبد المجيد محمد,معمر القذافي ودوره في السياسة الليبية حتى عام 2011,مجلةجامعة تكريت للعلوم الانسانية,المجلد23,العدد4,(تكريت ,2016),ص 149-161.

(4) فالح عبد الجبار، حلبجة وشقاء الوعي الثقافي العربي، المؤتمر العلمي الأكاديمي للأنفال، (اربيل، 2002)،ص 6.

(5) عبد الرحمن قاسملو: ولد في كانون الأول 1930، في وادي قاسملو المجاور لمدينة رضائية في إيران، عمل محاضرا في جامعة براغ ثم انتقل إلى باريس وعمل محاضرا في جامعة السوربون. أسس الحزب الديمقراطي الكردستاني سنة 1973، وجعل له فروع في معظم مناطق إيران. اغتيل في فينا في 13 تموز 1989. ينظر : محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد في التاريخ الاسلامي والعصر الحديث في كردستان وخارجها ، مطبعة مؤسسة حمدي للنشر، (السليمانية، 2005)، ص 425-426.

(6) ينظر: فهمي هويدي، إيران من الداخل، ط4، مركز الأهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 1991)، ص 352 - 356.

(7) الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد : تأسس في سنة 1976، باسم الحركة الاشتراكية الكردستانية برئاسة صالح اليوسفي، الذي بقي في العراق بعد انهيار الحركة الكردية سنة 1975، وقد ضم عدد من أعضاء حزب صالح اليوسفي وصار محمود عثمان رئيسا له، ويرمز له اختصارا بـ (حسك)، وسيشار له بهذا الاختصار في الصفحات اللاحقة من الأطروحة. ينظر : سرور عبد الرحمن عمر، تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني تأسيس واندلاع الثورة (1975 - 1976)، ترجمة : جمال الهموندي، ج 1، مطبعة هيفي،(اربيل، 2011)، ص 139 - 140، زوزان صالح

ساندو عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ((حدكا))، [1] وعلى اثر ذلك أصدرت الأحزاب الثلاثة بيانا أكدوا فيه على دعمهم ومساندتهم لكفاح حزب حدكا،[2] فضلا عن ذلك فقد شاركت بعض من عناصر بيشمركة [3] حزب اليكيتي، في القتال جنبا إلى جنب مع عناصر بيشمركة حدكا، واستطاعت السيطرة على معسكر مهاباد قرب مدينة مريوان، وخلال المعارك تكبدت بيشمركة حزب اليكيتي نحو عشرين مقاتل وعدد من الجرحى [4].

وعلى اثر الدعم الذي قدمته بعض الأحزاب الكردية العراقية ولاسيما من حزب اليكيتي، إلى عناصر حزب حدكا الإيرانية، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات المتوترة مع الحكومة الإيرانية، وقد سبق لجلال الطالباني ان ابلغ حزب حدكا بان تقوية العلاقات معه من شأنها ان تؤدي إلى تضرر علاقته مع الحكومة الإيرانية[5]. وللوقوف بوجه التطورات السياسية الخطيرة التي تعرض لها الكرد في إيران، بادر جلال الطالباني بلعب دور الوسيط بين الجانبين، فأرسل عدة رسائل إلى الامام الخميني واية الله حسين على منتظري، طالبا منهم إيقاف المعارك وانتهاج خط جديد في السياسة مع الكرد بغية المحافظة على النظام السياسي الجديد في إيران، [6] وقد أثمرت جهود جلال الطالباني في هذا المجال

=اليوسفي، صالح اليوسفي (1918 – 1981) : صفحات من حياته ونضاله الوطني مع ديوانه الشعري الكامل، مكتبة جزيرى، (دهوك، 2009)، ص 90-94 .

(1) الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني : حزب قومي تأسس في سنة 1945، في كردستان إيران بزعامة قاضي محمد، وقد ركز البيان التأسيسي للحزب على ضرورة تمتع الشعب الكردي في إيران بالحرية والاستقلال الذاتي في إطار الحدود الإيرانية. استطاع الحزب استغلال الظروف ليؤسس جمهورية مهاباد سنة 1946، والتي لم تستمر سوى أشهر، ويرمز له اختصارا بـ (حدكا)، وسيشار له بهذا الاختصار في الصفحات اللاحقة من الأطروحة. للتفصيل ينظر : هوزان سليمان الدوسكي، المصدر السابق، ص 74 – 79.

(2) ياسين سەردەشتى ، كوردستانى ئيران لێكولينەوەيەكى مێژوويى لە جولانەوەى رزگاريخوازى نەتەوەيى گەلى كورد (1939 – 1979)، (كردستان إيران دراسة تاريخية حول الحركة التحررية القومية للشعب الكردي 1939 – 1979)،)، چاپخانەى سيما، (سلێمانى، 2011)، ل 653 -655.

(3) البيشمركة : وتعني (الذاهبون إلى الموت)، قوات كردية مسلحة ظهرت في العراق وكانت في بدايتها تخضع لسلطة القبائل، وبعد إعلان جمهورية مهاباد سنة 1946، أصبحت البيشمركة قوات منظمة بقيادة مصطفى البارزاني، وفي سنة 1993، تسلمت مسؤولية الامن في كردستان العراق. للتفصيل ينظر : علي عذيب رحيمة الشريفي، المصدر السابق، ص15.

(4) هوشمەند عەلى مەحموود ، عەبدوالرەحمان قاسملوو ژيانى و رۆلى سياسى لە بزووتنەوەى رزگاريخوازى كورددا (1930 – 1989) تۆێژينەوەيەكى مێژوويى سياسييە ، (عبد الرحمن قاسملو حياته ودوره السياسي في الحركة التحررية الكردية (1930 - 1989) دراسة تاريخية سياسية ، چاپخانەى شەهاب، (هەولێر ، 2007)، ل 358.

(5) فاتح رسول، صفحات من تاريخ النضال لشعبنا الكردي، الجزء الأول، مركز طباعه روز، (السويد، 1998)، ص 139.

(6) نه وشيروان مسته فا، سه رجاوه بيشتوو، ل 324.

اذ توصل الطرفان إلى إيقاف المعارك وإعلان الهدنة [1].

وفي سياق متصل، دعا جلال الطالباني الحكومة الإيرانية، بتنفيذ ما وعدت به حزب اليكيتي، وذلك خلال الزيارة التي قام بها فواد معصوم إلى الجانب الإيراني، طالبا منهم الإسراع بتنفيذ وعدهم تجاه الحزب،[2] ورغم بقاء فؤاد معصوم لعدة أيام في إيران، غير انه أُبلغ من قبل السلطات الإيرانية: ((استحالة إقامة علاقة جيدة مع حزب اليكيتي في ظل استمراره بتشجيع حزب حدكا الإيراني على التمرد))، ولهذا رجع فؤاد معصوم خالي الوفاض، وكان عبد الرحمن قاسملو قد ابلغ جلال الطالباني بان الحكومة الإيرانية : ((لن تساعدكم ان لم تقفوا ضد كرد إيران)) [3].

وتحت تأثير الأحداث، أعلن حزب البارتي عن وقوفه إلى جانب الحكومة الإيرانية، والقيام بدور في الحملة العسكرية على كرد إيران المطالبين بالحكم الذاتي، لقاء دعم إيراني لحزب البارتي بالمال والسلاح، وتصفية بعض العناصر التقدمية المنشقة عن حزب البارتي، [4] وبناء على الاتفاق اخذ عدد من مسلحي حزب البارتي بالتعاون والتنسيق مع قوات الحرس الثوري الإيراني، من اجل حماية بعض نواحي المدن في كردستان إيران، الامر الذي أدى إلى التصادم واندلاع بعض المواجهات المسلحة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني [5].

والجدير بالذكر، ان موقف حزب البارتي المعادي لاكراد إيران، قد لقي معارضة شديدة من جانب بعض أعضاء القيادة المؤقتة التي كانت تشهد صراعا داخليا حادا حول مصير الأموال التي نقلها مسعود البارزاني إلى إيران، فضلا عن الانقسام حول اختيار رئيس جديد لحزب البارتي [6]. ويبدو ان توجه حزب البارتي نحو بناء علاقات سياسية متينة مع إيران، ربما جاء بعد ان أدرك الحزب حقيقة انتصار الثورة الإيرانية، عندها وجد ضرورة ارتباطه معها، لتكون حليف قوي يتكأ عليه حزب البارتي في حال حدوث أي اختلاف بينه وبين الحكومة المركزية في بغداد.

---

[1] سالار اوسي، المصدر السابق، ص 112 – 113.

[2] زانكۆيا دهوك ، سەنتەرێ لێكولينێن كوردى و پاراستنا بەلگەنامەيان ، نامەيا مام جلال طالباني بۆ دكتور فؤاد معصوم ، 14 كانون الأول 1979، (رسالة جلال الطالباني إلى فؤاد معصوم في 14 كانون الأول 1979).

[3] هوشمه ندعه لى مه حمود، سه جاوه بشتوو، ل 359.

[4] سامي عبد الحميد، البديل الثوري في الحركة التحررية الكردية، التقرير السياسي للمؤتمر التأسيسي لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني المنعقد للمدة (26 – 30) تموز 1981، (د. م، 1981)، ص 28.

[5] فاتح رسول، صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكردي، ج 3، المصدر السابق، ص 23.

[6] سامي عبد الحميد، المصدر السابق، ص 39 – 40.

وعلى قدر كبير من الأهمية، اثار التقارب بين كرد العراق ونظام الحكم الجديد في إيران، خشية الحكومة المركزية في بغداد من تدهور الأوضاع في كردستان العراق وخروجها عن السيطرة، الامر الذي جعل الحكومة العراقية تتوجه نحو نشر العقيدة البعثية بين صفوف الكرد، ولتحقيق ذلك فتحت فروع لها في كافة محافظات كردستان العراق، وتبنت تجنيد الكرد ومنح بعضهم مناصب حكومية لاسيما ممن انظموا إلى صفوف الحزب الحاكم [1]. ومن اجل القضاء على الحركات الكردية المسلحة، سعت الحكومة العراقية إلى منع إمكانيات نشوء تلك الحركات مرة أخرى، ولاجل تحقيق ذلك الهدف عملت على تغيير التركيبة القومية لبعض مناطق الكرد، وتكثيف الحزام الامني في المنطقة الحدودية مع كل من تركيا وإيران [2].

لم تقتصر إجراءات الحكومة المركزية في بغداد على محاربة الحركات الكردية المسلحة في كردستان العراق، بل تعداه ليشمل إغلاق بعض المدارس التي تقوم بالتدريس باللغة الكردية وإبدالها بأخرى عربية، وأدخلت خلال سنة 1979، حوالي نصف المدارس الكردية في برامج التعريب، التي شملت أيضا التعاونيات الزراعية والفنادق والمطاعم، كما استمرت عمليات الترحيل في بعض القرى والمدن ذات الغالبية الكردية، حتى وصلت في نهاية سنة 1979، إلى إخلاء نحو (122) قرية ضمن مناطق مختلفة من كردستان العراق [3].

وهكذا، يتضح ان الكرد في العراق لم تكن لديهم سياسة موحدة واضحة المعالم يمكن من خلالها اغتنام فرصة التحولات السياسية الهامة التي حدثت في إيران سنة 1979، إذ لم يستفيدوا من تغير نظام الحكم في إيران لصالحهم، بل على العكس من ذلك أصبحوا أداة بيد الحكومة الإيرانية الجديدة، التي أجبرتهم على معاداة الكرد في كردستان إيران من جهة، وازدياد نقمة الحكومة المركزية وإجراءاتها التعسفية ضد الكرد من جهة ثانية.

---

(1) جريدة الثورة، العدد 3249، بغداد، 20آذار 1979.

(2) عصام بن طالب الظاهري، الأبعاد السياسية لمشكلة اكراد العراق (1990 – 2007)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التجارة بجامعة الإسكندرية 2008، ص 24.

(3) عدنان المفتى، الاكراد والعلاقات العربية – الكردية،المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، (القاهرة،1998)، ص 25.

ثانيا : موقف الكرد من التحولات السياسية الداخلية (1979 - 1980) :

بعد استقالة احمد حسن البكر في 17 تموز 1979، تولى نائبه صدام حسين مهام رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، والقائد العام للقوات المسلحة، والامين العام للقيادة القطرية لحزب البعث في العراق، وفور وصوله للسلطة غير وضع البلاد من خلال قيامه بتصفية معظم منافسيه في صفوف حزبه من المعارضين لسياسته [1]. والملاحظ، ان نقطة التحول في حكم العراق أثارت خشية السلطة في إيران، فسارعت الأخيرة إلى زعزعة نظام الحكم في العراق والذي يختلف كليا مع توجهاتها الإسلامية، وقد تم ذلك عن طريق بعض حلفائها من كرد العراق، إذ عملت على تقديم شتى أنواع الدعم لحزب البارتي من خلال سماحها بان تكون الأراضي الإيرانية منطلقا لبعض عمليات الحزب المسلحة ضد الحكومة المركزية في بغداد [2].

ان التحول المهم في سياسة الحكومة المركزية تجاه الكرد في العراق خلال هذه المرحلة، يمكن رصده بوضوح من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي إلى مدينة السليمانية في كانون الأول 1979، والتي حاول الظهور فيها بمظهر المدافع عن الكرد، مؤكدا في الوقت نفسه على احترام حقوقهم واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك ومنها ان يكون للكرد مجلس تشريعي خاص بهم. وان هذا التحول في موقف الحكومة المركزية جاء بهدف تهدئة الكرد في كردستان العراق الراغبين بعدم قتال الحكومة المركزية، وتحريض كرد إيران ضد حكومتهم للحصول على المكاسب نفسها التي نالتها إيران من دعم الكرد في العراق [3].

وفي السياق ذاته، وجه الرئيس العراقي خطابا للشعوب الإيرانية عامة، وللكرد في إيران خاصة، أوضح فيه استعداده لتقديم العون لهم بكل أشكاله، مؤكدا على ان ذلك قرار وليس كلام، [4] فضلا عن ذلك، فقد أظهرت الحكومة العراقية ميلا واضحا تجاه بعض الشخصيات الكردية التي انشقت عن حزب البارتي وعلى رأسها هاشم عقراوي، [5] الذي أسس حزب تابع للحكومة يحمل نفس اسم حزب

---

(1) كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين :العراق في العهد الجمهوري ،الكتاب التاسع ،ج2، دار اراس للطباعة والنشر، (اربيل، 2013)، ص 10.

(2) جلال عبد الله معوض، الاكراد والتركمان في العراق،مجلة جامعة القاهرة، العدد 90، (القاهرة، 1994)، ص 20.

(3) جريدة الثورة، العدد 3526، بغداد، 6 كانون الأول 1979.

(4) دلير إسماعيل حقي، العامل الكردي في الحرب العراقية – الإيرانية، مجلة زانكو، المجلد 1، العدد 2، (اربيل، 1998)، ص 11.

(5) هاشم عقراوي : ولد في الموصل من عائلة كردية معروفه، عين وزير لدولة في أول وزارة شكلها صدام حسين، واستمر في هذا المنصب حتى أيار سنة 1989، توفى سنة 1991. ينظر : حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 642.

البارتي، والملاحظ هنا ان المسؤولين عن إدارة شؤون الكرد المعينين من قبل الحكومة العراقية، لم يكن لديهم سلطات فعلية مما جعلهم محل سخرية وازدراء من معظم المواطنين الكرد بوصفهم رموز للسلطة الحاكمة في بغداد [1].

ويبدو ان الحكومة العراقية كانت تهدف من خلال خطواتها المعلنة تجاه الكرد، إلى تغيير النمط السياسي السائد في التعامل مع مطالب الكرد التقليدية، فضلا عن سعيها بمختلف الوسائل لعقد اتفاق ودي مع القادة الكرد، يساعدها على ترسيخ مبدأ التعاون مع السلطة الحاكمة في بغداد وتثبيت أقدامها في سبيل مواجهة التحديات الخارجية.

والواضح، ان السياسة الجديدة للحكومة العراقية في التعامل مع الكرد، قد أسفرت عن وجود تقارب مع بعض الأحزاب الكردية، ولتعزيز هذا التقارب وصل إلى بغداد في تشرين الأول 1979، وفد من أعضاء لحزب حسك، لمقابلة صدام حسين وإجراء بعض الحوارات بهدف الوصول إلى نتائج إيجابية لحل القضية الكردية،[2] وعلى الاثر بدأت المفاوضات بين حزب حسك والحكومة المركزية، حيث اجتمع محمود عثمان[3] وعدنان المفتي[4]، بالمسؤول العسكري للمنطقة الشمالية نوري فيصل

---

(1) جه مال فه تح الله طه بب، بزووته وه ى رزكاري خوازي كوردله باشوري كوردستان (21 آذار 1975 – 28 تشرين الثاني 1980)، ليكولينه وه به كي ميژروويى سياسيه، (الحركة التحررية الكردية في كردستان الجنوبية (21 آذار 1975 – 28 تشرين الثاني 1980)، دراسة تاريخية سياسية، كوليترى زاسته مروقايه تيه كان، زانكوى، (سليماتي، 2009)، ل 23 – 31؛ عبد الفتاح الصبروتي المحامي،الحقائق الخافية في الحرب العراقية– الإيرانية: الحرب القذرة، (د. م، د. ت)، ص 56.

(2) ينظر : سەلام عەبدوللا ، حيزبى سوسياليستى كوردستان توێژينەوەيەكى ميژروويى له بارەى دروست بوونى و هه لويستى له جولانەوەى رزگاريخوازى كورديدا (1979 – 1991)(الحزب الاشتراكي الكردستاني دراسة تاريخية عن تأسيسه وموقفه من الحركة التحررية الكردية 1979– 1991)، ماستەر له ميژوو ، كوليژى زانسته مرۆڤايەتيەكان، (سليمانية، 2009)، ل 52 – 54.

(3) محمود عثمان: ولد في السليمانية سنة 1938، تخرج من كلية الطب بجامعة بغداد، انتمى إلى حزب البارتي منذ وقت مبكر، ثم صار عضو اللجنة المحلية للبارتي في بغداد، ترأس الوفد المفاوض في آذار 1970،وبعد سنة 1975 انضم الى حزب حسك واصبح رئيساً له بعد اغتيال زعيمه صالح اليوسفي سنة 1981, استقال من حزب حسك سنة 1992,حيث اعتزل الحياة السياسية حتى سنة 2003, شغل منصب عضو مجلس الحكم الانتقالي في بغداد للمدة =(2003 – 2004)، انتخب عضوا في البرلمان العراقي سنة 2005. ينظر : محمد علي الصويركي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، المجلد الرابع، المصدر السابق، ص 302 – 303.

(4) عدنان المفتي : ولد في مدينة أربيل سنة ١٩٤٩، من عائلة دينية معروفة، انضم لصفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني سنة ١٩٦٣، التحق بصفوف للحركة الكردية سنة ١٩٧٤ انضم الى الهيئة المؤسسة للاتحاد الوطني الكردستاني في سوريا سنة١٩٧٥، وانتخب في سنة ١٩٧٩، عضواً في اللجنة المركزية للحزب حسك، شارك في سنة ١٩٩١ ، مع الوفد الكردي في المفاوضات التي جرت بين الحكومة العراقية والجبهة الكردستانية ، أصيب بجروح خطيرة في سنة ٢٠٠٤، نتيجة لتعرضه لعملية ارهابية في مدينة أربيل ووضع تحت العناية الصحية المركزة لمدة أربعة أشهر ، انتخب

الحديثي، وبحثوا معه المطالب الكردية، ثم انتقل وفد حسك إلى بغداد لمقابلة الرئيس العراقي الذي طلب منهم التخلي عون العمل المسلح والعودة إلى الصف الوطني، [1] وخلال اللقاء ركز وفد حزب حسك على تنفيذ الحكومة المركزية لوعودها السابقة للكرد، والتوقف عن عمليات التهجير وإعادة المهجرين إلى مناطق سكناهم، وإطلاق سراح المعتقلين، فضلا عن فتح المجال للتعددية الحزبية في العراق [2].

وبعد عدة جولات من الحوار بين الوفد الكردي والمسؤولين في الحكومة المركزية، ومنهم وزير الداخلية سعدون شاكر وفاضل البراك [3]، جرى التأكيد على نقطتين رئيستين بهدف الوصول إلى اتفاق نهائي بين الطرفين :

أولا : قيام حزب حسك بالتصدي لاي نشاط مسلح ضد الحكومة المركزية من قبل الأحزاب الكردية في المناطق الخاضعة لسيطرته [4].

ثانيا : وقوف حزب حسك بكل إمكانياته إلى جانب الحكومة المركزية في بغداد في حال التعرض لهجوم عسكري من الخارج [5].

وبهدف الوصول إلى صيغة توافقية، طلبت الحكومة المركزية من قيادة حزب حسك الإسراع في عقد الاتفاق الذي كان يثير مخاوف الكثير من الأحزاب الكردية، وفي ضوء ذلك، أعربت الحكومة

رئيساً لبرلمان إقليم كردستان العراق للمدة ما بين (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) ، وفي المؤتمر الرابع للاتحاد الوطني الكردستاني المنعقد في سنة ٢٠١٩ ، انتخب عضواً في المجلس الأعلى لسياسات ومصالح الاتحاد الوطني الكردستاني. للتفصيل ينظر: علي عذيب رحيمة الشريفي ،المصدر السابق ،ص ١٣٥.

(1) نه و شيروان مسته فا، سه جاوه بيشتوو، ل 138.

(2) عەلی تەتەر، سیاسەتی حکومەتی عیراق لە کوردستاندا لە سیایەی بەلگە نامە فەرمیەکاندا (1975 -1991) (سياسة الحكومة العراقية في كردستان من خلال الوثائق الرسمية 1975 - 1991)، جايخانه زانكو،(دهوك، 2010)، ل62.

(3) فاضل البراك: ولد في مدينة تكريت سنة ١٩٤٣، انتمى لحزب البعث سنة ١٩٥٩ ، ثم التحق بالكلية العسكرية سنة ١٩٦٣، إلا أنه فصل منها بسبب صلته بحزب البعث، وبعد انقلاب ١٩٦٨، منح رتبة نقيب وعمل مرافقاً شخصياً للرئيس أحمد حسن البكر، عين مديراً للأمن العامةسنة١٩٧٦، ثم مديراً لجهاز المخابرات سنة ١٩٨٣، وفي سنة ١٩٨٩، أصبح مستشاراً لرئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي، اعتقل سنة ١٩٩١، بتهمة الخيانة وأعدم سنة ١٩٩٣، ينظر : حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٥٢.

(4) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 491.

(5) سه لام عه بد و للا، سه جاوه بيشتوو، ل 57

المركزية عن تلبية جميع احتياجات الحزب المالية والعسكرية، [1] وعلى اثر ذلك اتصلت قيادة حسك بقيادة حزب اليكيتي من اجل المشاركة في الحوار مع الحكومة المركزية، غير ان حزب اليكتي رفض المشاركة، [2] وازداد التوتر بينهما عندها قدم اليكيتي مذكرة مشتركة مع الحزب الشيوعي العراقي في تشرين الثاني 1979، طلبا فيها من قيادة حسك التوقف عن جولات المفاوضات مع الحكومة المركزية والعمل معا على إسقاط الحكومة العراقية [3].

وعلى قدر كبير من الأهمية، نلاحظ ان إيران زادت في تحريض الكرد ضد الحكومة العراقية، إذ سمحت لحزب البارتي في كانون الأول 1979، بعقد مؤتمره التاسع على أراضيها، [4] تحت شعار: ((أما كردستان أو الموت من اجل حكم ديمقراطي ائتلافي تقدمي في العراق وحكم ذاتي لكردستان : لتسقط الامبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية والرجعية والمجد والنصر لحركات الشعوب التحررية والتقدمية في العالم))، وقد حضر المؤتمر نحو (325) عضو يمثلون فروع الحزب في داخل العراق وخارجه، وممثل عن الحزب الشيوعي في العراق، واخر عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا. وفي نهاية أعمال المؤتمر جرى الاتفاق على (21) قرار أكدت جميعها على السعي لإسقاط نظام الحكم في العراق [5].

وكرد فعل على التحركات المسلحة للكرد بعد حصولهم على الدعم الإيراني، قامت الحكومة المركزية في 24 كانون الأول 1979، بهجوم مفاجئ على مواقع حسك في وادي سماقولى قرب اربيل، الامر الذي أسفر عن مقتل قائد قوة حسك ومساعده، وقد حاولت الحكومة تبرير العمل بان القوات التي شنت الهجوم لم تكن تعلم بان المنطقة تابعة إلى حزب حسك. وإزاء ذلك، أصدر الأخير في 15 كانون الثاني 1980، بيان أعلن فيه العودة إلى الكفاح المسلح ضد حكومة المركز [6].

---

(1) مريوان إبراهيم عبد الله، المفاوضات بين الحكومة العراقية والحركة الكردية في العراق (1968 – 1991)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة المنصورة 2015، ص 153.

(2) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 491.

(3) احمد ياني خلاني، (مذكراتي)، (السويد، 1990)، ص257.

(4) محسن دزة يى، احداث عاصرتها،ج3، مطبعة حجي هاشم، (اربيل، 2013)، ص241.

(5) جريدة خبات، العدد 795، اربيل، 25 آب 1996.

(6) عبد الخالق عبد الله، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، (القاهرة، 1998)، ص31.

وتحت تأثير الأحداث وفي تحدي واضح، عملت إيران على دعم الحركات الكردية المعادية لنظام الحكم في العراق، وذلك من خلال سماحها لحزب البارتي بشن حملات إعلامية، وبث تقارير معادية للحكومة العراقية باللغة الكردية عبر إذاعة طهران، كما سمحت في أيار سنة 1980، لإذاعة صوت كردستان العراق، [1] باستئناف بث برامجها المعادية للحكومة العراقية برعاية ودعم وتوجيه إيراني بعد توقف دام خمسة سنوات [2].

ومن الهام ذكره، بأنه على الرغم من التقارب الإيراني مع كرد العراق، عن طريق إعطاءهم لبعض التسهيلات داخل الأراضي الإيرانية، الا ان الحكومة العراقية استمرت بمحاولة احتوائهم، لذا أجرت في 20 حزيران 1980، انتخابات تشريعية في كردستان العراق، أسفرت عن فوز خمسين نائبا في المجلس التشريعي، كان أكثرهم من الذين لهم صلات قوية مع الحكومة المركزية، مع ملاحظة بأنه لم يتم ترشيح أعضاء الأجهزة التنفيذية والقضائية من السكان، وإنما من الحكومة المركزية ومن الشخصيات الموالية لها [3].

وهكذا، يتضح ان الكرد لم يتمكنوا من استغلال فرصة وصول سلطة جديدة في العراق، وهي في بداية مرحلة جديدة من العداء والمواجهة مع دولة جارة لها، إذ كان على الكرد في العراق استغلال هذه الأوضاع لصالحهم من خلال الوحدة فيما بينهم وفي اتخاذ قراراتهم المصيرية وحقوقهم المشروعة، الامر الذي سينعكس على بعض مطالبهم التي ستكون لها أصداء قوية لدى الحكومة المركزية فيما لو تحققت تلك الوحدة.

ثالثا : موقف الكرد من اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية سنة 1980 :

ألقى الرئيس العراقي في 17أيلول 1980، خطابا في المجلس الوطني العراقي، [4] أعلن فيه عن إلغاء حكومته لاتفاقية الجزائر الموقعة مع إيران سنة 1975، مبينا بأنها أبرمت بسبب تصاعد

---

(1) صوت كردستان العراق : تعد أول إذاعة كردية تنطلق من كردستان العراق بعد جلب جهاز إرسال من أوربا في 28 أيلول 1963، من قبل الأحزاب الكردية، وكانت تبث برامجها باللغتين الكردية والعربية، وقد تعرض مقر الإذاعة إلى التفجير بعد اتفاقية الجزائر سنة 1975. ينظر : وسام فاضل راضي، الإذاعة والتلفزيون في العراق (1936 – 2010)، دار النهرين، (بغداد، 2011)، ص 208.

(2) جريدة الثورة، العدد3684، بغداد، 23 حزيران 1980.

(3) ينظر جليلي جليل وآخرون، المصدر السابق، ص 362.

(4) المجلس الوطني العراقي : تأسس في حزيران 1980، حيث جرت أول انتخابات برلمانية منذ سقوط الحكم الملكي، وتكون من (250) عضو ينتخبون كل أربع سنوات، اذ تم تقسيم العراق إلى (250) منطقة انتخابية، وقد شكل

الحركة الكردية، وأجبرت العراق على إعطاء بعض التنازلات الإقليمية من اجل إيقاف الدعم الإيراني لها، [1] مؤكدا في الوقت نفسه، على عدم قدرة الحكومة الجديدة في إيران على تنفيذ ما ورد في الاتفاقية، متهما إياها بدعم بعض المسلحين الكرد من خلال المساعدات العسكرية[2]. وإزاء ذلك بدأت الأزمة تزداد يوما بعد اخر، وذلك بعد ان تحول التلميح إلى تصريح، ثم تحولت إلى حملات إعلامية مضادة بين الطرفين، أعقبها دعوات إيرانية علنية بتصدير الثورة ونهجها إلى خارج إيران، الامر الذي تسبب باندلاع الحرب بين الطرفين [3].

وتحت تأثير قصف القوات الإيرانية لبعض القرى الحدودية، تحرك الجيش العراقي في 22 أيلول 1980، باتجاه الحدود العراقية وقام بهجوم واسع للتوغل داخل الأراضي الإيرانية، وقد تصدى الجيش الإيراني للجيش العراقي لتبدأ الحرب بين الدولتين [4]. ومع بداية الحرب، كان الدعم الإيراني لكرد العراق واضحا، إذ قامت الحكومة الإيرانية بالتنسيق مع بعض الأحزاب الكردية ولاسيما حزب البارتي، الذي عقد تحالفا معها، من اجل دعم حزب البارتي بالمال والسلاح مقابل مشاركة الحزب بمهاجمة قوات الجيش العراقي [5].

عدت الأحزاب الكردية الحرب العراقية ـ الإيرانية، اعتداء على الثورة الإسلامية في إيران، وقد جاء ذلك في بيان لحزب البارتي عبر إذاعة صوت كردستان، ذكر بان الحزب يدين الحرب ضد إيران واصفا إياها ((بالحرب العنصرية التي قام بها البعث العنصري بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية))،

نواب حزب البعث في المجلس الوطني نحو (75%)، اما (25%) فقد كانوا من المستقلين أو أحزاب الجبهة القومية التقدمية. للتفصيل ينظر : سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة، دار دجلة، (بغداد، 2009)، ص 132 – 135.

[1] اوفر بينغيو، كرد العراق: بناء دولة داخل دولة ، ترجمة : عبد الرزاق عبدالله البوتاني، دار الساقي، (بيروت، 2014)، ص 224.

[2] رعد مجيد الحمداني، معارك الجيش العراقي الكبرى من عام (1973 – 2003)، دار امنة للنشر والتوزيع، (عمان، 2013)، ص 77–79.

[3] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوه والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 1992)، ص 129.

[4] نادية زواوي ، الحرب العراقية الإيرانية بعد 1980 وتداعياتها الاقليمية والدولية ، رسالة ماجستير قدمت الى كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية بجامعة محمد بو ضياف المسيلة2016، ص 23.

[5] احمد ناجي قمحه، اكراد العراق الواقع والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، (القاهرة، 1996)، ص 136

مطالبا في الوقت نفسه، جميع أطياف الشعب العراقي والقوات المسلحة والبيشمركة، بالوقوف صفا واحدا ضد الحكومة البعثية وحربها العدوانية [1].

وفي الوقت الذي شعرت فيه قيادة حزب اليكيتي بمدى خطورة المستجدات التي فرضتها الحرب العراقية ـ الإيرانية كامر واقع، سارعت إلى إصدار بيان إدانة للحرب، وفي هذا الصدد ابلغ جلال الطالباني الحكومة المركزية برسالة شفوية أوصلها القيادي في حزب اليكيتي فاضل كريم احمد، إلى الشيخ محمد الكسنزاني رئيس الطريقة القادرية في السليمانية، والذي أوصلها بدوره إلى الرئيس العراقي، عن استعداد حزب اليكيتي((وقف القتال طالما ان الجيش العراقي يقاتل جيشا أجنبيا، حتى لا يتهم الكرد بطعن الجيش العراقي من الظهر وهو يقاتل دولة أجنبية))[2].

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان مضمون ما حوته رسالة جلال الطالباني إلى الرئيس العراقي، كانت على ما يبدو قائمة على شرط إيقاف القتال، وربما ارتكزت تلك الرسالة بناء على معرفته بتطور الوضع الكردي، ولعلنا لا نكون بعيدين عن الواقع اذا ما قلنا بان صاحب الرسالة لم يجانب الحقيقة، فعلى الرغم من تأكيده وحرصه على عدم اتهام الكرد بقتال الجيش العراقي، الا انه اغفل عن مسألة مهمة وهي : ان كردستان جزء من العراق، ومن الواجب الدفاع عنها من اي اعتداء خارجي.

ومع اشتداد الحرب ووصولها إلى مناطق تحت سيطرة البيشمركة، ازدادت العمليات العسكرية المشتركة بين الأحزاب الكردية والجيش الإيراني، والتي كانت لديها قوة عسكرية كبيرة مسيطرة على جزء كبير من كردستان العراق، وبهذا أصبحت كردستان ساحة للصراع بين الدولتين، الامر الذي أدى إلى وقوع خسائر بشرية ومادية كبيرة في صفوف الكرد [3].

وفي خضم تلك الأحداث، تبنت الحكومة العراقية سياسة التهدئة من اجل تعبئة الكرد للمشاركة في القتال ضد إيران، كما لجأت إلى التعاون الأمني مع تركيا من خلال توقيع اتفاق يسمح لكلا البلدين

---

(1) هوزان سليمان ميرخان، الدعم الإيراني – السوري للحركة القومية الكردية التحررية في كوردستان العراق(1980 – 1988)، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 6، العدد 2، (دهوك، 2017)، ص 379.

(2) غسان شربل، جلال الطالباني يتذكر(دفاتر الثورة الكردية والعراق)، الحلقة الثانية، مجلة الوسط، العدد 356، (لندن، 1998)، ص 28.

(3) ينظر : محەمەد شاكەلى ، لە بزووتنەوەوە بۆ حزبى سوسياليستى كوردستان (1976 – 1993)، (من الحركة إلى الحزب الاشتراكي الكردستاني 1976 - 1993)، چاپخانە نكارو، (كەركوك، 2011)، ل 57 -58.

القيام بعمليات عسكرية ضد المعارضين من الكرد على عمق (10) كم داخل حدود الدولة الأخرى، [1] فضلا عن ذلك، قدمت الحكومة العراقية الدعم إلى الكرد في إيران، وأعلنت في الوقت نفسه عن استعدادها الاستمرار بمساعدتهم ومد يد العون لهم بكل الأشكال [2].

واللافت للنظر، ان سياسة الحكومة العراقية بدعم الحركة الكردية الإيرانية، جاءت بعد فشلها إلى حد ما في الحصول على دعم كرد العراق، كما وان الكثير من قيادات كرد إيران، كانت تربطهم علاقات متينة مع الحكومة العراقية، وبالتالي فان التقارب مع كرد إيران كان الهدف من وراءه فتح جبهة داخل الأراضي الإيرانية تسهم في استنزاف قوة الجيش الإيراني، مما يكون له الاثر في سير العمليات العسكرية لصالح الجيش العراقي.

أعطت الحرب العراقية ـ الإيرانية الحركة الكردية فرصة للسيطرة على بعض المناطق البعيدة عن مراكز المدن، كما أدت الحرب إلى توسيع العمليات العسكرية لعناصر الأحزاب الكردية ضد المقرات والمؤسسات الحكومية فيها، وكان ذلك يتم بتعاون وتنسيق مع الحكومة الإيرانية، [3] فضلا عن ذلك، فقد وجد الكرد في هذه الحرب فرصة للانتقام من الحكومة المركزية، لاسيما وان الأحزاب الكردية قد مرت بظروف سياسية وعسكرية ومادية صعبة ومعقدة، [4] كما أعطت الحرب العراقية ـ الإيرانية، المجال للحركة الكردية للازدهار والقوة، لاسيما وان الحكومة المركزية قد حولت جزءاً كبيراً من قطعاتها العسكرية إلى جبهات القتال الجنوبية وخففت القتال ضد الكرد، فضلا عن هروب أعداد من الكرد من صفوف الجيش والانضمام إلى صفوف البيشمركة [5].

والجدير بالذكر، ان تطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية، عمقت الخلاف بين الحزبين الرئيسين في

---

(1) جلال عبدالله معوض، تركيا والامن القومي العربي : (السياسة المائية والأقليات)، مجلة المستقبل العربي، مجلد 15، العدد 160، (بيروت، 1992)، ص 106.

(2) حسين مصطفى احمد، العامل الكردي في العلاقات العراقية – الإيرانية: (دراسة تحليلية)، المجلة السياسية والدولية، العدد 18، (بغداد، 2011)، ص 398.

(3) صلاح برواري، جلال الطالباني مواقف واراء، ط 2، مؤسسة زين، (السليمانية، 2009)، ص 33.

(4) ينظر : جوناثان راندل، امة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة : قادي حمود، دار النهار، (بيروت، 1997)، ص 279–280.

(5) فريد اسسرد، كوردستان ومسه له كاني امنى قومى (كردستان ومسألة الامن القومي)، سه نته رى ليكولينه وه ى ستراتيجي، (سليمانى، 1998)، ل 17.

كردستان العراق، [1] وعلى الرغم من ان تلك الحرب قد طورت كثيرا من الطاقات القتالية للكرد، الا ان ذلك قد انعكس سلبا على الصراع الدائر بين حزبي اليكيتي والبارتي، إلى الحد الذي جرى فيه تقسيم معظم مناطق النفوذ في كردستان العراق إلى قسمين : القسم الشمالي والشمالي الغربي المعروف باسم ((بهدنيان))، أصبح تحت سيطرة حزب البارتي، اما القسم الجنوبي والجنوبي الشرقي والمعروف باسم ((سوران))، فقد أصبح من نصيب حزب اليكيتي، وكان كل طرف يدافع عن مناطق نفوذه، وكثيرا ما كانت تحدث بعض الصدامات المسلحة الدامية بين عناصر الحزبين في حال تجاوز طرف على حدود الطرف الاخر [2].

وسرعان ما حسمت قيادة حزب اليكيتي امرها وصممت على زيادة عملياتها العسكرية ضد قوات الجيش العراقي، وذلك بعد ان أصبحت التشكيلات المسلحة للحزب أقوى من السابق من حيث العدد والعدة ومساحة الانتشار الجغرافي، لاسيما بعد ان تمكنت عناصر الحزب من السيطرة على بعض مناطق السليمانية واربيل وأجزاء من كركوك وبعض مناطق ديالى، في الوقت الذي قل فيه نشاط الحزب العسكري في دهوك والموصل بسبب صراعه المسلح مع حزب البارتي [3].

ان الحرب العراقية ـ الإيرانية أتاحت للحكومة الإيرانية الجديدة، فرصة معاودة توظيف المسألة الكردية كأحد نقاط المواجهة مع الحكومة العراقية، إذ شهدت تلك الحرب تقديم إيران الدعم المالي والعسكري للكرد وتسهيل استخدام أراضيها كقاعدة انطلاق لضرب مواقع الجيش العراقي في عدة مدن [4].

---

[1] فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (اكراد العراق نموذجا)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، (عمان، 2010)، ص 106.

[2] ينظر : جيرارد جالياند، شعب بدون وطن الكرد وكردستان، ترجمة : عبد السلام النقشبندي، دار اراس للطباعة والنشر، (اربيل، 2012)، ص 346 – 347.

[3] فاتح رسول,صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي,ترجمة :كمال غمباز,ج 2,(السليمانية,2006) ,ص225_244.

[4] نزار بلاسم بجاي العكيلي، التطورات السياسية في إقليم كردستان العراق (1991 – 2009) دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير قدمت إلى معهد المعلمين للدراسات العليا، (النجف، 2016)، ص 49.

رابعا : اثر الدعم الإيراني - السوري - الليبي للكرد في العراق (1980 - 1983) :

على اثر المتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة والمتمثلة بالحرب العراقية ـ الإيرانية، تولدت القناعة التامة لدى بعض قيادات الكرد بضرورة التخلي عن السياسة السابقة، واستبدالها بعقد تحالف مع الدول المجاورة، وفي ضوء تلك المستجدات كانت العلاقات الإيرانية ـ السورية ابان حكم الرئيس حافظ الأسد،[1] قائمة على أساس التوازن في المصالح الإستراتيجية، وسرعان ما اتسعت وتطورت في ظل المتغيرات التي شهدتها المنطقة، إذ لعبت القضايا الإقليمية دورا بارزا في تقوية أواصر العلاقة بين البلدين، لاسيما ابان الحرب العراقية ـ الإيرانية،اذ وقفت سوريا فيها إلى جانب إيران في تلك الحرب،[2] إذ كانت الإطاحة بحكومة العراق هدفا مشتركا لسوريا وإيران، لذا جاء التعاون السوري ـ الإيراني لدعم الأحزاب الكردية من خلال التحريض وإيهام الكرد بالانفصال عن العراق[3].

وفي السياق ذاته، رأت الحكومتين الإيرانية والسورية، ضرورة الانفتاح على الأحزاب الكردية التي كانت متواجدة على أراضيهما، غير ان هذا التقارب لم يكن بالدرجة والمساواة نفسها مع جميع الأطراف الكردية، [4] ومن هنا بدأ التنسيق الإيراني ـ السوري من اجل احتواء الحركة الكردية، فقد بعث الرئيس السوري شقيقه اللواء رفعت الأسد، الذي شغل منصب قائد كتائب سرايا الدفاع، مبعوثا إلى إيران لمناقشة التعاون من اجل تقديم الدعم للحركة الكردية، وكان الهدف من ذلك هو شل الحياة السياسية والاقتصادية في كردستان العراق، بغية التخفيف عن الجيش الإيراني الذي كان يقاتل في الجنوب [5]. وبذلك وقفت الحكومة السورية إلى جانب إيران من خلال دعم حزب اليكيتي، الذي عمل

---

(1) حافظ الأسد: ولد في القرداحة سنة 1930، أتم دراسته الإعدادية والثانوية فيها، أنتسب إلى حزب البعث سنة 1947، التحق بالكلية العسكرية، ثم بكلية الطيران، وتخرج منها برتبة ملازم سنة 1955، أصبح وزيرا للدفاع سنة 1967، انتخب رئيسا للجمهورية في سنة 1970. للتفصيل ينظر : لمياء مالك عبد الكريم الشمري، حافظ الأسد ودوره السياسي والعسكري في سورية (1970 – 1985)، اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية التربية بجامعة المستنصرية 2019, ص7 _84.

(2) أميرة إسماعيل العبيدي، العلاقات السورية – الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد 46، (الموصل، 2010)، ص 302.

(3) هوزان سليمان ميرخان ، المصدر السابق، ص369–371.

(4) هناء علي صالح الخالدي، التدخل الإيراني في الصراع السوري الداخلي،2011–2014، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة الازهر (غزة) 2016، ص18 .

(5) Jubin M. Goodarzi، Syria and Iran : Diplomatic AIIiance and Power Politics in the Middle East،Turis Academic studies (London، 2006)، p.18.

على إنهاك الجيش العراقي وتحجيم قوته الحربية [1].

لقد ساندت الحكومة السورية وبشكل علني، موقف إيران في استخدام كرد العراق المتواجدين على أراضيها كأداة وقوة ضاربة ضد نظام الحكم في العراق، [2] إذ منح حافظ الأسد الفرصة للكرد لإعادة تنظيم صفوفهم وإحياء [3] الحركة الكردية، وهو ما أكده جلال الطالباني بالقول : ((نحن لا ننسى الدعم السوري لنا، وان سوريا قدمت لنا منذ تأسيس حزبنا السلاح والأموال، في فترة من الفترات قدمت لنا السلاح ,وقدمت لنا الاموال والماؤى وفي فترات اخرى قدمت الدعم السياسي، اننا لن ننسى ما قدمه الرئيس حافظ الأسد إلى يوم القيامة)) [4].

ان أهم ما يمكن ملاحظته على تصريح جلال الطالباني، هو ان سوريا كانت تسعى بمختلف الوسائل من اجل دعم الحركة الكردية المسلحة في العراق، فضلا عن سعيها الحثيث بان يصب دعمها للكرد في صالح حليفتها الحكومة الإيرانية التي كانت منشغلة بالحرب مع العراق، والهدف من ذلك كان واضحا وهو إضعاف الحكومة العراقية .

وفي محاولة من الحكومة السورية للسيطرة على الأحزاب السياسية المعارضة للحكومة العراقية، قامت بتهيئة الأرضية المناسبة لعقد بعض اللقاءات بين : ((حزب الدعوة الإسلامي العراقي، وحركة الضباط الأحرار، وحزب البارتي، والحركة الاشتراكية العربية، وحزب البعث العربي الاشتراكي قيادة قطر العراق في سوريا))، أعقبها الإعلان عن تشكيل جبهة ثالثة في 12 تشرين الثاني 1980 ،أطلق عليها ((جبهة القوى الثورية الإسلامية والوطنية في العراق))، وكان الهدف الأساس لهذه الجبهة هو إسقاط نظام الحكم في العراق، وتعزيز الروابط السياسية بين الكرد والمعارضة الإسلامية العراقية [5].

---

[1] هناء علي صالح الخالدي، المصدر السابق، ص 20.

[2] ينظر عبلة مزوزي، العلاقات الإيرانية – السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الحقوق بجامعة باتنة، (الجزائر، 2010)، ص 15.

[3] عندما أسس جلال الطالباني حزب اليكيتي في سوريا في 22 أيار 1975، قدمت له الأخيرة جميع التسهيلات، إذ سمحت له بإنشاء إذاعة مقرها مدينة القامشلي في شمال سوريا، كما احتضنت العديد من قوات البيشمركة وسهلت له إقامة معسكرات في تلك المدينة، وتم تشكيل لجنة مهمتها تأمين الاتصال مع القيادات الميدانية داخل كردستان. ينظر : مجموعة مؤلفين، العرب والكرد المصالح والمخاوف والمشتركات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت، 2019)، ص 185، سرور عبد الرحمن عمر ، تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني تأسيس واندلاع الثورة 1975–1976ج1 ، ترجمة جمال الهموندي ، مطبعة هيفي ، (اربيل ،2011)ص109.

[4] نقلا عن: صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص469–470.

[5] حازم صاغية، بعث العراق: سلطة صدام قياماً وحطاماً، دار الساقي ،(بيروت ،2003)،ص142.

وعلى هذا الأساس، عقدت الأحزاب الكردية بدعم سوري تحالفات فيما بينها من اجل تشكيل جبهة موحدة ضد الحكومة المركزية، وقد وجهت القيادة السورية الدعوة لقادة الأحزاب العراقية للتواجد على أراضيها من اجل إجراء تدريبات مكثفة لخوض حرب عصابات ضد الجيش العراقي [1]. وقد انبثق عن ذلك الدعم تشكيل الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية ((جوقد))، [2] في 12 تشرين الثاني 1980، [3] وضمت الجبهة ثمانية أحزاب عراقية هي : ((اليكيتي، حسك، الحزب الشيوعي العراقي القيادة المركزية، الحزب الاشتراكي العراقي، الحركة الاشتراكية العربية، الديمقراطيون المستقلون، جيش التحرير الشعبي، حزب البعث العربي الاشتراكي قيادة قطر العراق في سوريا)) [4]. وقد حضر اجتماع الجبهة شخصيات من سوريا ولبنان وفلسطين وليبيا، وتضمن ميثاق الجبهة مقدمة وعشرة فصول، [5] ومما جاء في الميثاق : ((ان القضية الكردية في العراق، هي جزء من قضية الشعب العراقي الوطنية الديمقراطية، وضمان الحقوق القومية الكردية مرتبط بتحقيق الديمقراطية في العراق)). كما أوضح ميثاق الجبهة : ((ان النظام الديكتاتوري اثبت في الواقع انه اشد أعداء الشعب الكردي، وحقوقه القومية العادلة من كل الحكومات الرجعية والديكتاتورية التي سبقته، فهذا الحكم لا يكتفي بمصادرة الحقوق القومية للشعب الكردي بل سعى إلى صهر الشعب الكردي والقضاء على شخصيته المستقلة)) [6]. والواضح ان تشكيل جبهة جوقد كان الهدف منه إسقاط نظام الحكم في العراق، وتشكيل حكومة ((ديمقراطية))، وإقرار الحكم الذاتي لكردستان في أطار وحدة العراق [7].

---

(1) فاضل صلفيج العزاوي، خفايا المؤامرات الدولية لإسقاط الحكم الوطني القومي في العراق منذ تأسيسه عام 1921 ولغاية احتلاله 2003، دار المعتز للنشر والتوزيع، (عمان، 2017)، ص 194.

(2) جوقد : مختصر الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية.

(3) جريدة تشرين، العدد 1678، سوريا، 13 تشرين الثاني 1980؛ Jubin M. Goodarzi, Op. cit, P39

(4) جليلي جليل واخرون، المصدر السابق ، ص 482.

(5) نورة عمرون والحملاوي شبابحة، المسألة الكردية في العراق في ظل الصراع الإقليمي : (الحرب العراقية – الإيرانية أنموذجا 1980 – 1988)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف، (المسيلة، 2017)، ص 29.

(6) زبير سلطان قدوري، القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ، دار الفرقد للطباعة والنشر، (دمشق، 2005)، ص 158.

(7) بەهرۆز گەلالي ، رەسوول مامەند 50 سا ل تەمەن 33 سال خەبات (رسول مامند 50 عام منها 33 عام من النضال)، چاپی دووەم ، چاپخانەی صفوی ، (سليماني، 1998)، ص 113 ؛ شاخه وان شورش، جل سال خه بات وتيكوشان (أربعين عام من النضال)، (سليماني، 2003)، ص 135.

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان قيادة حزب البارتي حاولت مد جسور التقارب والانضمام إلى الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية ((جوقد))، الا ان حزبا اليكيتي والبعث قيادة قطر العراق في سوريا، رفضا طلب الانضمام، وعلى الاثر سعت قيادة البارتي إلى تشكيل جبهة موازية لجوقد بالتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي [1].

وفي ظل سياسة حزب اليكيتي المعارضة لانضمام حزب البارتي إلى جبهة جوقد، أصبح من الطبيعي ان يسعى حزب البارتي لتكوين جبهة خاصة به، إذ أعلن البارتي في 28 تشرين الثاني 1980، عن تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية ((جود))، [2] في مقر قيادة حزب البارتي في قرية رازان الواقعة في كردستان إيران، وقد ضمت الجبهة ثلاثة أحزاب هي : ((حزب البارتي والحزب الشيوعي العراقي وحزب حسك)) [3].

واللافت للنظر، ان الحزبين الشيوعي وحسك، كانتا من ضمن الجبهتين ((جوقد وجود))، غير ان صراع الأحزاب الكردية وتفاقمها، أجبرت الحزبين على اختصار الانتساب إلى جبهة جود التي دخلت في مواجهات مع قيادة حزب اليكيتي بعد مدة قصيرة من إعلانها، [4] وكان من بين أهداف الجبهة المعلنة : ((إسقاط الحكومة المركزية في بغداد وإقامة حكومة ائتلاف وطني، وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين، وإلغاء جهاز الامن العام وسائر أجهزة الحكومة القمعية، وإلغاء المحاكم والهيئات الاستثنائية، وإعادة الجنسية إلى المواطنين الذين أسقطت عنهم وابعدوا إلى خارج العراق، وتشريع قانون ديمقراطي جديد يضمن الحكم الذاتي للكرد في كردستان العراق، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق ذات الأغلبية الكردية)) [5].

وفي سبيل نجاح جبهة جود في برنامجها السياسي، قامت بإصدار جريدة خاصة بها أطلق عليها: ((صحيفة النصير))، كما شكلت مفارز مشتركة من البيشمركة من حزبي البارتي والحزب

---

(1) نورة عمرون والحملاوي شبابحة، المصدر السابق، ص 29.

(2) جود : مختصر الجبهة الوطنية الديمقراطية.

(3) للتفصيل ينظر : ميثاق الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود)، منشورات الجبهة الوطنية الديمقراطية، (السليمانية، 1985)، ص 1 – 29.

(4) مروان صالح ال معروف، إدريس بارزاني مهندس المصالحة الوطنية، مركز بيشكجي للدراسات الإنسانية، (دهوك، 2021)، ص 131.

(5) علي سنجاري، القضية الكردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، الجزء الثاني، مطبعة خاني، (دهوك، 2006)، ص 243.

الشيوعي العراقي، للقيام بحرب عصابات ضد قوات الجيش العراقي، [1] وقد حاولت أطراف من جبهة جوقد عرقلة عمل جود، وذلك عندما طلبت من الحزب الشيوعي ان يحسم امره من ازدواجية الانضمام إلى الجبهتين في ذات الوقت، الامر الذي رفضه الحزب الشيوعي العراقي وكانت له اثار سلبية على الجبهتين [2].

والواضح، ان التعاون الإيراني ـ السوري، الداعم للحركات الكردية المسلحة في كردستان العراق، كان الهدف منه إنهاك الحكومة العراقية والحركات الكردية باستنزاف قدراتهم العسكرية والبشرية، وقد جاء هذا الدعم ضمن لعبة سياسية نابعة من تجنب الصدام المباشر مع الجيش العراقي، وذلك من خلال استغلال كرد العراق وضمان عدم مساندتهم للكرد في إيران وسوريا، ومن هنا تتجلى المصلحة الإيرانية والسورية تجاه الحركات الكردية المتحاربة فيما بينها بان تبقى ضعيفة وغير قادرة على التأثير الا في الشأن الداخلي العراقي.

وعلى الرغم من عدم وجود اختلاف جوهري كبير بين الجبهتين الكرديتين من ناحية الأهداف السياسية، حيث ان كلاهما طالب بالحكم الديمقراطي للعراق والحكم الذاتي لمنطقة كردستان، مع ملاحظة دعم سوريا لجبهة جوقد، ودعم إيران لجبهة جود، كما ان الجبهتين اتفقتا على قتال الحكومة المركزية عن طريق حرب العصابات والكفاح المسلح، [3] الا ان الخلافات فيما بينهم كانت سببا في عدم تأسيس جبهة قوية ضد الحكومة المركزية، [4] إذ لم تحاول الجبهتان التنسيق فيما بينهما، ولم تتمكنا من تحقيق الأهداف التي تشكلتا من اجلها، بل على العكس من ذلك نجد ان الحرب الإعلامية بينهما كانت على أشدها، واختلاق المشاكل ولاسيما بين حزب اليكيتي من جبهة جوقد، وحزب البارتي والحزب الشيوعي العراقي من جبهة جود، وسرعان ما تطورت هذه المشاكل إلى ان وصلت في أحيان كثيرة إلى الاقتتال الداخلي بين الأحزاب الكردية نفسها [5].

---

[1] احمد عبد العزيز محمود، دور الأنصار (البيشمركة) الشيوعيين في الكفاح المسلح في كردستان العراق (1978 – 1991)، مطبعة ازادي، (اربيل، 2013)، ص 314–319.

[2] احمد باني خلاني، المصدر السابق ، ص 297.

[3] ينظر : سروه عبدالرحمان و دلێر ئەحمەد، دانوستاندنی یەکێتی نیشتیمانی لە گەل حکومەتی عیراق لە ساڵی 1984 (المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحكومة العراقية سنة 1984)، چاپخانەی هیڤی ، (هەولێر ، 2011)، ل 11 – 13.

[4] مكرم الطالباني، مراحل تطور الحركة القومية الكردية، المجلد 2، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، (السليمانية، 2009)، ص 35.

[5] فاتح رسول، صفحات من تاريخ النضال لشعبنا الكردي ،ج3، المصدر السابق، ص227.

واستنادا لتلك الأحداث، يمكن القول ان إيران وسوريا كان لهما تأثير مباشر على الصراع بين جبهتي جوقد وجود، إذ ساندت سوريا حزب اليكيتي ماديا بشكل كبير، اما إيران فكانت تمنح حزب البارتي ما يقارب التسع ملايين تومان من ميزانية وزارة الدفاع الإيرانية، [1] وعلى الرغم من محاولات قادة البارتي إيجاد حل للصراعات الداخلية من خلال عقد الصلح مع قيادة اليكيتي سنة 1981، الا ان هذه المحاولات انتهت بالفشل بعد اقل من ستة أشهر، وذلك عندما هاجمت قوات اليكيتي قوة من حزب حسك في وادي ((ورتى)) قرب اربيل [2].

وفي خضم تلك الظروف، قدم مسعود البارزاني، الشكر والامتنان للرئيس السوري حافظ الأسد، أثناء لقاءه في اذار 1981, بحضور عدد من أعضاء حزب البعث السوري وآخرين من البارتي، وذلك لدور سوريا الفعال في تقديم الدعم والإسناد للحركة الكردية، وقد استثمر مسعود البارزاني ذلك اللقاء ليلفت انتباه حافظ الأسد، إلى ان حزب البارتي يقف إلى جانب الحكومة السورية ضد الامبريالية والرجعية في المنطقة، كما لم يغفل في نهاية اللقاء من نقل مخاوف حزب البارتي في تلك الظروف والتي لا يمكن التنبؤ بنتائجها [3].

والجدير بالذكر، ان الرئيس السوري حافظ الأسد، أدرك الغاية من ذلك اللقاء فأرسل طائرتين عسكريتين محملتين بالأسلحة مع مسعود البارزاني عند عودته إلى إيران، الا ان حكومة الأخيرة احتجزت الطائرتين مع أسلحتهما، ورفضت طلب الحكومة السورية بالإفراج عنها، إذ عدت إيران ذلك خطرا عليها وعلى سوريا معا [4].

وضمن سياق الدعم الليبي للحركة الكردية، أرسلت الحكومة الليبية في سنة 1981، أول شحنة من الأسلحة إلى حزب اليكيتي، حيث تم نقلها بواسطة بعض السفن الإيرانية، الا ان السلطات الإيرانية قامت بالاستيلاء عليها، ولم يتمكن جلال الطالباني من إرجاع جزء من هذه الأسلحة الا بعد ان التقى برئيس الوزراء الإيراني أبو الحسن بني صدر [5] .

---

[1] سامي شورش، المصدر السابق، ص 66.

[2] مروان صالح ال معروف ، المصدر السابق ، ص132.

[3] هوزان سليمان ميرخان، المصدر السابق، ص 370.

[4] ينظر : نه وشيروان مسته فا، سه رجاوه بشتوو، ل 205 – 206 .

[5] سالار اوسي، المصدر السابق، ص111

لم تقتصر إجراءات الحكومة الإيرانية على حجز ومصادرة شحنة الأسلحة الليبية المرسلة إلى حزب اليكيتي، بل تعداه بقيام السلطات الإيرانية باعتقال عدد من أعضاء ممثلية اليكيتي في إيران على الرغم من ان هؤلاء كانوا يزاولون أنشطتهم بتصريح وموافقة من الحكومة الإيرانية، كما اعتقلت السلطات بعض جرحى البيشمركة الذين كانوا يتلقون العلاج في بعض المستشفيات الإيرانية، [1] وقد شكلت هذه الحادثة عائقا كبيرا بين اليكيتي والحكومة الإيرانية، التي اتهمت حزب اليكيتي بمساعدة ((حدكا))، وفي المقابل اتهم حزب اليكيتي السلطات الإيرانية بالهجوم على مقراته [2].

يتضح من مجريات الأحداث في أعلاه، ان الحكومة الإيرانية كانت تنظر إلى الحركات الكردية العراقية المسلحة بعين الشك والريبة، لاسيما وان هذه الأحزاب قد بسطت نفوذها على مساحات شاسعة من أراضي كردستان العراق على اثر سحب الحكومة العراقية لبعض قطاعاتها العسكرية من الشمال إلى الجنوب، الامر الذي أدى إلى زيادة خشية إيران من نفوذ الحركات الكردية، التي بدأت تصل اليها الأسلحة من سوريا وليبيا، واحتمالية وصولها عن طريق كرد العراق إلى كرد إيران، الامر الذي تكون له اثاراً سلبية على الحكومة الإيرانية على المدى القريب أو حتى البعيد.

وفي ظل تلك الظروف التي باتت تهدد نظام الحكم في العراق، بدأت الحكومة العراقية بصياغة موقف جديد إزاء الكرد، إذ سعت إلى الحصول على الدعم العسكري من الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أُعلن عن تشكيل إدارة خاصة في السفارة الأمريكية في بغداد، مهمتها تقديم المشورة والدعم للرئيس العراقي [3]. وفي السياق ذاته، تحالفت الحكومة العراقية مع تركيا التي كانت تخشى من انتقال تأثير الأحداث إلى أراضيها، وإزاء ذلك عمل الطرفين على اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها الحد من نشاط حرب العصابات التي كانت تقوم بها بعض الحركات الكردية المسلحة على طول الحدود العراقية ـ التركية [4].

وكان بعض الكرد أدركوا أهمية كسب الرأي العام العالمي إلى جانب قضيتهم، لذا جاءت الخطوة التالية من خلال سعي بعض زعماء الكرد خارج العراق، إلى استمالة بعض أعضاء البرلمان

---

(1) نه و شيروان مسته فا، سه رجاوه بيشتوو، ل 205.

(2) ينظر جريدة العربي الجديد، بيروت ،العدد3192 ،29ايار ،2023.

(3) ينظر : مارتن فان برونسن، الاكراد وبناء الأمة، (د. م، د. ت)، ص 6 – 10.

(4) رزق موسى حسن الزعانين ،سياسة تركيا المعاصرة تجاه العراق، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الدراسات العليا بجامعة بيرزيت 1998، ص116

السويدي، من اجل إبداء موقف مؤيد لصالح القضية الكردية، وإزاء ذلك تقدم في 18 تشرين الثاني 1981، ثمانية من أعضاء البرلمان السويدي بطلب إلى رئاسة البرلمان، يحثون فيه الحكومة السويدية على ضرورة عرض القضية الكردية على مجلس الامن الدولي والمنظمات الدولية بالتعاون مع دول أخرى، وقد وافق البرلمان على الطلب، الا انه لم يتخذ خطوات عملية بهذا الخصوص [1].

والملاحظ، ان الحراك السياسي الكردي في الخارج، قد رافقته زيادة في العمليات العسكرية ضد الجيش العراقي، حيث اصدر المكتب السياسي لقيادة اليكيتي، بلاغا أعلن فيه عن العمليات التي قامت بها قوات البيشمركة التابعة له خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من سنة 1981، والتي من بينها : قيام البيشمركة بثلاث عمليات ادت إلى مقتل (21) جنديا عراقيا، وجرح نحو (121) واسر (12) آخرين، كما استولت على بعض الأسلحة والسيارات العسكرية [2].

وبعد ان أدركت الحكومة العراقية، بان تحركات بعض زعماء الكرد في الخارج، أصبحت تشكل خطرا عليها، عملت على مراقبة بعض أنشطتهم، كما قامت مجموعة تابعة للحكومة العراقية في 2 آذار 1982، بالاعتداء على بعض أعضاء جمعية الطلبة الكردستانيين في مدينة فلورنسا الايطالية، وعلى الاثر تضامن بعض الطلبة الايطاليين والأجانب مع الطلبة الكرد، وخرجوا بمظاهرة رافعين فيها شعار ((اطردوا الفاشيين)) [3].

وفي ضوء تلك المستجدات، صاغ وفد المنظمات الكردستانية في أوربا، مذكرة طويلة قدمت إلى الرئيس الليبي معمر القذافي في آذار 1982، وحملت عنوان : ((حق الكرد في تقرير مصيرهم)). وقد ابلغ معمر القذافي الوفد الكردي عن دعم حكومته للكرد من اجل تقرير مصيرهم، ومساندته للحركات الكردية وشرعية الحقوق القومية للكرد، [4] . وان تأييد معمر القذافي للقضية الكردية، جاء منسجما مع أفكاره ومبادئه التي تبناها، والتي ربطت بين كفاح الأمة العربية وكفاح الحركة الكردية، وحق الجميع في العيش والدفاع عن النفس، وبالتالي فان الأساس النظري لموقف معمر القذافي من الكرد، جاء تطبيقا لأفكاره التي طرحها في الكتاب الأخضر، [5] والتي صرح بها في بعض المناسبات

---

(1) جريدة صوت الاتحاد، العدد 3، السويد، اواخر آذار 1982.

(2) جريدة صوت الاتحاد، العدد 4، السويد، اواخر تموز 1982.

(3) جريدة صوت الاتحاد، العدد 6، السويد، 16 كانون الثاني 1983.

(4) جريدة صوت الاتحاد ، العدد 3، السويد ،اواخر آذار 1982.

(5) الكتاب الأخضر: كتاب فلسفي ألفه معمر القذافي سنة 1975، عرض فيه بعض أفكاره حول أنظمة الحكم والتجارب الإنسانية كالاشتراكية والحرية الديمقراطية. للتفصيل ينظر: معمر القذافي، الكتاب الأخضر، (ليبيا، 1975).

والندوات العالمية[1].

وفي ظل تلك الأوضاع، لم يكن مستغربا ان تقع سلسة من الأحداث في كردستان العراق، والتي كان لها الاثر الكبير على الكرد وعلاقتهم بالحكومة المركزية، إذ لم يكن نشاط الكرد ضد سياسة الحكومة المركزية مقتصرا على الأحزاب والمنظمات بالخارج، بل كانت هناك أيضا تحركات من الرأي العام الكردي في الداخل، والذي كان ينادي بالديمقراطية والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق. وعلى اثر المسيرة التي نظمتها السلطات في محافظة السليمانية في 9 كانون الثاني 1982، والتي اجبر فيها سكان المدينة على الخروج لتوديع الجيش الشعبي المرسل إلى جبهات القتال، قام بعض الكرد بترديد بعض الشعارات المعادية للحكومة المركزية، فتصدت لهم على الفور القوى الأمنية واعتقلت عدد منهم بشكل تعسفي[2].

وإزاء تلك التطورات، اتخذ حزب اليكيتي قرار أكد فيه على ضرورة تحريض الكرد في الداخل ضد سياسة الاضطهاد والظلم التي مارستها الحكومة المركزية تجاه هذا المكون، وقد استجاب لنداء اليكيتي الذي أذيع عبر ((صوت الثورة العراقية)) في سوريا، بعض سكان المدن الكردية، حيث قاموا في نيسان 1982، بالإضراب العام في مدينة السليمانية، وذلك عندما قام بعض طلبة المدارس وسكان المدينة، بحرق بعض سيارات الأجهزة الأمنية والمتعاونيين معهم من الكرد، ولم يبقَ أمام السلطة سوى إعلان حالة الطوارئ في 20 أيار 1982 [3].

والواضح، ان الحكومة السورية كانت مصرة على مواصلة دعمها لفصائل البيشمركة التابعة لحزب اليكيتي والعاملة تحت لواء جبهة ((جود))، والتي شنت عدة هجمات على مواقع الجيش العراقي وتحصيناته، [4] إذ بلغ مجموع العمليات المسلحة التي قامت بها قوات البيشمركة ضد قوات الجيش العراقي، نحو (195) عملية نوعية، مخلفة وراءها نحو (530) قتيلا، و (217) جريحا، فضلا عن (116) أسيرا [5].

---

[1] ينظر: صابر علي احمد، القذافي والقضية الكردية، دار الملتقى، (لبنان، 1992)، ص 51-68.

[2] ينظر: فاتح رسول، صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي، ج 3، المصدر السابق، ص 66 –67.

[3] جريدة صوت الاتحاد، العدد4، السويد، اواخر تموز 1982؛ منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني، حقيقة الاتحاد الوطني الكردستاني من عدة جوانب، مطبعة الشهيد جمال طاهر،(السويد، 1986)، ص 7.

[4] جريدة صوت الاتحاد، العدد 5، السويد ، تشرين الأول 1982.

[5] جريدة صوت الاتحاد، العدد 6، السويد، 16 كانون الثاني 1983.

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان الحكومة المركزية في بغداد، عمدت إلى انتهاج سياسة مرنة مع حزب البارتي، الغرض منها إنهاء علاقته مع إيران وعدم تقديم الدعم له من الأخيرة في الحرب،[1] إذ بادرت الحكومة العراقية إلى إرسال الشيخ عزت سليمان بك دركليي موفدا عنها إلى حزب البارتي، من اجل إقناع قادة الحزب بالوقوف على الحياد وعدم التعاون مع القوات الإيرانية، مقابل دعم الحكومة المركزية لحزب البارتي بالمال وتغيير سياستها معه،[2] وقد عقدت عدة لقاءات سرية بين برزان التكريتي[3] ممثلا عن الحكومة المركزية، وإدريس البارزاني، ممثلا عن حزب البارتي، في قرية ((كيله شين)) في منطقة برادوست قرب المثلث الحدودي((العراقي ـ الإيراني ـ التركي))، حيث توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بعودة البارزانيين من إيران إلى بارزان،وذلك بعد ان تقوم الحكومة العراقية ببناء بعض المساكن لهم، وتقديم نحو (10) الاف قطعة سلاح، مع مبلغ قدره أربعة ملايين دينار عراقي، وبالفعل تم تسليم نصف المبلغ لتسهيل نقل العائلات إلى كردستان العراق[4].

وعلى الرغم من تقديم الحكومة المركزية، الكثير من الاهتمام لقادة حزب البارتي في محاولة لاحتوائه، غير ان تدخلات الحكومة الإيرانية جعلت حزب البارتي لا يملك الحرية الكافية في التفاوض مع الحكومة المركزية، إذ أعربت إيران عن استعدادها لتقديم مساعدات وتسهيلات لبيشمركة حزب البارتي كما ان الحكومة المركزية لم تكن لديها الرغبة في تقديم بوادر حسن النية التي طالب بها حزب البارتي، الامر الذي كان له الأثر البالغ بان تكون المفاوضات بين حزب البارتي والحكومة المركزية غير مثمرة، [5] وعلى اثر ذلك صرح الرئيس العراقي، قائلا: ((ان التنظيمات الكردية سوف لن تكون قادرة أبدا على تحقيق اي شيء، لأنها مازالت منقسمة على نفسها وخاضعة لقوى أجنبية)) [6].

---

[1] كريس كوتشيرا، بزووتنەوەی نەتەوەیی کورد و ویستی سەربەخویی، (الحركة القومية الكردية ونزوة الحرية)، ده زگای چاپ و بلاوکردنەوەی رۆژهەلات، (هەولێر، 2013)، ل 92.

[2] عبد المصور البارزاني،المسالة الكردية:البديل الديمقراطي تجارب سياسية(1974 – 2006)(دهوك،د.م)،ص 76.

[3] برزان التكريتي: ولد في مدينة تكريت سنة 1952،وهوالأخ غير الشقيق لصدام حسين، عمل مدير لجهاز المخابرات في الأعوام (1979–1983) ، وبعد ذلك عين ممثلا للعراق في المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف،القي القبض عليه بعد ٢٠٠٣،ونفذ به حكم الاعدام في ١٥كانون الثاني ٢٠٠٧،للتفصيل ينظر:حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ١١٢ .

[4] ينظر : مريوان إبراهيم عبد الله، المصدر السابق، ص 156 – 157.

[5] ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص 524.

[6] هوزان سليمان ميرخان، المصدر السابق، ص 371.

ولغرض التقليل من خشية الكرد ورفع الروح المعنوية لدى قادتهم تجاه القضية الكردية، دعت الحكومة الليبية أطراف المعارضة العراقية للاجتماع في طرابلس في شباط 1983، وقد حضر الاجتماع مجموعة من احزاب المعارضة، كان من بينها حزبا اليكيتي والبارتي، وقد توصل الحاضرون إلى اتفاق يهدف إلى وضع حد للخلافات السياسية والعسكرية فيما بينهم، والتنسيق لمواجهة الحكومة المركزية، كما توصلوا إلى اتفاق نصت الفقرة الرابعة منه : ((قررت الأحزاب والجمعيات الوطنية اعتبارا من السادس من شباط، إيقاف الحملات الإعلامية فيما بينها، وإيقاف النزاعات والصدامات المسلحة فورا))[1]. غير ان الانطباع السيئ الذي خلفته اجتماعات المعارضة العراقية، فضلا عن الطروحات المتناقضة، جعلت ليبيا توقف الدعم لأطراف المعارضة العراقية، [2] كما أثارت اجتماعات طرابلس جدلا واسعا بين صفوف المعارضة الكردية، إذ حمل قادة حزب البارتي كل من حزب اليكيتي والحزب الشيوعي العراقي، مسؤولية الفشل في المساعي الرامية لإقامة جبهة موحدة واسعة ضد الحكومة العراقية [3].

وهكذا، يتضح بان الدعم الخارجي الذي قدمته الحكومتين الإيرانية والسورية، لقادة بعض الأحزاب الكردية المعادية لنظام الحكم في العراق، لم يكن الهدف منه تحقيق التقدم للحركة الكردية، وإنما أرادت هاتين الدولتين من خلاله إضعاف الحكومة العراقية وإضعاف الحركة الكردية وإبقائها مشتتة، لان اي قوة للكرد في العراق، قد تؤدي إلى إيصال الدعم لأقرانهم في إيران وسوريا، والذين كانوا يعانون أيضا من الظلم والاضطهاد، اما الدعم الليبي للكرد في العراق، فانه جاء منسجما مع طروحات الرئيس الليبي معمر القذافي، التي أدعا فيها بحق الجميع في الحصول على الحقوق الكاملة.

خامسا : حوار جلال الطالباني مع الحكومة المركزية (1983 - 1985) :

نشطت الحكومة العراقية منذ شباط سنة 1983، في بناء علاقات سياسية مع بعض قوى المعارضة الكردية، وربما جاء ذلك التوجه الجديد في سياستها بعد ان أدركت حقيقة التغير الحاصل على

---

(1) أرشيف الاتحاد الوطني الكردستاني، بيان الاتحاد الوطني الكردستاني : اتفاقية طرابلس 21 شباط 1983.

(2) باقر ياسين، قول ما لا يقال عن المعارضة العراقية : (وقائع وأسرار)، دار الكنوز الأدبية، (بيروت، 2001)، ص 31-35.

(3) أرشيف الاتحاد الوطني الكردستاني، بيان الاتحاد الوطني الكردستاني : الرد على الحزب الشيوعي العراقي في 20 أيار 1983.

طول جبهات القتال مع إيران، لاسيما بعد تحول الجيش الإيراني إلى الهجوم الشامل وتحقيق التقدم في كثير من الجبهات [1].

وعلى قدر كبير من الأهمية، نجد ان موقف الحكومة العراقية كان حرجا للغاية، إذ أصبحت القضية الكردية تشكل خطرا بالغا عليها، إذ كانت الحكومة العراقية مضطرة ان تحارب في جبهتين: ((الإيرانية والكردية في وقت واحد))، لذا قامت بسحب جزء من قواتها من جبهات القتال مع إيران، إلى أماكن تواجد المسلحين الكرد في كردستان، [2] وعلى هذا الأساس كان لدى الحكومة المركزية، قناعة بان لحزب اليكيتي تأثير كبير في مناطق السليمانية وكركوك واربيل، [3] فضلا عن ان العلاقة بين اليكيتي وإيران، كانت قد وصلت إلى طريق مسدود على اثر مساندة اليكيتي للكرد في إيران، كما ان المشاكل مع جبهة ((جود))، قد بلغت درجة تنذر بخطر جسيم على وجود حزب اليكيتي [4].

ومن اجل وقف التمدد الإيراني داخل الأراضي العراقية، قررت قيادة حزب اليكيتي التوقف عن مهاجمة القوات العراقية، لكي يتمكن الجيش العراقي من إيقاف زحف تقدم الجيش الإيراني، وبالتالي ابعاد مقرات حزب اليكيتي عن القصف والهجمات التي كانت تأتيها من ثلاث جهات: (إيران والعراق وجبهة جود)[5]. والجدير بالذكر، ان حزب اليكيتي شارك بكتيبة بيشمركة تحت اسم ((قوات المساندة))، لدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد القوات الإيرانية، الامر الذي كان له الاثر في زيادة التعاون بين عبد الرحمن قاسملو وجلال الطالباني [6].

وبهدف تحقيق التقارب مع قيادة حزب اليكيتي، عملت الحكومة المركزية في بغداد على استغلال العلاقة الودية بين زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عبد الرحمن قاسملو مع جلال الطالباني، فأوكلت إلى قاسملو مهمة تهيئة المفاوضات بين الطرفين، حيث إجتمعاً في أيار 1983،

---

(1) ئەحمەد حەمەد ئەمین : بارودۆخی سیاسی باشووری کوردستان لە ماوەی دانوستانەکانی نێوان یەکێتی نیشتیمانی کوردستان و ڕژێمی بەعسیدا (1983-1985)،(لوضع السياسي في جنوب كردستان خلال المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني ونظام البعث ١٩٨٣_١٩٨٥) چاپخانەی تاران،(هەولێر،2021) ل 128.

(2) عه لی ته ته ، سه رجاوه ، بشتوو ، ل 322.

(3) جه مال شيخ نورى، وتيررانكاري وتاوانه كاني به عس له بيروه ربه كانمدا، (التخريب وجرائم البعث في ذكرياتي)، (سليماني، 2005)، ل 42.

(4) درية عوتي ، عرب واكراد ، (خصام ام وئام)، دار الهلال ، القاهرة ، 1993، ص 103.

(5) كاكل ئه حمه، يه كيتى وململانى، (الاتحاد والصراعات)، جايخانه ى شه هاب، (هه وليز، 2011)، ل 67.

(6) مريوان إبراهيم عبد الله، المصدر السابق، ص 165.

في قرية كورشير الحدودية، [1] وتماشيا مع التوجه الجديد للحكومة المركزية، عقد خليل محمد شاكر مساعد جهاز المخابرات العراقية، ومسؤولي المخابرات في كركوك واربيل، أجماعا مع جلال الطالباني، بهدف إيجاد صيغة تقارب بين الطرفين [2].

أصدرت قيادة حزب اليكيتي بيانا سياسيا في شهر تموز 1983، بينت فيه مخاطر الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي كانت بعض معاركها تدور رحاها في قرى ومدن كردستان العراق، كما أعلنت بان قيادة الحزب تقف بالضد من هذه الحرب كونها لا تخدم مصالح شعوب البلدين، موضحا في الوقت نفسه، بان كردستان العراق تتعرض إلى غزو ((رجعي عدواني)) إيراني [3].

وتحت تأثير الأحداث، تحولت مناطق واسعة من كردستان العراق إلى ساحة حرب، ولاسيما بعد ان احتلت إيران بمساعدة حزب البارتي، في تموز 1983، منطقة حاج عمران، الامر الذي كانت له اثاراً سلبية على الجيش العراقي [4].

واللافت للنظر، ان القوات الإيرانية بعد ان تمكنت من السيطرة على مدينة حاج عمران في تموز سنة 1983، كثفت من هجماتها على المناطق الحدودية مع كردستان العراق، الامر الذي أدى إلى تدميرها وتهجير سكانها نحو المدن الرئيسة، وفي الوقت نفسه صرح هاشمي رفسنجاني[5]. في إحدى خطب الجمعة، قائلا : ((ان كردستان العراق ستكون البوابة التي تدخل منها القوات الإيرانية إلى عمق الأراضي العراقية)) [6].

---

[1] علي عذيب رحيمة الشريفي، المصدر السابق، ص 163.

[2] برايم جلال، سه رجاوه بشتوو، ل 69.

[3] أرشيف الاتحاد الوطني الكردستاني، مخاطر الحرب العراقية الإيرانية، بيان صادر من اللجنة القيادية للاتحاد في 25 تموز 1983.

[1] بخاري جميل علي، جريمة الارهاب الدولي ومشروعية نضال حركات التحرر الوطني (اقليم كوردستان نموذجا)المركز العربي للتوزيع والنشر، (القاهرة ،2020) ،ص462.

[5] هاشمي رفسنجاني:سياسي ورجل دين ايراني ولد في مدينة رفسنجان سنة 1934,شغل مختلف المناصب في الدولة فبعد سقوط الشاه عين في مجلس شورى الثورة,ثم اصبح رئيس للبرلمان(1980–1989),انتخب لرئاسة الجمهورية سنة(1989 حتى 1997) ,تولى رئاسة مجلس تشخيص مصلحةالنظام سنة 1997, وبقى فيه حتى وفاته سنة 2017. للتفصيل ينظر: وداد جابر غازي,علي اكبر هاشمي رفسنجاني ودوره السياسي في ايران:دراسة تاريخية سياسية,مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية,العدد60,(بغداد,د ت),ص208–..229.

[6] هادي علي، الشعب الكوردي والسياسات الدولية في القرن العشرين : كوردستان العراق نموذجا، دار روشنبير للنشر والتوزيع، (السليمانية، 2008)، ص 145.

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان الحكومة المركزية قامت بمعاقبة عشيرة البارزاني بعد ان ثبت لديها مشاركتهم القوات الإيرانية في احتلال مدينة حاج عمران، إذ قامت القوى الأمنية العراقية، باعتقال عدد كبير من البارزانيين المتواجدين في مجمع قوشتيه القريب من مدينة اربيل، ثم قامت بنقلهم إلى العاصمة بغداد، وقد قدر عددهم بنحو خمسة الالف شخص، من بينهم ثلاثة من أبناء مصطفى البارزاني، واثنان من أبناء احمد البارزاني، [1] وبحسب تعبير الرئيس العراقي صدام حسين في لقاء تلفزيوني، ذكر قائلا: ((انهم نالوا عقابهم الصارم وذهبوا إلى الجحيم)) اي انهم اعدموا [2].

ومن جانبه، أعلن حزب اليكيتي عن رفضه للاحتلال الإيراني للمناطق الكردية، وقام بإيقاف عملياته المسلحة ضد الجيش العراقي، واشتبك مع الجيش الإيراني في بعض المناطق الكردية، الامر الذي شجع الحكومة المركزية على بدأ المفاوضات معه، [3] لاسيما بعد ان شاطر جلال الطالباني الحكومة العراقية، خشيتها بشأن مصير الكرد ومستقبل العراق في حال احتلال القوات الإيرانية لمناطق كردستان العراق، وذلك بالقول : ((اننا لا نوافق على احتلال إيران للعراق لسببين : الأول، انه في حال قيام نظام إسلامي في العراق شبيه بإيران، سنكون بين حجري رحى ونُسحق، والسبب الثاني، لأننا علمانيين وكنا يساريين في ذلك الوقت، كان لنا جناح من الماركسية اللينينية، [4] ولهذه الأسباب وافقنا على المبادرة وقبلنا الحوار مع الحكومة العراقية)) [5].

ويبدو ان جلال الطالباني، أراد طمأنة الحكومة المركزية بان قواته لن تتعرض للجيش العراقي الذي يخشى من تقدم العدو الخارجي، وفي ذات الوقت، أراد ان يجرد الحكومة المركزية من حجة القيام بشن حرب إبادة على الكرد بعد الخسائر التي لحقت به في الحرب مع إيران خلال هذه المدة [6].

---

(1) عبد المصور البارزاني، المصدر السابق ، ص76.

(2) صدام حسين : لقاء متلفز سنة 1985، https: //youtu.be/2t7 Gwbjvnke

(3) مكرم الطالباني، المصدر السابق، ص 484.

(4) أنشأت خلايا تثقيفية للفكر الماركسي الماوي سنة 1964، بعد انشقاق جماعة المكتب السياسي (جلال طالباني وإبراهيم احمد)، وبعد إعلان بيان آذار 1970، حاول جماعة المكتب السياسي العودة إلى حزب البارتي، الا ان عدد منهم رفض العودة للبارتي فتشكلت في 10 حزيران 1970، العصبة الماركسية اللينينية (كومله) وكانت تعمل بصورة سرية، وتم الإعلان عنها سنة 1975. ينظر : حيدر سمير سالم، المصدر السابق، ص 183.

(5) غسان شربل، المصدر السابق، ص 28.

(6) سالار اوسي، المصدر السابق، ص 137.

وفي سياق متصل، كان لقيادة حزب اليكيتي بعض المطالب التي تم نقلها إلى الحكومة المركزية عن طريق عبد الرحمن قاسملو، والتي تركزت على عقد تحالف استراتيجي بين القوميتين العربية والكردية على مستوى الشرق الأوسط، واعتراف الحكومة المركزية بالحكم الذاتي في كردستان العراق، وإبعاد الأجهزة الأمنية عن المناطق الكردية [1].

سارعت الحكومة المركزية إلى إرسال زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عبد الرحمن قاسملو، يرافقه احد كبار ضباط جهاز المخابرات العراقية، بطائرة هليكوبتر، لنقل الوفد الكردي من منطقة زيخان بالقرب من مدينة اربيل إلى العاصمة بغداد، [2] وقبيل إقلاع الطائرة، عقد عبد الرحمن قاسملو، عدة لقاءات مع مسؤولي حزب اليكيتي، لدراسة مدى استعدادهم لبدء الحوار المباشر مع الحكومة المركزية، وقد وجه قاسملو خلال اللقاء سؤالين، الأول : هل انتم تعرفون مع من تتفاوضون ؟ والثاني، هل تعرفون ما تريدون ؟ [3].

وبعد وصول جلال الطالباني وفريدون عبد القادر [4]، عضوا اللجنة القيادية في حزب اليكيتي، إلى بغداد في شهر تشرين الثاني 1983، لمعرفة موقف الحكومة المركزية من مجمل المطالب الكردية، عقدوا اجتماع مع برزان التكريتي رئيس جهاز المخابرات، وطارق عزيز [5] وزير الخارجية، وأثناء

---

(1) سه روه عبد الرحمن ودلير احمد، سه رجاوه بيشتوو، ل 28.

(2) هاوريّ باخەوان، هاورێنامه بۆ مێژووی كوردستان و كورد ، (رسائل الصداقة لتاريخ كردستان والكرد)، مؤسسة چاپ و پەخشی سەردەم ، (سلێمانی، 1999)، ل 624.

(3) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 414.

(4) فريدون عبد القادر: ولد في محافظة كركوك سنة ١٩٤٩، أكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والاعدادية في السليمانية، تم قبوله في قسم الاجتماع في جامعة بغداد سنة ١٩٦٥، انضم الى اتحاد طلبة كردستان، ثم الى حزب البارتي ، حيث أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني سنة ١٩٦٤ ، ومنذ سنة ١٩٧٠ ، أخذ يدعو مع بعض رفاقه إلى تأسيس منظمة ماركسية لينينية، وأصبح هو أحد قادتها ، وبعد اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ ، صدرت ضده مذكرة إلقاء القبض من قبل الأجهزة الأمنية العراقية، فهرب إلى إيران التي ما لبث أن ألقت القبض عليه مع مجموعة من رفاقه وسلمتهم إلى الحكومة العراقية في سنة ١٩٧٦ ، حكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات ثم أطلق سراحه في سنة ١٩٧٩، اثر العفو العام الذي أصدرته الحكومة العراقية، انتخب في سنة ١٩٨١ عضواً في اللجنة القيادية للعصبة الماركسية، ثم عضواً في المكتب السياسي للحزب اليكيتي ، وبعد سنة ٢٠٠٣ ، ترك العمل السياسي ليتجه للعمل الحر . للتفصيل ينظر : علي عذيب رحيمة الشريفي ،المصدر السابق، ص34.

(5) طارق عزيز: ولد في الموصل سنه 1936 لعائلة مسيحية، حصل على البكالوريوس في الإعلام من جامعة بغداد سنة 1958، عين رئيس تحرير جريدة الثورة الناطقة باسم حزب البعث، تولى عدة مناصب في الإعلام حتى صار وزير

الاجتماع ذكر برزان التكريتي قائلا : ((نحن لن نسقط لان العالم كله معنا في الحرب، وسيأتي يوم وتنتهي الحرب، فإذا جئتم اليوم للاتفاق فتقدمون بذلك فضلا لنا لن ننساه لكم، اما إذا لم تتوصلوا إلى اتفاق مع الحكومة، فان الجيش الذي أعددناه لحرب إيران سوف نوجهه لقتالكم))، عندها رد فريدون عبد القادر بالقول :((اننا لا نخاف من هذه التهديدات، لاننا حينما بدئنا بالكفاح المسلح كان عددنا لا يتجاوز أصابع اليد، وذقنا كل أنواع العنف من الحكومة المركزية، الا ان عددنا الآن ازداد ووصلت الحالة ان تطلبوا انتم منا المفاوضات)) [1].

وفي العاشر من كانون الأول 1983، ناقش وفد حزب اليكيتي في مقر المخابرات العامة في بغداد، مسألة تطبيع الأوضاع في كردستان العراق، وصلاحيات منطقة الحكم الذاتي وتحديد حدودها، وحصة الكرد في المؤسسات الحكومية المركزية، وخلال اللقاء طلب جلال الطالباني من طارق عزيز، استحداث جامعة جديدة في السليمانية بدلا من تلك التي نقلت إلى اربيل، فتدخل عبد الجواد ذنون مدير الاستخبارات العسكرية بالقول : ((ان الحل الأفضل هو ان تذهب إلى صديقك الرئيس الليبي معمر القذافي، وتجلب منه الأموال ليبني لكم جامعة في السليمانية))، فرد طارق عزيز قائلا: ((ان الذي يذهب ويتصل بالأجانب سنقطع رأسه))، فرد عليه جلال الطالباني بغضب قائلا: ((نحن لسنا مساجين ولا معتقلين حتى يتم التعامل معنا بهذا الشكل))[2].

يتضح من مجريات الاجتماع في أعلاه، ان اختيار طارق عزيز لتلك الكلمات كان متعمدا، وهي محاولة من اجل إثارة مخاوف جلال الطالباني، وإجباره على سرعة حل بعض المسائل العالقة مع الحكومة المركزية، والتوصل لنتائج مقبولة في كثير من النزاعات قدر الإمكان، فضلا عن ذلك، فان طارق عزيز على ما يبدو، أراد إيصال رسالة للوفد الكردي مفادها بان التفاوض مع الحكومة لا يعني انها ضعيفة، وإنما هي حكومة قوية وتفرض الشروط التي تناسبها.

للثقافة سنة 1974، وفي سنة 1979 أصبح نائب لرئيس الوزراء، ثم وزير للخارجية (1982 –1991)، ونائب لرئيس الوزراء (1991 – 2003). ينظر : حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 354.

[1] ينظر : نه وشيروان مسته فا، خولانه وه له ناوبازنه دا ديوى ناوى وه ى رووداوه كانى كوردستانى عيراق (1984 – 1988)، (الدوران في حلقة مفرغة البعد الداخلي لحوادث كردستان العراق 1984 – 1988)، (به رلين، 1997)، ل 7 – 8.

[2] غسان شربل، المصدر السابق، ص 20.

وعلى الرغم من عدم مرونة المسؤولين في الحكومة المركزية مع الوفد الكردي أثناء جلسات الحوار، الا ان الرئيس العراقي اظهر إشارات تشجيعية تجاه جلال الطالباني، وذلك عندما وجه له الشكر على موقفه تجاه الوطن بالقول : ((على الرغم من ذلك أتيتم إلينا، وهذا الموقف لا أنساه، لذا سأعطيك شيئا يرفع راسك أمام كرد العراق وإيران))، وقال له أيضا : ((قرأت جميع محاضر الجلسات، ووجدت جدية محادثاتكم نحو الاتفاق، حتى غضبكم أثناء المناقشات دليل على جديتكم)) [1].

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان الرئيس العراقي قد أعرب عن موافقته على جميع مطالب الوفد الكردي باستثناء تلك المتعلقة بمحافظة كركوك وحدود كردستان، مشيرا إلى ان بعض ثروات العراق تأتي من كركوك، وهي ملك للشعب بجميع قومياته، وقد أكد على ذلك قائلا : ((أنا لا أقول ان كركوك مدينة غير كردية، ولا أقول انها عربية، وحتى وان ظهر بعد إجراء الإحصاء بان اغلبها من الكرد، فانا أصر على تسميتها بمدينة عراقية)) [2].

وفي محاولة من الحكومة المركزية لبيان نواياها الحسنة تجاه الكرد، طلب الرئيس العراقي من جلال الطالباني ان يذكر له ما يريد، فأجابه قائلا : ((حتى نرفع رأسنا أمام كرد تركيا وإيران، نرجو إضافة أقضية شيخان وعقره وخانقين وكفري إلى منطقة الحكم الذاتي))، فأجابه الرئيس العراقي ((بالموافقة، طالبا تأجيل إضافة قضاء خانقين حتى نهاية الحرب، نظرا لكونها منطقة عسكرية قريبة من العاصمة بغداد وباستطاعة إيران مهاجمتها))، [3] فضلا عن ذلك، فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة باسم ((لجنة التنسيق))، ضمت سعدي مهدي صالح، [4] وعلي حسن المجيد، [5] عن

---

[1] مريوان إبراهيم عبد الله، المصدر السابق، ص 172.

[2] نه وشيروان مسته فا، (الدوران في حلقة مفرغة البعد الداخلي لحوادث كردستان العراق 1984 – 1988)، سه رجاوه بشتوو، ل 11.

[3] السيد عبد الفتاح، جلال الطالباني رؤية مصرية، (القاهرة، 2013)، ص 126.

[4] سعدي مهدي صالح: ولد في مدينة تكريت سنة ١٩٤٠، عضو مجلس قيادة الثورة وعضو القيادة القطرية في العراق، وأمين سر فرع الشمال للحزب البعث سنة ١٩٨٤ ، ورئيس المجلس الوطني العراقي سنة ١٩٨٩،توفى سنة ١٩٩٥ . للتفصيل ينظر: علي عذيب رحيمة الشريفي، المصدر السابق ،ص ١٦٦

[5] علي حسن المجيد : ولد في تكريت سنة 1941، وهو ابن عم الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وأحد قيادات حزب البعث ووزير الدفاع في تسعينات القرن الماضي، لقب بـ (علي كيمياوي) على اثر قصف حلبجة، وكان يعمل كنائب ضابط في الجيش العراقي، وبعد تولي حزب البعث السلطة تدرج بالمناصب حتى وصل إلى رتبة فريق أول ركن، تولى قيادة عمليات الأنفال بين سنتي (1986 – 1989)، حكم عليه بالإعدام سنة 2010. ينظر : هادي حسن عليوي،

الحكومة المركزية، وعمر عزيز، وملا بختيار، عن حزب اليكيتي، يكون مقرها في كركوك، على ان تتفرع منها لجان أخرى من الطرفين، مهمتها مراقبة تطور سير المفاوضات، وتنظيم الأوامر من الجانبين، ومعالجة الحالات الطارئة، ووقف إطلاق النار، [1] الذي دخل حيز التنفيذ بين الطرفين في كانون الأول 1983، [2] وعلى الأثر رجع جلال الطالباني والوفد المرافق له إلى المقرات الخاضعة لسيطرتهم، أعقبها إرسال الحكومة المركزية بعض المساعدات المالية لحزب اليكيتي [3].

وهكذا، فان انتهاء الجولة الأولى من الحوار بين الوفد الكردي والحكومة المركزية، قد جاء ببعض النتائج الملموسة، لاسيما وان الحكومة المركزية كانت راغبة في الاستفادة من كسب حزب اليكيتي إلى جانبها، بسبب الظروف الصعبة التي كانت تعانيها من جراء استمرار الحرب مع إيران.

سادسا: المرحلة الثانية من مفاوضات الكرد مع الحكومة المركزية (1984 - 1985) :

ان الانطباع الجيد الذي خلفته الجولة السابقة مع وفد اليكيتي، شجع الحكومة المركزية على بدء المرحلة الثانية من تلك المفاوضات في 16 كانون الثاني 1984، ومن ثم اتخاذ موقف محدد تجاه المسائل العالقة. وقد ترأس فؤاد معصوم الوفد الكردي، الذي ضم أيضا : ((نشيروان مصطفى[4]، وفريدون عبد القادر، وعمر عبد السلام، وعمر عزيز، وملا بختيار))، وتم عقد الجلسة الأولى من المفاوضات في مقر المخابرات العامة، حيث قام وفد اليكيتي بتقديم مقترح مشروع يكون أساسا للمفاوضات، غير ان قمع السلطات الأمنية للتظاهرة التي قام بها عدد من طلبة السليمانية واربيل،

رجالات العراق الجمهوري من عبد الكريم قاسم إلى صدام حسين، مكتبة المجلة، (بغداد، 2018)، ص 627 – 631.

(1) صلاح الخرسان ، المصدر السابق، ص417–418، مريوان ابراهيم عبدالله ، المصدر السابق ، ص 174.

(2) سمية جمني، صدام حسين وسياسته اتجاه الاكراد، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة 2015، ص 56.

(3) وزارة الخارجية العراقية، مكتب الوزير، رسالة من طارق عزيز إلى جلال الطالباني بتاريخ 7 كانون الثاني 1984.

(4) نوشيروان مصطفى: ولد في مدينة السليمانية سنة ١٩٤٤، أنهى دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية فيها، تخرج في سنة ١٩٦٧، من كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ، انضم الى حزب البارتي سنة ١٩٦٠ ، اشترك في سنة ١٩٧٥، في تأسيس حزب اليكيتي، قاد في سنة ١٩٩١، المفارز المسلحة لحزب اليكيتي وحركة الجماهير في داخل المدن للانتفاضة ضد الحكومة العراقية ، تخلى في سنة ٢٠٠٦ ،عن منصب نائب السكرتير العام حزب اليكيتي، توفى في 19 ايار ٢٠١٧. للتفصيل ينظر: علي عذيب رحيمة الشريفي، المصدر السابق، ص 43.

الرافضين لتجنيد الإلزامي، [1] جعل الوفد الكردي يغادر بغداد متوجها إلى سورداش التابعة لقضاء دوكان في السليمانية، من دون التوصل إلى اي اتفاق يذكر [2].

وللتقريب بين وجهات النظر واستئناف المفاوضات، اجتمع عبد الرحمن قاسملو في حزيران 1984، بجلال الطالباني في منطقة سورداش، ثم اجتمع بسعدي مهدي صالح أمين سر قيادة الشمال لحزب البعث، وعلى الأثر استأنفت في تموز من السنة نفسها، جلسات الجولة الثانية من المفاوضات في مقر القيادة القطرية لحزب البعث، حيث قدم حزب اليكيتي ثلاث مطالب، أكد فيها على تطبيع الأوضاع في كردستان وكركوك، وحدود منطقة الحكم الذاتي، والمشاركة في الحكومة المركزية، وفي ختام الاجتماعات عاد الوفد الكردي إلى منطقة سورداش، دون ان يتم حسم لاي من القضايا العالقة،[3] الامر الذي تباينت حوله اراء الكرد حول المفاوضات، حيث ظهرت بعض الاعتراضات في بعض المناطق الكردية التي زارها جلال الطالباني، واعدا فيها الكرد بالتوصل إلى تسوية نهائية مع الحكومة المركزية [4].

واستكمالا للجولة الثانية من المفاوضات، التقى جلال الطالباني وفؤاد معصوم وفريدون عبد القادر بالرئيس العراقي، حيث ركزت المباحثات هذه المرة على المشكلات العالقة بين الطرفين بالجولات السابقة، وبعد سماع الرئيس العراقي لمطالب الكرد، والتساؤل الذي وجهه جلال الطالباني له بالقول : ((انك وعدتني ان تعطيني شيئا يرفع رأسي أمام كرد إيران وتركيا))، أجابه الرئيس العراقي : ((نعم انا وعدت وانا على وعدي))[5]. وفي الوقت الذي كان فيه الوفد الكردي ينتظر توقيع الاتفاقية، برز التدخل التركي في كردستان العراق، والذي كان سببا في تأجيل التوقيع النهائي على اتفاقية الوفد

---

[1] محەمەدی حاجي مەحمود، رۆژژمێری پێشمەرگەیەك، باسی رووداوه كانی 20 سالی خەباتی شورشی نوێی گەلەكه مان دەكات (1976 - 1996)، (تقويم البيشمركة عبارة عن حوادث 20عام للثورة الكردية 1976-1996) ، مطبعة تيشك، (سلێمانی، 1999)، ل 195.

[2] مەكتەبی سياسی گفتوگوی شورش له گەل میری، (مفاوضات الثورة مع الحكومة)، چاپخانەی شەهید جەعفەر، (سلێمانی، 1985)، ل 61.

[3] ينظر : علي عذيب رحيمة الشريفي، المصدر السابق، ص171.

[4] مريوان ابراهيم عبدالله ،المصدر السابق ،ص177.

[5] صلاح الخرسان، المصدر السابق ، ص422.

الكردي مع الحكومة المركزية، وفي معرض رده على تساؤلات الكرد، أوضح طارق عزيز للوفد الكردي: ((ان تركيا وأميركا لن تتركانا)) [1].

وبهدف إنهاء الخلافات مع تركيا، عقدت الحكومة العراقية معها في تشرين الأول 1984، اتفاقا يطلق عليه المطاردة الساخنة يقضي بمنع تواجد مقرات وعناصر حزب العمال الكردستاني التركي ((البككا)) [2] في الأراضي العراقية، ووفقا لهذا الاتفاق، أعطت الحكومة العراقية الحق لتركيا بملاحقة حزب العمال داخل أراضيها، [3] بمسافة تتراوح مابين خمسة إلى عشرة كم لمدة لا تتعدى ثلاثة أيام[4].

وتحت تأثير الأحداث، أوفد جلال الطالباني في تشرين الثاني 1984، فؤاد معصوم سرا إلى إيران للقاء اغا محمد، المسؤول المباشر عن ملف المعارضة العراقية في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، كذلك أرسل حزب اليكيتي إلى قيادات أحزاب جبهة (جود)، وفدا اخر متكون من ثلاثة أعضاء من اتحاد أدباء كردستان، وهم : الشاعر شيركو بيكس، وفرديون دارتاش وسامي شورش، لمعرفة استعدادهم للتفاوض مع حزب اليكيتي في حال فشل الحوار مع الحكومة المركزية، غير ان أحزاب جبهة جود والحكومة الإيرانية، رفضتا البحث في اي صلح مع قيادة حزب اليكيتي قبل وقف علاقته ومفاوضاته مع الحكومة العراقية [5].

ومن الهام ذكره، تعرض حزب اليكيتي بسبب مواقفه السابقة وقبوله التفاوض مع الحكومة المركزية، إلى النقد الشديد من الأحزاب الكردية في جبهة (جود)، التي قررت إلغاء عضوية حزب

---

(1) مام جلال، التقرير العام إلى المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني، (السليمانية، 2001)، ص 25.

(2) حزب العمال الكردستاني: حزب سياسي كردي تركي يساري التوجه، تأسس سنة 1978، برئاسة عبد الله اوجلان، وقد بدأ بطريقة سرية على يد مجموعة من الطلاب الماركسيين، ومن أهدافه الجوهرية التي أعلن عنها هو إنشاء دولة كردستان الكبرى المستقلة، و يرمز له اختصارا بـ (البككا). ينظر : خميس دهام حميد وروى سنان جواد، حزب =العمال الكردستاني pkk ودوره في تطور القضية الكردية في تركيا من 1991–2013، مجلة العلوم السياسية ، العدد 48 ، (بغداد 2014) ، ص 6–38

(3) فيليب رونيس ، تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، (قبرص ،1993)، ص 78.

(2) نور عوني عبدالرحمن السبعاوي ، توركت اوزال حياته ودوره في السياسة التركية (1927–1993) دراسة تاريخية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع(د. م ،2021)، ص38.

(5) روزنامه ى ماموستاى كورد، زماره 4 – 5، السويد، 1987؛ مروان صالح ال معروف، المصدر السابق، ص138–139.

اليكيتي في الجبهة، وأصدرت بذلك بيان في 25 كانون الأول 1984، بعنوان : ((حول المفاوضات المذلة التي أقدمت عليها قيادة حزب اليكيتي مع النظام الفاشي العميل في بغداد))، [1] إذ كانت أحزاب جود تخشى من حزب اليكيتي، ورأت بأنه يريد استخدام ورقة الاتصالات مع الإيرانيين وجبهة (جود)، بهدف الحصول على بعض التنازلات لصالحه من الحكومة المركزية [2].

واللافت للنظر، ان اتصالات حزب اليكيتي المتناقضة استمرت مع الأطراف جميعها، إذ أرسل اليكيتي وفدا للاتصال مع الحزب الشيوعي العراقي، واخر إلى طهران لإعادة الاتصال مع الإيرانيين، وفي الوقت ذاته، استقبل اليكيتي وفدا من الحكومة المركزية برئاسة سعدي مهدي صالح في أطراف قلعة دزة، [3] حيث جرى الاتفاق على الاستمرار في الهدنة مع الحكومة المركزية حتى نهاية الحرب مع إيران، وقد وافق الرئيس العراقي على ذلك، غير انه سرعان ما تراجع عن موقفه وشن هجوم على بعض المناطق الكردية، [4] وهو ما أجبر حزب اليكيتي على قطع مفاوضاته مع الحكومة المركزية، الامر الذي قوبل بارتياح من معظم الأطراف الكردية، [5] على الرغم من عدم إعلان اليكيتي الحرب على الحكومة المركزية الا بعد مقتل نجم الدين شكر المعرف بـ (مامه ريشه)، وهو احد قيادات حزب اليكيتي في 25 كانون الثاني 1985، حينها أعلن الأخير عن بدء العمليات المسلحة ضد الجيش العراقي، [6] إذ قامت قوات اليكيتي في شباط 1985، بشن هجوم على مواقع الجيش العراقي قرب سد دوكان، والواضح ان هذا الهجوم أراد جلال الطالباني من خلاله طمأنة المعارضين من حزبه وأحزاب جبهة (جود)، بأنه جاد في تخليه عن الحوار والتفاوض مع الحكومة المركزية [7].

---

(1) حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني : العراق في محطات رئيسة (1946 – 1993) ، مطبعة خه بات (دهوك ،1998)، ص 204.

(2) حامد گەوهەری، ئیدریس مستەفا بارزانی و بارزانیەکان باشتر بناسن، (تعرف جيداً : إدريس مصطفى البارزاني والبارزانيين)، چاپخانەی شەهاب،(هەولێر، 2014)، ل 139.

(3) روزنامه ی ماموستای كورد، زماره 4 – 5، السويد، 1987.

(4) ينظر : مكرم الطالباني، المصدر السابق، ص 488 – 489.

(5) اللجنة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني، بيان صادر حول قطع المفاوضات مع الحكومة، 15 كانون الثاني 1985.

(6) سەلام حوێز إسماعيل، كوردستانی باشور له چەكداریەوه بۆ راپەرینی ئازاری 1991، (كردستان الجنوبية من الثورة المسلحة إلى انتفاضة آذار 1991)، (هەولێر، 2001)، ل 156.

(7) روزنامه ی برايه تي، زماره 2366، هه وليز، 22 تموز 1997.

يبدو ان معارضة الحوار مع الحكومة المركزية من بعض الأحزاب الكردية، جعلها تدخل في صراعات مع بعضها البعض، وهو ما كانت تطمع إليه الحكومة لإشغال الكرد في صراعات محلية تضمن ولائهم لها، كما ويبدو ان محاولة بعض الأحزاب الكردية تغيير سياسة الكفاح المسلح ضد الحكومة إلى سياسة الحوار والتقارب، كان الهدف منه الحصول على بعض الحقوق، لاسيما وان استمرار الحرب العراقية - الإيرانية، وتفوق الأخيرة أحيانا، قد جعل الحكومة العراقية في موقف صعب يمكن الكرد من الحصول على بعض المكاسب.

الفصل الثالث

الصدام الكردي المسلح مع الحكومة المركزية

(1985 - 1990)

- **أولا : التدخل الخارجي وأثره على سياسة الكرد** (1985 - 1987)
- **ثانيا : موقف الكرد من تولي علي حسن المجيد قيادة مكتب الشمال** 1987
- **ثالثا : عمليات الأنفال ضد الكرد** 1988
- **رابعا : ردود الأفعال حول قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية سنة** 1988
- **خامسا : استمرار الإجراءات العسكرية للحكومة المركزية ضد الكرد** 1988
- **سادسا : إعادة التوطين وموقف الكرد منه** 1989
- **سابعا : محاولات المعارضة الكردية التفاوض مع السلطة الحاكمة** (1989 - 1990)
- **ثامنا : الاجتياح العراقي للكويت سنة** 1990 **واثره على الكرد**

أولا : التدخل الخارجي وأثره على سياسة الكرد تجاه الحكومة المركزية (1985 - 1987) :

فشلت المفاوضات بين الحكومة المركزية وجلال الطالباني، وذلك على اثر نشر بعض التقارير غير الرسمية، والتي كان مفادها التوصل إلى تسوية نهائية لبعض المشكلات العالقة بين الكرد والحكومة العراقية، يحصل الكرد من خلالها على بعض التنازلات غير المقبولة للحكومتين الإيرانية والتركية، والتي تعيش في أراضيهما أقليات كردية، إذ لم تكن هاتين الدولتين ترغبان بمنح كرد العراق حكم ذاتي حقيقي، والذي قد يكون مثالا سيئا لحكومتي البلدين [1].

وبهدف عرقلة التوصل إلى اتفاق تسوية نهائية شاملة بين الحكومة العراقية والكرد، استخدمت تركيا وسائل الضغط الاقتصادي تجاه العراق، مهددة حكومته بإيقاف تصدير النفط إلى الأسواق العالمية عبر الأنبوب العراقي الناقل للنفط، والذي يمر عبر الأراضي التركية إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط [2].

ان اعتراض تركيا على مفاوضات الكرد مع الحكومة العراقية، يمكن إرجاعه إلى عاملين : الأول، وجود حدود مشتركة مع العراق طولها نحو (331) كم، تمتد معظمها عبر مناطق الكرد ذات الطبيعة الجبلية الوعرة، مما قد يؤدي إلى صعوبة ضبط تحركات المجموعات الكردية المسلحة، أما العامل الثاني، هو ان تركيا والعراق قد شهدتا العديد من الحركات الكردية المسلحة التي كان لها اثر في وجود تعاون مشترك بين البلدين [3].

وان التدخلات التركية في الشأن العراقي سرعان ما تكللت بالنجاح، وذلك عندما وافقت الحكومة العراقية على إيقاف مفاوضاتها مع الكرد، وهو ما أكده جلال الطالباني بالقول : ((في يوم الثلاثاء كنت في بغداد، وأكد لي الرئيس العراقي انتهاء المشاكل العالقة بيننا، وسألني : هل أنت مستعد للتوقيع يوم الخميس ؟ فطلبت تأجيل ذلك إلى يوم السبت حتى يصل بقية أعضاء الوفد من

---

[1] Peter J. Chel Kowski And Robert J. Pranger, Ideology And Power In The Middle East Studies In Honor Of Georg Lenczowski ,Duke University Press، (Durham، 2013) , P 278-_410

[2] بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق الجارين الحائرين، مطبعة خاني، (دهوك، 2008)، ص 167.

[3] خليل علي مراد، الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1984، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 2، العدد 3، (الموصل، 2005)، ص 3.

اربيل، وفي يوم السبت ابلغنا الوفد الحكومي بوجود بعض المسائل العالقة، غير ان السبب الرئيس هو التدخل التركي الذي أدى إلى إنهاء المفاوضات)) [1].

والواضح، ان الحكومة العراقية لم تكن صادقة على ما يبدو في التفاوض مع جلال الطالباني، وإنما أرادت من خلال هذا التفاوض ضمان حزب اليكيتي إلى جانبها في الحرب مع إيران، وهي في الوقت نفسه كانت مدركة لرفض تركيا لمثل هكذا نوع من المفاوضات، إذ سبق للحكومة التركية وان عقدت اتفاق مع الحكومة العراقية لمواجهة الحركات الكردية المسلحة في كردستان العراق، فضلا عن ذلك، فان الحكومة العراقية لم تتخذ أي خطوات عملية تجاه حزب اليكيتي، وهو دليل واضح على عدم صدق نواياها.

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان رفض حوار حزب اليكيتي مع الحكومة المركزية، لم يكن مقتصرا على تركيا، فدول الجوار العراقي التي يستوطن الكرد أجزاء من أراضيها، عارضت هي الأخرى وجود أي تقارب بين قيادة حزب اليكيتي والحكومة المركزية، الامر الذي اجبر قيادة الحزب على إرسال وفد يتكون من : كمال فؤاد وعمر شيخموس[2]، إلى دمشق في كانون الثاني سنة 1985، لتوضيح الأبعاد التي أجبرت قيادة حزب اليكيتي على التحاور مع الحكومة المركزية [3].

وبهدف تحقيق نوع من التقارب بين الأحزاب الكردية، طلبت قيادة حزب اليكيتي من الحكومة الإيرانية، بدأ جولة للمصالحة بين الأحزاب الكردية برعايتها، [4] وعلى الأثر قام وفد من حزب حسك، بزيارة مقر حزب اليكيتي ومقر حزب البارتي، أعقبتها زيارة وفد من قيادة حزب اليكيتي إلى مقر حزب البارتي في قرية رازان الإيرانية، [5] وبذلك بدأت الحكومة الإيرانية تتقرب أكثر فأكثر من الأحزاب

---

[1] نقلاً عن: كريس كوجير، سه رجاوه بشتوو، ل 99 – 100.

[2] عمر شيخموس: ولد في مدينة عامودا بسوريا سنة ١٩٤٢، أكمل دراسته المتوسطة والاعدادية في مدينة حلب، وتم قبوله في الجامعة الأمريكية،غادر سوريا سنة ١٩٦٢، وأقام في لندن لمدة ثم حصل على حق اللجوء السياسي في السويد سنة ١٩٦٧، حصل على شهادة الماجستير من جامعة ستوكهولم سنة ١٩٧٣، ونال شهادة الدكتوراه من جامعة مريلاند الأمريكية، ثم مارس التدريس في جامعة ستوكهولم، اشترك في سنة ١٩٧٥، في تأسيس حزب اليكيتي، وأصبح في سنة ١٩٧٨، عضواً في المكتب السياسي لحزب اليكيتي، واشترك في تأسيس مكتب العلاقات التابع للحزب في مدينة (برلين)سنة ١٩٨٢، للتفصيل ينظر : علي عذيب رحيمة ، المصدر السابق ،ص ٤٤.

[3] ينظر : علي سنجاري، القضية الكردية وحزب البعث، ج 3، مطبعة خاني، (دهوك، 2012)، ص 37 – 38.

[4] سروة قادر سمايل، سه رجاوه بشتوو ، ل64.

[5] جەمال نەبەز، ئیستە و بانیەرۆری نەتەوە ی کورد ، (حاضر ومستقبل الامة الكردية)، له بلاوكراوەكانی ئه كادیمیای كوردی ، (ستوكهولم، 1989)، ل 119.

الكردية، وذلك يعود إلى حاجتها للعامل الكردي، حيث أرسلت ممثل عنها لعقد اجتماع مع قيادة حزب اليكيتي، بهدف وضع البرامج والخطط الخاصة، والتنسيق لغرض شن عمليات عسكرية مشتركة ضد قوات الجيش العراقي [1].

كما سعت الحكومة الإيرانية إلى وضع حد لاي تقارب بين حزب اليكيتي والحكومة المركزية، وذلك من خلال فتح جبهة في كردستان العراق تعزز موقف إيران العسكري في مواجهة دعم العراق لحزب حدكا الإيراني، وتوظيف الحركات الكردية العراقية في صراعات بالوكالة مع الحكومة المركزية للتأثير على أوضاعه الداخلية واستنزاف قدراته العسكرية [2].

ووفقا للمعطيات الجديدة، قامت قوات حزب اليكيتي بالتعاون مع القوات الإيرانية، باستئناف عملياتها العسكرية في المناطق الكردية الخاضعة لسيطرتها، حيث تمكنت في شباط 1985، من السيطرة على بعض القرى الواقعة بين كركوك والسليمانية، في الوقت الذي تمكنت فيه قوات جبهة جود من السيطرة على المنطقة التي تمتد من الحدود السورية إلى راوندوز، وفي المقابل كانت قوات الجيش العراقي والكرد الموالين للحكومة المركزية، يحاولون إعادة مسك زمام الأمور في هذه المناطق وإيقاف هجمات الأحزاب الكردية المدعومة من إيران [3].

وعلى قدر من الأهمية، نلاحظ ان بعض الأحزاب الكردية، وبناء على نصائح إيرانية على ما يبدو، بدأت بالسعي إلى التقرب من بعض زعماء الدول العربية طلبا للمساعدة، ففي هذا الصدد التقى ادريس البارزاني بالرئيس الليبي معمر القذافي في 20 آذار 1985، وقد تناول اللقاء سبل دعم الحكومة الليبية للكرد في العراق، وعلى الأثر زودت الحكومة الليبية قيادة حزب البارتي بمدافع بعيدة المدى، تم تسليمها لهم عن طريق إيران [4].

وإزاء هذا الواقع، صاغت الحكومة العراقية سياسة أكثر قسوة تجاه الكرد، حيث قامت في أيلول 1985، بشن حملة عسكرية كبيرة في السليمانية واربيل، وألقت القبض على نحو (500) شخص تم

---

(1) ينظر: نه وشيروان مسته فا، (الدوران في حلقة مفرغة البعد الداخلي لحوادث كردستان العراق 1984 – 1988)، سه رجاوه بشتوو، ل 104 – 105.

(2) Farideh koohi kamali, The Political Development of the Kurds in Iran Pastoral Nationalism, (New York ،2003), p 191 - 193 .

(3) درية عوني، عرب واكراد خصام ام وئام، دار الهلال، (القاهرة، 1993)، ص 104.

(4) جه مال نه به ز، سه رجاوه بيشتوو، ل 156 ؛ جريدة اخبار كردستان ، العدد 138 ، د . م ، كانون الاول 1985.

إخضاع بعضهم للتعذيب من اجل إجبار أقاربهم من البيشمركة على تسليم أنفسهم [1].

واللافت للنظر، انه على اثر التطورات التي شهدتها الحرب العراقية ـ الإيرانية سنة 1985، استغل كل طرف من أطراف النزاع نقاط الضعف لدى خصمه، حتى يتمكن من فرض إرادته على مجريات الحرب، إذ ركز العراق على ضرب المركز الرئيس لتصدير النفط الايراني في جزيرة خرج، [2] بهدف تدمير الاقتصاد الإيراني وإجبار الحكومة الإيرانية على وقف الحرب، وبالمقابل عملت إيران على نقل ثقل الحرب إلى مناطق كردستان العراق، [3]اذ ساعدت حزب اليكيتي على استغلال الفراغ الأمني عقب سحب العراق لبعض قطعاته العسكرية من منطقة قرة داغ، وإزاء ذلك تمكن اليكيتي من السيطرة على مناطق واسعة قرب الحدود العراقية ـ الإيرانية [4].

وفي محاولة للسيطرة على تطورات الحرب مع إيران، أصدرت الحكومة العراقية امرا إلى قادة الجيش العراقي، باستخدام القوة المفرطة ضد المسلحين الكرد المتعاونين مع إيران، وتمكنت قطعات الجيش العراقي خلال شهر ايلول من سنة 1985، من قتل العديد من العناصر المسلحة التابعة لحزب اليكيتي، كما قامت بشن عمليات عسكرية في العديد من مدن وقرى كردستان [5] وبذلك تكون إيران قد استطاعت تشتيت البنية العسكرية العراقية من خلال دعم المسلحين الكرد، الامر الذي سهل لها احتلال شبه جزيرة الفاو في جنوب العراق في شباط 1986، واخذت تحاول بقوة من اجل احتلال مدينة السليمانية، ولغرض تنفيذ خطتها طلبت من المسلحين الكرد إشغال القطاعات العسكرية العراقية فيها [6].

وفي سياق متصل، بادر الرئيس معمر القذافي في 15 آذار 1986، إلى عقد مؤتمر دولي

---

(1) محمد إحسان، كردستان و دوامة الحرب ، دار الحكمة ، (لندن ،2000) ، ص 77.

(2) جزيرة خرج : تقع في الجزء الشمالي الشرقي من الخليج العربي وتبعد حوالي(17) ميلا بحريا عن الاراضي الايرانية، وتبلغ مساحتها نحو (21) كم، وتعد أهم منافذ تصدير النفط في إيران زادت اهميتها منذ العام 1960 اذ اصبحت مركزا للمنشأت النفطية الايرانية. للتفصيل ينظر : تاج الدين جعفر الطائي ، استيراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي ، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، (دمشق، 2013)، ص 122.

(3) علي سنجاري، الحركة التحررية الكوردية : مواقف واراء، مطبعة خبات، (دهوك، 1997)، ص 284.

(4) كريستينا كويفنن، الكرد امة الإبادات الجماعية، ترجمة: حسين ملا محمود، مركز القاهرة للدراسات الكردية، (القاهرة ، 2017)، ص 96.

(5) علي عذيب رحيمة الشريفي ، المصدر السابق ، ص185.

(6) دنيا رزق خوري ، العراق في زمن الحرب : الجندية والاستشهاد واحياء الذكرى ، ترجمة : ايمن .ج. حداد ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، (بيروت ،2022) ، ص80–82.

عام في العاصمة الليبية طرابلس، الهدف منه بحسب زعمه، هو الدفاع عن ما أطلق عليها بالأمم الممزقة والشعوب الصغيرة كالسود والهنود والكرد، وقد خصص معمر القذافي جزء من خطابه في المؤتمر، للحديث عن الكرد، حيث طالب بإعطائهم كافة الحقوق ورفع الظلم عنهم [1].

ونظرا لطبيعة المعارك التي كانت تدور رحاها في مناطق عدة من كردستان العراق، كان لابد من مواصلة اللقاءات الدبلوماسية لتنسيق المواقف بين الأحزاب الكردية والدول المتعاونة معها، حيث اجتمع في 27 نيسان 1986، وفد من قادة جود ضم : مسعود البارزاني، ورسول مامند سكرتير الحزب الاشتراكي الكردي، مع عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث السوري، إذ تناول الاجتماع موضوع المساعدات وطريقة إيصالها إلى الحركات الكردية المسلحة.وهنا تجدر الإشارة، إلى تمكن مسلحي حزب البارتي بعد حصولهم على الأسلحة من سوريا وإيران وليبيا، من احتلال ناحية (مانكيش) الواقعة شمال مدينة دهوك في 14 آيار 1986، [2] الامر الذي شجع الجيش الإيراني على احتلال المزيد من الأراضي العراقية، ولاسيما في المناطق الجنوبية، وذلك بعد ان اضطرت الحكومة العراقية من سحب عدد كبير من قطعات الجيش العراقي من الجنوب إلى مناطق القتال في الشمال [3].

فضلا عن ذلك، فقد كان للعمليات العسكرية الدائرة في المناطق الكردية، إبعاد خطيرة من الناحية الاقتصادية، إذ شكلت هجمات الكرد في الشمال تهديدا مباشرا للتجارة بين العراق وتركيا، وذلك لقربها من الطريق الدولي الرابط بين البلدين بجانب خط أنابيب النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي، [4] حيث شنت قوات بيشمركة حزب اليكيتي في أيار 1986، هجوما على قوات الجيش العراقي، دارت على اثره معركة عرفت باسم (قيوان)، أسفرت عن تكبد قوات الجيش العراقي خسائر بشرية ومادية كبيرة [5] وقادت إلى فشله في استعادة السيطرة على المنطقة الواقعة بين غرب كركوك والسليمانية من بيشمركة البارتي، الذين بادروا إلى شن هجوم مباغت على قوات الجيش العراقي

---

(1) صابر علي احمد، القذافي والقضية الكردية، المصدر السابق، ص 77.

(2) هوازن سليمان ميرخان ، المصدر السابق ، ص374.

(3) ينظر : عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988)، (الإسكندرية، 1994)، ص 180 – 181.

(4) فيليب رونيس ، المصدر السابق، ص75-77.

(5) روخۆش عەلی، بیرەوەریەکانی یەکێتی ژنانی کوردستان، (مذكرات اتحاد نساء كردستان نساء)، چاپخانەی کانما، (سلێمانی ، 2002)، ل 456.

بالقرب من الحدود العراقية ـ التركية، واستولوا على عدة مفارز عسكرية [1].

ووفقا لتلك المستجدات التي شهدتها مناطق كردستان العراق، اخذت إيران تنسق بين الأحزاب الكردية من اجل توحيد صفوفها ضد الحكومة العراقية، حيث أسفرت مساعيها في حزيران 1986، على توقيع اتفاقية بين أحزاب اليكيتي والبارتي والشيوعي العراقي، وإزاء ذلك أصدرت الأحزاب الكردية الثلاث بيان مشترك أعلنت فيه عن توحيد جهودها بالكامل في توجيه الضربات العسكرية ضد قوات الجيش العراقي [2].

وفي غمرة تصاعد الحرب العراقية ـ الإيرانية، ظهرت حاجة إيران الماسة للتعاون مع الحركات الكردية المسلحة بفتح جبهة في كردستان العراق من اجل تخفيف الضغط على الجيش الايراني في الجنوب، لذا اخذت إيران تؤكد على قيادة حزب اليكيتي، بضرورة دعم الحرس الثوري الإيراني، للقيام بأعمال تخريبية ضد المنشآت النفطية في كركوك، والتي أطلقت عليها اسم : عمليات الفتح الأولى، وقد شكلت هذه العمليات ضربة كبرى في عمق الأراضي العراقية، الامر الذي جعل الحكومة العراقية تعيد حساباتها الإستراتيجية في حماية الآبار النفطية من هجمات المسلحين الكرد وإيران، لاسيما وان هذه العمليات جاءت كرد فعل للضربات التي وجهتها القوات الجوية العراقية على مستودعات النفط في جزيرة خرج الإيرانية المطلة على الخليج العربي [3].

وبعد ان وصلت العلاقات الكردية ـ الإيرانية إلى مرحلة متقدمة من التفاهم، دعت إيران قيادة حزب اليكيتي وقيادة حزب البارتي، لزيارتها من اجل مناقشة الأوضاع في كردستان العراق، وقد تمخضت تلك الزيارة عن توقيع الجانبين اتفاقا للتعاون السياسي والعسكري، وقعها عن الجانب الكردي جلال الطالباني وإدريس البارزاني، وعن الجانب الايراني رئيس أركان قوات الحرس الثوري الايراني، وبموجب هذا الاتفاق، تعهدت إيران بدعم الحركات الكردية بالمال والسلاح. ويبدو ان هذا التقارب مع الحكومة الإيرانية، قد فسح المجال امام حزب اليكيتي للتصالح مع حزب البارتي، ولتحقيق ذلك عقد في 7 تشرين الثاني 1986، لقاء جمع جلال الطالباني بإدريس البارزاني، اتفق فيه الجانبان على التعاون الثنائي في الجوانب السياسية والعسكرية والإعلامية، ومعالجة المشكلات العالقة بين الطرفين، وبناء أسس جديدة للتعاون والصداقة باتجاه تحشيد القوى الكردية وتنظيمها لإسقاط نظام الحكم في

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة، المصدر السابق، ص 180 .

(2) برايم جەلال، چەپكەیێك له مێژووی كۆمەله ، (صفحات من تاريخ العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية)، چاپخانەی رووڼ، (سلێمانی ، 2011).

(3) هوازن سليمان ميرخان ، المصدر السابق ، ص374 –374.

بغداد، [1] وتشكيل لجنة عليا من قيادة الحزبين مهمتها وضع السبل لتنفيذ الاتفاق وتطوير العلاقات فيما بينهم، [2] وقد اقترحت قيادة حزب اليكيتي من جهتها، تشكيل فصائل مسلحة مشتركة خلال العمليات العسكرية، الا ان هذا المقترح لم يرد ضمن بنود الاتفاقية [3].

وكخطوة للتدخل في الشأن العراقي، عقدت الحكومة الإيرانية في أواخر كانون الأول 1986، مؤتمر : (نصرة الشعب العراقي)، والذي طالبت فيه القيادات الكردية بضرورة توحيد الجهود وإقامة علاقات وطيدة مع المكونات الدينية المعارضة للحكومة العراقية، وقد شارك في المؤتمر نحو (400) مندوب، مثلوا مختلف جماعات المعارضة العراقية، بإشراف مباشر من رئيس الجمهورية الإيرانية علي خامنئي، [4] وبعض الشخصيات في الحكومة الإيرانية، بالإضافة إلى حزب اليكيتي، وحزب البارتي، وحزب حسك، والحركة الإسلامية الكردية، وقد طالب إدريس البارزاني من خلال المقترح الذي قدمه للمؤتمر، بضرورة بناء عراق ديمقراطي تعددي، وبذل الجهود في برنامج موحد من اجل الإطاحة بالحكومة العراقية، [5] وعلى الأثر تشكلت خمس لجان برئاسة مسؤولين إيرانيين، الامر الذي اثار استياء فؤاد معصوم ممثل حزب اليكيتي، ودفعه إلى الانسحاب من المؤتمر، غير ان الضغوط الإيرانية أجبرته على التراجع عن قراره [6]. وفي ختام المؤتمر صدر بيان تضمن (17) بندا، تناولت: مشروع السلطة في العراق، والحفاظ على وحدة العراق، والعدالة في الحقوق والوجبات بين أبناء الشعب العراقي دونما تمييز بالقومية والدين والمذهب، ونيل المواطنين الكرد كامل حقوقهم ضمن الدولة العراقية [7].

---

[1] نه وشيروان مسته فا، (الدوران في حلقة مفرغة البعد الداخلي لحوادث كردستان العراق 1984 – 1988)، سه رجاوه بشتوو، ل 108.

[2] كەريم ئەحمد ، ريرەوى تێكوشان (طريق الكفاح) چاپخانەى رەهەند، (2006), ل 31

[3] هوازن سليمان ميرخان ، المصدر السابق ، ص375.

[4] علي خامنئي : ولد في 15 تموز 1939، في مدينة مشهد، وأكمل دراسته فيها، أسهم بدور كبير في الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، وبعد سقوط الشاه أصبح وكيل لوزارة الدفاع ومشرفا على الحرس الثوري وإماما لجمعة طهران، وفي سنة 1981، انتخب رئيسا للجمهورية الإيرانية، ثم أصبح مرشدا أعلى للجمهورية الإيرانية بعد وفاة الامام الخميني سنة 1989. ينظر : حيدر علي خلف العكيلي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران (1979 – 1989)، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة واسط 2018، ص 340.

[5] مەسعوود بارزانى ، بارزانى و بزوتنەوەى رزگاريخوازى كورد بەرگى چوارەم 1975-1990 شۆرشى گوڵانبە شى دووەم (البارزاني و الحركة التحررية الكردية 1975-1990،) چاپخانەى رۆكسانا (هەولێر ،2021) ،ل438 _439 .

[6] عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991 الى بغداد 2003، دار الحكمة ، (لندن ،2008) ، ص64 .

[7] عه لي ته تتر، سه رجاوه بيشتور، ل 426 – 427.

يتضح مما سبق، ان التحول في السياسة الإيرانية تجاه القضية الكردية، والذي تمثل بازدياد دعمها السياسي والعسكري، جاء نتيجة لعدة اعتبارات، لعل في مقدمتها : احتلال القوات الإيرانية لشبه جزيرة الفاو في شباط 1986، مما زاد من مخاوف إيران من تعرض قواتها في الجنوب لهجمات مباغتة من قوات الجيش العراقي، لذا عملت على إشغاله في الشمال من خلال دعم المسلحين الكرد المعادين للحكومة العراقية، فضلا عن ذلك، فان قوة الضربات التي تعرضت لها بعض المنشآت النفطية الإيرانية، والدعم العراقي للحركة الكردية في إيران، شجعتا الأخيرة للتعاون مع أحزاب المعارضة العراقية، ولاسيما الكردية منها، وإزاء ذلك عملت على توحيد جهودها من اجل بناء قوى كردية مسلحة تمكن الحكومة الإيرانية من الاعتماد عليها في تأخير أي هجوم محتمل من القوات العراقية في المنطقة الجنوبية.

ثانيا : موقف الكرد من تولي علي حسن المجيد قيادة مكتب تنظيمات الشمال 1987 :

يعد اختيار علي حسن المجيد، بداية لمرحلة جديدة في علاقة الكرد مع الحكومة المركزية، إذ أوكلت إليه مهمة جديرة به، وهي إخضاع مناطق كردستان العراق بالشكل الذي يعتقده، وتؤمن به القيادة العليا للدولة، [1] وقد ظهر ذلك واضحا من خلال اجتماع الرئيس العراقي بالقيادات العسكرية في 18 آذار 1987، حيث تقرر إنهاء الحركات الكردية المسلحة جميعها[2]. ومن اجل تنفيذ تلك الإستراتجية الجديدة للحكومة المركزية، اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بتكليف علي حسن المجيد عضو القيادة القطرية لحزب البعث، مسؤولية مكتب تنظيمات الشمال، وخولته كامل صلاحيات مجلس قيادة الثورة، وبذلك أصبح مسؤولا عن المؤسسات الحكومية والحزبية جميعها، كما نص القرار بان تلتزم القيادات العسكرية بجميع أوامره [3].

ويبدو ان تولي علي حسن المجيد مسؤولية أمانة سر مكتب تنظيمات الشمال للحزب الحاكم في العراق، جاء كردة فعل عقابية شديدة من الحكومة المركزية ضد الكرد، فضلا عن رغبتها بتسوية القضية الكردية تسوية نهائية بطرق تعسفية.

---

[1] زهير الجزائري، المستبد : صناعة قائد – صناعة شعب، دار سطور للنشر، (بغداد، 2006)، ص 195.

[2] سالم جاسم حاجي، عمليات الأنفال ضد الكرد (1987 – 1988) : دراسة مقارنة مع إبادة الأرمن والهولوكوست، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 41، (نواكشوط، 2020)، ص 376.

[3] الجمهورية العراقية، مجلس قيادة الثورة، القرار رقم (160)، في : 29 آذار 1987.

ان سياسة علي حسن المجيد تجاه المناطق الكردية، جرى تنفيذها تحت شعار : ((حل القضية الكردية والقضاء على المخربين))، وقد ظهرت هذه السياسة واضحة تحت مسميات عدة منها : ((الإجراءات الإدارية الخاصة، الإجراءات الجماعية، العودة إلى الصف الوطني، إعادة التوطين في الجنوب)) [1].

وعلى الرغم من اعتقاد علي حسن المجيد، بأنه قد أصبح سيد الموقف في كردستان العراق بعد توليه مسؤولية مكتب تنظيمات الشمال، إلا ان هذا الاعتقاد لم يكن يخدع فيه الا نفسه، لان المسؤولية التي أوكلت إليه لم تكن إلا بداية مأساوية لمرحلة صعبة على الأطراف جميعها، والتي بدأت بعد تنفيذ حزب اليكيتي هجوما واسعا بنحو خمسة الاف مقاتل على قوات الجيش العراقي في منطقة ماوت القريبة من السليمانية، تمكنوا خلاله من السيطرة على نحو (112) نقطة عسكرية وأربعة مقرات أخرى تابعة للجيش العراقي [2]. وقد كان من المتفق ان تقوم القوات الإيرانية في توقيت هجوم قوات اليكيتي نفسه، بمهاجمة مناطق أخرى من اجل توحيد القتال، الا ان القوات الإيرانية لم تنفذ الاتفاق، مما أبقى مسلحي حزب اليكيتي بوضع صعب أمام الجيش العراقي رغم سيطرته على العديد من النقاط العسكرية [3].

وبالنظر للمستجدات العسكرية التي رافقت التفوق الذي حققته قوات اليكيتي، وجد علي حسن المجيد بان الوقت قد حان لتنفيذ مخططاته، اذ امر بقصف بيشمركة اليكيتي والقرى المتعاونة معها بالأسلحة الكيميائية، الامر الذي أدى إلى ظهور حركة احتجاجات واسعة في 20 آيار 1987، ولاسيما في مدينة حلبجة، شاركت فيها مختلف الفئات الاجتماعية في المدينة، مطالبة بعزل علي حسن المجيد من منصبه، إلا ان الأخير لم يكترث لطلبهم وامر بتدمير بعض القرى الكردية، مما أدى إلى هجرة بعض العلماء والشخصيات الدينية الكردية إلى إيران، اذ أعلنوا في بيان لهم عن قيام ثورة

---

(1) ينظر : جبار قادر، الأنفال : تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة، مجلة سردم العربي، العدد الأول، دار سردم للنشر، (اربيل، 2003)، ص 175 – 176.

(2) ينظر : عاصم يونس مجيد، إيران والقضية الكردية في العراق (1975 – 1988)، رسالة ماجستير قدمت إلى معهد البحوث والدراسات بجامعة الدول العربية 2015، ص 172.

(3) نەوشیروان مستە فا، جولانەوە لە ناو بازنەدا دیوی ناوەوە ی رووداوەکانی کوردستانی عیراق (1984 – 1988)، (الدوران في حلقة مفرغة البعد الداخلي لحوادث كردستان العراق 1984 – 1988)،(بەرلین، 1997)، ل 7 - 8.

مسلحة باسم : ((ثورة جماعة العلماء المهاجرين)) [1]. وفي ضوء تلك المستجدات، بدأ بعض الكرد بمهاجمة المقرات والمؤسسات الحكومية في بعض المناطق التابعة للسليمانية، الامر الذي سهل على قوات حزب اليكيتي دخول تلك المناطق والسيطرة عليها [2].

ومن الهام ذكره، ان قيام مجموعة تابعة للحركة الإسلامية [3] في مناطق كردستان العراق، بإعلان المواجهة المسلحة ضد الحكومة المركزية في بغداد، يعد نقطة تحول مهمة لصالح الحركات الكردية التي تحمل السلاح، إذ لم يكن للحركة الإسلامية قبل سنة 1987، اي وجود مسلح له تأثير على الحكومة المركزية داخل مدن وقرى كردستان العراق، [4] كما ان الأحزاب الإسلامية في كردستان العراق، عرفت سابقا كاسم وانتماء يحمل فكرا إسلاميا يحتفظ لنفسه بالخط السلمي السياسي الذي لا يعتمد على المواجهة المسلحة مع السلطات الحاكمة [5].

وان دخول الحركة الإسلامية على خط المواجهة المسلحة، كانت له خطورة عسكرية بالغة على الحكومة المركزية، حيث بدأت عناصر الحركة الإسلامية بمهاجمة خط الترانزيت الدولي الرابط بين العراق وتركيا، وخط أنابيب النفط العراقي المرتبط بميناء جيهان التركي، وذلك بعد ان تمكن المسلحين الكرد ، من السيطرة على سائر المناطق المتاخمة للحدود مع إيران، الامر الذي شكل خطرا بالغا على قوات الجيش العراقي، فضلا عن ذلك، فان عناصر الحركة الإسلامية فتحوا المجال أمام القوات الإيرانية لاحتلال بعض الأراضي العراقية [6].

---

(1) سروه قادر سمايل، ئەزموونی کاری بەرەیی لە کوردستانی عیراق (1980 - 1990)، (تجربة العمل الجبهوي في كردستان العراق 1980 - 1990)، توێژینەوەیەکی میژوویی سیاسییە ، نامەی ماستەر، کولیژی زانستە کومەلایەتیەکان ، زانکۆی کویە ، (کویە ، 2010)، ل 60

(2) جبار قادر، الأنفال تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة، المصدر السابق، ص 180.

(3) الحركة الإسلامية : حركة إسلامية كردية من ابرز مؤسسيها الشيخ عثمان عبد العزيز، تأثرت بفكر الاخوان المسلمين والفكر السلفي، سعت لمواجهة فكر البعث ونشر الفكر الإسلامي وتقوية الهوية الإسلامية للكرد في كردستان العراق، ظهرت بشكل اكبر بين الكرد بعد سنة 1991. للتفصيل ينظر : إدريس سيويلي، التيارات الإسلامية في كردستان العراق : النشأة والتطور، ترجمة : خالد ميرطة يي، مجموعة بحوث : الحركة الإسلامية في كردستان، ط 2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، (دبي، 2011)، ص 20 – 25.

(4) مجموعة مؤلفين ، تنظيم الدولة المكنى (داعش) : التنكيل والخطاب والممارسة ، الجزء الثاني ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، (بيروت،2018) ، ص 31–33.

(5) سوزان إبراهيم حاجي، التجربة الديمقراطية في كردستان العراق، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية بالدنمارك 2011، ص 118.

(6) حكيم الملا صالح، حلبجة في أحضان التاريخ، المجلد الأول، مطبعة المنارة، (اربيل، 2007)، ص 260.

وفي ضوء تلك المستجدات، وكرد فعل انتقامي، عمدت الحكومة المركزية في بغداد، إلى اتخاذ بعض الإجراءات التعسفية ضد الكرد، والتي كان من أهمها : الترحيل الجماعي، وهدم بعض القرى، وقتل بعض المتعاونين مع المسلحين الكرد، كما اتخذ علي حسن المجيد سياسة ((الأرض المحروقة))، وأعلن في حزيران 1987، بان العديد من مناطق كردستان محذوره امنيا، طالبا في الوقت نفسه من قوات الجيش العراقي، قتل أو اعتقال اي شخص يتواجد بالقرب من هذه المناطق [1].

وفي سياق متصل، اصدر علي حسن المجيد في 20 حزيران 1987، قرارا نصت المادة الخامسة منه على : ((من يلقى القبض عليه في القرى، وبعد التحقيق معه والحصول على المعلومات، يتم إعدامه فورا، لاسيما الذين تقع أعمارهم بين 15 – 70 سنة))، في حين نصت المادة السابعة من القرار على: ((مصادرة جميع الأموال والممتلكات، وتوزيعها على الموالين للحكومة وأفراد الجيش العراقي القائمين على ذلك)) [2].

وتنفيذا للتعليمات الواردة من الحكومة المركزية، والتي مفادها الاستمرار في التضييق على الحركات الكردية المسلحة، وجه علي حسن المجيد رسالة إلى المسؤولين في المناطق الكردية تحت عنوان : ((التعامل مع القرى المحذوره امنيا))، عادا فيها : ((جميع القرى المحذوره امنيا أماكن لتواجد المخربين، ويعد الرمي فيها حرا غير مقيد، ويحرم السفر منها واليها أو الزراعة فيها))، مؤكدا على ضرورة توجيه المزيد من الضربات العسكرية، وإعدام اي شخص يتواجد فيها [3].

والواضح، ان ما تعرضت له مدن وقرى كردستان العراق من إجراءات تعسفية، دفع الأحزاب الكرديةلإتباع سياسة جديدة تتماشى ومرحلة تولي علي حسن المجيد قيادة مكتب تنظيمات الشمال، حيث عقدت الأحزاب الكردية في تموز 1987، اجتماع موسع ضم : ((حزب البارتي، وحزب اليكيتي، وحزب حسك، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردي، والحزب الشيوعي العراقي))، وذلك بهدف مناقشة مستجدات الأوضاع في كردستان العراق. وقد ثمن المجتمعون الدعم والمساندة المقدمة لبعض الحركات الكردية من إيران وسوريا وليبيا [4]. وخلال الاجتماع قدم رحيم عجينة، الذي كان يترأس وفد الحزب الشيوعي العراقي، مقترحاً بتشكيل جبهة

---

(1) هادي علي ، المصدر السابق، ص 147.

(2) الجمهورية العراقية، قيادة مكتب تنظيم الشمال، القرار رقم (4008)، المادة الخامسة، في : 20، حزيران 1987.

(3) الجمهورية العراقية، قيادة مكتب تنظيم الشمال، تعليمات إلى قيادة الفيلق الأول والفيلق الثاني والفيلق الخامس، التعامل مع القرى المحذوره امنيا، في : 21 حزيران 1987.

(4) ينظر : سروه قادر سمايل، سه رجاوه بشتوو، ل 66 – 71.

كردستانية تضم الأحزاب الكردية جميعها، [1] وبعد إبداء ممثلوا الأحزاب موافقتهم على المقترح، طلب مسعود البارزاني من قادة
الأحزاب الكردية، عقد اجتماعات دورية في مقر حزب البارتي في رازان، بهدف التوصل إلى إعلان الجبهة بشكل رسمي [2].

وفي ظل تلك الظروف الدامية التي أنهكت أطراف الصراع، اصدر مجلس الامن الدولي في 20 تموز 1987، القرار رقم (598)، والذي نص على الإسراع : ((بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران، والانسحاب إلى الحدود الدولية، وأجراء عملية تبادل الأسرى بين الطرفين))، [3] وقد حظي القرار الدولي بتأييد من الحكومة العراقية، فيما رفضت الحكومة الإيرانية القرار وأكدت على استمرارها بالحرب، [4] ودعمها للحركات الكردية المسلحة، وقامت في تشرين الثاني 1987، بدعوة جلال الطالباني لزيارة العاصمة طهران، حيث التقى بعدد من المسؤولين الإيرانيين، وخلال اللقاء طلبوا منه القيام ببعض العمليات العسكرية المشتركة ضد الجيش العراقي، مقابل قيام الحكومة الإيرانية بتقديم المساعدة للحركة الكردية بتوحيد صفوفها في جبهة واحدة، فضلا عن مساعدة المواطنين الكرد الذين فروا من مناطق العمليات العسكرية إلى إيران [5].

---

[1] رحيم عجينة ، الاختيار المتجدد : ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي ، مطبعة اليقظة ، (بغداد ،1998)، ص186 ؛ جاسم الحلواني، الجبهة الوطنية والقومية التقدمية : تجربة الحزب الشيوعي في مجال التحالفات السياسية ودروسها (1934 – 2014)، موقع الحوار المتمدن، العدد 4410، 31 آذار 2014، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 408174

[2] ينظر : سامي شورش، المصدر السابق، ص 169.

[3] د. ك. و , الملف (396 / 303)، وساطات واتفاقات دولية، 1987، ص 26.

[4] الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، موقف الجمهورية العراقية من قرار مجلس الامن الدولي (598) لعام 1987، بغداد، 1987.

[5] جلال الطالباني، حول القضية الكردية في العراق، (د. م، 1988)، ص 91.

ثالثا : عمليات الأنفال [1] ضد الكرد 1988 :

ازداد تهديد القوات الإيرانية عقب قيامها بهجمات واسعة في عمق أراضي كردستان العراق،[2] إذ تمكنت هذه القوات بالتعاون مع قوات الأحزاب الكردية من اختراق الأراضي العراقية حتى وصلت إلى أدنى ديالى، عندها اصدر علي حسن المجيد أوامره بتكثيف القصف الجوي وتطويق منطقة كردستان من جميع الجهات [3]. ، ثم قام بتقسيم مناطق كردستان العراق باستثناء المدن الكبيرة، إلى عدد من الوحدات الجغرافية وفقا لقوة وكثافة قوات البيشمركة فيها، ووضع لكل واحدة منها خطة تفصيلية شاملة للهجوم والسيطرة عليها [4].

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان علي حسن المجيد قام بتقسيم حملة الأنفال إلى ثمان مراحل، شملت مناطق كردستان العراق جميعها، وجعل لكل حملة جهات محددة، حيث بدأت الحملة الأولى في شباط 1988، بالهجوم على منطقة سركلو وبركلو الواقعة في ناحية سورداش التابعة لقضاء دوكان القريبة من السليمانية، والتي تعد من اشد المناطق مقاومة للجيش العراقي، وذلك لوجود معاقل قوات اليكيتي فيها، حيث استمرت بالمقاومة مدة ثلاثة أسابيع، [5] وقد شاركت في هذه الحملة القوات العراقية التابعة للفيلق الأول بقيادة اللواء الركن سلطان هاشم احمد الطائي، [6] وشملت عدة وحدات عسكرية

---

(1) الأنفال : جمع نافلة وهي السورة الثامنة في القران الكريم وتأتي بمعنى الغنيمة، وجاءت في اعقاب معركة بدر، وعمليات الأنفال سلسلة من هجمات الجيش العراقي على المناطق التي سيطرت عليها البيشمركة، حيث اتهمت باستخدام المواد الكيميائية والضربات الجوية بالمواد شديدة الانفجار قبل ان تتمكن القوات البرية من اجتياح المنطقة. ينظر : ستار عارف، ئه نفال تاوانيكى درزيه مرو فايه تى، (الأنفال جريمة ضد الإنسانية)، جايخانه ى بيناتى، (هه وليز، 2012)، ل 17 – 20 ؛ فاتح محمد سلمان ، معجم مصطلحات الفكر الاسلامي المعاصر – دلالاتها وتطورها ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ،2012) ،ص68.

(2) عاصم يونس مجيد ، المصدر السابق ، ص 191 .

(3) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص 237–238.

(4) فخرية أمين علي، الكرد وحملات الأنفال، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 11، (واسط، 2013)، ص 18.

(5) ينظر : يوسف معروف الدزيي، الأنفال مأساة النتائج والأبعاد، مطبعة وزارة التربية، (اربيل، 2001)، ص 84 – 86 ؛ هادي علي ، المصدر السابق ، ص157.

(6) سلطان هاشم احمد الطائي : ولد في الموصل سنة 1944، تخرج من الكلية العسكرية سنة 1964، وحصل على درجة الأركان سنة 1967، عين قائدا للفيلق الخامس ثم الفيلق الأول خلال الحرب العراقية – الإيرانية، أصبح وزيرا للدفاع سنة 1996، اعتقلته القوات الأمريكية سنة 2003. ينظر : عادل عبد الله حمد، اضطهاد الشعب الكردي باسم الأنفال، مجلة قه لازانست العلمية، المجلد 3، العدد 4، (اربيل، 2018)، ص 382 – 383.

: ((فرقة المشاة الأولى والثانية والرابعة والخامسة والثامنة))، حيث قامت هذه القوات بتطويق المنطقة من ثلاث محاور وتمكنت من محاصرة الأهالي في منطقة سركلو، ثم قامت بتفجير بعض المباني ولغمت حدود القرى باعتبارها مناطق محذوره [1].

ومن جانب اخر، سعى مكرم الطالباني للتوسط بين الحكومة المركزية والأحزاب الكردية، لحل الخلافات القائمة بينهما، وقد كتب بهذا الصدد عدة رسائل لأحزاب : ((اليكيتي، والبارتي، والشيوعي العراقي، وحسك))، الا ان تأخر وصول هذه الرسائل حال دون إتمام الوساطة، الامر الذي دفع الرئيس العراقي إلى التصريح عبر اتصال هاتفي مع مكرم الطالباني بالقول : ((لن تكون لنا مفاوضات مع المخربين بعد ان اخذوا طريق التعامل مع الأجنبي))، [2] ويبدو ان هذا التصريح قد جاء بعد تلقي قوات الجيش العراقي ضربات قاسية وكبيرة من القوات الإيرانية في أراضي كردستان العراق بالتعاون مع مسلحي الأحزاب الكردية، فضلا عن اكتشاف الحكومية العراقية بوجود مخطط لعملية عسكرية مشتركة بين البشيمركة والقوات الإيرانية تهدف للسيطرة على مدينة حلبجة، [3] القريبة من الحدود العراقية ـ الإيرانية، والتي تعد اكبر معاقل بيشمركة حزب اليكيتي، إذ كان لهذا الموقع الاستراتيجي اثر كبير على الامن فيها [4].

وعلى قدر كبير من الأهمية، نلاحظ ان الوضع في مدينة حلبجة قد وصل إلى مرحلة بالغة الخطورة، وذلك عندما تمكنت بعض قطعات الجيش الإيراني من احتلال المدينة في 13 آذار 1988، بالتعاون مع قوات الأحزاب الكردية وقوات منظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في

---

(1) ينظر : أرشيف الاتحاد الوطني الكردستاني، مكتب الإعلام المركزي، الاتصالات المركزية، ملفات خاصة، نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات العراقية العليا، القضية رقم (1)، الجنايات الثانية، 2006، ص 51 – 54.

(2) مكرم الطالباني، المصدر السابق، ص 517 –519.

(3) كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين : العراق في العهد الجمهوري، الكتاب التاسع ، الجزء الثاني ، دار اراس للطباعة والنشر ، (اربيل ،2013) ،ص306.

(4) Kerim Yildiz, The Kurds in Iraq the past, present and future،Pluto press,(London, 2004), p 27.

العراق، [1] حيث تم الهجوم من عدة محاور، الامر الذي اجبر القوات العراقية المتواجدة في تلك المنطقة على الانسحاب من دون مقاومة تذكر [2].

وفي أعقاب انسحاب قوات الجيش العراقي من مدينة حلبجة، عقد حزب اليكيتي مع الحكومة الإيرانية، اتفاقا نص على عدة نقاط من أهمها : ان تتولى القوات الإيرانية وقوات بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، مسؤولية السيطرة على الجبال والمعسكرات المحيطة بمدينة حلبجة، وإزالة الألغام وتأمين المستلزمات المعيشية للسكان جميعها، [3] وبالمقابل تتولى فصائل الأحزاب الكردية المشاركة بالعمليات العسكرية، إدارة شؤون المدينة وتوزيع المهام فيها، وإزاء ذلك جرى تكليف بيشمركة حزب اليكيتي بمهمة السيطرة على مركز المدينة ومقر المدفعية في منطقة (دوله مر)، في حين أوكلت لبيشمركة حزب حسك مهمة السيطرة على منطقة جسر (زه لم)، وبيشمركة حزب البارتي مسؤولية السيطرة على مدينة (خورمان) القريبة من حلبجة، أما الحركة الإسلامية الكردستانية فقد أوكلت إليها بعض المهام اللوجستية [4].

وقبل البدء بالمرحلة الثانية من عمليات الأنفال، قامت قوات الجيش العراقي في 16 آذار 1988، وبتوجيه من الحكومة المركزية في بغداد، وإشراف مباشر من علي حسن المجيد، بضرب مدينة حلبجة بمختلف الأسلحة التقليدية، ثم أمطرتها– وفق ما ذكرته إيران وقوى المعارضة العراقية–، بالسلاح الكيميائي، حيث استخدمت غازي الخردل والأعصاب [5].

وبحسب ما ذكره وفيق السامرائي، الذي شغل عدة مناصب في الاستخبارات العسكرية قبل انضمامه لصفوف المعارضة العراقية سنة 1995، بان نحو (50) طائرة من القوة الجوية العراقية،

---

(1) المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق : حزب سياسي تأسس في إيران سنة 1982، برئاسة محمد باقر الحكيم، ويعد فيلق بدر الجناح العسكري للحزب. للتفصيل ينظر: عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق، ص54–57.

(2) عاصم يونس مجيد ، المصدر السابق ، ص192.

(3) شەوکەتی حاجی موشیر، کارەساتی کیمیابارانی هەڵەبجە لە بەهاری 1988، (كارثة القصف الكيماوي لمدينة حلبجة في ربيع 1988)،(سليمانى، 1988)، ل 90 - 97.

(4) محمد حاجي محمود، رۆژژمێری پێشمەرگەیەك لە باسی رووداوەكانی سالی خەباتی شورشی نوێی گەلەكەمان دە كات (1976 – 1991)، (يوميات البيشمركة من خلال التطرق إلى الأحداث التي مرت على مسيرة النضال في الثورة الجديدة 1976 – 1991)، چاپخانەی ئیشك، (سليمانى، 2001)، ل 97.

(5) ينظر : ملحق رقم (2) .

تحمل كل واحدة منها نحو (4) قنابل من الغازات السامة، قامت بقصف مدينة حلبجة وما حولها،[1] وقد جاء ذلك القصف في إطار الرد على التعاون الإيراني ـ الكردي، الذي شكل حالة من الضغط على الحكومة العراقية، وفسح المجال أمام التدخل الإيراني في الشأن العراقي، واحتلال جزء من أراضيه بمساعدة الأحزاب الكردية المسلحة، وقاد في نهاية المطاف إلى عدم تهاون الحكومة العراقية حتى في استخدام الأسلحة الكيميائية التي أطلقت عليها اسم : ((العتاد الخاص)) [2].

وفي أعقاب قصف حلبجة بالسلاح الكيميائي، أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية في 19 آذار 1988، بيانا أعلنت فيه عن انتهاء عمليات الأنفال الأولى، ومما جاء في البيان : ((قوات الخميني وبمساندة مجموعة في الشمال خانوا الوطن والشعب، وساعدوا العدو في دخول مدينة حلبجة الواقعة ضمن محافظة السليمانية .. قامت جحافل الدفاع الوطني الأول البطل، وقوات بدر الباسلة، وقوات القعقاع الباسلة، وقوات المعتصم الباسلة، وأفواج الدفاع الوطني الباسلة، بتنفيذ عملية الأنفال بإشراف اللواء الركن سلطان هاشم احمد الطائي، حيث اندفعت قواتنا لمهاجمة مقر التمرد الذي يقوده الخائن جلال الطالباني العميل الايراني، وذلك بمنطقة سركلو وبركلو وزيوه الواقعة في المناطق الجبلية الوعرة ضمن محافظة السليمانية)) [3].

يبدو ان قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا، كانت له اثار ايجابية على الحكومة العراقية، لاسيما وان هذا القصف كان احد الأسباب المباشرة بإنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، الا انه عرض سكان المنطقة إلى إبادة جماعية، إذ ان الأسلحة الكيميائية لم يكن تأثيرها يقتصر فقط على القوات الإيرانية وقوات الأحزاب الكردية المعادية للحكومة العراقية، بل تعداه ليشمل المدنيين العزل الذين لا دخل لهم في الحرب.

رابعا : ردود الأفعال حول قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية سنة 1988 :

تبادلت الحكومتين العراقية والإيرانية، التهم حول مسؤولية ما حصل في مدينة حلبجة من قصف بالأسلحة الكيميائية، ففي الوقت الذي اتهم فيه العراق، الجيش الإيراني بقصف حلبجة بالكيميائي تمهيدا

---

(1) وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيئ في العراق قراءة جديدة في حربي الخليج الاولى والثانية ، دار القبس للصحافة والنشر، (الكويت، 1997)، ص 104.

(2) وزارة الدفاع العراقية، مديرية الاستخبارات العامة، العدد (م / س / ف 6414)، إلى رئاسة الجمهورية : استخدام العتاد الخاص في قاطع جوارته – دوكان في : 18 آذار 1987.

(3) نقلا عن: علي نبي صالح الدوسكي ، عمليات الانفال في كردستان العراق : دراسة دينية اجتماعية ، دار سييريز للطباعة والنشر ،(دهوك ،2006) ، ص152-153.

لاحتلال المدينة، ردت إيران على ذلك باتهام الرئيس العراقي بمعاقبة سكان المدينة؛ لأنهم ابتهجوا بقدوم الإيرانيين إليها، [1] وفي هذا الصدد، وصف جون سيمبسون (John Simpson)، وهو صحفي أمريكي وشاهد عيان، ما حدث بالقول : ((ان ما حدث في حلبجة مشهد بشع، وتساءل لماذا قتل هؤلاء ؟ ليجيب بعدها : ان سكان حلبجة خرجوا مرحبين بالقوات الإيرانية عند دخولها المدينة))، مشيرا إلى ان السلطات الإيرانية نقلته ومجموعة من الصحفيين على متن طائرة تابعة للقوات الجوية الإيرانية المسلحة لتصوير الضحايا، حيث رافقهم مختص بلجيكي بالسلاح الكيميائي[2]

واستكمالا لوصف ما جرى من احدث، أدت إلى إبادة جماعية في مدينة حلبجة، ذكر ستيفن بتلير (Stephen Butler)، وهو محلل في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ومسؤول مكتب العراق خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، ما نصه : ((ان الغالبية العظمى للضحايا الذين شهدوا الأحداث، قد مثل بهم وارتكبت ضدهم فضائع، وقتلوا بواسطة سلاح فتاك، ربما بواسطة غاز كلوريد السيانوجين وسيانيد الهيدروجين))، وأوضح بان العراق لم يكن يمتلك تلك الأسلحة الكيميائية، إذ كانت تنقصه القدرة على إنتاج تلك الأسلحة، في حين انه قد ثبت بأنها كانت بحوزة الإيرانيين، وان أعداد القتلى بالمئات وليس بالآلاف كما زعمت منظمة مراقبة حقوق الإنسان، [3] وإزاء ذلك، حمل المعهد الاستراتيجي لكلية الحرب العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، الحكومة الإيرانية مسؤولية ما حدث في حلبجة، وذلك بالقول : ((ان إيران وليس العراق من ارتكب جرائم حلبجة)) [4].

واللافت للنظر، ان بعض الدول الغربية كانت تجهز طرفي الحرب (العراق وإيران)، بالكثير من الأسلحة التقليدية، وبعض وسائل تصنيع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بحجة استخدامها للأغراض السلمية، وعلى الرغم من ان العالم اجمع سمع بالهجوم الكيميائي الذي حصل في مدينة حلبجة، الا ان

---

(1) نقلا عن : جيرارد جالياند، المصدر السابق، ص 354.

(2) جون سيمبسون، التحقيق في مذبحة حلبجة، فرصة لتحديد مصادر تسلح صدام، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، في : 3 كانون الأول 2012،
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/12/121203_halabja

(3) ختال هاجر، تدخل الأمم المتحدة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في كردستان العراق عام 1991، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الحقوق بجامعة باجي مختار 2011 ، ص 20.

(4) سعد عبد القادر ماهر ، سفر الابطال ، الجزء الثاني ، (د.م ، 2019) ، ص39.

الدول الغربية فضلت الصمت، [1] إذ لم تحرك الإدارة الأمريكية ساكنا أمام ما حصل للكرد من قتل جماعي بالأسلحة المحرمة دوليا، واكتفت بالإدانة على لسان الناطق باسم وزير خارجيتها، فضلا عن قيامها بتعطيل مشروع قرار للكونغرس الأمريكي، يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق عقب أحداث حلبجة، وفي هذا الصدد ذكر مسعود البارزاني، قائلا : ((ان إدارة رونالد ريغان Ronald Reagan [2] ليست أفضل من سابقتها، حيث قامت بكسر قرار اتخذه الكونغرس بأغلبية ساحقة، يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، لقيامه باستخدام الغازات السامة ضد الكرد، وفي المقابل قامت بتقديم بعض القروض الميسرة للحكومة العراقية من اجل حصولها على الصناعات العسكرية المتطورة)) [3].

ومن جهته، أجاب ديفيد نيوتن (David Newton)، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، حول موقف بلاده من استخدام طرفي النزاع للسلاح الكيميائي ضد الكرد في حلبجة، قائلا : ((أدلينا بتصريحات الا ان وسائل الإعلام تجاهلتنا)) [4]. ويبدو بان ادعاء السفير الأمريكي بتجاهل وسائل الإعلام للتصريحات الأمريكية، كانت تنقصها الدقة والمصداقية، لأنه تناسى بان ادارة بلاده لم يصدر عنها سوى موقف رسمي بإدانة ما حصل في مدينة حلبجة.

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية، تعاون الكرد مع إيران ابان الحرب العراقية ـ الإيرانية، وطالبتهم بالابتعاد عن مساعي إيران للإطاحة بالحكومة العراقية، فضلا عن رفض الولايات المتحدة الأمريكية، إدانة استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد الكرد في حلبجة، وحاولت بالمقابل تبرئة الحكومة العراقية محملة إيران مسؤولية ما حدث، [5] ويرجع ذلك إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية،

---

(1) خليل إبراهيم ال عيسى، حجم المشاركة الألمانية في صناعة الأسلحة الكيمياوية العراقية، مجلة الأنفال، العدد 136، (السليمانية، 2004)، ص 62.

(2) رونالد ريغان : ولد في ولاية لوس انجلوس الأمريكية سنة 1911، عمل مذيع ثم ممثل لمدة (25)، ثم برز على الساحة السياسية عندما أصبح حاكم لولاية كاليفورنيا خلال المدة (1966 – 1970)، شغل منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (1981 – 1989)، توفى سنة 2004. للتفصيل ينظر : اودر زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1798 حتى اليوم، دار الحكمة، (لندن، 2006)، ص 282 – 290.

(3) نقلاً:محمد باقر الحسيني، أمريكا واكراد العراق، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 87، (بيروت، 1999)، ص 50 – 59.

(4) محمد احسان ، المصدر السابق ، ص 84.

(5) عثمان علي، مستقبل العلاقات الأمريكية – الكردية : هل تصبح كردستان مستعمرة أمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (واشنطن، 2009)، ص 103.

كانت لديها مصالح جيوسياسية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط خلال المدة (1980 – 1988)، لذا ركزت جهودها على زعزعة استقرار الحكم في إيران باستخدام الورقة العراقية، [1] وسعت في الوقت نفسه إلى تطوير القدرات العسكرية العراقية، وأهملت القضية الكردية تماما [2].

ونشرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، بالتعاون مع منظمة أطباء حقوق الإنسان الأمريكية، بعد مرور نحو أكثر من (60) يوم على قصف حلبجة، واعتبرتاه دليلا ذا صلة باستخدام قوات الجيش العراقي للأسلحة الكيميائية، غير ان مجلس الشيوخ الأمريكي أنهى تقريره بالقول: ((سوف يتطلب الاعتقاد بان خمسة وستون ألف لاجئ كردي يتواجدون ضمن مواقع مختلفة، استطاعوا في غضون خمسة عشر يوما التوصل إلى صياغة مؤامرة تشوه سمعة العراق)) [3].

لقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية، الحكومة العراقية طوال مدة الحرب العراقية ـ الإيرانية، في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية، وعملت على حث دول الخليج العربي على تقديم المساعدات المالية، كما قامت بتزويد العراق بالمعلومات الاستخباراتية من اجل حماية ناقلات النفط العراقية من اي اعتداء إيراني، [4] وعلى اثر ذلك أصبح الجيش العراقي ابان السنوات الأخيرة من الحرب العراقية ـ الإيرانية، احد أقوى جيوش المنطقة، تسانده وتدعم قدراته الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الغربية ومعظم الدول العربية باستثناء سوريا وليبيا، [5] الامر الذي قلل كثيرا من اهتمام المجتمع الدولي بالقضية الكردية، وزاد من حدة مواجهة الحكومة العراقية للكرد، والتي أدت إلى وقوع العديد من الضحايا [6].

وبالانتقال للحديث عن موقف الاتحاد السوفيتي من عملية قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية، نلاحظ بان موسكو لم تكن مهتمة بتداعيات الحدث، وهي بحسب ما ذكره جلال الطالباني : ((كانت العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي تتحسن تدريجيا، إذ كان الاتحاد السوفيتي قد أوقف بيع الأسلحة

---

(1) Nawzad Abdullah Shukri، Explaining U.S.A. Foreign policy towards Kurdistn Region of Iraq (2003– 2015), Thesis submitted for the degree of Doctor Philosophy ,at the University of Leicester 2017, p 52.

(2) ارشد مزاحم مجبل الغريري ، تطور العلاقات العراقية الامريكية ، مركز الكتاب الاكاديمي ،(د.م ، د.ت) ص34.

(3) نقلاً عن :هادي علي، المصدر السابق، ص 162 – 163.

(4) جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة : مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1999)، ص 252.

(5) كمال ضامي عواد ، العلاقات العراقية – الامريكية 2003– 2011، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الاداب والعلوم بجامعة الشرق الاوسط 2016 ، ص37.

(6) بيتسرجي لامبرت، الولايات المتحدة والكورد : دراسة حالات عن تعهدات الولايات المتحدة، ترجمة : مركز الدراسات وحفظ الوثائق في جامعة دهوك، مطبعة دهوك، (دهوك، 1997)، ص 92 – 93.

إلى العراق في بداية اندلاع الحرب مع إيران، ولكن بعد خسارة العراق لبعض المعارك، تراجع عن موقفه وعاود تزويد الحكومة العراقية بالأسلحة » [1].

واستكمالا للمواقف الدولية، نلاحظ بان القضية الكردية كانت مثار استياء من الحكومة التركية، التي رأت بان الوجود الكردي المسلح يمثل خطرا كبيرا عليها، لذا التزمت الصمت تجاه عملية قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية، على الرغم من انها كانت تملك أدلة كثيرة، لاسيما وان بعض الكرد المصابين بالأسلحة الكيميائية، قد فرو إليها من اجل العلاج في مستشفياتها [2].

وبالحديث عن مواقف الدول العربية، نلاحظ بان معظم تلك الدول لم تتطرق إلى قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية، ولم تناقش هذه العملية سواء في الصحافة الخاضعة لسياستها أو المستقلة عنها، حيث ان الغالبية العظمى من المثقفين والسياسيين العرب، لم يكونوا يبدون اي اهتمام بقضايا حقوق القوميات في البلدان العربية، ويعدونها تجاوزا على شرعية الدولة [3].

اما الصين ويوغسلافيا وكوبا، فقد كان موقفها يختلف تماما عن باقي المواقف الدولية الأخرى، إذ ان هذه الدول بدلا من ان تتخذ سياسة معارضة تستنكر فيها ما حدث في مدينة حلبجة، نجدها تعمد عن طريق قنواتها المختلفة إلى إسناد موقف الحكومة العراقية، ومقاطعة الدول التي استنكرت استخدام الأسلحة الكيميائية في حلبجة [4].

ومن الهام ذكره، ان الحكومة العراقية استطاعت كسبت تأييد عدد كبير من الدول الأوربية، التي عملت على بيع الأسلحة بمختلف أنواعها إلى الحكومة العراقية، حيث كانت الشركات الألمانية والهولندية والفرنسية، تحتل المرتبة الأولى في تزويد العراق بالمواد ذات الاستخدام المزدوج، والتي من الممكن ان تساعد في إنتاج بعض الأسلحة الكيميائية، في حال توفر بعض الإمكانيات الفنية والتقنية اللازمة لإنتاج مثل هكذا أسلحة [5].

---

(1) أيمن عبد عون، القضية الكردية في العراق واثر العامل الدولي فيها : الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران (1991 – 2005)، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة ديالى 2021، ص 32.

(2) صابر علي احمد، مسيرة العمل الجبهوي للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق (1975 – 1988)، المصدر السابق، ص 182.

(3) فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص 6.

(4) ملا بختيار، ثورة كردستان ومتغيرات العصر، ترجمة : أنور المندلاوي، (اربيل، 2008)، ص 349.

(5) ينظر : خليل إبراهيم ال عيسى، المصدر السابق، ص 62 – 69.

ومن جهته، صرح عبد الرحمن قاسملو، الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، بما نصه: ((ان الحكومة العراقية لم تضرب كردستان العراق بالأسلحة الكيميائية كما ادعت إيران، وإنما الأخيرة هي من استخدمت ذلك السلاح ضد الكرد)) [1]. ويبدو ان ما ذكره عبد الرحمن قاسملو حول ما حدث في حلبجة، كان يتماشى وعلاقته الجيدة مع الحكومة العراقية، فضلا عن كونه احد رموز قادة المعارضة الإيرانية، وهو دليل أيضا على ان موضوع استخدام الأسلحة الكيميائية لم يحسم بعد، ومازال مثار جدل بين الأوساط المحلية والإقليمية والدولية، وذلك بسبب عدم وجود نوايا صادقة للتحقيق في الموضوع، يتم من خلالها حسم القضية باعتراف رسمي دولي حول الجهة المستفيدة من تنفيذ عملية القصف بالأسلحة الكيميائية.

وعلى قدر كبير من الأهمية، وصف رئيس أركان الفيلق الأول بالحرس الجمهوري العراقي الفريق الركن رعد مجيد الحمداني، في كتابه : ((قبل ان يغادرنا التاريخ))، احدث مدينة حلبجة قائلا : ((تمكنت الفرقة (84) التابعة للجيش الإيراني من التوغل في داخل مدينة حلبجة، ومن ثم التوغل في محافظة السليمانية عبر مفرق سيد صادق، عندها قاد المشرف على الحرس الجمهوري العراقي اللواء حسين كامل،[2] مع عدد من الضباط الاختصاص كامري المدفعية (العميد س)، والصنف الكيميائي (العقيد الركن ح)، التابع لقوات الحرس الجمهوري، قوة مدفعية خاصة تتألف من ست كتائب مدفعية منها كتيبة راجمات صواريخ 134، محملة بصواريخ ذات رؤوس كيميائية نوع صقر 18، بامرة المقدم (ر . م)، وقامت بضرب الفرقة الإيرانية بنحو ألف قذيفة، مكبدةً إياها خسائر بشرية كبيرة جدا، الا انه مع الأسف وقعت بعض الخسائر التي قدرت بأكثر من مائة وخمسون ضحية في صفوف المواطنين الكرد)) [3].

---

(1) نورة عمرون والحملاوي شبابحة، المصدر السابق، ص 40.

(2) حسين كامل: ولد في قرية العوجة بمدينة تكريت سنة 1954، والده ابن عم الرئيس صدام حسين، أعلى تعليم حصل عليه هو الابتدائية سنة 1966، تنسب جندي في الفرقة المدرعة الثانية سنة 1970، دخل دورة لضباط الاحتياط وتخرج منها برتبة ملازم ثاني، تولى إدارة جهاز الامن الخاص سنة 1985، ثم تولى رئاسة الحرس الجمهوري، وشغل منصب وزير الدفاع، ثم وزير للصناعة والتصنيع العسكري، والإشراف على وزارة النفط والطاقة الذرية العراقية، انشق عن صدام حسين وهرب إلى الأردن سنة 1995، وبعد عودته قتل على يد عشيرته في 23 شباط 1996. للتفصيل ينظر : جعفر عبد الدايم المنصور، هروب حسين كامل واثره على حكومة صدام حسين (1995 – 1996)، مجلة آداب البصرة، العدد 96، المجلد الأول، (البصرة، 2021)، ص 77 – 92.

(3) رعد مجيد الحمداني، قبل ان يغادرنا التاريخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، 2007)، ص 146.

وفي السياق ذاته، ذكر بكر حمه صديق عارف، [1] في كتابه : ((حلبجة في مواجهة سموم الموت))، قائلا : ((ان الطائرات العراقية المقاتلة استمرت في قصف المدينة بالأسلحة المحرمة لمدة ثلاثة أيام متتالية، أسقطت خلالها أكثر من (400) قذيفة وقنبلة عادية وخاصة، ولم تترك الطائرات النازحين، إذ لاحقتهم في الطرقات الخارجية، وأمطرت عليهم سموم الموت على قمم الجبال، وطاردتهم حتى عمق الأراضي الإيرانية)) [2].

اما منظمة حقوق الإنسان (Human Rights Watch)، وهي منظمة دولية غير حكومية، فإنها أقرت بان الحكومة العراقية : ((هي من قامت باستخدام الغازات السامة ضد الكرد، وذكرت بان نحو عشرة الالف شخص قتلوا في قصف مدينة حلبجة، وان الضحايا من الكرد فقط، وان الحكومة استخدمت الأسلحة على عشرات القرى الكردية)) [3].

خامسا : استمرار الإجراءات العسكرية للحكومة المركزية ضد الكرد 1988 :

بدأت الحكومة العراقية في 22 آذار 1988، بعملية الأنفال الثانية التي شملت المنطقة الواقعة جنوب عملية الأنفال الأولى، وهي بالتحديد منطقة قرة داغ والقرى المحيطة بها، والتي كان يتواجد فيها عناصر من بيشمركة اليكيتي، حيث قامت قوات الجيش العراقي بقصف القرى قصفا عنيفا بمختلف الأسلحة، وبعد مواجهات استمرت ليوم كامل، تمكنت القوات العراقية من قتل نحو خمسين شخصا، وجرح عشرين آخرين، وفرار قوات بيشمركة اليكيتي [4]. وقد استعانت الحكومة المركزية خلال المواجهات بأفواج من الدفاع الوطني التي بلغ عددها نحو (362) فوجا، للتصدي لقوات البيشمركة في المناطق الكردية، ولحماية الطرق العامة والمدن، ومواقع الجيش الهامة في كردستان العراق [5].

---

(1) بكر حمه صديق عارف : محامي ومستشار قانوني ولد في مدينة حلبجة سنة 1962، وأكمل دراسته فيها، تخرج من كلية القانون بجامعة بغداد سنة 1990، له الكثير من المؤلفات باللغة العربية والكردية. ينظر : فرات عبد الحسن الحجاج ونوره وادي محمد الشبلي، المصدر السابق، ص 87.

(2) نقلاً عن : بكر حمه صديق عارف، حلبجة في مواجهة سموم الموت قراءة حقوقية في واقع الحدث وأوراق المحكمة الجنائية العراقية العليا، (بيروت، 2014)، ص 56.

(3) Cited in: Human Rights Watch ، Genocide in Iraq the Anfal Campaign against The Kurds، A middle East rights watch Report ،1993، p 26.

(4) وزارة الدفاع العراقية، كتاب استخبارات المنطقة الشرقية، الرقم (3)، قادسية صدام (404)، 1988.

(5) محمود سه نكاوى، بيره وه ربه كاى سه نكاوى (مذكرات سنكاوي)، (سليماني، 2004)، ل 64.

وفي أعقاب سيطرت قوات الجيش العراقي على العديد من قرى ومدن السليمانية، قررت قيادة قوات بيشمركة اليكيتي، تضييق عملياتها العسكرية وتحويل شكل المقاومة إلى حرب عصابات،[1] قبل ان تقوم قوات الجيش العراقي بهجوم واسع من أربعة محاور على المنطقة المحصورة بين قرة داغ ودربندخان، حيث لم تواجه هذه القوات اي مقاومة تذكر، وذلك بسبب قلة عدد مقاتلي البيشمركة، لتنتهي عملية الأنفال الثانية بعد أسبوع من بدايتها، اي في الأول من نيسان 1988 [2].

والواضح، ان قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية، قد ساعد كثيرا قوات الجيش العراقي على فرض سيطرتها على المناطق الخاضعة لقوات بيشمركة حزب اليكيتي بوقت قصير وخسائر تكاد لا تذكر، وذلك يعود لاثر الرعب الذي خلفته عملية ضرب حلبجة بالأسلحة الكيميائية.

وعلى اثر تلك التطورات التي رافقت عملية قصف مدينة حلبجة بالأسلحة المحرمة دوليا، أدرك جلال الطالباني ضرورة حصول الكرد على الدعم الدولي، وإزاء ذلك قرر في نيسان 1988، القيام بأول زيارة له إلى الولايات المتحدة الأمريكية، اجتمع خلالها برئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، وتبع ذلك لقاءه مع لاري بوب (Lary Pop)، مديرة شؤون منطقة الخليج بوزارة الخارجية الأمريكية، من اجل إيضاح ما تعرض له الكرد من قمع بالأسلحة الكيميائية والحصول على دعم المطالب الكردية في الحكم الذاتي، [3] وفي غضون ذلك الوقت، التقى الرئيس التركي كنعان ايفرين، الذي كان متواجدا في الولايات المتحدة، بوزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز (George Shultz)، وطلب منه ((عدم الاجتماع مع الإرهابيين الكرد))، ومن جهتها رفضت الحكومة العراقية هذه اللقاءات، الامر الذي أدى إلى إعلان وزارة الخارجية الأمريكية عن حظر اجتماعاتها مع المعارضة العراقية بما في ذلك الكرد [4].

---

(1) Human Rights Watch, Op .Cit, p130-131.

(2) محمد مجيد، القسوة لدى صدام حسين : محاولة لتقديم تحليل لشخصية صدام حسين من خلال عرض وتوثيق وأحداث في عهده، (د. م، د. ت)، ص 988.

(3) Mohammed j .M. Shareef, president George. W. Bush‹s policy Tolicy Towards Iraq Change or Continuity, These Doctor of philosophy in international Relation University Durham 2010، p 185 .

(4) Peter w. Galbraith, The End of Iraq ,(London, 2006), p 41.

وفي غضون حالة الاستنفار المتواصلة للجيش العراقي، أعلنت الحكومة العراقية في 7 نيسان 1988، عن بداية المرحلة الثالثة من عمليات الأنفال بالهجوم على سهل كرميان، [1] والذي يشمل بعض مناطق كركوك وطوز خورماتو وكفري وكلار وسلسة جبال قرة داغ، حيث شنت قوات الجيش العراقي هجوما واسعا على الجهات والمحاور المذكورة، [2] مستهدفة التواجد الكردي المسلح ، اذ جرت تصفية بعضهم بشكل جماعي [3].

واللافت للنظر، ان حملة الأنفال الثالثة تعد من اعنف وأقسى مراحل عمليات الأنفال، اذ امتدت العمليات العسكرية إلى مئات القرى التي تسكنها قبائل الداود والجاف وجبارى وزنكنة، وتم خلالها القبض على المئات من الأطفال والنساء الذين لم يعرف مصير بعضهم، في حين قتل البعض الاخر رميا بالرصاص في مكان اعتقالهم، الامر الذي أدى إلى انخفاض عدد الكرد في محيط كركوك، حيث كانت هذه المناطق تعد الخزين البشري الرئيس الذي دعم حزب اليكيتي بالمقاتلين، لذلك عمدت الحكومة المركزية إلى الانتقام من سكانها بشكل كبير [4].

ويبدو ان المساحة الشاسعة التي شملتها حملة الأنفال الثالثة، أجبرت قيادة الفيلق الأول في 15 نيسان 1988، على طلب إسناد الإجراءات العسكرية المتخذة ضد الكرد في منطقة قرة داغ بقوات إضافية، وتأمين (8) طائرات نوع هيلكوبتر، و (20) سيارة حمل لنقل اللواء (39) من منطقة (بيره مكرون) إلى منطقة قره داغ، [5]. وبعد تهيئة الإمكانيات اللازمة جميعها لإنجاح حملة الأنفال الثالثة، تمكنت قوات الجيش العراقي من السيطرة على منطقة قرة داغ بالكامل، واستولت على عدد من

---

(1) سهل كرميان: منطقة واسعة تضم عدة أقضية تتبع محافظات ديالى والسليمانية وكركوك، وتعد اغلبها من المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية والكرد. للتفصيل ينظر: إبراهيم قاسم درويش، إدارة كرميان: دراسة في الجغرافية الإدارية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 62، (بغداد، 2018)، ص 131 – 133.

(2) علي نبي صالح الدوسكي، المصدر السابق، ص 161.

(3) جبار قادر، قضايا كردية معاصرة : (كركوك – الأنفال – الكرد وتركيا)، منشورات دار اراس، (اربيل، 2006)، ص 124 – 125.

(4) ينظر : وزارة الدفاع العراقية، قيادة الفيلق الأول : إلى قيادة الفيلق الثاني قوات خالد بن الوليد، رسالة خاصة بتمشيط منطقة قره داغ، (127 م)، في : 12 نيسان 1988.

(5) وزارة الدفاع العراقية، رئاسة أركان الجيش، قيادة الفيلق الأول : إلى قيادة الفيلق الثاني قوات خالد بن الوليد، رقم (169 م)، في : 15 نيسان 1988.

الأسلحة والمتفجرات، [1] وعلى الاثر، أصدرت شعبة الامن العسكري في وزارة الدفاع العراقية، كتابا موجها إلى مديرية الامن العسكري، تطلب فيه إرسال لجنة من مديرية الامن العامة إلى قيادة الفيلق الأول، مهمتها القيام ((بأعمال خاصة تنتهي خلال عشرين ساعة)) [2].

وعلى قدر كبير من الأهمية، أعطت الحكومة المركزية في بغداد، الأوامر لقادة الجيش العراقي بتخريب وإزالة بعض القرى الواقعة في منطقة قرة داغ، أما المعتقلين والبالغ عددهم نحو (2500) شخص، فقد قسموا إلى مجموعات، حيث تم إرسال الرجال إلى قيادة الفيلق الأول، والنساء إلى قيادة الفيلق الثالث، في حين أرسل الأطفال إلى مركز تدريب الدروع في تكريت، وبعد الانتهاء من العمليات العسكرية في قرة داغ، [3] تقدمت قوات الجيش العراقي باتجاه قرية شيخ (طويل)، التي كانت مسرحا لمواجهات قوية مع قوات البيشمركة، جرح خلالها امر الفوج الثاني للفرقة (11)، وبعد يومين من الضربات الجوية المكثفة، تمكنت قوات الجيش العراقي من السيطرة على القرية، حيث تم القبض على نحو (50) شخص من البيشمركة، أما السكان العزل فقد تم نقلهم بواسطة الشاحنات العسكرية إلى شمال سلاسل جبل قرة داغ [4].

واستكمالا للعمليات العسكرية في المناطق الكردية، أعلنت الحكومة العراقية في 7 أيار 1988، عن بدأ المرحلة الرابعة من حملة الأنفال، والتي شملت عدة مناطق في محافظة كركوك وآلتون كوبري ودوكان وسورداش وجمجمان، حيث قسمت غرفة العمليات الخاصة بعمليات الأنفال، قوات الجيش العراقي على ثلاث محاور، كل محور يكون مسؤول عن مناطق معينة يقوم باقتحامها واعتقال المشتبه بانتمائهم للحركات الكردية المسلحة [5].

وفيما يتعلق بعمليات الأنفال الخامسة والسادسة والسابعة، فانها قد شملت قضاء كويسنجق، وناحية ديكه له، وناحية آلتون كوبري، والقرى المحيطة باربيل، وقضاء شقلاوة، وقضاء جومان،

---

[1] وزارة الدفاع العراقية، رئاسة أركان الجيش، قيادة الفيلق الأول، الرقم (142) : إلى القيادة العامة للقوات المسلحة، في : 20 نيسان 1988.

[2] وزارة الدفاع العراقية، رئاسة أركان الجيش، من شعبة الامن العامة إلى دائرة الامن العسكري، الرقم (48)، إلى دائرة الامن العسكرية قيادة الفيلق الأول، في : 21 نيسان 1988.

[3] وزارة الدفاع العراقية، القيادة العامة للقوات المسلحة، إلى قيادة الفيلق الأول، (3 / م خ)، في : 23 نيسان 1988.

[4] علي نبي صالح الدوسكي، المصدر السابق، ص 174.

[5] ملا شاخي، الأنفال الرابعة، ترجمة: نوزاد محمود حميد، مطبعة الشهيد أزمد هورامي، (كركوك، 2006)، ص 56.

وقضاء جبل قنديل، وقضاء رانية،[1] حيث قامت قوات الجيش العراقي في المراحل الثلاث من عمليات الأنفال، والتي استغرقت نحو ثلاثة شهور، بالهجوم المتواصل ابتداء من يوم 15 أيار 1988، لاسيما حول القرى الواقعة شمال بحيرة دوكان، وقد قام خلالها سلاح الجو العراقي بشن العديد من الهجمات بمختلف الأسلحة ضد معاقل قوات البيشمركة التابعة لحزب اليكيتي،[2] مسببا الدمار لأكثر من (300) قرية، فضلا عن إحراق المئات من أشجار الجوز والبلوط،[3] ثم قامت قوات الجيش العراقي باحتجاز سكان القرى في معسكر طوبزاوه، لتقوم بعدها بترحيل بعضهم إلى سجن (نقرة السلمان)، [4] الواقع ضمن محافظة المثنى في جنوب العراق [5].

وفي ضوء هذا الواقع المزري الذي عاشته القومية الكردية في العراق، اجتمعت الأحزاب الكردية المعارضة للحكومة العراقية: ((حزب اليكيتي، وحزب البارتي، والحزب الاشتراكي الكردي، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، وحزب حسك))، في أيار 1988، في العاصمة الإيرانية طهران، معلنة عن تشكيل الجبهة الكردستانية الموحدة، بقيادة مشتركة للإشراف على مختلف النشاطات السياسية والعسكرية في الداخل والخارج، [6] حيث تولى مسعود البارزاني عن حزب البارتي، قيادة نشاط الجبهة في داخل كردستان العراق، في حين تولى جلال الطالباني عن حزب اليكيتي، قيادة نشاط الجبهة في خارج العراق، [7] فضلا عن اتفاق أعضاء الجبهة جميعهم على مواصلة المقاومة من اجل الإطاحة بالحكومة العراقية، وتشكيل حكومة ديمقراطية في العراق، وتطوير نظام الحكم

---

(1) بخاري جميل علي، جريمة الإرهاب الدولي ومشروعية نضال حركات التحرر الوطني : إقليم كردستان نموذجا، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، (القاهرة، 2020)، ص 473.

(2) Human Rights Watch, Op .Cit, p193.

(3) فاتح محمد سليمان عمليات الانفال من كردستان العراق في ضوء مقاصد الشريعة والمواثيق الدولية، (اربيل، 2010) ص 120.

(4) نقرة السلمان: تقع في محافظة المثنى، وهي عبارة عن منفى في صحراء متناهية الأطراف مشهورة بالكثبان الرملية المتحركة، يقع السجن على مقربة من الحدود العراقية – السعودية في البادية الجنوبية للعراق، ويعود تاريخ وجوده إلى الدولة العثمانية، حيث أتخذ كملاذ امن للقوات العثمانية المكلفة بملاحقة العشائر المناهضة للحكم العثماني، ثم اتخذته القوات البريطانية بعد دخولها العراق سنة 1914، ليكون منفى للوطنيين الكارهين للاستعمار البريطاني، ثم أصبح المكان معتقلا لمعارضي الحكومات العراقية المتعاقبة. ينظر : محمود علام، الجيل الثالث، دار كيان للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2020)، ص 83.

(5) Human Rights Watch ، Op .Cit، p303-306.

(6) ينظر: مكرم الطالباني، المصدر السابق، ص 519 – 520.

(7) برايم جلال، سه رجاوه بيشتوو، ل 489.

الفيدرالي، والاعتراف بحقوق الكرد في تقرير مصيرهم السياسي والحكم الذاتي بدلا من الانفصال، وضمان حقوق الأقليات الأخرى في منطقة الحكم الذاتي [1].

كان التفوق العسكري لقوات الجيش العراقي بمختلف صنوفها، ولاسيما في السنوات الأخيرة من الحرب العراقية ـ الإيرانية، قد اجبر كثيرا الحكومة الإيرانية على إعلان موافقتها في 20 تموز 1988، على القرار رقم (598) الصادرة عن مجلس الامن الدولي بتاريخ 20 تموز 1987، والذي دعا فيه إلى إنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية ويعود السبب في ذلك إلى ان الحكومة الإيرانية، قد أدركت بان لا طاقة لها على الاستمرار في الحرب، [2] بسبب الهزائم الكبيرة التي تعرض لها الجيش الايراني في البر والبحر، وفداحة الخسائر الاقتصادية، وفشل محاولات اختراق الصفوف العراقية، وفقدان الاف الأرواح، الامر الذي اجبرها على الموافقة على وقف إطلاق النار، والإعلان عن استعدادها لإجراء المحادثات في 8 آب 1988، لإنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية [3].

وفي خضم تلك الظروف، عقد قادة الجبهة الكردستانية في إيران، اجتماعا طارئا لدراسة الوضع في كردستان العراق بعد وقف إطلاق النار، حيث أصدرت الجبهة بيانا عبرت فيه عن موقفها حيال إنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، جاء فيه : ((ان الحرب قد توقفت ولم يعد لدى السلطة التذرع المصطنع بوجود أعمال الإرهاب والقمع والإبادة الجماعية))، وخاطبت الجبهة في بيانها المجتمع الدولي بالقول : ((يا قوى الخير والتقدم والخير والسلام، تضامنوا مع كفاحنا العادل من اجل إيقاف حرب الإبادة العنصرية ضد شعبنا الكردي، ومن اجل تمتعه بحقوقه القومية المشروعة، وفي سبيل تحقيق الديمقراطية لشعبنا العراقي)) [4].

---

[1] وثائق الجبهة الكردستانية ، بيان الجبهة ، ميثاق الجبهة ،النظام الداخلي للجبهة ، مطبعة خبات ، ايار 1988، ص18-22.

[2] سمير ايوب العبيدي، سيرة المقاتل في الجيش العراقي 1946-1993، دار امجد للنشر والتوزيع ، (د.م،2016)، ص 171.

[3] سارة لكحالي وآخرون، صدام حسين وحربي الخليج (1980 - 1990)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف المسيلة 2015، ص 38.

[4] نقلاً عن : أرشيف الاتحاد الوطني الكردستاني، القيادة السياسية للجبهة الكردستانية العراقية، بيان صادر في 8 آب 1988.

والجدير بالذكر، انه على الرغم من الإعلان عن توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية، الا ان الحكومة المركزية في بغداد، استمرت بعملياتها العسكرية في المناطق الكردية، [1] وبهذا الصدد، نفذت قوات الجيش العراقي المرحلة الثامنة من عمليات الأنفال، والتي بدأت بقطع الإمدادات العسكرية جميعها القادمة للحركات الكردية المسلحة عبر دول الجوار، حيث قامت بقصف منطقة خواكورك عند المثلث الحدودي (العراقي ـ التركي ـ الايراني)، [2] لتتوجه بعدها في 20 آب 1988، بعض قطعات الجيش العراقي إلى عمق أراضي كردستان، للسيطرة على المناطق التي سبق وان استولت عليها قوات البيشمركة،[3] ثم وجهت ثقل هجماتها العسكرية على القرى التابعة لمدينة اربيل، حيث شنت في 25 آب هجوما على مواقع حزب البارتي المتواجدة في قرية (شيخ وسان)، تمكنت خلاله من قتل نحو (300) شخص، أعقبه القيام بهجوم كبير على منطقة (سيد كان)، في المثلث الحدودي (العراقي ـ التركي ـ الايراني)، حيث خاضت قوات الجيش العراقي، معارك ضارية مع قوات بيشمركة حزب البارتي، ادت إلى تكبد الطرفان بعض الخسائر المادية والبشرية، قبل ان تتمكن وحدات الجيش العراقي من فرض سيطرتها على المنطقة [4].

واستكمالا لإجراءات حملة الأنفال الثامنة، صدرت الأوامر لوحدات الجيش العراقي الماسكة للأرض في 28 آب، بفرض حصار شامل على معظم المناطق الكردية، منعت خلاله التجوال وسائل النقل جميعها، وجعلت مناطق شاسعة من كردستان العراق، مناطق محذوره امنيا، وأمرت بتدمير وأزالة منطقة تساند قوات البيشمركة، [5] الامر الذي أدى إلى انسحاب مسلحي الأحزاب الكردية، فضلا عن نزوح مجموعات كبيرة من المدنيين العزل نحو الحدود الدولية مع تركيا، [6] إذ ان الآثار الوحشية

---

[1] Mohammed j .M. Shareef ،Op. Cit، p 186 .

؛ محمد حسين بزي ،صدام حسين الحقيقة المغيبة ،دار الامير للثقافة والعلوم ، (بيروت ،2008) ،ص532.

[2] علي نبي صالح الدوسكي، المصدر السابق ، ص 197.

[3] سليماني سهام ، تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية : دراسة حالة العراق 1991، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر 2005، ص 117.

[4] جريدة خبات، العدد 795، اربيل، 25 آب 1996.

[5] ينظر : عه لى ته ته ر، سه رجاوه بيشتوو، ل 149 – 150.

[6] جوناثان راندل، المصدر السابق، ص 286–291.

للحرب، أجبرت الاف العوائل الكردية على الهروب نحو إيران وتركيا، بسبب خوفهم من الحرب وعمليات الاعتقال [1].

لقد أحدثت عمليات الأنفال والإجراءات الحكومية، فزعا كبيرا بين المواطنين الكرد الذين فروا بأعداد كبيرة باتجاه إيران وتركيا، التي أعلنت عن وقف العمل باتفاق المطاردة الساخنة مع الحكومة العراقية، وبانتهاء العمليات العسكرية يكون قد قضي تماما على الحركة الكردية المسلحة في أراضي كردستان العراق، [2] وعلى اثر ذلك أعلنت الحكومة المركزية في أيلول 1988، عن نهاية عمليات الأنفال بعد تحقيق أهدافها بالكامل [3].

ولما كانت سياسة الدبلوماسية، تعد الوعاء الأعمق والغطاء الاشمل للتغطية على الحقائق، فان الحكومة العراقية قد قامت بتطبيقها على أحسن وجه، وذلك عندما أصدرت في 6 أيلول 1988، قرارا بالإعفاء عن الكرد الفارين إلى الأراضي الإيرانية والتركية، وبناء على ذلك عاد معظم المواطنين الكرد ممن لم يحملوا السلاح بوجه الحكومة المركزية إلى ديارهم في كردستان العراق [4].

واللافت للنظر، ان الولايات المتحدة الأمريكية، أظهرت بعد نحو شهر من توقف الحرب بين العراق وإيران، نوعا من المعارضة تجاه سياسة الحكومة العراقية الداخلية المتشددة تجاه الكرد، وذلك عندما أصدرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في 21أيلول 1988، تقريرا اتهمت فيه قوات الجيش العراقي باستخدام الأسلحة الكيميائية، والتي أدت إلى وقوع خسائر في صفوف الاف المدنيين الكرد، عادةً ذلك انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان والقانون الدولي . كما اتهم التقرير الحكومة المركزية بتنفيذ سياسة إفراغ كردستان العراق من سكانه الكرد، وذلك من خلال تدمير العديد من القرى المأهولة بالسكان، وترحيل الناجين منها إلى مناطق أخرى من العراق، ودعت اللجنة إلى فرض عقوبات على الحكومة العراقية، وقد شاطر برلمان الاتحاد الأوربي لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ

---

[1] رضا زبير زيباري ، الانفال والرحلة الشاقة ، مطبعة هاواز (دهوك ،1995) ، ص9-23.

[2] السيد عبد المنعم المراكي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق، الاكراد : دراسة حالة (1988 – 1996)، دراسات إستراتيجية ومستقبلية، (الجيزة، 2001)، ص 67.

[3] ينظر : فاتح محمد سليمان ، المصدر السابق ، ص 124.

[4] حسن نهار حسن محاسنة، النظام السياسي ومشكلة الاكراد في العراق في الفترة من (1958 – 1996)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم السياسية بمعهد بيت الحكمة، (عمان، 2000)، ص 95.

الأمريكي، وسارع إلى إدانة تلك الأفعال وعدها محاولة لإبادة الكرد في العراق، داعيا المجتمع الدولي إلى إيقاف تزويد الحكومة العراقية بالأسلحة [1].

وبهدف إبعاد التهم عنها، ردت الحكومة العراقية على تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، بإلقاء اللوم على الحركات الكردية المسلحة التي قامت بحرب عصابات ادت إلى مضايقة السكان وتسببت بنزوحهم، كما اتهمت الحكومة العراقية مسعود البارزاني، بتدبير عملية النزوح من اجل استعطاف المجتمع الدولي، وبينت بان العفو الذي صدر في أيلول سوف ينتهي في6 تشرين الأول 1988، وهو يشمل الكرد جميعهم المتواجدين داخل العراق وخارجه، باستثناء جلال الطالباني، الذي اتهمته الحكومة العراقية بانتهاك اتفاقية سابقة معها [2].

سادسا : إعادة التوطين وموقف الكرد منه 1989 :

بدأت الحكومة العراقية عقب الانتهاء من عمليات الأنفال بمراحلها الثمانية جميعها، بتنفيذ سياسة جديدة تمثلت بإعادة توطين المواطنين الكرد في مناطق كردستان العراق، وذلك بناء على قرار اتخذه الرئيس العراقي تحت عنوان : ((هندسة الشعوب))، والذي نص على : ((إخلاء القرى الكردية الحدودية ونقل سكانها إلى المناطق الداخلية، بعد ان تقوم الحكومة العراقية ببناء عدد من المدن والقرى الجديدة المزودة بكامل الخدمات الحديثة، ومنح قطعة ارض ومبلغ من المال لكل عائلة كردية))، كما أكد القرار على ضرورة إخلاء الشريط الحدودي البالغ طوله نحو (367) كم، وبعمق (30) كم، ليكون بمثابة منطقة عسكرية يمنع فيها اي مظهر من مظاهر الحياة المدنية، ولم يستثنِ القرار سوى خانقين وزاخو، لما لهما من أهمية بالغة في التواصل مع دول الجوار، حيث تعد خانقين احد منافذ العراق الحدودية مع إيران، أما زاخو فتعد بوابة العراق الحدودية مع تركيا [3].

قامت الحكومة المركزية بتوطين بعض العائلات العربية الموالية لسياستها، في بعض القرى والقصبات التي تم ترحيل الكرد منها، ولاسيما في المناطق المحيطة بكركوك وكرميان وسهل مخمور،

---

(1) اوفيرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص 245-246.

(2) الجمهورية العراقية، مكتب تنظيم الشمال، لجنه مكافحة النشاط المعادي في محافظة السليمانية، رقم (8650) : إلى اللجان الفرعية لمكافحة النشاط المعادي، في : 6 تشرين الأول 1988.

(3) سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراف : هموم الأقليات في الوطن العربي، الجزء الأول، المجلد الثاني، (القاهرة، 2018)، ص414-426.

[1] كما قامت بإنشاء بعض المجمعات السكنية التي أطلقت عليها عدة تسميات، منها : ((الصمود، النصر، الاخوة))، والتي اجبر بعض الكرد على السكن فيها بعد تحويل قراهم إلى ثكنات عسكرية. وقد شددت الحكومة من إجراءاتها على تلك المجمعات، وذلك من خلال تشكيل فرق حزبية وعسكرية خاصة لمراقبة ما يجري في هذه المجمعات، وتوزيع المياه والمواد الغذائية من خلال بطاقات تمنحها الحكومة، وفتح ملف ضامن لكل عائلة يتم فيه كتابة المعلومات اللازمة عنها، وتوسيع دائرة التعريب التي شملت منع تدريس اللغة الكردية في الكثير من مدارس ومعاهد السليمانية واربيل ودهوك، [2] كما استعانت الحكومة المركزية بأفواج من الدفاع الوطني لحماية الطرق العامة في هذه المجمعات السكنية [3].

يستدل من إجراءات الحكومة المركزية في أعلاه، على انها سعت إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسة، أولها : إزالة قواعد مسلحي البيشمركة بشكل كامل، وثانيها : إرهاب السكان الكرد بالشكل الذي يمنعهم من تقديم العون للحركات الكردية المسلحة، وثالثها : نقل الجماعات ((العنيدة)) إلى أماكن تسهل على الحكومة العراقية مراقبتها بشكل مستمر [4].

واستكمالا لسياسة الحكومة المتشددة تجاه المناطق الكردية، قامت قوى الامن العراقية بزج الكثير من الكرد في معسكرات اعتقال في البادية الجنوبية للعراق، ولاسيما في سجن (نقرة السلمان) القريب من الحدود العراقية ـ السعودية، الامر الذي أدى إلى موت العديد من المعتقلين الكرد بسبب ظروف الاحتجاز القاسية [5].

وعلى قدر كبير من الأهمية، بدأت الحكومة المركزية منذ حزيران 1989، بالترويج للمجمعات السكنية التي أقامتها لإسكان بعض الكرد، وقد تزامن ذلك مع قيام الحكومة المركزية بتمليك الدور السكنية في القرى العصرية والمجمعات لشاغليها دون مقابل في بعض مناطق كردستان، [6]

---

[1] وزارة الدفاع العراقية، قيادة فرع عمورية العسكري، قيادة شعبة اربيل العسكري، قيادة فرقة اربيل العسكري، سري للغاية، الموضوع : السكن في محافظة التأميم، العدد (23 / 1083)، 16 شباط 1989.

[2] ينظر: خالد سلمان، الانفال نحو تأسيس قراءة تاريخية، مجلة سردم العربي العدد1 (اربيل 2003)، ص 190-192.

[3] محمود سه نكاوى، سه رجاوه بيشتوو، ل 184.

[4] اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص250.

[5] زهير الجزائري، حرب لعاجز سيرة عائدة سيرة بلد، دار الساقي، (بيروت،2009) ، ص 262-263.

[6] جريدة الثورة، العدد 6952 بغداد، 10 حزيران 1989.

والتي على اثرها قامت السلطات الأمنية في كردستان بترحيل بعض العشائر الكردية، والتي من بينها عشيرتا البرادوست والدولمريين [1].

ومن جهته، عقد علي حسن المجيد في حزيران 1989، مؤتمر صحفي أكد فيه على ضرورة الاستمرار بإتباع ((منهج الأنفال بالرغم من انتهاء عمليات التخريب))، وقد شاطره في ذلك حسن علي العامري، [2] الذي تولى المنصب من بعده، قائلا : ((يجب إنهاء اي عمل تخريبي في العراق بشتى السبل، ولا يجوز التهاون مع اي من المناطق المحذوره نهائيا، والاستمرار بعدم السماح للتواجد السكاني وممارسة الزراعة والرعي فيها)) [3].

ولتطبيق سياسة الحكومة العراقية على أكمل وجه، قامت السلطات الأمنية بإخلاء مدينة قلعة دزه، ومدينة رانية ومناطق سكنية أخرى شرق سد دوكان، وأصدرت أوامرها بتهديم المنازل التي يرفض ساكنيها الإخلاء بالآليات العسكرية، [4] وعلى وفق هذا النهج الحكومي، تم توطين مجموعات كبيرة من الكرد في مجمعين رئيسين يقعان شرق محافظة السليمانية، فضلا عن مجمع اخر عرف باسم ((صدامية بارزان)) [5].

واللافت للنظر، ان الحكومة العراقية لم تنكر عمليات التوطين الجديدة التي قامت بها ضد الكرد والعرب، غير انها صورت ذلك ضمن مخطط شامل يبتعد فيه السكان عن القرى الحدودية المجاورة لتركيا وإيران، بهدف حمايتهم من الاعتداءات الخارجية، وإيجاد حزام امني حدودي مع دول الجوار،

---

(1) غفور مخموري ، تعريب كوردستان ، ترجمة عبدالله قركه يى ، ط4، (القاهرة ،2022) ،ص64.

(2) حسن علي العامري : ولد في بغداد سنة 1938، وأكمل دراسته فيها وحصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بغداد سنة 1960، عين وزيرا للتجارة سنة 1976، ثم أصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة خلال المدة (1977 – 1987)، توفى سنة 1998. ينظر : حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 231 – 232.

(3) وزارة الدفاع العراقية، محضر لواء المشاة (115)، كتاب الفيلق الخامس، سري وشخصي، الرقم (ج / 1)، العدد (146)، الموضوع : توجيهات المؤتمر المنعقد في الساعة (16000) في مقر قيادة تنظيمات الشمال في 21 حزيران 1989.

(4) مايكل ام غينتر، كورد العراق الام وامال، ترجمة : عبد السلام محمد رؤوف النقشتدي، دار اراس للطباعة والنشر، (اربيل، 2012)، ص 74.

(5) مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، منظومة استخبارات المنطقة الشرقية، سري وشخصي، الرقم (ش 3، ق 3)، إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ش 3، الموضوع : مجمع صدامية بارزان، في : 5 آب 1989.

ونفت في الوقت نفسه ان يكون ترحيل الكرد قد جرى باتجاه مدن الوسط والجنوب، [1] ودافعت الحكومة عن سياستها الجديدة مبينة بان السكان من الكرد والعرب القاطنين على طول الحدود الإيرانية، قد جرت إعادة توطينهم تعويضا لهم عن المعاناة التي حصلت لهم ابان الحرب مع إيران، الامر الذي أكده وزير الإعلام العراقي لطيف نصيف جاسم، قائلا: ((لقد امضوا سنوات عديدة دون ان تكون لهم حياة أصلا))[2].

وفي سياق متصل، عملت الحكومة المركزية على منع وتهميش التعليم باللغة الكردية ولاسيما في مدينة كركوك، حيث أصدرت الحكومة بتاريخ 7 تشرين الأول 1989، القرار رقم (633)، والذي نصت المادة الأولى منه على: ((اعتبار الرسوب في اللغة الكردية ليس شرط النجاح)) [3].

ولاجل إيقاف المخطط الحكومي الرامي إلى إعادة توطين الكرد، أفاقت الأحزاب الكردية على ضرورة استمرار نشاطها السياسي خارج البلاد، للضغط على المجتمع الدولي بضرورة التدخل من اجل إيقاف عمليات التوطين، ولتحقيق ذلك عقدت الجبهة الكردستانية في تشرين الأول 1989، أول مؤتمر إعلامي لها في باريس، أوضحت فيه أهداف الحكومة العراقية من عمليات إعادة التوطين وخطرها على الكرد في العراق، الامر الذي اثار سخرية الرئيس العراقي الذي علق على ذلك قائلا : ((اختاروا ان يطرقوا أبواب باريس وواشنطن ولندن، وحتى لو استمروا في عملهم هذا الف سنة فانهم لن يحققوا أهدافهم، فنحن لا نخشى خمسة او ستة أشخاص يتحدثون إلى الصحافة)) [4].اذ كان الحزب اليكيتي ممثلين في خمس دول اوربية (فرنسا، السويد ، النمسا، المانيا ، وبريطانيا) [5].

وكإجراء عقابي، قامت سلطات الامن العراقية بحرق وتدمير لبعض القرى الزراعية الواقعة على مقربة من الحدود مع دول الجوار، بهدف إجبار سكانها الرافضين لإعادة التوطين على الانتقال للسكن

---

(1) المركز العربي للمعلومات ، جنة كردستان في جحيم العراق ، مجلة معلومات ، العدد 40، (بيروت ،2007) ، ص 48.

(2) نقلاً عن: جوزيف شكلا، الجذور الايديولوجية لترحيل السكان، مجلة التضامن، العدد 321، (لندن، 1989)، ص 53.

(3) غفور مخموري ، المصدر السابق ، ص89.

(4) نقلاً عن: اوفرا بينغيو، المصدر السابق، ص 255.

(5) نرمين عوسمان : لەبەر تریفەی مانگ خەونەکانی نیشتیمانمان دەچنی،(تحت ضوء القمر حصدنا أحلام بلادنا)، چاپی یەکەم، چاپخانەی کارۆ(د م ، 2020)، ل258-259.

في المجمعات القسرية التي أعدتها الحكومة العراقية لهذا الغرض، [1] وشنت في الوقت نفسه، بعض وحدات الجيش العراقي بالاتفاق مع الحكومة التركية في تشرين الثاني 1989، هجوما على المخيمات الكردية في ديار بكر وماردين، [2] بهدف إجبارهم على العودة إلى داخل الأراضي العراقية، وإزاء ذلك دعت الأحزاب الكردية المنضوية في الجبهة الكردستانية، المجتمع الدولي والمنظمات الدولية للتدخل من اجل إيقاف انتهاكات الحكومة العراقية بحق الكرد ومنع إعادة توطينهم، لما له من تأثير خطير على الكرد كقومية ضمن حدود الدولة العراقية [3].

سابعا : محاولات المعارضة الكردية التفاوض مع السلطة الحاكمة (1989 - 1990) :

بانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، والمراحل العسكرية لعمليات الأنفال، والمباشرة بعملية إعادة توطين الكرد بعيدا عن الحدود مع دول الجوار، توقف النشاط المسلح للأحزاب الكردية العراقية بشكل تام، وأصيبت تلك الأحزاب المدعومة من الخارج بالذهول بعد تحسن علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار ولاسيما إيران وتركيا، الامر الذي أدى إلى هروب معظم قادتها مع عوائلهم إلى خارج العراق، حيث لجأ بعضهم إلى إيران وسوريا وتركيا، والبعض الاخر لجأ إلى الدول الأوربية، ولاسيما المانيا وبريطانيا وفرنسا [4].

وهنا تجدر الإشارة، إلى انه في الوقت الذي تمكن فيه قادة الأحزاب الكردية من الهروب خارج العراق مع عوائلهم، نجد المرأة الكردية على النقيض من ذلك، إذ أضحت وقود لعمليات الحكومة العسكرية، ومكان لاختباء المسلحين الكرد، الامر الذي أدى إلى قيام السلطات الأمنية باعتقال عدد كبير من النساء مع أطفالهن والزج بهن في السجون دون محاكمة، [5] وقد كان من ابرز السجون والمعسكرات

---

(1) كاظم حبيب، مەينەتى كورده فەيليیەكانى عيراق، (الكرد الفيليين في العراق) ، گوڤارى سەنتەرى برايەتى ، ژماره 25، (هەولێر، 2002)، ل 11 .

(2) ديار بكر وماردين : وهي مخيمات سمحت السلطات التركية بإقامتها للكرد بعد أحداث حلبجة، وقد فرضت على الكرد قوانين خاصة لا تسمح لهم بالتنقل خارج هذه المخيمات. ينظر : أنور مصطفى برواري، تارا ورحلت المليون، ط 2، مكتبة حسن العصرية، (د. م، 2013)، ص 72.

(3) أرشيف حزب البارتي، الجبهة الكردستانية العراقية : بيان إلى الرأي العام العالمي حول انتهاكات الحكومة ضد الكرد بتاريخ 27 تشرين الثاني 1989.

(4) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص254.

(5) ينظر : ساكار فاتح اورحمان، الدور السياسي للمرأة الكردية في كردستان العراق (1991 – 2003)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة المنصورة 2015، ص 41 – 42.

التي زجت فيها النساء المعتقلات : سجن طوب زاوة ومعسكر الدبس في كركوك، وسجن قلعة نزراكي في دهوك، ومعسكر بحركة في اربيل، ومعسكر السلامية في الموصل، وسجن نقرة السلمان في المثنى، [1] اذ قدرت الحكومة العراقية عدد النساء المعتقلات في معسكر طوب زاوة وحده بنحو (2869) امرأة، القي القبض على معظمهن خلال عمليات الأنفال [2].

والواضح، ان قدرة الحكومة العراقية على فرض سلطتها في عموم مناطق كردستان العراق، أدى إلى انسحاب بقايا بيشمركة الأحزاب الكردية إلى إيران، [3] فضلا عن ذلك، فان سياسة القوة المفرطة تجاه الأحزاب الكردية المسلحة، اجبر تلك الأحزاب على مراجعة وتغيير خططها بالكامل، فبدلا من قيامها بحرب العصابات التقليدية، قررت هذه الأحزاب، تأسيس تشكيلات جديدة أطلقت عليها اسم : (الكتائب)، مهمتها عمل مفارز سرية متخفية في المناطق المهجورة، بهدف التواصل مع اقرانهم الكرد في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة المركزية [4].

وأمام هذا الواقع المرير الذي عاشه الكرد، سعت الأحزاب الكردية للتحاور مع الحكومة المركزية، اذ بعثت برسالة إلى مستشار الرئيس العراقي للشؤون الكردية مكرم الطالباني، تطلب منه التوسط لدى الحكومة المركزية للاجتماع بممثليها في الخارج، وبعد طرح الموضوع على الرئيس العراقي، تمت الموافقة على ذهاب مكرم الطالباني للحوار شريطة : ان لا يكون هناك تغيير او إضافة على ما تم التحاور عليه سابقا، مع عدم ممانعة الحكومة العراقية بحضور شخصيات كردية إلى العاصمة بغداد ما عدا جلال الطالباني والجبهة الكردستانية، التي تشكلت من اجل إسقاط نظام الحكم في العراق بالتعاون مع الحكومة الإيرانية [5].

---

[1] محمد مجيد، المصدر السابق، ص 1033.

[2] وزارة الداخلية العراقية، مديرية الامن العامة، مديرية امن السليمانية، العدد (2516)، سري وشخصي، السيد (م. ع)، منطقة الحكم الذاتي، إشارة إلى مكالمة هاتفية حول الإحصائية المطلوبة، في : 29 تشرين الأول 1988.

[3] يه كتتى نيشماتي كوردستان، مه كنه بى رتكخشن مام جلال ورده كارى وراستية كاني رايه ربن روون ده كاته وه، (مام جلال يوضح حقائق الانتفاضة)، له بل وكراوه كانى به شى رونا كبيرى، مه كته بي رتكنتين، (سليماني، 2000)، ل 6.

[4] مريوان ابراهيم عبدالله ، المصدر السابق، ص 206.

[5] مكرم الطالباني، المصدر السابق، ص 526 – 527.

وفي أيلول 1989، التقى مكرم الطالباني في لندن: بإبراهيم احمد، صهر جلال الطالباني عن حزب (اليكيتي)، وهوشيار زيباري[1] عن حزب البارتي وبعد عدة مداولات، تم تحديد المبادئ العامة للمصالحة الوطنية، والتي جاء في مقدمتها : تطبيق مضمون بيان الحادي عشر من آذار لسنة 1970، وإقرار التعددية السياسية، وحرية العمل الحزبي الديمقراطي، وإصدار عفو عام وشامل، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وعودة الفلاحين إلى قراهم الزراعية، الا ان المعارضة الإسلامية المرتبطة بإيران، والمعارضة القومية المرتبطة بسوريا، والمعارضة التي لها ارتباطات مع الدول الغربية، رفضت مبدأ الحوار الامر الذي أدى إلى فشل مساعي المصالحة[2].

ويبدو ان فكرة الحوار مع الحكومة المركزية، جاءت في الوقت الذي كانت فيه الأحزاب الكردية جميعها فاقدة لكل قواعدها ووجودها المسلح داخل الأراضي العراقية، ولاسيما بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وعمليات الأنفال وإعادة التوطين .. إذ أصبحت الأحزاب الكردية أحزاب مهاجرة شأنها في ذلك شأن أحزاب المعارضة العراقية الأخرى، [3] وإزاء ذلك حاولت تلك الأحزاب إيجاد طريقة للمصالحة والحوار مع الحكومة المركزية باي شكل من الأشكال، ولتحقيق ذلك أرسلت الجبهة الكردستانية إلى برلين الشرقية في تشرين الأول 1989، وفدا برئاسة محمود عثمان، حيث التقى بياسر عرفات، [4] رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، طالبا منه التوسط لدى الرئيس العراقي

---

(1) هوشيار زيباري: ولد في مدينة عقرة سنة 1953، درس العلوم السياسية في الأردن، وأكمل دراسة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية في بريطانيا، أصبح ممثلا لحزب البارتي في أوربا خلال المدة (1988 – 2003)، ثم أصبح وزير للخارجية العراقية خلال المدة (2003 – 2010). ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 645.

(2) مكرم الطالباني، المصدر السابق، ص 529 – 530.

(3) سەلام عەبدولکەریم ، ژیانی سیاسی لە باشووری کوردستان (1975 - 1991) ، (الحياة السياسية في جنوب كردستان 1975 - 1991) ، چاپخانەی جوار، (هەولێر ، 2011) ، ل 210.

(4) ياسر عرفات: ولد في مصر سنة 1929، وهو القائد العام لحركة فتح التي أسسها سنة 1959، ترأس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1969، توفى في باريس سنة 2004. للتفصيل ينظر: ايريك رولو، الفلسطينيون من حرب إلى حرب، ترجمة : خليل فريجات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، 1989)، ص 332 – 334 ؛ عائشة فرحاتي وزوليخة طخة ، شخصية ياسر عرفات ودوره في القضية الفلسطنية 1929–2004، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد بو ضياف (المسيلة) 2017.

من اجل فتح باب الحوار مع الأحزاب الكردية، وبعد محاولة فاشلة، جاء رد ياسر عرفات بالقول : ((ان الامر ليس سهلا لان التحدث مع الرئيس العراقي حول القضية الكردية يتطلب ظرفا مناسبا)) [1].

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان الجبهة الكردستانية أجرت عدة لقاءات مع أحزاب المعارضة العراقية في سوريا من اجل إقامة جبهة عراقية موحدة لمواجهة الحكومة المركزية، غير ان أحزاب المعارضة العراقية رفضوا الاعتراف بحق المواطنين الكرد بالحكم الذاتي، الامر الذي اثار مسعود البارزاني الذي كان يتفاوض معهم، حيث انتقد ذلك متسائلا : ((هذا موقف المعارضة العراقية قبل وصولها للسلطة فكيف اذا تسلمت الحكم ؟)) [2].

وفي سياق متصل، عقد حزب البارتي في كانون الأول 1989، مؤتمره العاشر في مدينة (ميركفر) الإيرانية، تحت شعار : ((تجديد النضال من اجل الديمقراطية والحكم الذاتي لكردستان))، وقد حضر المؤتمر نحو (332) عضواً عن حزب البارتي، اذ أعاد المؤتمر انتخاب مسعود البارزاني رئيسا للحزب، وعلي عبد الله نائبا له، وتشكيل لجنة مركزية مؤلفة من (21) عضو، [3] وأكد المؤتمر في ختام جلساته، على ضرورة استمرار القوى الكردية في المطالبة بالحقوق المشروعة للكرد ضمن وحدة العراق، [4] مناشدا المجتمع الدولي بتوسيع التضامن مع المواطنين الكرد، وتمثيل الحركة الكردية كمراقب في هيئة الأمم المتحدة، شاكرا جميع الحكومات والمنظمات الإنسانية والأحزاب التي تضامنت مع الكرد في محنته عقب استخدام الأسلحة الكيميائية في حلبجة وبقية مناطق كردستان العراق، داعيا في الوقت نفسه قوى المعارضة الكردستانية والعراقية جميعها للتعاون من اجل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في العراق [5].

وختاما، يتضح بان موازين القوة كانت في صالح الحكومة العراقية التي أصبح جيشها احد أقوى الجيوش في المنطقة، والذي مكنها من الحفاظ على وحدة أراضيها من خلال إضعاف خصومها في الداخل والخارج، في الوقت الذي ابتعدت فيه الأحزاب الكردية عن تحقيق اي من طموحاتها، وأصبحت

---

(1) عدنان المفتي، الاكراد والعلاقات العربية – الكردية، المصدر السابق، ص 63 – 64.

(2) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 523 – 524.

(3) حبيب محمد كريم، المصدر السابق، ص 172 – 175.

(4) مه سعود بارزاني، سه رجاوه بشتوو، ل 412–414.

(5) أرشيف حزب البارتي، نص البيان الختامي للمؤتمر العاشر للحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، في : 12 كانون الأول 1989.

فقيرة فيما يتعلق بالوسائل والتنظيم والعلاقات الخارجية، الامر الذي أدى إلى فشلها كقوة سياسية في تحقيق اي تقدم على الساحة الدولية ..

ثامنا : الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990 واثره على الكرد :

وجدت الحكومة العراقية بعد إنهاء حربها مع إيران، نفسها مجردة من بعض الأسس الاقتصادية، فعملت إزاء ذلك على إيجاد بعض الموارد المالية التي تدعم اقتصادها المتعثر الذي ازدادت متاعبه بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، [1] وتراكم ديون الحرب وعجز الحكومة عن سدادها، إذ كان على الحكومة العراقية دفع مبلغ (7) مليار دولار سنويا لسد فوائد الديون المترتبة عليها، فضلا عن الأضرار التي ألحقتها الحرب في الكثير من البنى التحتية العراقية [2].

وفي خضم تلك الظروف، اتبعت الكويت ودول أخرى سياسة إغراق السوق بالنفط مما يعني انخفاض قيمة الدخل السنوي للعراق، الذي كان بحاجة إلى الأموال من اجل تسديد ديونه من جهة، وتغطية نفقاته الاستهلاكية من جهة أخرى، [3] وإزاء ذلك، اتهمت الحكومة العراقية حكومة الكويت، باستغلال انشغالها في الحرب مع إيران، والزحف داخل الأراضي العراقية وسرقة النفط من حقل الرميلة الجنوبي، وقد ردت حكومة الكويت : بان العراق يرفض تثبيت الحدود بين البلدين، وان له أطماع في الكويت، وان هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة [4].

ولتفادي الأزمة وإظهار حسن النوايا تجاه العراق، طلبت الحكومة العراقية من دول الخليج العربي، مساعدتها في الخروج من محنتها المالية، والتعاون من اجل الحفاظ على ارتفاع أسعار النفط من خلال تحديد سقف إنتاجه، غير ان الدول الخليجية وتحديدا الكويت، رفضت الطلب العراقي مما دفع بالحكومة العراقية إلى استخدام لغة التهديد ولاسيما في الشهور الأولى من سنة 1990، لتتجه على اثرها العلاقات العراقية ـ الكويتية نحو المزيد من التدهور، لاسيما بعد تبادل الاتهامات بين الطرفين وعدم تمكن المساعي الدبلوماسية العربية من احتواء الأزمة [5].

---

[1] دايفيد كيمحي، الخيار الأخير (1967 – 1991)، مكتبة بيسان، (بيروت، 1992)، ص 280 – 281.

[2] حامد الحمداني ، صدام والفخ الامريكي ، غزو الكويت وحرب الخليج الثانية ، مركز محروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، (القاهرة ،2011) ، ص22–23.

[3] نبيل نجم ، في مرمى النيران ، دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع ، (القاهرة ، 2015)، ص 32.

[4] نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص259– 260.

[5] ينظر: رافد احمد أمين العاني، الدور العربي في حرب الخليج الثانية 1991المملكة العربية السعودية انموذجا، المجلة السياسية والدولية، العدد 21، (بغداد، 2012)، ص 3.

وبعد فشل الوساطات الرامية جميعها لحل الأزمة العراقية ـ الكويتية، اجتاحت القوات العراقية الكويت في غضون ساعات قليلة أعقبت فجر يوم 2 آب 1990، مما أضطر أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح [1] وأبناء الأسرة الحاكمة، إلى الهروب باتجاه المملكة العربية السعودية، وقد بررت الحكومة العراقية هذا الهجوم بأنه قد جاء استجابة لطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة، ووعدت بسحب قواتها بعد استقرار الأوضاع واستتباب الامن في الكويت، [2] غير ان مجلس الامن الدولي لم يكترث لتصريحات المسؤولين في الحكومة العراقية، وسارع في يوم الاجتياح نفسه إلى عقد الجلسة المرقمة (2932)، وشرع بالتصويت على مشروع قرار حمل الرقم (660)، أعرب فيه عن إدانته للاجتياح العراقي للكويت، مطالبا الحكومة العراقية بالانسحاب الفوري غير المشروط [3].

وفي اليوم التالي للاجتياح (3 آب 1990)، أصدرت الجبهة الكردستانية بيانا أدانت فيه الاجتياح العراقي للكويت، منتقدة سياسة بغداد في هذا المجال، داعية في الوقت نفسه المجتمع الدولي إلى إنهاء التدخل العسكري العراقي في الكويت. كما أصدرت الجبهة الكردستانية بيانا اخر أعلنت فيه إيقاف عملياتها المسلحة جميعها ضد الحكومة المركزية، ويبدو ان هذه الخطوة جاءت بهدف استمالة المسلحين الكرد الموالين للحكومة المركزية، [4] والذي قدر عددهم بالآلاف وأطلقت عليهم الحكومة اسم ((فرسان صلاح الدين))، في حين أطلقت عليهم الأحزاب الكردية وصف ((المرتزقة))، وبالفعل

---

(1) جابر الأحمد الصباح : ولد في الكويت سنة 1928، وتلقى تعليمه فيها، أصبح وزيرا للمالية والصناعة والتجارة سنة 1963، ثم رئيسا لمجلس الوزراء سنة 1965، ثم وليا للعهد للمدة (1966 – 1979)، أصبح أمير للكويت بعد وفاة الشيخ صباح السالم الصباح في سنة 1979، واستمر في منصبه لغاية وفاته سنة 2006. ينظر: عبد الوهاب الكيلاني، ج 2، المصدر السابق، ص 13.

(2) اسماء عزري، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي النزاع العراقي الكويتي (1979–1991) انموذجا ، رسالة ماجستير قدمت ال مجلس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد بو ضياف(المسيلة) 2018 ، ص 64–66.

(3) UNITED NATIONS Security COUNCIL. Document S/21424 ، 2 August 1990،P19.

(4) عفاف مجدل وخديجة عطلاوي، صدام حسين واكراد العراق من النظرة الكردية(1979 – 2003)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف، (الجزائر، 2017)، ص 39.

نجحت الأحزاب الكردية في استمالة أعداد كبيرة من المسلحين الموالين للحكومة المركزية للقتال إلى جانبها [1].

والجدير بالذكر، ان موقف الأحزاب الكردية قد أصبح أكثر وضوحا من ذي قبل، ولاسيما بعد رفض العديد من الجنود الكرد البقاء ضمن صفوف قوات الجيش العراقي على اثر تلويح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، عن نيتهم إخراج قوات الجيش العراقي من الكويت بالقوة، الامر الذي تسبب بازدياد عمليات الهروب الجماعي للجنود الكرد من وحداتهم العسكرية والعودة إلى كردستان العراق، مفضلين قتال الحكومة المركزية إلى جانب الأحزاب الكردية، بدلا من القتال ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في ارض ليس لهم فيها أي انتماء، فضلا عن ذلك، فان سحب معظم قطعات الجيش العراقي من المناطق الكردية، ونشرها في الكويت، قد سمح لوحدات الأحزاب الكردية بإعادة تثبيت نفسها في بعض المناطق الكردية [2].

وأمام هذه المعطيات الجديدة، بدأ قادة الأحزاب الكردية يعملون على إيجاد قاعدة صلبة لهم، تكون محطة للانطلاق والعمل المشترك مع أحزاب المعارضة العراقية، بالتعاون مع إيران وسوريا اللتان ادتا دورا كبيرا في تقريب وجهات النظر المختلفة بين فصائل المعارضة، وصولا إلى الأرضية المشتركة للجميع، وعلى هذا الأساس أعلن في 27 كانون الأول 1990، عن تأسيس : ((لجنة العمل المشترك))، والتي ضمت أحزاب : ((الجبهة الكردستانية، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية، وحزب البعث قيادة قطر العراق، والحزب الشيوعي العراقي))، فضلا عن قوى عراقية أخرى اقل شأنا [3].

وقد نص البيان التأسيسي للجنة العمل المشترك، على تحقيق جملة من الأهداف، لعل من بين أهمها : حل القضية الكردية حلا عادلا، ومنح الكرد حقوقهم القومية والسياسية المشروعة من خلال تطبيق اتفاقية (11 آذار 1970)، وضمان الحقوق الثقافية والإدارية للأقليات القومية، وإلغاء سياسة

---

(1) موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الى تهديد الجغرافيا السياسية ، مركز الامارات للدرراسات والبحوث الاستراتيجية ، (ابي ظبي ، 2001) ، ص 93.

(2) ينظر : هادي علي، المصدر السابق، ص 181 – 182.

(3) ينظر: علي محمد الشمراني، صراع الأضداد : المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، منشورات دار الحكمة، (لندن، د. ت)، ص 240 – 243.

التمييز القومي، وإزالة الآثار السياسية والسكانية جميعها لمحاولة تغيير الواقع القومي والتاريخي لمناطق كردستان العراق [1].

وفي سياق متصل، عقدت الأحزاب الكردية في أواخر سنة 1990، اجتماعا في مدينة كرمنشاه الايرانية حضره ممثلون عن حزب الدعوة الإسلامية، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ومنظمة العمل الإسلامي، لبحث تطورات الموقف في ظل احتمال شن التحالف الدولي هجوما عسكريا لاستعادة الكويت وانعكاس ذلك على الأوضاع داخل العراق، وقد اعد نوشيروان مصطفى خطة عمل من (59) نقطة، تبحث في احتمالات تطور الوضع في داخل العراق [2].

وعلى قدر من الأهمية، سعت الجبهة الكردستانية إلى فتح قناة اتصال مع الحكومة المركزية، حيث أرسلت إلى تونس وفدا برئاسة محمود عثمان،لمتابعة حوار المصالحة الذي بدأ في برلين الشرقية قبل 1990، وقد كان في استقبال الوفد الكردي السفير الفلسطيني في تونس حكم بلعاوي، الذي أعلن عن رغبته بحل القضية الكردية حلا سلميا، غير ان هذه اللقاءات لم تسفر عن اي حوار مباشر مع الحكومة المركزية، [3] بسبب تأزم الوضع بين العراق ودول التحالف، التي صممت على إخراج العراق من الكويت، وتدمير جميع قدراته العسكرية، وعزله بشكل شبه تام عن اي تواصل مع المجتمع الدولي، الامر الذي سيكون له اثار ايجابية كثيرة على الأحزاب الكردية، وهو ما سنتناوله في محاور الفصل القادم.

---

(1) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 524 –525.

(2) المصدر نفسه، ص 525.

(3) ينظر : عدنان المفتي، الاكراد والعلاقات العربية الكردية، المصدر السابق، ص 63 – 64.

الفصل الرابع

الأوضاع السياسية للكرد بعد حرب الخليج الثانية

(1991 - 1998)

- **أولا : انتفاضة آذار** 1991 **وأثرها على الأوضاع السياسية للكرد**
- **ثانيا : المفاوضات بين الحكومة المركزية والأحزاب الكردية** 1991
- **ثالثا : انسحاب الإدارات الحكومية من المناطق الكردية ونتائجه** (1991 - 1992)
- **رابعا : مؤتمرات المعارضة العراقية** 1992 **وأثرها على كردستان العراق**
- **خامسا : اثر نشاط حزب العمال على الكرد في العراق** (1992 - 1993)
- **سادسا : الحرب الأهلية في كردستان العراق** (1993 - 1996)
- **سابعا : التدخل الخارجي في الصراع بين الحزبين الكرديين** (1996 - 1998)

أولا : انتفاضة آذار 1991 وأثرها على الأوضاع السياسية للكرد :

بعد فشل الوسائل الدبلوماسية الهادفة لانسحاب الجيش العراقي من الكويت، أنذرت قوات التحالف الدولي في منتصف كانون الثاني 1991، الحكومة العراقية بضرورة الانسحاب غير المشروط من الكويت، الامر الذي رفضته القيادة العراقية وتسبب ببدء العمليات العسكرية لما عرف بحرب الخليج الثانية في 17 كانون الثاني 1991، حيث استخدمت قوات التحالف الدولي طاقات عسكرية هائلة وأسلحة شديدة الدمار [1].

والواضح، انه على الرغم من ان النشاط الجوي لطائرات قوات التحالف الدولي على كردستان العراق، كان ذا أهداف محددة شملت بعض مراكز الاتصالات ومحطات التوليد الكهربائية والمطارات ومخازن الأسلحة والمعدات النفطيةالا ان تلك الطائرات لم تكن قادرة على إصابة جميع أهدافها بدقة عالية، مما أدى إلى تدمير بعض البيوت ولاسيما في مدينة اربيل، [2] ومع استمرار الضربات الجوية التي دامت أسابيع، بدأت المرحلة الأخيرة من العمليات العسكرية بهجوم قوات التحالف البرية في 24 شباط 1991، والتي أطلق عليها اسم عملية : ((عاصفة الصحراء))، بهدف إخراج القوات العراقية من الكويت وتدمير قدراته العسكرية [3].

وعلى اثر تلك التطورات، وجه نوشيروان مصطفى عضو المكتب السياسي لحزب اليكيتي في 28 شباط 1991، رسالة إلى مسلحي حزبه في كردستان العراق، يدعوهم إلى الاستعداد والتهيؤ لتنفيذ أوامر قيادة حزب اليكيتي التي ستصدر إليهم عن طريق إذاعة صوت كردستان ببدء العمليات المسلحة ضد الحكومة المركزية [4]وعلى أساس الضعف الذي أصاب الحكومة المركزية نتيجة قوة الضربات العسكرية لقوات التحالف الدولي، اخذ قادة الكرد بالتخطيط بأعلان انتفاضة آذار [5] 1991،

---

(1) بطرس بطرس غالي، أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، (القاهرة، 1991)، ص 4- 9.

(2) فاضل الزهاوي، حرب الخليج وانتفاضة كردستان العراق ، مطبعة روون، (السليمانية، 2004)، ص 69.

(3) بوب وود ورد، القادة : خفايا ما قبل وبعد حرب الخليج، ترجمة : عمار جولاق ومحمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (عمان، 1991)، ص 295.

(4) فاضل الزهاوي، المصدر السابق، ص 83.

(5) انتفاضة آذار : أطلقت عليها الحكومة المركزية تسميات وصفات ومصطلحات من شأنها إضفاء عدم مشروعية التحركات المسلحة، واتهام القائمين بها بالخيانة، الامر الذي يوجب على الجيش القضاء عليها وعلى المتعاطفين والداعمين لها، حيث وصفت بأنها (تمرد)، (عصيان)، (حركة انفصالية). كما أطلق على المنتفضين

مع فصائل المعارضة العراقية الأخرى، وعلى وجه السرعة، وضعت الأحزاب الكردية ذات النفوذ في مدن كردستان العراق، الخطط اللازمة للقيام بانتفاضة مسلحة أُشعلت شرارتها الأولى في 3 آذار 1991، عندما قام مسلحي الأحزاب الكردية في قضاء رانية بالهجوم على معسكرات الجيش والمقرات الحزبية التابعة للحكومة المركزية،[1] باستثناء مديرية الأمن التي تجمع فيها عدد كبير من مسؤولي الحزب الحاكم الذين ابدوا مقاومة عنيفة استمرت ليومين لكن بعد نفاذ اسلحتهم استسلموا الى قوات حزب اليكيتي فقتلوهم بطريقة بشعة ومثلت بجثث البعض منهم ، ثم امتدت الانتفاضة لتشمل معظم مناطق السليمانية، ولاسيما بعد انسحاب قوات الجيش العراقي بجميع معداته العسكرية [2].

وفي الوقت ذاته، خرج بشكل مفاجئ وسريع، نحو مئة متظاهر في وسط مدينة اربيل، مرددين شعارات مناهضة للحكومة المركزية، لتسارع قوات الأمن في التصدي لهم وتفريقهم، غير انهم عادوا وسيطروا على المدينة في 6 آذار 1991، بمساعدة بعض العناصر التابعة للأحزاب الكردية، وذلك بعد قتال عنيف مع قوات الفيلق الخامس [3].

وفيما يتعلق بمحافظة كركوك التي بلغت درجة من المكانة لدى بعض الكرد بحيث أطلق عليها جلال الطالباني تسمية ((قدس كردستان)) [4]. ، فقد كانت السيطرة عليها من قبل المسلحين الكرد صعبة للغاية، بسبب تمركز قوات كبيرة من الجيش العراقي فيها، وعلى هذا الأساس رُسمت لها خطة للهجوم تقوم على تقسيم قوات البيشمركة إلى مجموعتين : الأولى وتضم مسلحين من حزب البارتي ومجموعات من الحزب الشيوعي العراقي، ومهمتها القيام بالهجوم عبر محور اربيل، أما المجموعة الثانية التي ضمت مسلحين من حزب اليكيتي وبعض الأفراد من العشائر الكردية، فمهمتها الهجوم عبر محور السليمانية وجمجمال .. وبعد عدة مواجهات شرسة داخل مدينة كركوك استخدمت فيها

(متمردون)، (خونة)، (مخربون أجانب)، (عصاة)، (قطاع طرق)، (انفصاليون). ينظر : جريدة الجمهورية، العدد 13589، بغداد 13 آذار 1991،جريدة الثورة ،العدد 7595 ، بغداد ، 11 نيسان 1991.

(1) علي سنجاري، المصدر السابق، ص 91.

(2) ابراهيم عبد الطالب ، انهيار جدار عرب المشرق ، دار زهران للنشر والتوزيع ،(عمان، 2010)، ص 407.

(3) سعيد الحاج صديق، زاخو الماضي والحاضر : دراسة تاريخية اجتماعية سياسية اقتصادية، مطبعة خانى، (دهوك، 2009)، ص 79.

(4) عبد الوهاب محمد العمراني، مشاهدات وانطباعات الشرق والغرب (رؤية يمنية في ادب الرحلات)، دار الخليج للصحافة والنشر ، (عمان ،2017) ، ص46.

قوات الجيش العراقي الدبابات والطائرات، اجبر مسلحي الأحزاب الكردية على الانسحاب إلى ضواحي المدينة، ولم يتمكنوا من السيطرة على المدينة الا بعد وصول مجموعات مسلحة من الحركة الإسلامية الكردية [1].

وفي محاولة من الحكومة المركزية للسيطرة على الوضع في مدن كردستان العراق، امر علي حسن المجيد باعتقال المئات من الكرد، الامر الذي عقد الموقف وجعل مهمة إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي تكون شبه مستحيلة، لاسيما وانها أدت إلى تعميق الشعور المعادي للحكومة المركزية، فبدلا من إثارة الرعب في قلوب الناس، نجد ان هذه الأحداث قد دفعتهم إلى تصعيد الموقف والانتقام من كل شيء له صلة بالحكومة المركزية وإجراءاتها التعسفية [2].

وبهدف كسب مشاعر الرأي العام الكردي، أعلن زعيم حزب البارتي مسعود البارزاني في ذروة الانتفاضة أمام حشد من سكان قضاء كويسنجق التابع لمحافظة اربيل بان : ((ثانية واحدة من هذا اليوم تساوي ثروات العالم كله))، ثم أردف قائلا : ((انه اكبر شرف أحظى به في حياتي .. هذه اللحظة التي طالما انتظرتها)) [3].

لم تكن قوى المعارضة العراقية في الخارج ولاسيما الكردية منها، بعيدة عن مجريات الأحداث التي نتجت عن خسارة العراق في حرب الخليج الثانية، إذ سرعان ما أدركت قوى المعارضة أكثر من ذي قبل، الأهمية السياسية المترتبة على خسارة العراق في حرب الخليج الثانية، وعملت إزاء ذلك إلى عقد مؤتمر لها في بيروت للمدة (11 – 13) آذار 1991، تحت مسمى : ((المؤتمر الأول لقوى المعارضة العراقية))، بهدف متابعة التطورات السياسية الداخلية في العراق، رافعين شعار : ((وحدتنا ضمانة لخلاصنا من الدكتاتورية وصيانة لوحدة وطننا وانتصار للبديل الذي يختاره الشعب)) [4]. وقد بدأت جلسات المؤتمر بالاستماع إلى التقرير الذي قدمته لجنة العمل المشترك عن الأوضاع التي مر بها العراق، وما يعانيه العرب والكرد من سياسة البطش والاضطهاد، كما ناقش المؤتمر أهمية

---

(1) فاضل الزهاوي، المصدر السابق، ص 103–106.

(2) جريدة الأهرام، العدد 38080، القاهرة، 12 آذار 1991.

(3) فؤاد قاسم الأمير، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة الأمريكية، ط2، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، (بغداد، 2005)، ص 154.

(4) ميشال نوفل، لوحة المعارضة العراقية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 1، (بيروت، 1991)، ص 10 – 11.

الاستمرار بانتفاضة آذار وكيفية دعمها عراقيا وعربيا ودوليا،[1] وقد أكد المؤتمر في بيانه الختامي على ((ادنة مصادرة حريات الشعب وانتهاك حقوق الانسان العراقي وممارسة سياسة الارض المحروقة في كردستان العراق والتهجير القسري لسكانها واستخدام الاسلحة الكيمائية))[2].

ومع استمرار الانتفاضة في المناطق الكردية، تمكنت في 14 آذار 1991، بعض المجاميع المسلحة التابعة لأحزاب الجبهة الكردستانية، من التسلل إلى مدينة زاخو والسيطرة عليها، ولم يمض وقت طويل حتى تمكنت تلك المجاميع المسلحة من السيطرة على معظم محافظة دهوك من دون اي مقاومة تذكر، وذلك بعد حصولهم على الدعم والإسناد عبر الحدود العراقية [3].

وعلى قدر كبير من الأهمية، نلاحظ ان عمر انتفاضة آذار 1991، لم يكن طويلا، إذ سرعان ما تمكنت قطعات الجيش العراقي من القضاء على الانتفاضة بشكل تدريجي في معظم المحافظات، الامر الذي أدى إلى محدوديتها وتمكن الحكومية العراقية من السيطرة مرة أخرى على بعض المناطق الكردية الرئيسة انتهاء بمدينة زاخو، [4] وفي المقابل بقيت بعض المناطق الكردية عصية على القوات العراقية، بسبب تمركز عدد كبير من مسلحي الأحزاب الكردية فيها، وتمكنهم من طبيعتها الجغرافية، وحصولهم على الدعم الخارجي عبر الحدود العراقية [5].

وفي ظل تلك الأوضاع المتردية التي عاشتها عموم مدن العراق من جنوبه إلى شماله، لم يكن مستغربا ان تقع سلسلة من الأهوال والمآسي الإنسانية ضد المواطنين الكرد، حيث قتل وفقد وشرد الآلاف منهم جراء القصف والجوع والبرد والمرض ،[6] حيث ان استخدم الحكومة المركزية للقوة المفرطة في سبيل القضاء على انتفاضة آذار، أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من المواطنين الكرد باتجاه الأراضي الإيرانية والتركية، وقد عرف ذلك النزوح في بعض وسائل الإعلام العالمية بـ ((الهجرة المليونية))،

---

(1) عبد الرحيم عبد سالم العامري ، المصدر السابق، ص 106.

(2) نقلاً عن: عزيز قادر الصمانجي، ، المصدر السابق، ص 83.

(3) أنور مصطفى برواري، المصدر السابق ، ص 19.

(4) سعيد الحاج صديق، المصدر السابق، ص 177. ؛ جريدة الثورة ، العدد 75872، بغداد، نيسان 1991.

(5) محمود محمد محمود زايد، موقف الصحافة المصرية من انتفاضة آذار 1991 في كردستان العراق، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة زاخو، المجلد 10، العدد 2، (دهوك، 2022)، ص 327.

(6) درية عوني، المصدر السابق، ص 184.

حيث قدرت أعداد النازحين الكرد إلى الأراضي التركية والإيرانية بنحو (مليونين) نازح ،[1] ولم يبق أمام الأحزاب الكردية الا ان توجه بصرها نحو دول العالم بهدف إيجاد حل للازمة، وإزاء ذلك اصدر حزب البارتي في نيسان 1991، نداء عاجل دعا فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيران وتركيا والسعودية، لمد يد العون وإيجاد الوسائل لحماية المواطنين الكرد [2]. وقد تناولت بعض وسائل الإعلام العالمية بالأخبار والصور هذا النزوح، الامر الذي اثار معظم الرأي العام العالمي لصالح القضية الكردية، وتوسعت دائرة تعاطف معظم دول العالم مع الكرد، وعلى الأثر سارعت بعض الدول والمنظمات لتقديم المساعدات الإنسانية للكرد، حيث ناشدت فرنسا الأمم المتحدة بالتدخل على أساس إنساني وتبعتها في ذلك بريطانيا [3].

وكانت ردة فعل الأمم المتحدة كانت سريعة تجاه الكرد، ففي 5 نيسان 1991، اصدر مجلس الأمن الدولي بناء على الطلب المقدم من بريطانيا وفرنسا وتركيا وإيران، القرار رقم (688)، [4] والذي تضمن العديد من البنود، من بينها : إدانة الحكومة العراقية، ووقف عمليات القمع الذي تمارسه بحق المدنيين في العراق، ولاسيما في المناطق الكردية، [5] والسماح بدخول المنظمات الإنسانية الدولية لإغاثة اللاجئين، وإنشاء منطقة الملاذ الأمن [6] في المنطقة الكردية، والتي حددت من شمال

---

(1) محمد احسان ، المصدر السابق ،ص112-113.

(2) حيدر موسى منخي القريشي ، اثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية دراسة العراق وليبيا انموذجا ، المركز العربي للنشر والتوزيع (القاهرة ،2018) ،ص 180.

(3) عبد الفتاح عبد الرزاق، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي العام : دراسة تحليلية، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين – اربيل 2001، ص213-214 .

(4) شورش حسن عمر، خصائص النظام الفيدرالي في العراق : دراسة تحليلية مقارنة، ط 2، المركز العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2018)، ص 111.

(5) UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL Document ، S \RES \688(1991).

(6) الملاذ الأمن : وهو مفهوم جديد في السياسية الدولية ظهر عقب نهاية الحرب الباردة، وكان العراق من أوائل الدول التي طبق عليها هذا المفهوم الذي برز لاحقا في الصراعات العرقية في يوغسلافيا، والملاذ الامن في العراق هو غطاء شرعي لمنع حدوث كارثة إنسانية من دون دوافع سياسية، لان ذلك سيعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية من قبل دول أو دولة أجنبية في شؤون دول أخرى. ينظر : احمد اللامي، أضواء على تجربة المنطقة الآمنة في شمال العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد 6، (بغداد، 2013)، ص 40.

خط العرض (36) جنوب محافظة اربيل حتى حدود العراق مع تركيا، وحظر اي نشاط جوي عراقي في هذه المناطق [1].

والواضح، ان قرار مجلس الأمن الدولي رقم (688)، يعد حالة نادرة وغير مسبوقة في تاريخ الكرد، كونه المرة الأولى التي أصدرت فيها هيئة دولية قرارا لصالح الكرد له قوة قانونية ملزمة، ممهدا الطريق لتدخل القوات الأمريكية وقوات بعض الدول الأوربية المتحالفة معها في كردستان العراق، إذ توغلت هذه القوات التي أطلق عليها اسم ((الوادي الأمن))، والبالغ عددها نحو (25) الف جندي، داخل الأراضي العراقية بعمق نحو (50) كم إلى الشرق من مدن زاخو والعمادية وسرسنك، أعقبها التوغل بعمق نحو (80) كم، ثم قررت إقامة خط فاصل يمتد لمسافة (115) كم على طول الحدود العراقية ـ التركية، بعمق (50) كم في داخل الأراضي العراقية [2].

وفي سياق الدعم الأمريكي للكرد في العراق، أوكلت الادارة الأمريكية قسم المساعدات التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، مهمة إدخال معونات الإغاثة جوا إلى مناطق كردستان العراق، وفي الوقت نفسه، وصلت إلى شمال العراق قوات من فرنسا وبريطانيا وايطاليا وهولندا، حيث تم الإعلان في 13 نيسان 1991، عن تشكيل قوات المهمات المشتركة بقيادة أمريكية، لتثبيت المناطق التي أشار إليها القرار الدولي رقم (688) بالمناطق التي تقع تحت حماية الأمم المتحدة، وبناء مخيمات للاجئين الكرد فيها، وتوفير الحماية التامة لهم، وقد لعبت الحكومة التركية دورا محوريا في طرح وإنجاح الهدف من القرار بما يخدم مصالحها على طول الحدود العراقية ـ التركية [3].

ثانيا : المفاوضات بين الحكومة المركزية والأحزاب الكردية 1991 :

تبنت الإدارة الأمريكية في أعقاب حرب الخليج الثانية، حملة سياسية وإعلامية معادية للحكومة العراقية، بهدف إظهارها بمظهر الحكومة المنتهكة لكل الأعراف والتقاليد الإنسانية تجاه شعبها، ولتحقيق ذلك بدأت معظم الصحف والقنوات الفضائية الأمريكية والدول المعادية للعراق، تبث عشرات الصور يوميا عن كرد العراق المشردين في الجبال، فضلا عن صور الأطفال والنساء والعجزة وهم يتوسلون

(1) محمود محمد زايد، المصدر السابق، ص 329.

(2) فاضل الزهاوي، المصدر السابق، ص 180-181.

(3) عمار عباس محمود، القضية الكردية : إشكالية بناء الدولة، العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2016)، ص75-76.

الطعام والشراب من سيارات الإغاثة الأمريكية والدولية، وقد ساعدت تلك المشاهد المؤلمة على تأجيج معظم الرأي العام العالمي ضد الحكومة العراقية بالشكل الذي أدى إلى إضعاف ارتباط المنطقة الكردية بالحكومة المركزية [1].

واللافت للنظر، ان التوظيف الأمريكي للملف الكردي، دفع الحكومة العراقية إلى إدراك خطورة التدخل الدولي على وضعها الداخلي، فسعت إلى التقرب من الجبهة الكردستانية بهدف تحجيم الاثار السلبية الناتجة عن التدخل الأجنبي المباشر في الشؤون العراقية، وإزاء ذلك أطلق الرئيس العراقي في 11 نيسان 1991، مبادرة للحوار مع الأحزاب الكردية المعارضة، التي سارعت بدورها إلى قبول مبدأ الحوار مع الحكومة المركزية، حيث أرسلت الجبهة الكردستانية وفدا إلى العاصمة بغداد ضم كل من : عمر فتاح وفريديون عبد القادر عن حزب اليكيتي، وفاضل ميراني وازاد برواني عن حزب البارتي، من اجل استطلاع اراء ومقترحات الحكومة المركزية، ومعرفة مدى جديتها في بدء الحوار مع أحزاب المعارضة الكردية [2].

وخلال الاجتماع، أعلنت الحكومة المركزية عن استعدادها للنقاش حول كل شيء عدا طرح فكرة الانفصال عن العراق، واشترطت ان يكون التفاوض في العاصمة بغداد مع وفد كردي عال المستوى برئاسة احد القياديين : جلال الطالباني أو مسعود البارزاني أو كليهما، حتى يتم حل كل المسائل العالقة في وقت قصير، [3] وعلى الأثر، اجتمع قادة أحزاب الجبهة الكردستانية في 19 نيسان 1991، في شقلاوة، باستثناء الحزب الشيوعي العراقي، الذي فضل عدم الحضور لأسباب غير معلنة، وقد ظهر خلال الاجتماع رأي مفاده : ((ان القضية الكردية ليس لها الا حل وحيد، وهو : الاتفاق داخل العراق))، وقد كان هذا الرأي يمثل أغلبية قادة الأحزاب المنضوية في الجبهة الكردستانية، والتي رأت بان بقاء الرئيس العراقي في السلطة، يمثل فرصة للكرد في انتزاع اكبر قدر من التنازلات، لاسيما بعد الخسارة الفادحة التي تعرض لها العراق في حرب الخليج الثانية، والضعف الذي أصاب الحكومة العراقية من جراء ذلك [4].

---

(1) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، 2009)، ص 128.

(2) إبراهيم نوار، المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام (1990 – 1993) مطبوعات ان 1993، (لندن، د. ت)، ص 111.

(3) مريوان ابراهيم عبدالله ، المصدر السابق، ص231–233.

(4) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 529.

لم يكن جلال الطالباني متحمسا لقبول المفاوضات مع الحكومة المركزية، وكان يميل إلى الاحتفاظ بقناعاته السابقة حول عدم جدية الرئيس العراقي في حل القضية الكردية، كما كان الوحيد داخل حزب اليكيتي الذي صوت بالضد من الحوار مع الحكومة المركزية، مقابل عشرة أعضاء من الحزب صوتوا لصالح الحوار، ورغم عدم قناعته الشخصية بدقة ما حمله أعضاء حزب اليكيتي من تفاؤل، إلا أنه وافق على موقف أعضاء الحزب بقبول الحوار [1].

وفي 21 نيسان 1991، وصل إلى بغداد وفد من الجبهة الكردستانية برئاسة جلال الطالباني، وعضوية : ((عمر فتاح وعمر عبد الله ودارا توفيق عن حزب اليكيتي، ونيجرفان البارزاني وازاد برواري عن حزب البارتي، ورسول مامند عن حزب حسك، وسامي عبد الرحمن عن حزب الشعب))، [2] وبعد عدة جلسات مع علي حسن المجيد وعزة ابراهيم الدوري[3] وطارق عزيز، التقى الوفد الكردي بالرئيس العراقي الذي أبدى استعداده للتوصل إلى صياغة اتفاق مشروع متكامل للحكم الذاتي. وقد تناولت المفاوضات عدة محاور تقدم بها الوفد الكردي منها : ((تطبيع الأوضاع في كردستان ووقف عمليات التهجير ضد الكرد، وتفعيل الحكم الذاتي، وإصدار قرارات توفر المقومات الضرورية في المجالات السياسية والديمقراطية، و التعاون مع الامم المتحدة من اجل توفير الاحتياجات الازمة في كردستان العراق)) [4].

كان أعضاء الوفد الكردي متفائلين من تصريحات الرئيس العراقي عند مقابلته لهم وسهولة سير الحوار في الأيام الأولى، حيث أوضح الرئيس العراقي بأنه يسعى إلى تغيير سياسته تجاه الكرد، وأعلن عن التزامه بإجراء انتخابات عامة، وإيجاد ضمانات تكفل حرية الصحافة والتعددية السياسية، مع تأكيده على ان مطالب الوفد الكردي تحتاج إلى مناقشة تفصيلية، ومن جانبه، صرح جلال الطالباني حول الحوار قائلا : ((ان وفد الحكومة المركزية، قال لنا بصراحة ان مناطق كركوك وخانقين ومندلي

(1) وليد الحلي، العراق الواقع وافاق المستقبل ، الفرات للنشر والتوزيع ، (د.م ،1991) ، ص 188.

(2) مريوان ابراهيم عبدالله ، المصدر السابق ، ص 234.

(3) عزة ابراهيم الدوري :ولد في محافظة صلاح الدين قضاء الدور سنة ١٩٤٢، درس في ثانوية الأعظمية ولكنه فشل في دراسته، ثم انضم الى صفوف حزب البعث حتى أصبح عضوا للقيادة القطرية ثم نائباً لرئيس الجمهورية، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، ووزير الداخلية ووزير الزراعة وبعد سنة ٢٠٠٣، توارى عن الانظار ولم تفلح القوات الامريكية بالقبض عليه.للتفصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق،ص417

(4) جريدة الاتحاد ، العدد 48/11، حيفا ،26 ايار 1991.

وشيخان وسنجار وتلعفر وعين زالة، ليست مناطق كردية، بل هي عربية وضرورية في الحفاظ على ارض العراق)) [1].

وبعد عودة وفد الجبهة الكردستانية من بغداد في 30 نيسان 1991، اجتمع جلال الطالباني مع قيادات الأحزاب الكردية في قضاء شقلاوة، لدراسة الجدوى من الحوار مع الحكومة، والذي لم يصل إلى اي نتائج ملموسة عدا بعض الوعود، وابلغهم بان الحكومة المركزية طلبت ان يقوم مسعود البارزاني بإكمال المرحلة الثانية من الحوار [2].

ويبدو ان طلب الحكومة المركزية بان تكون جلسات المرحلة الثانية من الحوار مع مسعود البارزاني، قد جاء لعدة اعتبارات لعل من بينها ما يملكه مسعود البارزاني من ثقل عشائري وسياسي في معظم مناطق كردستان العراق، فضلا عن انتمائه إلى عائلة سياسية كان لها دور في الحوار مع الرئيس العراقي في وقت سابق. وهي أيضا محاولة على ما يبدو من الحكومة المركزية لكسب ثقة بعض العشائر الكردية التي كان بعضها يتمتع بنوع من العلاقات الشخصية مع الحكومة المركزية، لاسيما وان معظم أفرادها كانوا ينتمون إلى (فرسان صلاح الدين).

واستكمالا لجلسات الحوار مع الحكومة المركزية، وصل إلى بغداد في 7 أيار 1991، وفد من الجبهة الكردستانية برئاسة مسعود البارزاني، وعضوية : ((جوهر نامق[3] وروز نوري شاويس[4] وجرجيس

---

(1) نقلاً عن: عطا الطالباني، عندما تتكلم الأرقام حول مفاوضات الجبهة الكردستانية مع الحكومة المركزية عام 1991، مطبعة وزارة الثقافة في حكومة إقليم كردستان، (السليمانية، 2000)، ص 20.

(2) رزنامه ى روزنامه، زماره 152، هه وليز، 5 شباط 2008.

(3) جوهر نامق: ولد في قضاء كلار التابع الى مدينة السليمانية سنة١٩٤٦، حصل على البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة المستنصرية، شغل مناصب عدة في حزب البارتي منها عضواً في القيادة المؤقتة سنة ١٩٧٥، ثم عضواً في المكتب السياسي للحزب، فضلاً عن انتخابه أول رئيس برلمان لأقليم كردستان سنة ١٩٩٢، توفى في السويد سنة ٢٠١١ . للتفصيل ينظر:علي عذيب رحيمة الشريفي، المصدر السابق، ٢٣٥.

(4) روژ نوري شاويس: ولد في مدينة السليمانية سنة ١٩٤٧، أكمل دراسته الثانوية والجامعية في مدينة الموصل،حيث تخرج من كلية الهندسة (قسم الكهرباء) سنة ١٩٧٠ ،ثم توجه لإكمال دراسته العليا في ألمانيا ، وحصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية سنة ١٩٧٤ ، ثم عاد إلى العراق سنة ١٩٧٥ ، انضم للحزب البارتي وأصبح في سنة ١٩٧٩ ،عضواً في المكتب السياسي للحزب ، عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء في حكومة إقليم كردستان التي تم انتخابها سنة ١٩٩٢، ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للكهرباء بالوكالة سنة ٢٠٠٥ ، توفى سنة ٢٠٢١. للتفصيل ينظر : سلام حميد كزار الغزي، روز نوري شاويس : حياته ودوره

حسن عن حزب البارتي، ونوشيروان مصطفى وعدنان المفتي وكوسرت رسول عن حزب اليكيتي، ومحمود عثمان ورسول مامند عن حزب حسك، وسامي عبد الرحمن عن حزب الشعب))،اذ التقوا بالوفد الحكومي الدي ضم الرئيس العراقي وعزة ابراهيم الدوري وطارق عزيز [1].

ومن جهته، أثنى الرئيس العراقي على زيارة زعيم حزب البارتي مسعود البارزاني إلى العاصمة بغداد، عادا إياها خطوة مهمة من اجل الوصول إلى حل نهائي للقضية الكردية، لاسيما وان الأخير كان يسعى إلى تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات مع الحكومة المركزية، كما انه لم يكن يثق كثيرا بموقف الأمم المتحدة والتحالف الدولي تجاه القضية الكردية، فضلا عن عدم رغبته بتعريض الكرد للقتال والتهجير مرة أخرى، وهو من اجل ذلك كان يفضل حل القضية الكردية حلا سلميا داخل العراق، بدلا من استجداء الحل من الخارج والذي لن يكون بدون مقابل [2].

وعلى اثر اللقاءات التي جمعت الوفد الكردي بالوفد الحكومي، اجتمع الرئيس العراقي في 11 أيار 1991، برئيس الوفد الكردي مسعود البارزاني، حيث تم التطرق إلى فحوى الجولة السابقة للحوار مع وفد الجبهة الكردستانية برئاسة جلال الطالباني، الذي اتهمه الرئيس العراقي بالتشدد في الأسلوب ومحاولة المناورة السياسية كسبا للوقت، وعلاقاته مع القوى الخارجية، مثنيا في الوقت نفسه على الوفد الكردي الثاني برئاسة مسعود البارزاني، وعلى رغبته في إيجاد حل للقضية الكردية، والتوصل إلى اتفاق نهائي مع الحكومة المركزية [3].

ويبدو ان الحكومة المركزية كانت تطمح إلى حد ما، إلى إثارة بعض الخلافات بين صفوف الأحزاب الكردية، وذلك من خلال محاولتها تفضيل الحوار مع طرف دون اخر، الأمر الذي يسهل عليها من جذب بعض الأحزاب الكردية إلى جانبها، وكانت الحكومة المركزية كانت تدرك مسبقا بوجود تنافس وأحيانا تناحر بين معظم قادة الأحزاب الكردية، وعدم تقبل بعضهم البعض، ورفض بعضهم للحوار، الأمر الذي ستكون له عواقب ايجابية لصالح الحكومة المركزية.

السياسي في العراق (١٩٤٧ – ٢٠٢١) رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة ذي قار ٢٠٢٣.

(1) جريدة الثورة، العدد 7617 ، بغداد ، 9 ايار 1991.

(2) هێرش عەبدولا کەریم، پەیوەندیە سیاسیەکانی نێوان هەرێمی کوردستان وتورکیا (1991 – 1998)، (العلاقات السياسية بين إقليم كردستان وتركيا 1991– 1998)، مەلبەندی کوردۆلۆجی، (سلێمانی، 2008)،ل 97.

(3) مريوان عبدالله ابراهيم ، المصدر السابق ، ص242–243.

ان أهم ما يمكن ملاحظته على الجولة الثانية من مفاوضات الكرد مع الحكومة المركزية، هو التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة الكرد المهجرين إلى مناطقهم وإعادة اعمارها، وإصدار عفو شامل عن الكرد المشاركين في انتفاضة آذار، وإطلاق سراح جميع السجناء الكرد جميعهم من سجون الحكومة المركزية، وحق الكرد في شغل بعض المناصب الوزارية في الحكومة المركزية وليس تخصيص وزارة لشؤون كردستان، فضلا عن خضوع كامل الشرطة المحلية وقوات الجيش في مناطق كردستان العراق لقيادة مركزية ـ كردية مشتركة [1].

وعلى الرغم من توصل المفاوضات إلى تحقيق بعض النتائج الايجابية، الا ان بعض القضايا بقيت معلقة، حيث رفضت الحكومة المركزية طلب وفد الجبهة الكردستانية بالحصول على ضمانات دولية، ورفضت أيضا السماح للأحزاب الكردية بممارسة اي نشاط سياسي في صفوف الجيش العراقي، فضلا عن الخلاف الشديد حول تحديد حدود المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي، حيث أصرت الحكومة المركزية على إبقاء محافظة كركوك ومدن سنجار وخانقين ومندلي، خارج نطاق منطقة الحكم الذاتي باعتبارها مدن حدودية حيوية [2].

ولما كان جلال الطالباني غير مقتنع بالحوار مع الحكومة المركزية، لذا سارع إلى اتهام حكومة بغداد بمحاولة إعادة تنظيم أوضاعها على حساب الكرد، وإزاء ذلك قام بإرسال عدة رسائل إلى رئيس وفد الجبهة الكردستانية مسعود البارزاني، طالبا منه عدم الاستعجال في توقيع اي اتفاق مع الحكومة المركزية والعودة إلى كردستان، وتأجيل الحوار لبعض الوقت، وعدم التنازل عن حدود منطقة الحكم الذاتي، وضرورة الحصول على ضمانات دولية، معربا في الوقت نفسه عن استعداده لقتال الحكومة المركزية إذا استدعى الامر، معللا قبوله الذهاب إلى بغداد بأنه جاء نتيجة الظروف المأساوية التي عاشها المواطنين الكرد عقب انتفاضة آذار 1991 [3] .

والواضح، ان رفض جلال الطالباني لعقد اتفاق مع الحكومة المركزية، جاء لعدة أسباب، لعل من بين أهمها : حرب الخليج الثانية التي أوجدت حالة من الضعف والانكسار ونقص في العدة والعتاد العسكري لدى الحكومة المركزية، فضلا عن علاقاته الخارجية مع بعض القوى المعادية لنظام الحكم

---

(1) احمد السيد تركي، المصدر السابق، ص 119 .

(2) روز نامه ى روز نامه ، زماره 155، هه وليز، 8 شباط 2008.

(3) هيرش حه مه كه ريم، سه رجاوه بيشتوو، ل 97-98.

في العراق، وبالتالي فان اي تقارب مع الحكومة المركزية حتما سيثير مخاوف تلك القوى، ويزيد من خشيتها بان يكون العراق قوي وموحد كما كان عليه الحال قبل حرب الخليج الثانية، ناهيك عن عدم رغبة جلال الطالباني بمنح مسعود البارزاني، فرصة التوقيع على اتفاق قد ينهي الصراعات المريرة للكرد مع الحكومة المركزية على حساب حزب اليكيتي.

وفور عودته إلى كردستان العراق في 17 حزيران 1991، بدأ مسعود البارزاني بإجراء عدة مشاورات مع قادة أحزاب الجبهة الكردستانية، فضلا عن إجراء اتصالات مع عدد كبير من رؤساء العشائر الكردية، لعرض مشروع الاتفاقية التي توصل إليها مع الحكومة المركزية، وبعد ان تأكد من حصوله على تأييد معظم الكرد لمشروع الاتفاقية، قرر الاستمرار في المفاوضات مع الحكومة المركزية حتى إبرام الاتفاقية بشكل نهائي [1].

وفي 6 تموز من السنة نفسها، أرسلت الحكومة المركزية، وفدا إلى اربيل برئاسة عزة الدوري وعضوية : طارق عزيز وسلطان هاشم وحسين كامل، وبعد مباحثات مطولة استمرت قرابة اليومين مع جلال الطالباني ومسعود البارزاني، اتضح وجود بعض القضايا التي ما تزال مثار جدل بين الطرفين، ليعود على اثرها الوفد الحكومي إلى بغداد دون التوصل إلى اتفاق نهائي [2].

واستكمالا للمفاوضات، ترأس جلال الطالباني ومسعود البارزاني، وفدا من الجبهة الكردستانية، سافر إلى بغداد في تموز، حيث مكث فيها لمدة يومين، ويبدو ان موافقة جلال الطالباني على الذهاب مع الوفد الكردي إلى بغداد جاءت لدحض بعض التكهنات الإعلامية حول وجود خلاف بين حزبي اليكيتي والبارتي، ولإظهار تماسك الجبهة الكردستانية، [3] غير ان جلال الطالباني بعد وصوله إلى بغداد، حاول لقاء الرئيس العراقي وبعض القادة الحكوميين سرا قبل لقائهم بمسعود البارزاني، الامر الذي أدى إلى زيادة التوتر في العلاقة بين أعضاء الوفد الكردي [4].

وعلى قدر كبير من الأهمية، ظهرت بعض الإجراءات التي تزامنت مع بدء الجولة الأخيرة من المفاوضات بين الكرد والحكومة المركزية، حيث قامت قوات التحالف الدولي بالانسحاب من منطقة

---

(1) رزنامه ره نكين، زماره 23، هه وليز، كانوونى يه كه م 1991.

(2) مريوان ابراهيم عبدالله ، المصدر السابق ، ص248.

(3) عطا الطالباني، المصدر السابق، ص 27.

(4) رزنامه ى رزنامه، زماره 159، هه وليز، 12 شباط 2008.

الملاذ الامن إلى داخل الأراضي التركية، مع احتفاظها بمركز للتنسيق العسكري في مدينة زاخو التي ظلت خارج سيطرة الحكومة العراقية [1].

ومما زاد الوضع تعقيدا، التصريح الذي أدلى به الناطق الرسمي باسم حزب اليكيتي في 15 تموز 1991، والذي ذكر فيه : ان الأمل في التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المركزية أصبح مستحيلا، وان المحادثات ستكون طويلة وشاقه بسبب إصرار الحكومة المركزية على مواقفها السابقة، ومن جهته أعلن الناطق الرسمي باسم الجبهة الكردستانية من دمشق: ((ان الحكومة المركزية غير مستعدة لقبول مقترحات الكرد الديمقراطية، ورفضها قيام أحزاب ذات توجهات دينية أو عرقية، كما ان كركوك مثار خلاف مستمر)) [2].

والجدير بالذكر، ان مسعود البارزاني لم يكن مكترثا لتدهور علاقات حزب اليكيتي مع الحكومة المركزية، واستمر في التفاوض لغاية يوم 13 آب 1991، عندما عاد مسعود البارزاني إلى مقره في شقلاوة حاملا معه اتفاقا جاهزا للتوقيع، غير ان معظم أحزاب الجبهة الكردستانية ابدوا رفضهم لمشروع الاتفاق مع الحكومة المركزية، عندها اقترح مسعود البارزاني اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي أو التصويت، غير ان الاقتراح لم يلق قبولا من قادة الجبهة الكردستانية، وبهذا تكون المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود [3].

وفي السياق ذاته، أعلن حزب اليكيتي على لسان أمينه العام جلال الطالباني، رفضه لمشروع الاتفاقية مع الحكومة المركزية، متهما إياها بوضع العراقيل أمام التوصل لاتفاق الحكم الذاتي، ورفضها لمعظم المطالب الرئيسة للكرد، [4] الامر الذي اثار سخرية مسعود البارزاني الذي أشار في خطاب له أمام جمع من الناس قائلا : ((في الحقيقة قطعنا شوطا كبيرا على طريق الحل، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق حول كل المسائل المهمة مع الحكومة المركزية، وقد لعب الطالباني دورا سلبيا، وانفعل عندما لاحظ ان الحكومة المركزية لا تهتم به بشكل خاص، وحينما اتفق الجميع على حل اتخذ

(1) عمار عباس محمود ، المصدر السابق ، ص76.

(2) نقلاً عن : مايكل ام غينتر، المصدر السابق، ص 105.

(3) جريدة الاتحاد ، العدد 48/88، حيفا ، 25 اب 1991.

(4) رزنامه ى رزنامه، زماره 159، هه وليز، 12 شباط 2008.

هو موقف مغاير، ولو كانت الحكومة المركزية موافقة على توقيع اتفاق معه بالذات، لوقع عليه حتى بأقل مما توصلنا اليه)) [1].

ومن جهته، أكد جلال الطالباني بان المفاوضات مع الحكومة المركزية، ادت إلى تراجع الدعم المقدم للكرد من قبل التحالف الدولي، وقد شاطره الرأي هوشيار زيباري ممثل حزب البارتي في لندن، وإزاء ذلك اعترفت الأحزاب الكردية بان المفاوضات مع الحكومة المركزية، قد أضرت بالقضية الكردية وبالتحالف الوطني للمعارضة العراقية الذي أصيب بالتصدع، مؤكدين العودة إلى الطريق الصحيح في التعامل مع الحكومة المركزية، التي تعمدت خداع الأحزاب الكردية، وعدم جديتها في الحوار معهم من اجل حل القضية الكردية [2].

ان فشل مفاوضات الكرد مع الحكومة المركزية، جاء بسبب بعض الضغوط الخارجية والخلافات الداخلية، وتحديدا موقف أحزاب المعارضة العراقية التي رفضت دخول الجبهة الكردستانية في مفاوضات مع الحكومة المركزية، [3] وإزاء ذلك اتهمت أقطاب المعارضة العراقية أحزاب الجبهة الكردستانية، بخيانة مقررات مؤتمر بيروت للمعارضة والذي سبق وان انعقد للمدة (11 – 13) آذار 1991، وعبرت عن غضبها من موقف قيادات الجبهة الكردستانية التي قررت الذهاب إلى بغداد دون اي مشاورة مع أطراف المعارضة الأخرى [4].

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان أحزاب المعارضة العراقية، كانت على ما يبدو تخشى من فقدان الأمل بإسقاط الحكومة المركزية في حال نجاح مفاوضاتها مع الجبهة الكردستانية، الامر الذي قد يترتب عليه فقدانهم للدعم الدولي الذي كان يصب في صالح المعارضة العراقية بجميع أطيافها، فضلا عن فقدانهم لتعاطف الكثير من الدول مع القضايا التي كانت تطرحها قيادات المعارضة العراقية.

وبالانتقال للضغوطات الخارجية التي ساعدت بشكل أو باخر على فشل المفاوضات بين الكرد والحكومة المركزية، نلاحظ ان الحكومة التركية لم يكن بمقدورها تجاهل الواقع السياسي في العراق، فعملت إزاء ذلك على استمالة الحكومة العراقية من خلال تطبيع العلاقات وتخفيف الآثار المترتبة

---

(1) نقلاً عن: صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 534.

(2) إبراهيم نوار، المصدر السابق، ص 177.

(3) مريوان عبدالله ابراهيم ، المصدر السابق ، ص 267.

(4) ينظر : حسين عبد الرزاق، العراق بين صراعات الداخل والخارج ، ط2 ، دار الثقافة الجديدة ، (د.م ، 2009)، ص 48 – 47.

على الحصار الاقتصادي المفروض من مجلس الأمن الدولي على الشعب العراقي، والسماح بتصدير مقدار معين من النفط العراقي لشراء مواد غذائية عبر تركيا. ويبدو ان هدف الأخيرة كان الغرض منه حماية كركوك من الوقوع تحت سيطرة الأحزاب الكردية، فضلا عن رفضها وعرقلتها لمحاولات تشكيل حكومة كردية محلية شبه مستقلة، قد تؤثر على أوضاع تركيا الداخلية، بسبب وجود بعض الجماعات الكردية التركية المعارضة في أراضي كردستان العراق [1].

أما موقف الحكومة الإيرانية من المفاوضات، فانها على ما يبدو لم تكن راغبة بوجود اي تقارب كردي مع الحكومة المركزية في بغداد، وبهدف عرقلة المفاوضات وإفشالها، سافر وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي إلى تركيا وسوريا، حيث أعلنت هذه حكومات هذه الدول بعد التشاور فيما بينها، عن عدم موافقتها على تجزئة العراق وخلق كيان كردي مستقل على حدودها تحت ذريعة الحكم الذاتي في كردستان [2].

وعلى قدر كبير من الأهمية، رفضت الحكومة البريطانية مطالب بعض الأحزاب الكردية الداعية إلى الانفصال، وأعلنت انها تؤيد حماية الكرد ولكن دون الانفصال عن العراق، كما أعلنت عن خشيتها من ان يؤدي إعطاء الكرد حق تقرير المصير وإقامة الدولة الكردية، إلى مشكلات خطيرة تمس امن المنطقة [3]. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتبعت سياسة متباينة تجاه الكرد، إذ أيدت في بادئ الامر مفاوضات الأحزاب الكردية مع الحكومة المركزية، ثم غيرت من سياستها وحذرت الأحزاب الكردية من التوقيع على اي اتفاق مع الحكومة المركزية، وفي هذا الصدد ابلغ نائب الرئيس الأمريكي دان كويل (Dan Quayle)، جلال الطالباني قائلا : ((ان الولايات المتحدة لا تؤيد المطالب بإجراء اي تغيير جغرافي في المنطقة، ولا ترغب بوجود كيان كردي يكون له تأثير على الحركة الكردية المناهضة لتركيا، ولكنها تؤيد نيل الكرد حقوقهم الثقافية ضمن العراق)) [4].

وهكذا، نجد ان المفاوضات التي استغرقت عدة شهور دون التوصل إلى حلول نهائية، حاولت الحكومة المركزية من خلالها تفويت الفرصة على القوى الخارجية التي أرادت تقطيع أوصال العراق

---

(1) مكرم الطالباني، المصدر السابق، ص 595.

(2) حسين عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 44.

(3) ينظر: بدر حسن شافعي، الاتحاد الأوربي وقضية الاكراد، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة، 1999)، ص 143.

(4) نقلاً عن: مكرم الطالباني، المصدر السابق، ص 596.

من جهة، وشق صفوف المعارضة الكردية وعزلها عن حلفائها في الخارج من جهة ثانية، فضلا عن كونها مناورة سياسية أفادت الحكومة المركزية كثيرا في تحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي، بعدما شوهتها سياسة القمع التي لحقت بجميع أبناء الشعب العراقي، ولاسيما الكرد ابان انتفاضة آذار 1991، والتي شردت مئات الآلاف منهم. وفي الوقت ذاته، كان للمفاوضات رغم فشلها، جانب ايجابي بالنسبة للكرد، إذ مكنت أحزاب الجبهة الكردستانية من إعادة تنظيم قواها، واستعادة ثقة المواطنين الكرد بقياداتها.

ثالثا : انسحاب الإدارات الحكومية من المناطق الكردية ونتائجه (1991 - 1992) :

في خطوة مفاجئة لكثير من المواطنين الكرد، قررت الحكومة المركزية في 23 تشرين الأول 1991، سحب جميع الإدارات الحكومية المدنية والعسكرية من محافظات كردستان العراق، لتخلق فراغا تشريعيا وتنفيذيا وقضائيا، وإزاء ذلك سارعت أحزاب الجبهة الكردستانية لتحل محل الحكومة المركزية المنسحبة باعتبارها سلطة الامر الواقع، ولاسيما بعد ان طلبت الحكومة المركزية من الموظفين في تلك المناطق عدم الالتحاق بوظائفهم، الا ان بعض الموظفين لم ينفذوا القرار رغم قيام الحكومة المركزية بقطع رواتبهم، الامر الذي أدى إلى حرمان نحو (150) الف موظف وعامل حكومي من مصدر رزقهم الوحيد [1].

أعقب سحب الإدارات الحكومية وقطع الرواتب عن موظفي كردستان العراق، إعلان الحكومة المركزية عن عدم التعامل اقتصاديا مع المناطق التي تقع تحت سيطرة أحزاب الجبهة الكردستانية، وقد طبق هذا القرار ابتداء من شهر كانون الأول 1991، حيث منعت السيارات التي تحمل السلع والبضائع من الدخول إلى محافظتي اربيل والسليمانية، [2]، وبذلك أصبحت مناطق كردستان العراق خاضعة إلى حصار مزدوج، الأول : فرضه مجلس الامن الدولي على الشعب العراقي عقب اجتياح الجيش العراقي للكويت، والثاني : من قبل الحكومة المركزية التي منعت التعامل الاقتصادي مع المناطق التي سيطرت عليها أحزاب الجبهة الكردستانية، [3] التي سارعت في كانون الثاني 1992، إلى إرسال وفد

---

(1) عدنان المفتي، الاكراد والعلاقات العربية ـ الكردية، المصدر السابق، ص 54.

(2) شورش حسن عمر ، المصدر السابق ، ص115.

(3) مجموعة مؤلفين ،عشر سنوات هزت العالم:عقد على احتلال العراق (2003–2013) ، المركز العربي للابحاث ودراسة البيانات ،(بيروت ،2015) ، ص179.

إلى بغداد من اجل التفاوض حول رفع الحظر الاقتصادي الذي فرضته الحكومة المركزية، فضلاً عن المساهمة في بدل الجهود لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق غير ان الأخيرة أصرت على عدم رفع الحظر عن المناطق الغير خاضعة لسلطتها [1].

في الوقت الذي شعر فيه المواطنين الكرد بخطورة المستجدات الأخيرة التي فرضتها الحكومة المركزية، وأدت إلى وجود فراغ سياسي وعسكري وامني في مناطقهم، نجد قادة الأحزاب الكردية يعملون على استغلال هذه الإجراءات لصالحهم من خلال وضع أسس لنظام الحكم الذاتي في كردستان العراق، وبناء على ذلك وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، أصدرت أحزاب الجبهة الكردستانية في 28 نيسان 1992، القرار رقم (1) لسنة 1992، [2] والذي تضمن (61) مادة موزعة على سبعة أبواب، تناول الباب الأول تكوين المجلس الوطني الكردستاني، في حين تطرق الباب الثاني إلى عدد اللجان، والمناطق الانتخابية، وموعد إجراء الانتخابات، وشروط الترشيح واليتها، وكيفية إجراء عملية الاقتراع، وتناول الباب الثالث شروط العضوية في المجلس، والباب الرابع أشار إلى أعمال المجلس، وحدد الباب الخامس مهام وصلاحيات الأعضاء، وبين الباب السادس جرائم الانتخابات، والباب السابع والأخير تناول أحكام متفرقة [3].

وفي 19 أيار 1992، جرت انتخابات المجلس الوطني الكردستاني، اذ تنافست فيها ثمان قوائم كردية وأربع قوائم أشورية، كما ترشح أربعة أشخاص لانتخابات قائد حركة تحرير كردستان العراق. والواضح ان هذه الانتخابات قد جرت في جو مشحون سياسيا وايديولوجيا [4]، كما شابها الكثير من الأخطاء كعدم وجود سجل للناخبين، وعدم توزيع المراكز الانتخابية بصورة متوازنة على الدوائر الانتخابية، فضلا عن عدم صلاحية حبر الاقتراع [5].

---

(2) شكيب عقراوي ، صدام حسين نهوضا ونكوسا (قصة صدام حسين من المهد الى اللحد) ، شركة عقراوي ، (د. م:، 2009) ،ص275.

(2) محمد خالد سرحان أبو الريش، الأوضاع السياسية لاكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي(2003 – 2011)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر 2013، ص 30.

(3) جريدة البرلمان، العدد 3، اربيل، 13 تشرين الأول 1992.

(4) هافال زاخوي، الخريطة السياسية لاقليم كردستان ومعضلة الانتخابات، مركز رواق ، (بغداد ، د . ت) ، ص3.

(5) مايكل ام غينتر، المصدر السابق، ص 123–126.

وبهدف إضفاء صفة الشرعية، وجهت قيادات الجبهة الكردستانية قبيل موعد إجراء الانتخابات،دعوة رسمية لسعدون حمادي رئيس المجلس الوطني العراقي، لحضور الانتخابات ومراقبتها من قبل ممثلين ينتدبهم المجلس الوطني العراقي، الا انه رفض الدعوة، واصفا عملية الانتخابات في كردستان العراق بغير الشرعية [1].

تمخضت الانتخابات في المدن الخاضعة لسيطرة أحزاب الجبهة الكردستانية عن فوز كبير لحزبي (البارتي واليكيتي)، وإخفاق معظم الأحزاب المنافسة لهم، بسبب ما اشترطه القانون الاتحادي في الفقرة (3)، من المادة (36)، والتي نصت على توزيع أصوات القوائم الحاصلة على اقل من (7%) من الأصوات، على القوائم الفائزة حسب نسبة فوزها [2]. وقد أثمرت الانتخابات عن تشكيل برلمان [3] كردي تحت اسم : ((المجلس الوطني الكردي))، يتكون من (105) مقعد، حصل فيه حزبا البارتي واليكيتي على (100) مقعد بنسب متساوية تقريبا، في حين حصلت الأحزاب الأخرى على المقاعد الخمس المتبقية [4].

وفي 4 حزيران 1992، عقدت الجلسة الأولى للمجلس الوطني الكردستاني، حيث جرى انتخاب جوهر نامق سالم عن حزب البارتي رئيسا للمجلس، ومحمد توفيق رحيم عن حزب اليكيتي نائبا له، [5] وقد تم اقتسام المناصب جميعها في كردستان العراق مناصفة بين الحزبين : ((لكل وزير حزب، نائب من الحزب الاخر))، كما جرى تقسيم مناطق كردستان بين الحزبين الرئيسين، ليقوم كل منهما بإنشاء إدارته الخاصة في منطقة نفوذه، حيث أصبحت محافظة (السليمانية) تدار من حزب اليكيتي،

---

(1) ايمن عبد عون وعبد الرحمن ادريس صالح البياتي ،التجربة البرلمانية في كردستان العراق عام 1992 :الاسباب والنتائج ،مجلة ديالى ، العدد 89،(ديالى،2021)،ص414

(2) المجلس الوطني لكردستان العراق، مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني لكردستان العراق، المجلد الثاني، (اربيل، 1997)، ص 43.

(3) برلمان : مصطلح فرنسي الأصل، ويقصد به مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب، يكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب بواسطة المواطنين من أنباء الشعب المسجلين ضمن لوائح انتخابية، ويكون للبرلمان السلطة الكاملة بإصدار التشريعات والقوانين أو إلغائها والتصديق على الاتفاقيات، وللبرلمان ثلاث مهام، هي : التشريع والرقابة على أعمال الحكومة وتمثيل الشعب أمام الحكومة. ينظر : طه خضر اللهيبي، التجربة البرلمانية العراقية (3003 – 2010) : دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب والعلوم بجامعة الشرق الوسط 2013، ص 18.

(4) ينظر: م. س. لازاريف وآخرون، المصدر السابق ، ص 351 – 352؛ ملحق رقم (3).

(5) يوسف محمد صادق، المتغيرات في الواقع السياسي لإقليم كردستان العراق، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة السليمانية 2014، ص 16.

ومحافظة (اربيل) تدار من حزب البارتي، وبذلك تكون الانتخابات قد حملت في داخلها بذور الخلاف بين الحزبين الرئيسين [1].

وهكذا، نلاحظ ان سحب الحكومة المركزية للإدارات الحكومية في كردستان، جاء منسجما مع طموحات الأحزاب الكردية وتحديدا حزبي البارتي واليكيتي، ورغبتهما بالانفصال عن العراق، وقد بدا ذلك واضحا من خلال إسراعهما بإجراء عملية الانتخابات وتشكيل حكومة محاصصة بين الحزبين، والتي قسمت الكرد والمنطقة الكردية سياسيا وإداريا، وجعلت كل حزب يطمح بشتى الوسائل إلى الاستحواذ على السلطة والنفوذ ,الامر الذي كانت له اثار سلبية أدت إلى ابتعاد الحزبين عن تحقيق أهدافهما المشتركة.

رابعا : مؤتمرات المعارضة العراقية 1992 وأثرها على كردستان العراق :

بعد التقدم الذي حققته الأحزاب الكردية، وجدت المعارضة العراقية بان الأوان قد حان لجعل كردستان العراق قاعدة للعمل السياسي المشترك ضد الحكومة المركزية، ولتحقيق ذلك الهدف قدمت الأمانة العامة للجنة العمل المشترك في المعارضة العراقية، طلبا إلى الجبهة الكردستانية، لعقد مؤتمر في كردستان العراق، غير ان الرد جاء بموافقة الكرد المشروطة باعتراف المؤتمر بكردستان العراق إقليما فيدراليا بدلا من الحكم الذاتي، الامر الذي رفضته قوى المعارضة العراقية التي قررت عقد المؤتمر في العاصمة البريطانية لندن في آيار 1992، حيث أسفر المؤتمر عن انتخاب لجنة تحضيرية جديدة، والاتفاق على عقد مؤتمر اخر في العاصمة النمساوية (فينا)، بوصفها المكان الأكثر ملائمة، لحياديتها ولاعتبارات مالية تتعلق التكاليف والنفقات الخاصة بعقد المؤتمر من خلال الدعم المشترك المقدم من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية [2].

عقدت المعارضة العراقية خلال المدة (16 – 19) حزيران 1992، مؤتمرا لها في فينا، حضره نحو (200) شخصية عراقية معارضة، ونحو (25) تنظيما معارضا من بينها القوى الكردية، فضلا عن حضور شخصيات إسلامية وقادة عسكريين ومسؤولي امن سابقين وحركات ديمقراطية وأخرى

---

(1) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق (يوميات – وثائق – تقارير 1990–2005)، (بيروت ،2007)، ص 538.

(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة، (لندن، 2000)، ص 233 – 241 .

معتدلة [1]. وقد ناقش المؤتمر تشكيل الجمعية العمومية للمعارضة العراقية والتي تكونت من المجلس الوطني الذي ضم نحو (87) عضوا من مختلف التنظيمات، والمجلس التنفيذي المؤلف من (17) عضوا، [2] مهمته الإشراف على خطة العمل المشتركة التي تم إقرارها في المؤتمر، والتي من مهامها الإطاحة بنظام الحكم في العراق، وضمت أعضاء من الكرد كان من بينهم : هوشيار زيباري، ومحسن دزه ئى، ولطيف رشيد وسعدي احمد بيره [3].

وعلى الرغم من أهمية القضايا التي ناقشها المؤتمر، إلا انها لم تكن بأهمية القضية الكردية، حيث تطرق البيان الختامي للمؤتمر في مساحة واسعة من صفحاته، إلى التطورات السياسية الأخيرة في كردستان العراق، مؤكدا على : ((حق الشعب الكردي في تقرير مصيره من دون الانفصال عن العراق، كما أشاد بتجربة الانتخابات الديمقراطية التي جرت في كردستان، عادا تلك التجربة خطوة مهمة على طريق التغيير الديمقراطي المنشود في العراق)) [4].

لم يمض على مؤتمر فيينا الا أسابيع قليلة حتى اتضح للمعارضة العراقية ان الأحزاب الكردية بدأت بالخطوة الأولى نحو الاستقلال، وذلك عندما أعلنت عن تشكيل أول حكومة ائتلافية في 5 تموز 1992، برئاسة فؤاد معصوم عن حزب اليكيتي، والتي ضمت (15) وزارة وفق مبدأ المناصفة بين الحزبين الرئيسين، ليبقى الوضع السياسي والإداري في كردستان العراق خاضعا لسيطرة وسطوة حزبي البارتي واليكيتي رغم وجود أحزاب أخرى [5].

وفي أيلول 1992، عقدت عدة اجتماعات لبعض قوى المعارضة العراقية في مصيفي صلاح الدين وشقلاوة التابعين لمحافظة اربيل، وقد صدر عن هذه الاجتماعات بيان أكدت فيه قوى المعارضة

---

(1) Charles Tripp، A History of Iraq, Cambridge University pross, (London, 2000), p 275-280.

(2) شمران العجلي، المصدر السابق، ص 233 – 241.

(3) ينظر : حەسەن برايم ، مەوسوعەى پارتە سياسيەكانى كوردستان وعيراق (1908 – 2005)، (الموسوعة السياسية للأحزاب في كردستان العراق 1908 – 2005)، چاپخانەى حەمدى، (سلێمانى، 2007)، ل 367 – 369.؛ محسن دزه ئي ، المصدر السابق ، ص418.

(4) نقلاً عن :حەسەن برايم ، سه رجاوو بشتوو، ل 370 .

(5) أيمن عبد عون وعبد الرحمن إدريس صالح البياتي، المصدر السابق، ص 414.

العراقية على حق الكرد في تقرير المصير ضمن عراق ديمقراطي، والعلاقة الوثيقة بين العراق الديمقراطي وحل القضية الكردية [1].

أما الخطوة الثانية في سياسة الكرد تجاه الحكومة المركزية، فقد جاءت من خلال تبني نظام الفيدرالية، وذلك في بيان صادر عن المجلس الوطني لكردستان العراق في 4 تشرين الأول 1992، جاء فيه : ((قرر المجلس الوطني لكردستان العراق بالإجماع، تقرير مصيره وتحديد علاقته القانونية بالسلطة المركزية في هذه المرحلة من تاريخه، على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي يؤمن بنظام تعدد الأحزاب، ويحترم حقوق الإنسان المعترف بها في العهود والمواثيق الدولية))، وقد عُد البيان بداية لعهد جديد فيما عرف باسم (إقليم كردستان العراق) [2].

ولوضع الخطط المشتركة لما بعد إعلان الفيدرالية، عقد في مصيف صلاح الدين خلال المدة (27 – 31) تشرين الأول 1992، مؤتمر شارك فيه نحو (234) شخصية سياسية يمثلون معظم الأحزاب والقوى العراقية المعارضة، [3]وفي ضوء جلسات المؤتمر، وافق الجميع على مشروع النظام الأساسي الذي أطلق عليه اسم : ((المؤتمر العراقي الموحد))، والذي أعلن عن عدة نقاط، أهمها : ان المؤتمر يؤمن بان عراق المستقبل لا يمكن احتكار السلطة فيه لحزب واحد أو طرف قومي أو مذهب، وان تكون الحكومة مركزية ونطاق صلاحيتها يمثل العراق كله، فضلا عن السعي إلى إخراج بعض الأموال العراقية المصادرة بقرارات دولية، والعمل على تحويل جزء من هذه الأموال لمساعدة العراقيين في الخارج [4].

توالت جلسات مؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية، والتي جرى خلالها اختيار أعضاء المجلس الرئاسي للمؤتمر العراقي الموحد والذي ضم كل من : مسعود البارزاني ومحمد بحر العلوم، أما المجلس التنفيذي للمؤتمر فقد تكون من (26) عضوا برئاسة احمد الجلبي، [5] وضم معظم القوى

---

(1) شورش حسن عمر، المصدر السابق، ص 70 – 71.

(2) جريدة البرلمان، العدد 3، اربيل، تشرين أول 1992.

(3) نقلاً عن: علي المؤمن وآخرون، صدمة التاريخ : العراق من حكم السلطة إلى حكم المعارضة، ط 2، مركز دراسات المشرق العربي، (بيروت، 2017)، ص 251.

(4) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق ، ص114.

(5) احمد الجلبي : ولد في بغداد سنة 1944، حصل على شهادة الدكتوراه في الرياضيات من جامعة شيكاغو، عمل أستاذا في الجامعة الأمريكية في بيروت، استقر في كردستان العراق خلال المدة (1992 – 1997)، عاد إلى العراق بعد 2003، حيث تسنم عدة مناصب حتى وفاته سنة 2014. ينظر : حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 48.

والتيارات والأحزاب السياسية العراقية المعارضة، ويبدو ان قرار الاختيار جاء بالتوافق وليس بالانتخاب لتجنب هيمنة الأكثرية [1].

كما ناقش المؤتمر مسألة تطبيق الفيدرالية في كردستان العراق، وحق الكرد في تقرير مصيرهم، حيث جاء في البيان السياسي للمؤتمر : ((ان المؤتمر الوطني العراقي الموحد، يحترم إرادة الكرد في اختيار شكل العلاقة مع بقية الشركاء في الوطن الواحد المتمثل بالنظام الفيدرالي، مما يستدعي إعادة النظر في بنية الحكم في العراق عبر الصيغة الدستورية التي يقرها الشعب، وبما يتناسب مع تعددية المجتمع العراقي، وذلك بعد إسقاط صدام حسين ونظامه، واختيار الشعب للبديل السياسي ضمن عراق دستوري موحد سيادة وأرضا وشعبا)) [2].

ولما كانت المعارضة العراقية تنظر إلى كردستان العراق من خلال أهميتها السياسية، فانها سعت إزاء ذلك بان يكون المؤتمر العراقي الموحد، المظلة الرئيسة لتنسيق أنشطة المعارضة العراقية جميعها، وان يكون مقر المؤتمر في كردستان العراق، ولتحقيق ذلك شكل المؤتمر قوة عسكرية خاصة بالمعارضة العراقية رابطت في أراضي كردستان العراق [3].

خامسا:اثر نشاط حزب العمال الكردستاني على الكرد في العراق(1992 - 1993):

كان لحزب العمال الكردستاني التركي (البكا)، دور كبير ومؤثر على معظم الأحزاب الكردية في العراق وإيران وسوريا، حيث انفرد الحزب بتشكيل الإطار السياسي والقانوني للمطالبة بحق الكرد بإقامة دولة موحدة، إذ طالب مؤسس الحزب عبد الله أوجلان، [4] بإنشاء كيان كردي مستقل يجمع شمل الكرد في تركيا والعراق وإيران وسوريا [5].

---

(1) عبد الرحيم عبيد سالم العامري ، المصدر السابق ، ص 114.

(2) نقلاً عن: محمد هماوه ندي، الفيدرالية والديمقراطية للعراق، دار اراس للطباعة والنشر، (اربيل، 2002)، ص 154.

(3) ينظر : محسن دزه يى ، المصدر السابق ، ص 419.

(4) عبد الله أوجلان : ولد في مقاطعة اورفا شرق تركيا سنة 1947، أسس حزب (البكا) في سنة 1978، تعرض للنفي إلى سوريا وسهل البقاع اللبناني من قبل السلطات التركية سنة 1980، حيث أقام معسكرات تدريب لأتباعه فيها، غادر سوريا بطلب منها سنة 1998، ألقي القبض عليه في كينيا سنة 1999، حيث حكم عليه بالإعدام ثم خفف إلى السجن المؤبد. للتفصيل ينظر : رجائي فايد واحمد بهاء الدين شعبان، أوجلان الزعيم والقضية، ميرايت للنشر والمعلومات، (القاهرة، 1999) ص119– 202.

(5) ينظر : رشا رعد حميد شنشول السلطاني، مستقبل الدولة الوطنية في العراق، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين 2014، ص 64 – 65.

والواضح، انه على الرغم من ان حزب البككا، قد عد نفسه المظلة الرئيسة للأحزاب الكردية في: (تركيا والعراق وإيران وسوريا)، غير ان الاختلاف في بعض البرامج والأهداف والتوجهات، قد بدت واضحة أكثر من ذي قبل مع الأحزاب الكردية العراقية، التي تمكنت من تحقيق جزء من (الحلم الكردي) بحصولهم على الحكم الذاتي في كردستان العراق، وبالمقابل فان حزب البككا لم يحقق اي طموح للكرد في تركيا [1].

وفي خضم صراع الأحزاب الكردية مع الحكومة المركزية في بغداد، استغل مسلحي حزب العمال الكردستاني، تدهور الأوضاع في مناطق كردستان العراق، وتخلي بيشمركة الأحزاب الكردية عن بعض مواقعها، ولاسيما في جبل قنديل الذي يغطي أجزاء من تركيا وإيران والعراق، وقام بالسيطرة على تلك المناطق وبدأ في استخدامها كقاعدة له، غير مكترث بالأحزاب الكردية العراقية، [2] ولم يقتصر موقف حزب البككا عند هذا الحد، بل اتخذ أبعادا أخرى عندما أسس بعض القواعد العسكرية داخل الأراضي العراقية، هدفها شن هجمات مسلحة ضد بعض المنشآت المدنية والعسكرية في الأراضي التركية [3].

واستنادا لتلك المستجدات، حرصت الحكومة التركية على فتح قنوات اتصال مع الأحزاب الكردية العراقية، والتي سرعان ما تبلورت إلى عقد عدة اجتماعات بين مسؤولين بالخارجية والاستخبارات التركية مع كل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني، بهدف وضع نهاية للتعاون القائم بين حزب البككا والأحزاب الكردية العراقية. [4]

والجدير بالذكر، ان انسحاب القوات والإدارات التابعة للحكومة المركزية من مناطق كردستان العراق، وتولي حزبي البارتي واليكيتي إدارة المنطقة في ظروف بالغة الصعوبة، قد مهد الطريق لحزب البككا بان يستغل الوضع الجديد ويتغلغل في بعض مناطق كردستان العراق، ويشارك أيضا في الصراع على السلطة [5]. ومن باب موقفها غير المعلن والمؤيد لحزب البككا، جددت الحكومة العراقية

---

(1) عبد الغني علي يحيى، القضية الكوردية وقضية PKK، مجلة مه تين، العدد 3، (دهوك، 1998)، ص 68 – 78.

(2) خميس دهام حميد و رؤى سنان جواد ، المصدر السابق، ص28.

(3) سعد عبد القادر ماهر ، تراتيل على شاطى البحر (قصة العراق)، ج2 ، (د. م ، د. ن) ص125.

(4) بيار مصطفى سيف الدين ، المصدر السابق، ص 183.

(5) أرسين كالايسي اوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن القومي الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 242، (بيروت، 1999)، ص 43.

ضغوطاتها على الأحزاب الكردية، وذلك من خلال استمالة نحو (5000) عنصر من حزب البكا ، لشن هجمات على الطرق التي تصل تركيا بمناطق كردستان العراق، الامر الذي أدى إلى غلق الطرق المؤدية إلى تركيا، وبالتالي منع وصول السلع والبضائع التركية إلى مناطق كردستان العراق [1].

واللافت للنظر، ان اعتماد الأحزاب الكردية العراقية اقتصاديا على تركيا، أرغمها على قبول الاملاءات التركية على حساب البكا ، وإزاء ذلك شنت القوات التركية في تشرين الأول 1992، هجوما واسع النطاق ضد معاقل حزب العمال الكردستاني، بهدف إجباره على مغادرة المناطق الحدودية، ثم وسعت عملياتها العسكرية لتشمل ملاحقة عناصر الحزب داخل الأراضي العراقية، حيث اخترقت القوات التركية الأراضي العراقية بنحو (40) كيلو متر بدعم ومساعدة بيشمركة حزبي البارتي واليكيتي، [2] الامر الذي ادى إلى انسحاب عدد من عناصر حزب البكا باتجاه الأراضي الإيرانية، حيث تمركز نحو (1500) عنصر في ستة معسكرات بالقرب من مدينة أرومية الإيرانية، [3] وبذلك تكون الحكومة التركية قد تخلصت بشكل مؤقت من طموحات حزب البكا، وذلك من خلال توثيق علاقاتها مع الأحزاب الكردية العراقية، الامر الذي ساعد على ترسيخ التعاون الاقتصادي بينهما [4].

ان التحول الايجابي في سياسة الحكومة التركية تجاه الأحزاب الكردية العراقية، قد ظهر جليا بعد إعلان الفيدرالية في مناطق كردستان العراق، وهو ما يمكن ان نلمسه بوضوح من خلال منح الحكومة التركية جوازات سفر دبلوماسية لمسعود البارزاني وجلال الطالباني، تمكنهما من السفر خارج حدود العراق [5].

والملاحظ، ان تعاون البارتي واليكيتي مع الحكومة التركية، ضد حزب البكا ، كان امرا لامناص منه، ولاسيما بعد ان فرضت الحكومة العراقية حظرا شاملا على المنطقة الكردية، وبهذا

---

(1) Murad Kh. Hussen، Developments In Northern Iraq And Tourkish-Iraqi Relations 1990- 2005، A Thesis Submitted To The Graduate School Of Social Sciences Of Middle East The Technical University 2005، P129.

(2) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة : فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، (الرياض، 2001)، ص 93.

(3) هنري باركي وآخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة : هه فال، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، (اربيل، 2007) ، ص106.

(4) هنري باركي، العراق وجيرانه : تركيا والعراق أخطار وإمكانيات الجوار، معهد السلام الأمريكي، تقرير رقم (141)، (د. م، 2005)، ص 13.

(5) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص 174.

يتعين على جميع المواد المرسلة جميعها إلى كردستان العراق، ان تمر عبر بوابات الحدود التركية، كما ان موظفي منظمات الإغاثة الدولية لم يكن بمقدورهم الوصول إلى مناطق كردستان العراق الا عبر الحدود مع تركيا [1].

وبهدف فرض السيطرة على حدود كردستان العراق مع تركيا، امر مسعود البارزاني أتباعه من بيشمركة البارتي، باستخدام القوة ضد مسلحي حزب البككا، متهما إياهم بإثارة الفوضى في كردستان العراق، وتحويل مناطقه الحدودية إلى ساحة معركة لتسوية حساباتهم مع القوات التركية. وفي المقابل اتهم حزب البككا الحكومة التركية، باغتيال بعض قادته بالتعاون مع حزب البارتي، وعلى الاثر ارجع مسعود البارزاني سبب المشكلة مع حزب العمال، بالقول : ((ان حزب البارتي هو الذي جاء بحزب العمال الكردستاني إلى كردستان العراق، ومكنه من بناء قواعد له في بداية الثمانينات من القرن الماضي، غير ان حزب العمال عمل على إعاقة التجربة الكردية من خلال تحويل المنطقة إلى نقطة انطلاق لهجماته ضد تركيا)) [2].

من جانب اخر،حاول جلال الطالباني التوسط [3] بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية، وبعد عدة محاولات أعلن حزب البككا في آذار 1993، عن نيته وقف عملياته العدائية ضد الحكومة التركية [4] ، غير انه ما لبث ان عدل عن قراره بعد ذلك بنحو شهرين، وقد أدانت كل من قيادتي حزب البارتي وحزب اليكيتي، الأنشطة المسلحة لحزب البككا مطالبتا إياه بالتوقف عن استخدام العنف والأعمال العدائية [5].

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان الحكومة الإيرانية عملت بدورها على دعم حزب البككا بشكل أو باخر لأسباب تتعلق بمصالح آنية، وذلك من خلال تسهيل مهمة الحزب في الحصول على بعض

---

(1) هاينتس كرامر، المصدر السابق، ص 211.

(2) نقلاً عن: منشورات المكتب المركزي للثقافة والإعلام في الحزب الديمقراطي الكردستاني : البككا جسم غريب في الحركة الكوردية، مطبعة برايتي، (دهوك، د. ت)، ص141 – 143.

(3) خميس دهام حميد و رؤى سنان جواد ، المصدر السابق، ص 18.

(4) خالد عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات، (القاهرة، 2017)، ص 16.

(5) احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل ، دار زهران للنشر،(عمان، 2010)، ص 338-341.

الأسلحة والذخيرة، فضلا عن السماح لعناصر الحزب بدخول أراضي كردستان العراق انطلاقا من الأراضي الإيرانية [1].

وهكذا، يتضح بان قدرة الأحزاب الكردية العراقية على البقاء بعيدا عن الحكومة المركزية في بغداد، كانت متوقفة إلى حد كبير على طبيعة علاقاتها مع الحكومة التركية من جهة، ومعاداتها لأحزاب المعارضة الكردية في تركيا وإيران على حد سواء من جهة ثانية، فضلا عن ذلك، فان حدود هاتين الدولتين كانتا تعدان بوابتا الكرد نحو الانفتاح على العالم الخارجي، وفي الوقت نفسه، نلاحظ ان الحكومة التركية، قد وجهت قدر من الاهتمام خلال هذه المدة لقادة حزبي البارتي واليكيتي، اعتقادا منها بقدرتهم على المساعدة في حفظ الامن من خلال ابعاد نشاط حزب العمال عن المناطق الحدودية، وإزاء ذلك اتبعت الحكومة التركية سياسة متباينة مع الأحزاب الكردية العراقية، بما يحقق مصالحها في إطار تحركها لاداء دور اكبر في التطورات الإقليمية اللاحقة.

سادسا : الحرب الأهلية في كردستان العراق (1993 - 1996) :

اعتادت الأحزاب الكردية في أحيان كثيرة، على اتهام الحكومة المركزية وتركيا وإيران وأطراف خارجية أخرى، بالسعي إلى زعزعة الأوضاع في كردستان العراق، ليتضح بعد ذلك بان هذه الأحزاب تعد احد العوامل الرئيسة في تدهور وعدم استقرار المنطقة الكردية، ولاسيما خلال المدة التي أعقبت سحب الحكومة المركزية لجميع إداراتها، الامر الذي اوجد تنافس شديد بين الأحزاب الكردية، وتسبب باندلاع حرب أهلية الغرض منها استحواذ تلك الأحزاب على اكبر قدر من السلطة والنفوذ، مهددةً في الوقت نفسه بتقويض تجربة الحكم الفيدرالي التي طالما حلمت بها الأحزاب الكردية وضحى من اجلها الكثير من المواطنين الكرد [2].

اندلعت في 10 كانون الثاني 1993، الشرارة الأولى للحرب الأهلية في كردستان العراق، وتحديدا في محافظة السليمانية بين حزبي البارتي وحسك، بسبب انسحاب الأخير من التحالف مع حزب البارتي.

---

(1) روبرت اولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية ـ الإيرانية ، ترجمة محمد احسان رمضان ،منشورات دار اراس للطباعة والنشر،(اربيل، 2001)، ص62.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، مستقبل العراق والامن العربي في اعقاب حرب الخليج ، دار المدى الثقافي،(دمشق،1997) ،ص 474.

وبعد عدة أيام اندلع قتال اخر بين حزب اليكيتي والحركة الإسلامية في كردستان العراق، حيث شمل القتال مناطق عدة من محافظات السليمانية واربيل ، ليعلن على اثرها قادة النزاع عن إقامة تحالفات جديدة، اذ أعلنت قيادة حزب اليكيتي عن دعمها لحزب حسك، في حين أبدت قيادة حزب البارتي تعاطفها مع الحركة الإسلامية الكردستانية، التي اجبر معظم عناصرها على الهرب باتجاه الأراضي الإيرانية [1].

وفي خضم تلك التطورات، وجه مسعود البارزاني الدعوة إلى أطراف النزاع، بضرورة التخلي عن مبدأ المناصفة، على اعتبار انها قد عرقلت عمل الحكومة والبرلمان، وطالب بإجراء انتخابات مبكرة،[2] الامر الذي رفضته قيادة حزب اليكيتي، ليتجدد على اثرها القتال في 22 تموز 1993، وذلك عندما قامت عناصر بيشمركة اليكيتي بمهاجمة مقر الحزب الشيوعي في دوكان التابعة لمحافظة السليمانية، بحجة ان المباني التي كان يشغلها الحزب في تلك المنطقة، مباني حكومية ويجب إخلاؤها. وقد أسفر الهجوم عن قتل قائد القوة المهاجمة، ليقوم على اثرها بعض العناصر التابعة لحزب اليكيتي، بنصب كمين محكم على طريق السليمانية، تمكنوا خلاله من قتل احد قيادات الحزب الشيوعي، ولولا المساعي التي بذلها حزب البارتي وأحزاب أخرى، لما تم احتواء الموقف بين حزب اليكيتي والحزب الشيوعي، حيث شكلت لجنة تحقيقية من ممثلي بعض الأحزاب الكردية، للوقوف حول أسباب الاقتتال ونتائجه، أعقبها التوصل إلى اتفاق بين الطرفين يقضي بإيقاف كافة الحملات الإعلامية وإحالة المتسببين بالاقتتال إلى القضاء [3].

وفي 18 كانون الأول من السنة نفسها، تجددت الاشتباكات بين بيشمركة اليكيتي وعناصر الحركة الإسلامية في مدينة كفري، ليمتد القتال على اثرها إلى معاقل الطرفين في رانية وشقلاوة وقلعة دزة وكويسنجق [4]. ولغرض السيطرة على الوضع، عقد في 20 كانون الأول، اجتماع ضم كل من: روز

---

(1) سعد الين ابراهيم، الملل والنحل والاعراق ، هموم الاقليات من الوطن العربي ، ، الجزء الاول ، المجلد الثاني، (القاهرة، 2018)، ص 429.

(2) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 541.

(3) منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزية التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني الاقتتال الداخلي في كردستان كيف اندلع ومن المسؤول عنه ، الجزء الأول، (اربيل، 1997)، ص 126.

(4) سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراف : هموم الأقليات في الوطن العربي، المصدر السابق، ص 249.

نوري شاويس ممثلا عن حزب البارتي، وكوسرت رسول ممثلا عن حزب اليكيتي، ومحمد ايشاندري ممثلا عن الحركة الإسلامية، حيث قرر المجتمعون وقف اطلاق النار، والإفراج عن المعتقلين، ومنع مظاهر التسلح داخل المدن، ووضع المناطق التي دار فيها القتال تحت سيطرة قوات الامن الموحدة في كردستان، [1] والى جانب ذلك ترأس مسعود البارزاني، اجتماعا ثلاثيا ضم : أعضاء من حزب البارتي، وحزب اليكيتي، والحركة الإسلامية، وفي نهاية الاجتماع طلب مسعود البارزاني من أطراف النزاع، التوقيع على شروط الاتفاق التي من بينها : وقف اطلاق النار، وإطلاق سراح المحتجزين من الطرفين دون قيد أو شرط [2].

وعلى الرغم من الاتفاق في أعلاه، الا ان القتال استمر ولم يتوقف، حيث سيطرت بيشمركة حزب اليكيتي على معظم مقرات الحركة الإسلامية، وقامت بمطاردة عناصرها داخل مدينتي اربيل والسليمانية، الامر الذي تسبب بإيجاد حالة من الرعب والهلع بين صفوف المواطنين الكرد، لاسيما بعد استخدام الأسلحة الثقيلة، [3] ولم يتوقف القتال الا بعد تدخل احمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي الموحد، ومسعود البارزاني زعيم حزب البارتي، وتمكنهما في 17 شباط 1994، من إقناع قيادة حزب اليكيتي والحركة الإسلامية، على عقد اتفاقية ثنائية بينهما في مقر المؤتمر الوطني العراقي الموحد، نصت على إنهاء الأزمة بين الطرفين، وإيجاد حل للوضع المتأزم بينهما بطرق سلمية بعيدة عن استخدام السلاح [4].

ويبدو ان طبيعة الهجمات المتبادلة بين عناصر بيشمركة الأحزاب الكردية، كانت توحي إلى وجود تخطيط مسبق للاقتتال، لاسيما وان الاقتتال بين الأحزاب الكردية، قد سبقته تعبئة فكرية وسياسية هدفها البحث عن مبرر يدفع إلى الاقتتال، ويؤدي في نهاية المطاف إلى الاستحواذ على اكبر قدر من السلطة والنفوذ في كردستان العراق، الامر الذي أدى إلى وجود نوع من الصراع المسلح بين الأحزاب الكردية راح ضحيته بعض المواطنين الأبرياء.

واستكمالا لتطورات الحرب الأهلية في كردستان العراق، تجدد القتال بين الأحزاب الكردية في آذار 1994، وكان هذه المرة على اثر خلاف حول بعض الأملاك في قلعة دزة، والعائدة إلى أسرة علي

---

(1) روزنامه برايه تى، زماره 1830، هه وليز، 25 كانون الأول 1993.
(2) روزنامه برايه تى، زماره 1831، هه وليز، 26 كانون الأول 1993.
(3) روزنامه برايه تى، زماره 1833، هه وليز، 28 كانون الأول 1993.
(4) روزنامه برايه تى، زماره 1876، هه وليز، 18 شباط 1994.

حسو ميرخان القيادي في حزب البارتي، والتي استولى عليها بعض الأشخاص المنتمين لحزب اليكيتي، وبنو فوقها بعض الدكاكين بطرق غير قانونية من دون الاستئذان من صاحبها الشرعي، وعند المطالبة بعائدية هذه الأملاك، حدثت اشتباكات مسلحة ادت إلى إصابة اثنين من جماعة علي حسو ميرخان، ومقتل شخص من حزب اليكيتي وإصابة ستة آخرين، واحتجاز نحو (21) شخص تم إعدامهم لاحقا، والاستيلاء على مقر حزب اليكيتي في قلعة دزة التابعة لمحافظة السليمانية، ليمتد القتال على اثرها ويشمل معظم مناطق كردستان العراق [1].

ولما كان من بين أهداف المؤتمر الوطني العراقي الموحد، استقرار الأوضاع في كردستان العراق لكونها الأرض العراقية الوحيدة التي يمكن من خلالها ممارسة أنشطته المختلفة، لذلك قام احمد الجلبي في 7 أيار 1994، بدعوة قيادات حزبي البارتي واليكيتي، لعقد اجتماع فيما بينها، تمخض عنه : رفع جميع السيطرات الواقعة على طريق (اربيل ـ حاج عمران)، (واربيل ـ جسر قنديل)، وانسحاب جميع قوات البيشمركة التابعة للحزبين من جميع النقاط، وإطلاق سراح كافة المحتجزين خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أيام [2].

لم تمنع وساطة احمد الجلبي ومحاولته التقريب بين الأحزاب الكردية المتصارعة، من استمرار الاشتباكات المسلحة في بعض المناطق الكردية، الامر الذي أدى إلى خروج عدة تظاهرات صاخبة في مدينة السليمانية، عبر فيها الأهالي بعد ان رشقوا مسلحي البيشمركة بالحجارة، عن سخطهم واستنكارهم لاستمرار القتال بين الأحزاب الكردية [3].

ولخشيته من تحميله مسؤولية الحرب الأهلية في كردستان العراق، دعا مسعود البارزاني من خلال البيان الذي أصدره في 3أيار 1994، إلى وقف الاقتتال بين الأحزاب الكردية قائلاً: ((ان مصير الشعب الكردي يواجه خطر جسيم للغاية، ومن اجل عدم وقوع المزيد من المآسي والفواجع، فانني أدعو إلى عقد اجتماع للجبهة للكردستانية بحضور الحزبين الديمقراطي الكردستاني والوطني الكردستاني من اجل دراسة الوضع ومعالجته)) [4].

---

(1) روزنامه كوردستانى نوى، زماره 667، 3 أيار 1994.

(2) روزنامه برايه تى، العدد 1946، هه وليز، 15 أيار 1994.

(3) منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزية التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، الاقتتال الداخلي في كوردستان كيف اندلع ومن المسؤول عنه، المصدر السابق، ص 88.

(4) نقلاً عن: وسن سعيد عبود ونبيل العلوي، الصراع المسلح بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني (1994 – 1998)، والموقف الدولي منه، مجلة دراسات تاريخية، العدد 24، (بغداد، 2018)، ص 231.

وانطلاقا من مصالحها، سعت الحكومة التركية إلى التخفيف من حدة التوترات الحاصلة في كردستان العراق، إذ بادرت في 30 أيار 1994، بلعب دور الوسيط لتقريب وجهات النظر بين حزبي اليكيتي والبارتي، ولتذليل العقبات نقلت على متن طائرة مروحية وفد من حزب البارتي مؤلف من : ((نيجرفان البارزاني، وسامي عبد الحميد، ومحسن دزة يى، وعبد العزيز الطيب))، إلى مدينة سلوبي القريبة من المثلث الحدودي (العراقي ـ الإيراني ـ التركي)، حيث التقوا بوفد من حزب اليكيتي قادم من سوريا بعضوية : ((كمال فؤاد، وعمر فتاح))، وقد تناول الطرفان برعاية تركية سبل إعادة الأوضاع في كردستان العراق إلى طبيعتها، وضمان الامن والسلام فيها [1].

وعلى اثر نجاح الوساطة التركية، بدأت الأوضاع في كردستان العراق تتسم بالهدوء، لاسيما بعد عودة جلال الطالباني إلى كردستان العراق في 2 حزيران 1994، على متن طائرة مروحية تركية، وتصريحه بالقول : ((ان اثر حادثة قلعة دزة، ليس بالضرورة ان ينتقل إلى مناطق كردستان جميعها))، وأضاف قائلا : ((ان حزب اليكيتي مستعد ان يسحب قواته من الطرقات، وينفذ جميع قراراته مع حزب البارتي، شريطة ان تعم المصالحة أطرافا أخرى)) [2].

واللافت للنظر، ان التصريح أعلاه يمكن عده أول إشارة واضحة تصدر من قيادي كبير تؤكد على ضرورة إنهاء مظاهر الحرب الأهلية وتهدئة الأوضاع في كردستان العراق، ويبدو ان هذا التحول في الخطاب السياسي لحزب اليكيتي، جاء بعد إدراك قادة الحزب بخطورة استمرار الحرب الأهلية، وأثرها المستقبلي على الكرد.

وفي ظل الرغبة المشتركة بين حزبي البارتي واليكيتي، لمعالجة الأوضاع في كردستان العراق، وجه احمد الجلبي زعيم المؤتمر الوطني العراقي الموحد، في الأسبوع الأول من حزيران 1994، دعوة رسمية لمسعود البارزاني وجلال الطالباني، للاجتماع في فندق شيرين بلاس في اربيل، حيث صدر عن الاجتماع العديد من القرارات، التي تناولت فصل القوات، وتشكيل غرفة عمليات تضم أحزاب : البارتي واليكيتي، فضلا عن الحركة الإسلامية الكردستانية، والمؤتمر الوطني العراقي الموحد، يكون هدفها وقف القتال في مناطق كردستان جميعها[3].

---

(1) روز نامه برايه تى، زماره 1956، هه وليز، 31 أيار 1994.

(2) روز نامه كوردستانى نوى، زماره 669، هه وليز، 5 أيار 1994.

(3) روز نامه كوردستانى نوى، زماره 700، هه وليز، 6 حزيران 1994.

وفي إطار المساعي الدولية الرامية إلى استقرار الأوضاع في كردستان العراق، وجهت الحكومة الفرنسية في 16 تموز 1994، دعوة رسمية لحزبي البارتي واليكيتي، لعقد اجتماع تحت إشراف بعض الشخصيات الرسمية الفرنسية والأوربية، يهدف إلى مناقشة مجمل المسائل التي تسببت باندلاع الحرب الأهلية، وعلى الأثر توصل حزبا البارتي واليكيتي، إلى اتفاق تضمن جملة من القرارات، منها : تشكيل هيئة رئاسية عليا لتطبيع الأوضاع في كردستان العراق تتكون من رئيس البرلمان، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس محكمة التمييز، مهمتها العمل على دعم (الحكومة الكردية)، ومنع استخدام السلاح لفض المنازعات بين الطرفين [1].

وهنا تجدر الإشارة، إلى انه في الوقت الذي أثمرت فيه المساعي الفرنسية في استعادة الهدوء إلى معظم المناطق الكردية، نلاحظ بقاء نقطة حيوية مهمة كانت مثار خلاف بين حزبي البارتي واليكيتي، الا وهي مسألة توزيع العوائد المالية الكمركية في المنافذ الحدودية مع تركيا، وقد ظهرت هذه المشكلة في أواخر كانون الأول 1994، وتسببت بحدوث بعض الاشتباكات المسلحة بين الجانبين في بعض مناطق اربيل، الامر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع من جديد في معظم مناطق كردستان العراق، ودفع حزب البارتي إلى إرسال وفد برئاسة جوهر نامق، للاجتماع مع جلال الطالباني، غير إن إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي بات أمرا صعبا [2].

وفي ظل استمرار الصدامات في كردستان العراق، اعلنت الحكومة المركزية في 16 كانون الثاني 1995،عن((استعدادها للدخول في حوار جديد مع الاحزاب الكردية بهدف التوصل الى حل للمشكلات العالقة وانهاء حاله الاقتتال، واكد مجلس الوزراء العراقي ان خيارات القيادة العراقية الاساسي لا يزال البحث عن الحل السلمي الوطني الذي من شانه ان يساعد في استقرار وامن منطقة كردستان للحكم الذاتي وتوفير الامن والاطمئنان في ظل الوحدة الوطنية)) [3].

وفي خطوة بالغة الخطورة، أعلن جلال الطالباني في 30 كانون الثاني 1995، النفير العام في مناطق كردستان العراق، أعقبها قيام بيشمركة حزب اليكيتي، بتطويق البرلمان ووضع جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تحت سلطة جلال الطالباني [4]. وبعد أدراك الحكومة التركية لخطورة

---

(1) روز نامه كوردستانى نوى، زماره 760 ، هه ولير، 7 آب 1994.

(2) روز نامه كوردستانى نوى، زماره 905، هه ولير، 30 كانون الأول 1994.

(3) جريدة الاتحاد ، العدد 51، 209، حيفا ، 17 كانون الاول 1995.

(4) منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزية التابع للحزب المركزي الديمقراطي، الاقتتال الداخلي في كوردستان كيف اندلع ومن المسؤول عنه، المصدر السابق، ص 146.

استحواذ جلال الطالباني على السلطة والنفوذ في مناطق كردستان العراق، قررت تقديم المساعدة لحزب البارتي، حيث قام الجيش التركي في آذار من السنة نفسها، باجتياح بعض مناطق كردستان العراق بعملية عسكرية أطلق عليها اسم ((العملية الفولاذية))، بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني، وقد شارك في العملية نحو (35) الف جندي، انتشروا بعمق (22) كم داخل الأراضي العراقية على امتداد الحدود البالغ طولها أكثر من (350) كم، الامر الذي فاقم من تدهور أوضاع المواطنين الكرد الذين لا علاقة لهم بالصراعات الحزبية والإقليمية [1].

دفع اجتياح الجيش التركي لبعض مناطق كردستان العراق، الحكومة المركزية إلى البحث عن السبل الكفيلة لمعالجة الموقف، لتقرر عقب ذلك طلب المساعدة من مجلس الامن الدولي، فضلا عن قيامها بتعبئة الرأي العام العربي والدولي للضغط على الحكومة التركية من اجل سحب قواتها من الأراضي العراقية، متهمتا إياها باستخدام الكثير من المعايير المزدوجة في تعاملها مع الكرد، وذلك من خلال تعاونها مع كرد العراق، في حين تتهم الكرد المرتبطين بحزب العمال الكردستاني التركي بأنهم إرهابيين ويجب تصفيتهم [2].

والواضح، ان الاجتياح العسكري التركي لبعض مناطق كردستان العراق، جاء لضمان المصالح التركية في عدم تعاون الأحزاب الكردية مع حزب البكا، وعرقلة أي خطة مستقبلية للحكومة المركزية تمهد للتفاوض مع الأحزاب الكردية، وبذلك تكون الحكومة التركية قد انفردت بقرارات الكرد السياسية، مستغلة في ذات الوقت الأوضاع المتردية التي مر بها العراق من عزلة دولية، وضعف عسكري، وحصار اقتصادي. شارك فيه حتى أشقاءهم من العرب[3].

وبهدف إنهاء الاقتتال بين الأحزاب الكردية، عرض احمد الجلبي زعيم المؤتمر الوطني العراقي الموحد في نيسان 1995، التدخل كوسيط محايد بين حزبي البارتي واليكيتي، غير انه سرعان ما ابتعد عن حياديته، وفضل في نهاية المطاف لأسباب غير معلنة إعلان تحالفه مع جلال الطالباني زعيم حزب

---

(1) يوسف حسين عمر، تركيا : التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923 – 2018)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت، 2021)، ص 446.

(2) اوفر بينغيو، المصدر السابق، ص 297.

(3) صالح احمد عيسى القرعان ، مشكلة الاكراد واثرها على العلاقات العراقية التركية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 32، العدد (1) ، (د . م ،2018) ،ص411.

اليكيتي، الامر الذي تسبب بانشقاق بعض أطراف المعارضة العراقية، باختلاف توجهاتها عن المؤتمر الوطني العراقي الموحد [1].

ان تطورات الحرب الأهلية في كردستان العراق، ولاسيما تحالف احمد الجلبي مع جلال الطالباني، قد يكون لها صلة بالقرار رقم (986) الصادر عن مجلس الامن الدولي في 14 نيسان 1995، والمعروف باسم : ((النفط مقابل الغذاء))، والذي ضمن صيغة النفط مقابل الغذاء لتوفير بعض الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، وقد نص القرار أيضا على تخصيص نسبة من عائدات النفط العراقية للكرد القاطنين خارج سلطة الحكومة المركزية، وذلك بعد قيام السلطات المحلية في هذه المناطق، بتشكيل هيئة مشرفة على تنفيذ القرار الدولي، الامر الذي جعل حزبي البارتي واليكيتييتنافسان حول أحقية تشكيل الهيئة وقيادتها [2].

من جانب اخر، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن تعاطفها مع المواطنين الكرد، وعزمها على وضع نهاية للحرب الأهلية في كردستان العراق، وللتأكيد على صدق نواياها، بعثت وزارة الخارجية الأمريكية، برسالة إلى جلال الطالباني ومسعود البارزاني، أكدت فيها على مسألة وقف اطلاق النار، داعيتا طرفي النزاع إلى معالجة القضايا بالطرق السلمية، وممهدتا الطريق لعقد مباحثات سلام برعاية أمريكية في مدينة (دوركيدا) الايرلندية للمدة (9 – 11) آب 1995، وقد حضر المباحثات ممثل عن المؤتمر الوطني العراقي الموحد، واخر عن الحكومة التركية، أعقبها بدء جولة أخرى من مباحثات السلام في العاصمة الايرلندية دبلن للمدة من (12 – 15) أيلول من السنة نفسها، غير انها سرعان ما وصلت إلى طريق مسدود، بسبب إصرار كل طرف على أحقيته في الاستحواذ على القدر الأكبر من السلطة والنفوذ [3].

استأنف البرلمان الكردي جلساته في 25 آب 1995، بحضور زعيمي البارتي واليكيتي، مسعود البارزاني وجلال الطالباني، وأعضاء اللجنة العليا لتطبيع الأوضاع في كردستان العراق، حيث تقرر في هذه الجلسة إعلان وقف القتال بين الأحزاب الكردية والتطبيع العام، وبذلك غدت كردستان

---

(1) روز نامه برايه تى، زماره 2367، هه ولير، 1 نيسان 1995.

(2) ينظر : منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزية التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، الاقتتال الداخلي في كوردستان كيف اندلع ومن المسؤول عنه، المصدر السابق، ص 146.

(3) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 550 .

عمليا هادئة، وعادت الدوائر المحلية لممارسة أعمالها بشكل طبيعي، كما اعيد فتح المقرات التابعة لحزبي البارتي واليكيتي، فضلا عن عودة المشردين بسبب الحرب الأهلية إلى ديارهم [1].

ان أهم ما يمكن ملاحظته حول الحرب الأهلية في كردستان العراق، هو انها ادت إلى انحراف التجربة الديمقراطية التي طالما تمناها المواطنين الكرد، بسبب افتقار قيادات الأحزاب الكردية التي كانت في الغالب معتادة على القتال في جبال كردستان، لممارسة السلطة بمفهومها الحديث، كما ان التنافس الشديد بين الحزبين الرئيسين، قد عمق الشكوك تجاه بعضهما البعض، ناهيك عن قلة تجربة الحكم، وهي سمة بارزة تنطبق على ثقافة معظم الأحزاب الكردية آنذاك، وعلى كيفية إدارتها للصراعات السياسية وطريقة تداولها للسلطة سلميا.

سابعا : التدخل الخارجي في الصراع بين الحزبين الكرديين (1996 - 1998) :

أدى فشل الوساطة بين حزبي البارتي واليكيتي وحلفائهما من الأحزاب الكردية، إلى الطلب من بعض القوى الخارجية التدخل في شؤون كردستان العراق، وحسم موضوع السلطة فيها لصالح احد أطراف النزاع، وفي هذا الصدد، شرع جلال الطالباني زعيم حزب اليكيتي في آب 1996، بالتنسيق والتعاون مع القوات الإيرانية التي احتلت بعض مواقع حزب البارتي في منطقة سيدكان، الامر الذي أدى إلى المزيد من التدهور في الأوضاع الداخلية لكردستان العراق، ولاسيما بعد تصريح جلال الطالباني الذي ذكر فيه : ((إني لحامل صخرة كبيرة، إما ان أضرب بها رأس مسعود البارزاني أو أضرب بها رأسي))، [2] وإزاء احتلال القوات الإيرانية لبعض القرى في كردستان العراق، طلب مسعود البارازاني من الولايات

المتحدة الأمريكية تحديد هوية الجهة المعتدية، غير ان حكومة الأخيرة فضلت التزام جانب الصمت وعدم التدخل بين أطراف النزاع [3].

ولتحقيق التوازن بين القوى المتنافسة في كردستان العراق، بدأت بعض قيادات حزب البارتي، التفكير بشكل جدي للاستفادة من شرعية الحكومة المركزية في التدخل لمواجهة حزب اليكيتي والقوات

---

(1) منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزية التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، الاقتتال الداخلي في كوردستان كيف اندلع ومن المسؤول عنه، المصدر السابق، ص 76.

(2) نقلاً عن : روز نامه كوردستان نوى، زماره1496، هه وليز، 12 آب 1996.

(3) روز نامه برايه تى، زماره2096 ، هه وليز، 10 أيلول 1996.

الإيرانية الداعمة له، لاسيما بعد ان لمسوا افتقار الجانب الأمريكي إلى الجدية وعدم الثبات في الكثير من المواقف السياسية الحرجة التي تعرضت لها المنطقة الكردية، وعلى هذا الأساس بعث مسعود البارزاني برسالة إلى الرئيس العراقي، جاء فيها : ((ان المؤامرة اكبر من طاقتنا، لذا نرجو إعطاء الأمر إلى القوات المسلحة العراقية للتدخل ومساندتنا في دفع التدخل الأجنبي)) [1].

ولما كانت الحكومة المركزية، مقتنعة بان الحل العسكري هو الحل الوحيد الذي يمكن من خلاله وضع نهاية حاسمة للتدخلات الخارجية والحرب الأهلية في كردستان العراق، لذا فانها سارعت إلى تلبية طلب مسعود البارازاني بالتدخل العسكري، حيث قامت بعض وحدات الجيش العراقي في 31 آب 1996، بتنفيذ عملية ((آب المتوكل على الله))، والتي تمكنت خلال مدة وجيزة من إبعاد عناصر بيشمركة حزب اليكيتي من مناطق كردستان العراق جميعها إلى ما وراء الحدود، لينتهي بهم المطاف في مدينة (سيران بند) الإيرانية [2].

وعلى قدر كبير من الأهمية، نلاحظ ان التطورات الأخيرة في كردستان العراق، ادت إلى تقسيم المنطقة الكردية سياسيا إلى سلطتين، حيث شكل حزب البارتي بالاشتراك مع الحركة الإسلامية والحزب الشيوعي العراقي، حكومة في المناطق الخاضعة لسيطرته برئاسة روز نوري شاويس، وفي المقابل شكل حزب اليكيتي بالاشتراك مع حزب الكادحين والحزب الاشتراكي الديمقراطي، حكومة في المناطق الواقعة تحت سيطرته برئاسة كوسرت رسول، كما قسمت الحرب الأهلية مناطق كردستان العراق إداريا إلى ثلاث مناطق، الأولى : تحت نفوذ حزب البارتي، والثانية : تحت نفوذ حزب اليكيتي، والثالثة : تحت نفوذ الحركة الإسلامية بالاشتراك مع الجيش العراقي [3].

واللافت للنظر، ان تدخل القوات الحكومية في الصراع الدائر بين الأحزاب الكردية في كردستان العراق، مهد الطريق أمام عودة البرلمان لممارسة أعماله، حيث قرر في جلسته المعقودة بتاريخ 26 أيلول 1996، والتي حضرها نحو (57) عضوا، تمديد عمله لمدة سنتين، وانتخاب روز نوري شاويس

---

(1) قناة العراق المعاصر الوثائقية، مسعود البارزاني يستنجد بصدام حسين لتخليصه من قوات جلال الطالباني : https://youtube.com/watch V= goHAS7/7/&=Enakikal EC miomaxE

(2) روزنامه برايه تى، زماره 2096 ، هه ولير، 10 أيلول 1996.

(3) رشيد عمارة الزيدي ويوسف محمد صادق، المعارضة السياسية في إقليم كردستان العراق : النشأة والمستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، 2012)، ص 7-8.

عضو المكتب السياسي لحزب البارتي، رئيسا لحكومة كردستان العراق، [1] الامر الذي اثار غضب جلال الطالباني الذي تمكن في 13 تشرين الأول من السنة نفسها، من إعادة تنظيم بعض صفوفه بمساعدة القوات الإيرانية، حيث خاض معارك ضارية مع بيشمركة حزب البارتي، محرزا فيها تقدم كبير مكنه من استعادة مدينة السليمانية [2].

وانطلاقا من مصالحها ورغبتها في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة حسب زعمها، سارعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التحذير من خطورة الأوضاع في كردستان العراق، ودعت إزاء ذلك قادة الحزبين الكرديين للدخول في محادثات سلام، وعلى الاثر اجتمع في أنقرة برعاية أمريكية في 31 تشرين الأول 1996، وفدي حزب البارتي وحزب اليكيتي، حيث ترأس الاجتماع روبرت بيلليترو (Robert Pelletreau)، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، وحضره بعض الدبلوماسيين البريطانيين ومسؤولين في وزارة الخارجية التركية، وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاجتماع من التوصل إلى صيغة سلام بين مسعود البارزاني وجلال الطالباني، تمخض عنها توقيع اتفاقية أنقرة، التي نصت على : ((التمسك بوقف إطلاق النار بين حزبي البارتي واليكيتي، وعدم طلب المساعدة العسكرية من اي قوى خارجية، والبدء بعملية مصالحة سياسية في مناطق كردستان العراق، والحفاظ على سلامة العراق وعدم الإضرار بوحدة أراضيه، والاخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية التركية المشروعة في المنطقة)) [3].

ولرغبتها في إيجاد توازن إقليمي، طلبت الحكومة العراقية من الحكومة المصرية، التوسط بين حزبي اليكيتي والبارتي، والعمل على إنهاء خلافاتهما بضمانة مصرية ـ عربية، وإزاء ذلك وجهت الحكومة المصرية الدعوة لمسعود البارزاني وجلال الطالباني، لزيارة القاهرة ، [4] في الاول من ايار سنة 1997، وسمحت في الوقت نفسه بفتح ممثلية لحزب اليكيتي في القاهرة، غير ان تلك المساعي المصرية سرعان

---

(1) المجلس الوطني لكردستان العراق، القرار رقم (2)، تمديد الدورة الانتخابية الأولى للمجلس الوطني لكردستان العراق، (3 ايلول 1996) – (4 حزيران 1997)، ص 18.

(2) منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزية التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، الاقتتال الداخلي في كوردستان كيف اندلع ومن المسؤول عنه، المصدر السابق، ص 179.

(3) ينظر: وضاح مهدي، المسألة الكردية في العراق : رحلة الدم والبارود، جيكور للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، 2015)، ص 99؛ ملحق رقم (4).

(4) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق، ص 336.

ما فشلت، بسبب تمسك كل طرف برغبته في الحصول على قدر كبير من السلطة والنفوذ على حساب الطرف الاخر، بمساعدة بعض القوى الخارجية وتحديدا إيران وتركيا [1].

وفي ظل تلك الأوضاع المملوءة بمشاعر الحقد والعداء بين جلال الطالباني ومسعود البارزاني، أشعل الأتراك في 14 أيار 1997، فتيل أزمة جديدة تمثلت باجتياحهم الأراضي العراقية بحجة مهاجمة بعض المواقع التابعة لحزب العمال الكردستاني التركي، بناء على طلب قيادة حزب البارتي، الذي اتهم حزب العمال الكردستاني بمضايقة المواطنين الكرد[2]، حيث شارك في الهجوم التركي نحو (50) الف جندي، بإسناد جوي ومساعدة علنية من بيشمركة حزب البارتي، وقد أطلقت الحكومة التركية على العملية العسكرية اسم: ((فولاذ 97))، واستمرت لأكثر من شهرين، تمكنت حسب زعمها، القوات المسلحة التركية من تدمير نحو (27) معسكر تابع لعناصر حزب العمال الكردستاني التركي في الأراضي العراقية [3].

ولمواجهة تحالف البارتي مع الحكومة التركية، قررت قيادة حزب اليكيتي إيجاد تحالف مضاد يجمعها مع حزب العمال الكردستاني التركي، وإزاء ذلك أعلنت الحكومة التركية في 24 أيلول 1997، عن نيتها تنفيذ عملية عسكرية أطلقت عليها اسم ((عملية الشفق))، شارك فيها نحو عشرة الاف جندي، اجتاحوا الأراضي العراقية بعمق (60) كم،[4] ليعلن على اثرها جلال الطالباني في 12 تشرين الأول، عن نقضه لاتفاقية أنقرة الموقعة مع حزب البارتي في 31 تشرين الأول 1996، أعقبها قيام بيشمركة حزب اليكيتي بالسيطرة على منطقة سيدكان القريبة من المثلث الحدودي (العراقي ـ الإيراني ـ التركي)، بدعم مباشر من حزب العمال الكردستاني، لترد على اثرها بيشمركة حزب البارتي بالتعاون مع الجيش التركي،بالقيام بعمليات تصفية لحزب العمال الكردستاني في المناطق القريبة من مدينة اربيل، وفي الوقت نفسه قامت القوات التركية بقصف عناصر بيشمركة حزب اليكيتي في أطراف مدينة شقلاوة، الامر الذي أدى إلى تكبدهم خسائر كبيرة أجبرتهم على التراجع نحو أطراف مدينة السليمانية[5].

---

(1) عدنان المفتي، الحوار العربي– الكردي: وثائق مؤتمر القاهرة ايار 1998، مكتبة مدبولي، (القاهرة ،1999) ص3.

(2) جريدة الاتحاد ، العدد 14/54 ، حيفا ،18 ايار 1997..

(3) جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ،1998) ص 175–180.

(4) اوفرا بينغيو، المصدر السابق، ص 343.

(5) وسن سعيد عبود ونبيل العلوي، المصدر السابق، ص246– 247.

واللافت للنظر، ان نقض جلال الطالباني لاتفاقية أنقرة وتجدد الحرب الأهلية في بعض مناطق كردستان العراق، أجبرتا الحكومة التركية على إعادة تقييم سياستها تجاه الحكومة العراقية، لتعلن على اثرها انتهاج سياسة جديدة في التعامل مع قادة الأحزاب الكردية العراقية، تهدف للمحافظة على أمنها القومي، لذا ارتأت من خلال الوفد الوزاري الذي أرسلته إلى بغداد، بان يكون حل القضية الكردية من أولويات التعاون مع الحكومة العراقية [1].

وعلى قدر من الأهمية، نلاحظ تصاعد استياء المواطنين الكرد من استمرار الحرب الأهلية في كردستان العراق، وما رافقها من سوء في أحوالهم المعيشية وافتقارهم للكثير من الخدمات، والذي بات يهدد المكتسبات التي حصلوا عليها في إعقاب حرب الخليج الثانية بسبب الصراعات الحزبية المقيتة. ولخشيته من هذا الاستياء الذي نتج عنه تصاعد رفض الكرد لسياسة حزبه، وخشيته أيضا من زوال هذه المكتسبات، بدأ جلال الطالباني يفكر بإيجاد حل للحرب الأهلية في كردستان العراق وإعادة ثقة الكرد بحزبه، ليقرر على اثرها اتخاذ أولى الخطوات باتجاه المصالحة مع زعيم حزب البارتي، وذلك عندما بعث برسالة إلى مسعود البارزاني في ليلة رأس السنة الميلادية (31 كانون الأول 1997)، يطالبه فيها بضرورة وضع حد للحرب الأهلية، والعمل سويا على توحيد جميع السلطات في كردستان العراق، [2] بمعنى العودة إلى مبدأ المناصفة في توزيع السلطة والنفوذ، والذي اثبت فشله وكان سببا مباشرا لاندلاع الحرب الأهلية في كردستان العراق.

---

(1) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص 176 .

(2) ينظر : صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص882-883.

الفصل الخامس

السياسة الداخلية والإقليمية والدولية تجاه القضية الكردية

(1998 - 2003)

- **أولا : تحالف الأحزاب الكردية وأثره على الوضع السياسي الداخلي** (1998 - 2003)
- **ثانيا : الدعم الإقليمي والعربي للكرد** (1998 - 2003)
- **ثالثا : الدعم الدولي للكرد** (1998 - 2003)
- **رابعا : مؤتمرات المعارضة العراقية ومخرجاتها إزاء الكرد** (1999 - 2003)

أولا: تحالف الأحزاب الكردية وأثره على الوضع السياسي الداخلي (1998 - 2003) :

أثمرت الرسالة التي بعثها جلال الطالباني إلى مسعود البارزاني في ليلة رأس السنة الميلادية (31 كانون الأول 1997)، والتي طالبه فيها بضرورة وضع حد للحرب الأهلية، والعمل سويا على توحيد السلطات جميعها في كردستان العراق ـ إلى توصل الطرفان إلى تشكيل ((لجنة التنسيق العليا)) من ممثلي المكتب السياسي لحزبي اليكيتي والبارتي، والتي عقدت أولى جلساتها في 12 شباط 1998، أعقبها إعلان الطرفين سعيهم نحو اطلاق سراح المحتجزين، وإيقاف الحرب الإعلامية بينهما، والبدء بتهيئة مشروع سلام [1]. كما تم الاتفاق على تشكيل لجان مشتركة من الطرفين للتعاون في المجالات كافة، ووقف اطلاق النار بين الجانبين، والسماح بحرية التنقل للأشخاص والبضائع في مناطق كردستان العراق، والتوزيع العادل للموارد ومشاريع التنمية المتعلقة بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي (986) الخاص ببرنامج النفط مقابل الغذاء [2].

وفي محاولة لإعادة الثقة بين حزبي البارتي واليكيتي، نشطت بعض قيادات الجبهة الكردستانية من اجل حل بعض الخلافات العالقة بين جلال الطالباني ومسعود البارزاني، ولتحقيق ذلك عقدت لجنة الهدنة العسكرية في الجبهة الكردستانية، اجتماعا برئاسة عزيز محمد، [3] قرر على اثره المجتمعون تنفيذ وقف اطلاق النار بين حزبي البارتي واليكيتي، وتقليص عدد نقاط التفتيش المنتشرة بين المدن، [4] أعقبها إعلان مسعود البارزاني عن نيته بذل أقصى قدر من المرونة من اجل الوصول إلى اتفاق

---

[1] وسن سعيد عبود ونبيل العلوي، المصدر السابق، ص 247.

[2] سعد عزيز داخل، مؤتمرات المعارضة العراقية (1991 – 2002)، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة البصرة 2019، ص 152.

[3] عزيز محمد : ولد في قرية بيركوت القريبة من اربيل سنة 1924، وتلقى تعليمه الديني فيها، ثم دخل المدرسة الابتدائية وتخرج منها سنة 1938، ولم يواصل دراسته الثانوية، وقد كانت بدايات نشاطه السياسي عندما انضم إلى جمعية هيوا (جمعية الأمل)، وأصبح عضوا فيها سنة 1941، التحق بعدها بصفوف حزب شورش (حزب الثورة)، وفي سنة 1945، انضم للحزب الشيوعي العراقي، واستمر فيه حتى تولى منصب سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي للمدة (1964 – 1993). ينظر : احمد عبد العزيز محمود، نضال الرفيق عزيز محمد السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي : أعلى صوتا من الكلمات، مطبعة أزادي، (اربيل، 2013)،ص12 _224.

[4] احمد حسن علي، أزمة البيت الكردستاني في شمال العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (بغداد، 2017)، ص 23.

نهائي مع حزب اليكيتي، مؤكدا على ذلك بالقول : ((لقد حققنا بعض التقدم في العلاقة معهم، اذ تم إيقاف الاشتباكات المسلحة وإنهاء الحملات الإعلامية، وحرية المرور للمواطنين الكرد في جميع أنحاء كردستان)) [1].

وبهدف الوصول إلى صيغة توافقية ترضي الطرفين، ترأس ديفيد ويلش (David Welch)، نائب وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط في 15 أيلول من السنة نفسها، اجتماع في العاصمة الأمريكية واشنطن، ضم مسعود البارزاني عن حزب البارتي، وجلال الطالباني عن حزب اليكيتي، وذلك بعد ان سادت بعض الشكوك لدى المسؤولين في الخارجية الأمريكية حول عدم تمكن الطرفين من الوصول إلى اتفاق تسوية نهائي، بسبب بعض الخلافات العميقة بينهما، ولاسيما حول مسألة تقاسم السلطة والانتخابات في كردستان العراق، فضلا عن بعض المسائل الأخرى العالقة التي من بينها توزيع الثروة والعلاقة مع الحكومة المركزية وإيران[2].

واستنادا لتلك المستجدات، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية على خط الحوار بما تملكه من تأثير قوي على الطرفين، حيث دعت كل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، لبحث السبل الكفيلة لتجاوز الخلافات بينهما، والتوصل إلى تسوية نهائية بين الطرفين تساعد على عودة الأمن والاستقرار إلى عموم مناطق كردستان العراق [3]. وإزاء ذلك عملت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين كوربل أولبرايت (Madeleine Korbel Albright)، [4] على عقد اجتماعين منفصلين مع مسعود البارزاني زعيم حزب البارتي، وجلال الطالباني زعيم حزب اليكيتي، أعقبها عقد

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 40829، القاهرة، 19 أيلول 1998.

(2) حوار العمر: مذكرات الرئيس جلال الطالباني (رحلة ستون عاما من جبال كردستان الى قصر السلام)، المصدر السابق،ص424-425

(3) حامد الحمداني ، صدام والفخ الامريكي : غزو الكويت وحرب الخليج الثانية ، دار المحروسة للنشر ، (القاهرة ، 2011)، ص212.

(4) مادلين كوربل أولبرايت : ولدت في العاصمة التشيكية براغ سنة 1937، هاجرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1948، درست العلوم السياسية والقانون في جامعة وليسلي، أكملت دراستها وحصلت على شهادة الدكتوراه في العلوم الدولية من جامعة كولومبيا سنة 1976، عملت في التدريس في جامعة جورج تاون، تم تعينها كسفيرة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة للمدة (1993 – 1997)، شغلت بعدها منصب وزيرة الخارجية =الأمريكية للمدة (1997 – 2001). للتفصيل ينظر : مادلين أولبرايت، السيدة الوزيرة : سيرة ذاتية، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي، الحوار الثقافي، (بيروت، 2004)؛ سعد عزيز داخل، مؤتمرات المعارضة العراقية 1991-2003، المصدر السابق، ص 152.

اجتماع مشترك ضم الثلاثة في 17 ايلول 1998، وهي المرة الأولى التي يجتمع فيها مسعود البارزاني وجلال الطالباني منذ نحو أربعة سنوات، وعلى اثر الاجتماع صرحت مادلين أولبرايت بالقول : (بدأ فصل جديد من السعي للعمل من اجل الشعب الكردي، اذ ان روح المصالحة المتجددة تسهل على الولايات المتحدة والآخرين مساعدة الكرد)[1].

ولتحقيق المصلحة الأمريكية في كردستان العراق، تمكنت مادلين اولبرايت و ديفيد ويلش، من إقناع جلال الطالباني ومسعود البارزاني على التوقيع في العاصمة واشنطن في 17 أيلول 1998[2]، على اتفاقية عرفت باسم : اتفاقية المصالحة والسلام، [3] نصت على : ((إدانة الاقتتال في كردستان العراق والحيلولة دون عودته، وإقامة حكومة موحدة على أساس نتائج الانتخابات السابقة، وتوحيد الإدارتين مع بعضهما، وتنظيم انتخابات جديدة في كردستان، وعدم توفير الملاذ لحزب البكا في الأراضي العراقية))، [4] كما تضمنت بنود الاتفاقية ((إنشاء لجنة تنسيق مشتركة تشرف على العائدات الكمركية واسترجاع الإيرادات إلى خزينة حكومة كردستان)) [5].

وقد اوضح ديفيد ويلش الغرض من وراء التوسط في اتفاق السلام بين القادة الكرد مرتبطا بدعم الولايات المتحدة لجميع الفصائل المعارضة العراقية بناء على الرغبة الاساسية في عزل واضعاف الحكومة العراقية ومنعها من ان يكون لها تهديد للامن والاستقرار الاقليميين ،[6] وذكر فاضل ميراني في كتابه (الذاكرة السياسية) قائلا : ((هناك دول اقليمية ارادت ان تضع حدا للاقتتال في تصوري كان هناك مخطط للتعرض للنظام العراقي ولا يمكن ان يحدث هذا في ظل الاقتتال الداخلي الكردي او في عدم توحيد المعارضة كما انه من مصلحة الدول الأوروبية لانه لديهم تواجد في كردستان العراق))[7].

---

[1] نقلاً عن: مركز دراسات العراق ، الملف العراقي : نشرة سياسية وثائقية ، العدد 79-84،(د.م،1998)،ص42.؛ ملحق رقم (5).

[2] محمد الهادي عفيفي أبو زيد، الشيعة والسنة والأكراد في العالم : العراق أنموذجا ، دار هلا للتوزيع والنشر ، (الجيزة، 2007)، ص 185.

[3] حامد الحمداني ، المصدر السابق ، ص212.

[4] ثامر احمد عطية، الموقف الأمريكي – التركي تجاه أكراد العراق (1990 – 2003)، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد 20، (د م، 2017)، ص 432 – 435.

[5] هاينس كرامر، المصدر السابق، ص 215 .

[6] Peshawa Abdulkhaliq Muhammed، U.S. Perspectives on Kurdish independence from Irag، A Thesis Submitted in fulfilment I of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophyin keele University 2012، P 96.

[7] نقلاً عن: فاضل ميراني، الذاكرة السياسية، مطبعة الحاج هاشم ،(اربيل ،2019)، ص 41.

وفي ظل التقارب الأمريكي ـ الكردي، وما يقابله من توتر في العلاقات بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية، اقترح بعض النواب في مجلس الشيوخ الأمريكي إصدار قرار يدعم الإطاحة بالحكومة العراقية، [1] وهو ما تمت الموافقة عليه في 31 تشرين الأول 1998، تحت مسمى : ((قانون تحرير العراق))، [2] الذي تألف من سبعة أقسام، تناولت : دواعي إصدار القانون، وحث الرئيس الأمريكي بيل كلنتون (Bill Clinton)، [3] على اتخاذ الإجراءات الكفيلة التي من شانها إجبار الحكومة العراقية على تنفيذ التزاماتها الدولية، [4] وإتباع سياسة تقديم الدعم للأطراف الساعية لإزالة النظام العراقي من السلطة، والتشجيع على تشكيل حكومة ديمقراطية تحل محل النظام الحاكم في بغداد، والمساعدة على دعم الانتقال إلى الديمقراطية في العراق، وتوفير الدعم المالي لبعض قوى المعارضة العراقية، وتشكيل محكمة للنظر بجرائم الحرب في العراق، فضلا عن المساعدات التي من المؤمل ان تقدم للعراق بعد استبدال حكومته [5].

وبهدف توحيد الصف الكردي وتهيئة الأرضية المناسبة للاستمرار بالمصالحة بين الحزبين الرئيسين في كردستان العراق، اجتمع مسعود البارزاني في كانون الثاني 1999، مع جلال الطالباني في مقر حزب البارتي في اربيل، وعلى الاثر قرر مسعود البارزاني تحويل مبلغ (60) مليون دينار عراقي إلى حزب اليكيتي، والتي تمثل حصته من العوائد الكمركية التي كان يجمعها حزب البارتي من

---

(1) سعد عزيز داخل، قانون تحرير العراق ودعم المعارضة العراقية 1998، مجلة الخليج العربي ، مجلد49،العدد3،(جامعة البصرة ،2021) ، ص103.

(2) أشار القانون في قسمه الثاني إلى الأعمال التي قامت بها الحكومة العراقية خلال المدة (1980 – 1988)، والتي تمثلت بترحيل المدنيين الكرد ضمن حملة الأنفال، كما أشارت الفقرة (13) إلى قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية. ينظر : مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق (يوميات – وثائق – تقارير 1990 – 2005)، المصدر السابق، ص 785 – 786.

(3) بيل كلنتون : ولد في ولاية تكساس سنة 1946 ، تخرج من كلية القانون بجامعة بيل وانتخب مدعيا عاما لولاية اركنساس سنة1976، شغل منصب حاكم ولاية اركنساس للمدة (1979 – 1981)، فاز في انتخابات الرئاسة الأمريكية سنة 1992، ثم انتخب لولاية ثانية سنة (1996 – 2000)، للتفصيل ينظر :
Bill Clinton, My Life, (New York, 2004).
؛ فراس البيطار ، الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج3 ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، (عمان،2013) ، ص900–901.

(4) جريدة الأهرام، العدد 40842، القاهرة، 2 تشرين الثاني 1998.

(5) حيدر موسى منخي القريشي، التدخل العسكري وأثاره في العلاقات الدولية : دراسة العراق وليبيا نموذجا، المركز العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة ، 2018)، ص 200.

البضائع القادمة من تركيا [1]. غير ان الأوضاع في كردستان العراق سرعان ما اتجهت نحو التصعيد والتوتر بين الحزبين خلال المدة بين شهري حزيران وآب من السنة نفسها، وذلك عقب التصريح الذي أدلى به جلال الطالباني في الذكرى السنوية لتأسيس حزب اليكيتي، والذي حمل فيه قيادة حزب البارتي مسؤولية عدم تنفيذ بنود اتفاقية واشنطن، [2] ليرد مسعود البارزاني على تلك الاتهامات بانتقاده لحزب اليكيتي واتهامه لجلال الطالباني بالانحياز لحزب العمال الكردستاني التركي، لتتصاعد على الأثر حملة إعلامية جديدة بين قيادات حزبي البارتي واليكيتي [3].

نلاحظ من خلال عودة التصريحات الإعلامية بين قادة الحزبين، إلى انهما لم يكونا قادرين على تجاوز معظم خلافاتهما السابقة، والامتثال للأحكام والشروط التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية توثيقها بينهما، فضلا عن ذلك فان الأحزاب الكردية لم تكن بحاجة ماسة إلى اتفاقية تعقد خارج حدود كردستان العراق، بقدر حاجتها إلى مصالحة حقيقية ضمن قاعدة متفق عليها بين قيادات تلك الأحزاب، كما ان النهوض بالعملية السياسية في كردستان العراق، كان يتوقف على ما يبدوا على مدى قدرة الأحزاب الكردية بتجاوز سلطة العائلة والقيادة التاريخية، والدخول في مضمار الولاء لخدمة المواطنين الكرد في عموم مناطق كردستان.

ومن الهام ذكره، انه في أعقاب اجتماع المعارضة العراقية في نيويورك في 29 تشرين الأول 1999، [4] توصل مسعود البارزاني وجلال الطالباني إلى اتفاق يقضي بفتح مقرات لحزب البارتي في محافظة السليمانية وقضاء كلار، وأخرى لحزب اليكيتي في محافظتي اربيل ودهوك، فضلا عن سماح الطرفين بمرور التجارة في مناطق نفوذهما، وتوحيد مواقفهما السياسية بالاشتراك مع باقي قوى المعارضة العراقية في الخارج [5].

ولغرض تحقيق المساواة بين نفوذ الحزبين الرئيسين في مناطق كردستان العراق، جددت الولايات المتحدة الأمريكية دعوتها إلى عقد اجتماع في 3 تموز 2000، ضم كل من : كوسرت رسول رئيس

---

(1) جريدة خبات ، العدد 1057، اربيل، 3 ايلول 1999.

(2) يوسف مەحه مه د صادق، ئه وانى تىر : كوردستان وعيراق ململانى دۆخ وئايندەى سياسى له كوردستانى عيراق، (الوضع السياسي في كردستان العراق)، چايخانه ى پيرهه م، (سلێمانئ، 2015)، ل 41.

(3) للتفصيل أكثر ينظر : فائق بطي، من أوراق المعارضة : أصدقاء في المنفى أعداء في الوطن، دار المدى للنشر، (بغداد، 2018)، ص 111 – 115.

(4) تفاصيل أكثر عن اجتماع نيويورك ينظر : الصفحات اللاحقة من الأطروحة.

(5) جريدة خبات ، العدد 1057، 3 ايلول 1999.

وزراء حكومة السليمانية التابعة لحزب اليكيتي، ونيجرفان البارزاني رئيس وزراء حكومة اربيل التابعة لحزب البارتي، وعدد من المسؤولين الأمريكيين، لمناقشة الخلافات العالقة بين الحزبين وسبل توحيد الإدارة في كردستان العراق حيث ان التقارب بين حزبي البارتي واليكيتي، جاء في أعقاب ظهور جماعة أنصار الإسلام، [1] كمنافس جديد لهما في أراضي كردستان العراق، فضلا عن تبنيها لبعض الأفكار المتطرفة، [2] سيما ان الجماعة لديها ارتباط بتنظيم القاعدة حيث استضافت في المنطقة الجبلية مقاتلي تنظيم القاعدة الذين هربوا من الحرب الامريكية على افغانستان سنة 2001، [3] وقد اخذت الأحداث تتطور بشكل سريع، ووصلت إلى مرحلة العداء الشديد بين جماعة أنصار الإسلام وحزب اليكيتي، حيث اندلعت في أواخر سنة 2001، معارك بين الطرفين انتهت بقتل نحو (300) عنصر من بيشمركة حزب اليكيتي [4].

ان أهم ما يمكن ملاحظته حول المواجهات بين حزب اليكيتي وجماعة أنصار الإسلام، هو ان القضاء على أنصار الجماعة كان يمثل هدفا للعديد من القوى العلمانية في كردستان العراق ولاسيما حزب اليكيتي، وذلك بسبب تواجد معظم عناصر الجماعة في منطقة نفوذه، ونظرتها إلى حزب اليكيتي على انه حزب علماني تابع للولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن ذلك فان مواجهة جماعة أنصار الإسلام يعود إلى الخشية من تغلغلها بين صفوف المواطنين الكرد وازدياد شعبيتها على حساب تراجع شعبية الحزبين الرئيسين في كردستان العراق.

---

(1) جماعة أنصار الإسلام : تنظيم كردي إسلامي تأسس في 5 كانون الأول 2001، بزعامة الملا نجم الدين فرج احمد المعروف باسم (ملا كريكار)، وتكونت الجماعة من اندماج ثلاث جماعات إسلامية سلفية، وهي : (جماعة جند السماء، وحركة التوحيد، وحركة حماس الكردية)، وقد تبنت الجماعة الفكر السلفي الجهادي. تعرضت مقارها في آذار 2003، إلى قصف القوات الأمريكية، وقامت قوات حزب اليكيتي بالسيطرة عليها، مما أدى إلى فرار عناصر الجماعة باتجاه الأراضي الإيرانية. للتفصيل ينظر: كاوة نادر عبد القادر، الاعتدال والتطرف : الإسلام السياسي في كردستان العراق (مجموعة بحوث الحركة الإسلامية في كردستان)، ط 2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، (دبي، 2011)، ص 89.

(2) أيمن عبد عون وعبد الرحمن إدريس صالح البياتي, التجربة البرلمانية في كردستان العراق عام 1992 : الأسباب والنتائج, مجلة ديالى, العدد 89, (ديالى, 2021),ص245-246 .

(3) عمار عباس محمود ، المصدر السابق، ص 94. .

(4) عاطف السعداوي، أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، (القاهرة، 2003)، ص 94. ؛ سعدون المشهداني ، الاسلام السياسي من الخوارج الى المنطقة الخضراء ، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع ، (عمان ، 2009) ، ص408.

واللافت للنظر، ان حزبا البارتي واليكيتي قد سارعا إلى اتخاذ بعض الخطوات التي من شانها تحجيم القوة المتصاعدة لجماعة أنصار الإسلام، حيث قاما في نيسان 2002، بإنشاء غرفة عمليات مشتركة في اربيل تحت مسمى: ((التعامل مع الجماعة الإسلامية))، لاسيما بعد ان تأكد لهما قوة عناصر الجماعة وسعيها إلى تغيير هوية وتوجه حكومة كردستان العراق، التي أعلنت على انها تتزعم حركة قومية علمانية ديمقراطية [1].

ومن الهام ذكره، ان الخشية من وجود منافس قوي ذا توجه إسلامي سلفي جهادي، جعل حزبي البارتي واليكيتي يتطلعون إلى زيادة التعاون فيما بينهما أكثر من ذي قبل، وفي هذا الصدد عقد في اربيل في أيلول 2002، اجتماعا ضم مسعود البارزاني بجلال الطالباني، حيث وقع الطرفان اتفاقا لحل الخلافات العالقة بينهما من اجل((عراق ديمقراطي فيدرالي))، وقد تم نشر وثيقة أوضحت رؤيتهما للنظام الفيدرالي بعد تغيير الحكومة المركزية في بغداد، [2] وإزاء ذلك جاءت الخطوة الأولى نحو التعاون المصالحة بين حزبي البارتي واليكيتي في 4 تشرين الأول 2002، وذلك عندما عقد برلمان كردستان العراق أولى جلساته موحدا في اربيل بمشاركة قادة الحزبين الرئيسين، بعد توقف دام لنحو ثمانية سنوات، [3] حيث أكد المجتمعون داخل قبة البرلمان على صيغة الفيدرالية بعد تغيير النظام الحاكم، والتي ستكون الصيغة الرسمية للعلاقات السياسية والقانونية والإدارية بين كردستان والحكومة المركزية في بغداد، [4] فضلا عن ذلك، فقد أشار برلمان كردستان على ان منطقة الحكم الذاتي تشمل المناطق الغنية بالنفط، ووجوب احتفاظ الكرد بالقوات المسلحة (البيشمركة)، كما يتعين على الحكومة الكردية ان تتمتع بالحق الدستوري بالانفصال عن اي فيدرالية مستقلة تتعارض مع مصالح المواطنين الكرد وتطلعاتهم [5].

---

(1) حسين علي، كيف تواجه النرويج تفاقم المشكلة الاسلامية على اراضيها ، (د . م ،2006)، ص 125.

(2) احمد حسن علي، المصدر السابق، ص 29 – 30.

(3) أيمن عبد عون وعبد الرحمن إدريس صالح البياتي, التجربة البرلمانية في كردستان العراق عام 1992 : الأسباب والنتائج المصدرالسابق, ص 245.

(4) نواف عبد القادر جواد وناصر زين العابدين احمد، النظام السياسي والسياسات العامة في بغداد وإقليم كوردستان العراق : دراسة دستورية مقارنة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 39، (تكريت، 2021)، ص 423.

(5) مركز دراسات العراق ، الملف العراقي ، نشرة سياسية وثائقية يصدرها مركز دراسات العراق ، العدد 127–132، (د . م ، 2002)، ص55–69 .

وعلى اثر استئناف انعقاد جلسات برلمان كردستان العراق، أرسل (11) عضوا من الكونغرس الأمريكي رسالة تهنئة إلى مسعود البارزاني، مؤكدين على دعم الولايات المتحدة الأمريكية للتجربة الديمقراطية في كردستان العراق، وقد جاءت هذه الخطوة على ما يبدو في سياق عزم الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير نظام الحكم في العراق [1].

وحرصت قيادة الحزبين منذ شباط 2003، للوصول إلى مصالحة نهائية بينهما، حيث قرر حزبا البارتي واليكيتي فتح مقراتهم في مناطق نفوذ الحزب الاخر، [2] وفي ضوء ذلك أنشأ الحزبان في أوائل آذار من السنة نفسها، قيادة مشتركة لقوات البيشمركة برئاسة جلال الطالباني ومسعود البارزاني، هدفها تقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية في عملية احتلالها للعراق عبر المنطقة الكردية [3].

يتضح بان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء الصراع الكردي ـ الكردي، يمكن إرجاعه لعدة اعتبارات، منها : إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية المنطقة الكردية ومدى تأثيرها في تسهيل عملية احتلال العراق من الناحية الجغرافية، وأهمية الدعم اللوجستي الذي يقدمه الكرد للقوات الأمريكية في هذا الجزء من العراق، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت على ما يبدو تخشى من وجود التناحر والقتال بين الفصائل الكردية، والذي قد يؤثر على مجريات الحرب، ناهيك عن عدم تمكن القوات الأمريكية من التمركز في المنطقة الكردية ما لم تكن تلك المنطقة تنعم بالأمن والاستقرار، أما الأحزاب الكردية فقد وجدت في الوساطة الأمريكية فرصة لضمان المطالب المتفق عليها فيما بينها، لاسيما وان الاتفاقيات السابقة كان مصيرها الفشل.

ثانيا : الدعم الإقليمي والعربي للكرد (1998 - 2003) :

كان لوجود الكثير من الصعوبات الداخلية والإقليمية في كردستان العراق اثر في تطور القضية الكردية، اذ أصبحت عدة محافل عربية وإقليمية تنادي بحق الكرد في تقرير مصيرهم، وكان احد أهم هذا التطور هو المؤتمر الذي عقد في أيار 1998، في العاصمة المصرية القاهرة، والذي حمل شعار:

---

[1] كردستان سالم سعيد، اثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (اربيل، 2008)، ص 215.

[2] أوفرا بينغيو، المصدر السابق، ص 374.

[3] فلاديمير فان فيلغبورغ وماريو فومرتون، تحدي توحيد قوات البشمركة ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، (د . م ،2016) ، ص 2.

((الحوار العربي ـ الكردي))، اذ أضاف المؤتمر طابعا عربيا في حل القضية الكردية، [1] وقد شارك في المؤتمر : اللجنة المصرية للتضامن، وحزبا البارتي واليكيتي، وبعض الأحزاب والشخصيات المعارضة العراقية، فضلا عن حضور عدد غير محدد من الشخصيات السياسية العربية المناهضة لسياسة الحكومة العراقية [2].

اعقب ذلك بمدة قصيرة ، انعقاد حوار مصري – كردي حضره مسعود البارزاني وعدد من قادة الاحزاب وعدد من الشخصيات الكردية حيث جرى حوار عربي – كردي اثمر عن تعزيز التمثيل الرسمي الكردي على مستوى مسؤولي مكاتب في القاهرة اذ اصبح لكل من حزب اليكيتي وحزب البارتي ممثل في مصر [3].

ومن جهتها، شعرت الحكومة التركية بمدى خطورة المستجدات التي اثارتها اتفاقية واشنطن 1998، بين حزبي البارتي واليكيتي، نتيجة عدم مشاركتها في المفاوضات والتوقيع عليها، اذ كانت الحكومة التركية تخشى من ان تؤدي تلك الاتفاقية في نهاية المطاف إلى إقامة دولة كردية على حدودها الجنوبية، غير ان الولايات المتحدة الأمريكية أوضحت للحكومة التركية، بان الاتفاق يصب في مصلحتها ومصلحة القادة الكرد الذين اخذوا يبررون لضرورة الاتفاق على السلم الأهلي في مناطق كردستان العراق، [4] وإزاء ذلك اخذ النفوذ والتأثير التركي بالانحسار نتيجة التدخل الأمريكي المباشر بشؤون كردستان العراق، وأصبح كرد العراق عنصرا مهما يقيد في كثير من الأحيان سياسة الحكومة التركية الداخلية والخارجية [5].

وبهدف عدم تحجيم دورها في مناطق كردستان العراق نتيجة التقارب الكردي ـ الأمريكي، أعلنت الحكومة التركية عن رفضها لاتفاقية واشنطن، وأبلغت الحكومة العراقية عن نيتها القيام بعملية اجتياح عسكري للمنطقة الكردية، وعلى الأثر قامت وحدات من الجيش التركي في تشرين الثاني 1998، باجتياح بعض مناطق كردستان العراق في عملية عسكرية أطلق عليها اسم : ((حملة الخريف))،

---

(1) سوزان إبراهيم حاجي أمين، المصدر السابق، ص 48.

(2) عدنان المفتي، الحوار العربي – الكردي : وثائق مؤتمر القاهرة أيار 1998، المصدر سابق، ص 3.

(3) فلك الدين كاكه يي ،البيت الزجاجي للشرق الاوسط في العلاقات التضامنية للشعب الكردي ، دار اراس للطباعة والنشر (اربيل ، 2010) ، ص168

(4) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص 177.

(5) Marianna Charountaki, Turkish foreign policy and Kurdistan Regional Government, journal of international affairs، Volume 17, No 4, 2012, PP 188.

شارك فيها نحو (30) الف جندي، قاموا بعملية تمشيط لمنطقة الخابور التي كان يختبئ فيها عدد من عناصر حزب البكا[1].

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان التقارب العراقي ـ التركي لم يدم طويلا، بحكم عوامل عدة حالت دون الوصول بهذا التقارب إلى وشائج متينة يمكن استغلالها من قبل الأتراك لتصبح عاملا في تحديد العلاقات الأمريكية ـ الكردية في مسار ثابت، اذ كان لوجود بعض العوامل اثر في توتر العلاقات السياسية بين الحكومتين العراقية والتركية، ولعل في مقدمة تلك العوامل : استمرار الحكومة التركية لعمليات الاجتياح العسكرية في بعض مناطق كردستان العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني التركي، [2] فضلا عن رفض طلب الحكومة العراقية الذي حمله نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز خلال زيارته إلى تركيا في 15 شباط 1999، بشأن منع استخدام الطائرات الأمريكية والبريطانية لقاعدة انجيرليك، وإيقاف هجماتها على العراق [3].

وفي سياق متصل، تدهورت العلاقات بين الحكومة التركية وحزب البارتي بعد رفض مسعود البارزاني الطلب الذي قدمه الوفد التركي إلى اربيل برئاسة فريدون سنريلي اوغلو مستشار رئيس الوزراء التركي، والذي اقترح فيه ضرورة المساهمة الفعلية في تقديم العون لتركيا في محاربة مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي في مناطق كردستان العراق [4].

ويبدو ان مستقبل الكرد في العراق واثره على الكرد في تركيا وطموحاتهم بالانفصال، كان يعد من أهم الهواجس التي شغلت النخب السياسية التركية بمختلف توجهاتها، فضلا عن ذلك فان الموقف التركي حيال القضية الكردية في العراق، جاء منسجما مع الموقف السوري المعارض لقيام دولة كردية في المنطقة، اذ وجدت الحكومة التركية نفسها اقرب من أي وقت إلى التنسيق مع الحكومة السورية في سياستها الإقليمية الخاصة بالقضية الكردية، [5] في وقت شهدت فيه أيضا العلاقات العراقية ـ السورية،

---

[1] وضاح مهدي، المصدر السابق، ص 109.

[2] منى حسين عبيد ، العلاقات العراقية – التركية واثرها على استقرار العراق ، مجلة دراسات دولية، العدد 60، (بغداد، د . ت)، ص 96.

[3] وليد رضوان، العلاقات العربية – التركية : دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و pkk في العلاقات العربية – التركية (العلاقات السورية – التركية نموذجا)، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر ،(بيروت، 2006)، ص 332.

[4] صالح احمد عيسى القرعان، المصدر السابق ، ص 412.

[5] خالد مسلم الحروب، محاور الاعتدال والممانعة في المنطقة ومركزية العوامل الخارجية، مجلة شؤون عربية، العدد 132، (بيروت، 2007)، ص 20.

تقارب واضح بعد إيقاف دعم الأخيرة للقيادات الكردية في العراق [1].

وفي أعقاب أحداث 11 أيلول 2001، وظهور بوادر عن سعي الولايات المتحدة الأمريكية بالتخطيط للحرب على العراق واحتلاله، وذلك من خلال دعم بعض فصائل المعارضة العراقية ولاسيما الكردية منها، وهو ما عدته الحكومة التركية اكبر تهديد امني بالنسبة لها ودفعها إلى توثيق تحالفاتها مع الحكومتين الإيرانية والسورية، [2] حيث شاطرت حكومة الأخيرة مخاوف الحكومة التركية من مسألة احتلال العراق وتقسيم أراضيه، فضلا عن المخاوف المتعلقة بطموحات الكرد في الانفصال، والتي عدها الطرفان خطرا على وحدة بلديهما [3].

يبدو ان خشية الحكومة التركية من جدية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم قوى المعارضة العراقية الكردية، والذي قد يؤدي إلى وجود خلل في موازين القوى في المنطقة، جعلها تعيد حساباتها الإقليمية للحد من الآثار التي قد تترتب على الدعم الأمريكي للكرد، وإزاء ذلك اتجهت الحكومة التركية للتنسيق والتعاون مع سوريا وإيران، اللتان تشتركان معها في البحث عن أي شيء يعرقل حل القضية الكردية على حساب مصالح بلدانهم، فضلا عن سعي الحكومة التركية لتوثيق علاقاتها مع هاتين الدولتين، بهدف تحجيم العلاقات الكردية ـ الأمريكية.

وعلى قدر كبير من الأهمية، أعلن رئيس الوزراء التركي مصطفى بولنت أجاويد، [4] في 16 تشرين الأول 2001، عن رفض بلاده الحرب على العراق بناء على المخاوف التي جاء في مقدمتها : خشية تركيا من نتائج الحرب التي قد تؤدي إلى تقسيم الأراضي العراقية وتأثيرها على الأراضي التركية

---

(1) إيناس احمد غزال الحميري، الدول الإقليمية وإقليم كردستان العراق بعد 2003 : دراسة في تطور المواقف والعوامل المؤثرة، دار الإبداع للطباعة والنشر والتوزيع، (تكريت، 2021)، ص 174.

(2) حقي اوغور، تركيا وإيران البعد عن حافة الصدام، مجموعة بحوث : (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، 2010)، ص 229 – 230.

(3) وليد رضوان، المصدر السابق، ص378.

(4) مصطفى بولنت أجاويد : ولد في مدينة اسطنبول سنة 1925، حيث أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم التحق بكلية روبرت الأمريكية في اسطنبول وتخرج منها سنة 1944 ليعمل مترجما، تقلد منصب رئاسة الوزراء في تركيا عدة مرات كان اخرها للمدة (1999 – 2002)، توفى في 5 تشرين الثاني سنة 2006. للتفصيل ينظر : غسان بنيان جلود الشويلي، الإستراتيجية الأمريكية اتجاه العراق على اثر احتلال دولة الكويت (1990 – 2003) : دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة البصرة 2018، ص 352.

[1]. وبعد مساعي من حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، قبلت الحكومة التركية في 31 كانون الثاني 2002، التعاون من اجل احتلال العراق. وعلى الرغم من تلك الموافقة إلا ان رئيس الوزراء التركي مصطفى بولنت أجاويد، استمر في إظهار مخاوف بلاده من نتائج الحرب الأمريكية على العراق والمنطقة، وذلك بالقول : ((ان أراد الكرد إنشاء حزب سياسي قومي يضمهم جميعا، فانهم سينجحون في ذلك، وبعد النجاح يتساءلون : لماذا نبقى إقليمين منفصلين، وبالتالي سيطلبون من تركيا التنازل عن جزء من أراضيها))[2].

وبهدف وضع الخطط العسكرية المشتركة لمواجهة ما استجد من تطورات في أراضي كردستان العراق، قام رئيس أركان الجيش السوري بزيارة تركيا في 19 حزيران 2002، حيث اتفق الجانبان على التعاون في محاربة حزب البكاكا ، كما أيدت سوريا العمليات العسكرية التي قام بها الجيش التركي في بعض مناطق كردستان العراق، عادتا تلك العمليات حق مشروع لتركيا في حربها ضد الإرهاب [3].

وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة هامة وجوهرية، مثلت تحول كبير في سياسة الحكومة التركية تجاه الكرد في العراق، ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية، [4] بزعامة رجب طيب اردوغان إلى السلطة بعد فوزه بالانتخابات العامة [5] التي جرت في تشرين الثاني 2002، حيث نظر قادة العدالة

---

(1) ينظر : واثق محمد السعدون، البعد الأمني في العلاقات العراقية – التركية، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد 27، (الموصل، 2012)، ص 372.

(2) نقلاً عن: هنري ج باركي، تركيا والعراق (اخطار وامكانات الجوار) ، معهد السلام الامريكي ، تقرير خاص رقم 141، (د . م ،2005) ، ص 6-7.

(3) محمد عبد العاطي التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (2002 – 2008)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية بجامعة الأزهر، (غزة، 2011)، ص 34.

(4) حزب العدالة والتنمية: تأسس في 14 آب 2001، بزعامة رجب طيب اوردغان، وهو حزب إسلامي معتدل حرص على ان لا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، يرفع الحزب شعار(تركيا الجديدة)، وهو حزب يحترم كل الحريات الدينية والفكرية، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية ويؤيد انضمام تركيا للاتحاد الأوربي. للتفصيل ينظر: صدام احمد سليمان الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية– التركية في الفترة (2002 –2010)، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الآداب والعلوم بجامعه الشرق الاوسط، 2011 ص 37 – 57.

(5) شكلت هذه الانتخابات علامة فارقة في تاريخ تركيا المعاصر، حيث أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية، إذ حصد غالبية المقاعد النيابية بواقع (360) مقعد من أصل (550)، وهو أمر لم يحصل في تركيا من قبل، وقد نتج عن هذا الفوز تغيرات داخلية وخارجية جعلت لتركيا دور إقليمي بارز في المنطقة. للتفصيل ينظر : علي حسين باكي، تركيا الدولة والمجتمع : المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية

والتنمية إلى حزب العمال الكردستاني التركي والتطورات الأخيرة في كردستان العراق، بوصفها قضايا مستقلة غير مترابطة، مما كان له اثر ملحوظ على تهدئة الكرد في تركيا وعلى سياستها الخارجية تجاه العراق [1].

وبالانتقال للحديث عن موقف الحكومة الإيرانية من المساعي الأمريكية الرامية لاحتلال العراق بالتعاون مع المعارضة العراقية ولاسيما الكردية منها، نلاحظ ان الحكومة الإيرانية حاولت ممارسة دور متميز لصالحها في المنطقة، وذلك من خلال استضافتها لبعض قادة أحزاب المعارضة العراقية في طهران في مطلع كانون الأول 2002، والتي عقدت اجتماع مع علي اكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، ومهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإيراني، وسرعان ما شهد الدعم الإيراني تصاعدا ملحوظا لقوى المعارضة العراقية بما فيها الكردية، وقد تمثل ذلك باستقبال بعض أقطاب المعارضة العراقية في طهران عقب عودتهم من المؤتمرات التي كانت تعقد في الخارج برعاية الولايات المتحدة الأمريكية [2].

واستضافت العاصمة التركية أنقرة في شباط 2003، اجتماع ثلاثي حضره المنسق الأمريكي للمعارضة العراقية (زلماي خليل زاد)، [3] وجلال الطالباني عن حزب اليكيتي، ونيجرفان البارزاني عن حزب البارتي، وبعض المسؤولين الأتراك، حيث أشار زلماي خليل زاد خلال الاجتماع إلى ضرورة

النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مجموعة بحوث (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، 2010)، ص 31.

(1) حرية حامد، تركيا وسياستها الداخلية والخارجية تجاه القضية الكردية بعد حرب العراق عام 2003، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الدراسات العليًا في جامعة بيرزيت، (فلسطين، 2019) ، ص77.

(2) كمال ضاحي عواد، العلاقات العراقية – الأمريكية (2003 – 2011)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب والعلوم بجامعة الشرق الأوسط، (عمان، 2016)، ص 122.

(3) زلماي خليل زاد : دبلوماسي أمريكي من أصل أفغاني، ولد في مدينة مزار شريف شمال أفغانستان سنة 1951، درس في الجامعة الأمريكية في بيروت، وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية، تولى عدة وظائف في وزارة الدفاع والخارجية الأمريكيتين في عهد الرئيس ريغن، وقد تخصص في شؤون منطقتي الخليج واسيا الوسطى، وعمل سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان قبل احتلال العراق، ثم عين سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية في العراق حتى سنة 2006. للتفصيل ينظر : زلماي خليل زاد، السفير من كابل الى البيت الابيض رحلتي عبر عالم مضطرب، ترجمة: بسام شيحا وسعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، 2017)، ص15-388.

الابتعاد عن مسألة كركوك، [1] ليسارع على اثرها المسؤولين الأتراك إلى التأكيد على وجود نقاط واضحة لا يمكن تجاوزها تتمثل : بمنع إقامة دولة كردية مستقلة في اي منطقة يتركز فيها الكرد، والحيلولة دون إقامة فيدرالية في العراق على أساس عرقي، وعدم استيلاء الكرد على كركوك، وعدم المساس بالتركمان، [2] ومنع تواجد اي قواعد لعناصر لحزب البكاكا التركي داخل الأراضي العراقية [3].

ومن جهته، صوت البرلمان التركي في الأول من آذار 2003، ضد مشروع قرار يسمح بمرور القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية لاحتلال العراق، الامر الذي أصاب الإدارة الأمريكية بخيبة أمل وعكر صفو علاقاتها مع الحكومة التركية، [4] لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر إلى تركيا كحليف استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وقد عبر وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld)، [5] عن موقف بلاده تجاه القرار التركي بالقول : ((خطأ يجب عليهم الاعتراف به، وعلى أنقرة ان تغير من مواقفها وتحاول التوصل إلى أفضل الطرق للتعاون مع الأمريكيين)) [6].

---

(1) ناظم يونس عثمان، الأكراد على طرفي الحدود العربية – التركية : التداعيات السياسية والاجتماعية، مجموعة بحوث : العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،(بيروت، 2012)، ص 190.

(2) التركمان : جماعة عرقية تنحدر من قبائل الاوغوز التركية، يستقر معظمهم في المنطقة الكردية ويعود تاريخهم في العراق إلى القرن السابع الميلادي، يتحدث التركمان لهجة قريبة من سكان ديار بكر واورفة، فضلا عن إتقان بعضهم اللغة الكردية، ويعتنقون الدين الإسلامي، ويقدر عددهم بمليوني نسمة تعتبرهم تركيا امتدادا لها، كما يطلق تركمان العراق على تركيا الوطن الام أو الأمة التركية العظمى. ينظر : وضاح مهدي، المصدر السابق، ص 174.

(3) صالح احمد عيسى القرعان، المصدر السابق ، ص 413.

(4) عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا : ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، (القاهرة، 2007)، ص 86.

(5) دونالد هنري رامسفيلد : ولد في ولاية شيكاغو الأمريكية سنة 1932، حصل على شهادة العلوم السياسية من جامعة برنستون، خدم بسلاح الجو الأمريكي لمدة ثلاث سنوات، تقلد مناصب مختلفة منها : عضو مجلس النواب عن ولاية الينوي، ثم وزيرا للدفاع خلال المدة (1975 – 1977)، وتقلد المنصب للمرة الثانية سنة 2001، في عهد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش. ينظر : صالح زهير الدين، موسوعة الأمن والاستخبارات بالعالم : دور المخابرات الأمريكية في حرب أفغانستان والعراق، الجزء الثاني، المركز الثقافي اللبناني، (بيروت، 2003)، ص 197 – 203. ؛ غسان بنيان جلود الشويلي ، المصدر السابق ، ص56–57.

(6) نقلاً عن: ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، 2010)، ص 56 –57 .

ويبدو ان قرار البرلمان التركي لم يصمد طويلا أمام الضغوط الأمريكية التي أفزعت صناع الخطاب السياسي التركي، فتحول خطابهم المتشدد ضد الحرب على العراق، إلى خطاب يدعوا إلى إيجاد تقارب في المواقف مع الإدارة الأمريكية، وقد جاء ذلك بعد السماح للحكومة التركية بتأمين حدودها داخل الأراضي العراقية، مع ضمانات أمريكية بعدم تحقيق اي مطلب للكرد، وعدم السماح لهم بضم كركوك ذات الثروة النفطية، ومنع تدفق اللاجئين من جراء العمليات العسكرية إلى داخل الأراضي التركية، [1] وفي المقابل أعاد البرلمان التركي في 20 آذار 2003 ((وهو يوم بدء العمليات العسكرية ضد العراق))، التصويت لصالح مشروع قرار يسمح للقوات الأمريكية باحتلال الأراضي العراقية انطلاقا من الأراضي التركية [2].

وهكذا، يتضح بان القضية الكردية في العراق، كان لها تأثير كبير على السياسة الخارجية لبعض الدول المجاورة ولاسيما تركيا، إذ لم تعد القضية الكردية في العراق تشكل تهديد محلي فقط، ويبدو ذلك واضحا من خلال محاولة الإدارة الأمريكية إجبار الحكومة التركية، على القبول بخيار واحد يتمثل بإقامة علاقات جيدة مع الكرد في العراق بناء على الرغبة الأمريكية، الامر الذي أدى إلى إيجاد صعوبة في اتخاذ اي قرار تركي داخل الأراضي العراقية بسبب الحماية الأمريكية للكرد، فضلا عن ذلك فان الحكومة التركية أدركت مدى خطورة السياسة الحذرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن معارضتها للحرب على العراق، قد يكون لها اثار سلبية على دور تركيا المستقبلي في منع قيام دولة كردية على حدودها أو في داخل أراضيها.

ثالثا : الدعم الدولي للكرد (1998 - 2003) :

لقد كان للعامل الخارجي دور سلبي في علاقات الحكومة المركزية بقادة الأحزاب الكردية، فبدلا من تسوية القضية بينهما داخل العراق، نلاحظ ان الأحزاب الكردية سعت للاستعانة ببعض القوى الخارجية التي عملت بدورها على إضعاف الثقة بين الكرد والحكومة المركزية، [3] حيث عمل القادة الكرد على توطيد علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمخض عنها زيارة وفد رسمي أمريكي

---

(1) أنور ماجد عشقي، الاحتلال الأمريكي للعراق، الدار الثقافية للنشر، (القاهرة ، 2013)، ص 96.

(2) فاضل صلفيج العزاوي، المصدر السابق، ص 357.

(3) أيمن إبراهيم الدسوقي، هل القومية الكردية انفصالية : دراسة حالة كردستان العراق، مجلة المستقبل العربي، المجلد 31، العدد 138، (بيروت، 2009)، ص 223.

إلى كردستان العراق، برئاسة ديفيد ويلش نائب وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، في 20 تموز 1998 [1].

يبدو ان اصرار الولايات المتحدة الامريكية على دعم اقليم كردستان ككيان مستقر شبه مستقل تعود اسسه الى اتفاقية واشنطن حيث صرحت مادلين اوليرايب وهي تشير الى الاتفاقية (ان الولايات المتحدة الامريكية تقوم بالتكثيف من جهودها من اجل تحقيق عراق ديمقراطي – تعددي [2].

وفي سياق متصل، طالب مجموعة من أعضاء الكونغرس عبر رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في 29 أيلول، بتبني سياسة تغيير نظام الحكم في العراق كجزء من السياسة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية [3] .

واستنادا لتلك الرسالة قام بيل كلنتون بالتوقيع على ((قانون تحرير العراق)) في 31 تشرين الأول، حيث فتح هذا القانون فصلا جديدا للمعارضة العراقية ولاسيما الكردية منها، وصاغ علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خول القانون سبعة أحزاب عراقية : ((حزب البارتي، وحزب اليكيتي، وحزب التضامن الوطني الكردستاني، والحركة الإسلامية في كردستان العراق، والحركة الملكية الدستورية، والوفاق الوطني العراقي، والمؤتمر الوطني العراقي الموحد))، مهمة القيام بعملية التغيير الديمقراطي في العراق. كما رصدت الإدارة الأمريكية لقوى المعارضة العراقية مبلغ (97) مليون دولار أمريكي، وفتحت محطة إذاعية تعمل من براغ تديرها الولايات المتحدة الأمريكية، واستثنى القانون مسألة التدريب على الأسلحة الفتاكة أو تجهيز قوى المعارضة بها [4]. ولتوسيع الطاقة التنظيمية للمعارضة العراقية ولاسيما الكردية منها، خصص مبلغ إضافي قدره (8) ملايين دولار أمريكي لعمليات الإغاثة الإنسانية [5].

---

[1] سابير عمر مامه سينى، دبلؤماسى كوردى بة درَيْذايى مَيْذوو، (الدبلوماسية الكردية عبر التاريخ)، جايخانه سياسا، (سليمانى، 2002)، ل 223.

[2] نقلاً عن : ماريانا خارواكي ،الكرد والسياسة الخارجية الامريكية : العلاقات الدولية في الشرق الاوسط منذ 1945 ، ترجمة : خليل الجيوسي ، دار الفارابي للنشر ، (بيروت ، 2013) ، ص 414 .

[3] سعد عزيز داخل ، مؤتمرات المعارضة العراقية(1991–2002) المصدر السابق، ص 154–155.

[4] علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق : ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة : عطا عبد الوهاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت، 2009)، ص 97.

[5] جريدة الأهرام، العدد 41089، القاهرة، 25 تموز 1999.

ومع وصول الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش [1] (George walker Bush)، في كانون الثاني 2001 إلى البيت الأبيض، قُدمت له وثيقة من إعداد الخبير الإستراتيجي الأمريكي بول مايكل فيبي (Paul Michael Phoebe)، بعنوان : (الرؤية الإستراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط)، حيث أشارت الوثيقة في بعض فقراتها إلى عدم الاهتمام بالقضية الكردية بصورة صحيحة طيلة السنوات السابقة، ورأت بأن تكريس مظاهر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وعدم تفعيل محور أذربيجان ـ كردستان، قد يكون له تداعيات سلبية في الرؤية الأمريكية، كونهما من مراكز الطاقة الهامة ومنطلق المنجزات الإستراتيجية المقبلة في المنطقة، اذ ان كردستان تعد بوابة التدخل في شؤون العراق وإيران، وعن طريق هذا المحور يمكن التغيير وتبدأ التحولات في العراق وإيران لتشمل وسط أسيا، مؤكدا على ضرورة تغيير الأنظمة القائمة فيها واستبدالها بأنظمة ديمقراطية جديدة، فضلا عن ذلك دعا بول مايكل فيبي، الإدارة الأمريكية إلى جعل كردستان العراق قاعدة عسكرية ومستودعا للأسلحة الأمريكية المتطورة في المنطقة، وتشديد القبضة على العراق في المرحلة المقبلة، وطمأنة الحكومة التركية حول العلاقات الأمريكية ـ الكردية [2].

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية عملت بعد أحداث 11 أيلول 2001، على احتواء قادة الأحزاب الكردية، الامر الذي كان له اثر إيجابي على استقرار الأوضاع في كردستان العراق، وفي المقابل اتهمت الإدارة الأمريكية الحكومة العراقية بأنها تروج إلى الإرهاب، جاعلةً إياها ضمن الدول التي أطلقت عليها تسمية ((محور الشر)) [3]، ولاسيما بعد التصريح الذي أدلت به

---

(1) جورج والكر بوش : ولد في ولاية كونيتيكت الأمريكية سنة 1946، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، حصل على شهادة الماجستير من جامعة هارفارد في إدارة الأعمال، انتخب حاكما لولاية تكساس لمرتين سنة 1994 و 1998، شغل منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة (2001-2009)، بعد ان رشح من قبل الحزب الجمهوري الأمريكي. للتفصيل ينظر : مذكرات جورج دبليو بوش : قرارات مصيرية، ترجمة : سناء حرب، ط 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، 2013)؛ نايجل هاملتون , القياصرة الاميركيون , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , (بيروت , 2013) ص 661-719.

(2) نقلاً عن : دهام محمد العزاوي، المصدر السابق، ص130 -131.

(3) محور الشر: مصطلح امريكي اطلقه الرئيس جورج بوش على الدول التي تعادي سياسه الولايات المتحدة الامريكية وهي:(العراق، كوريا الشمالية، ايران) اذ اعلن امام الكونغرس في٢٩ تشرين الثاني 2002، ان هذه الدول راعية للارهاب. التفصيل ينظر: فراس ابراهيم حميد، العراق في وثائق الامم المتحدة 1990-2003 اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كليه التربية للعلوم الانسانية بجامعة البصرة 2019، ص 300.

الحكومة العراقية في أعقاب هجمات 11 أيلول، والذي ذكرت فيه : ((ان راعي البقر الأمريكي يجني ثمار جرائمه ضد الإنسانية)) [1].

واللافت للنظر، ان إدارة الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش، شرعت بإتباع سياسة الاحتواء الخارجي ضد الإرهاب الدولي المزعوم، وذلك عن طريق بناء تحالف دولي أطلق عليه اسم : ((الحرب الاستباقية))، [2] ليصبح احتلال الدول والهيمنة على مواردها يتم بشكل مباشر دون وسطاء، ثم أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه السياسة بشكل صريح تحت مسمى : ((مبدأ بوش)) أو ((إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية))، فضلا عن ذلك رفعت الإدارة الأمريكية شعار : ((من ليس معنا، يعني ضدنا)) [3].

ان أهم ما يمكن ملاحظته حول السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أحزاب المعارضة العراقية ولاسيما الكردية منها، انها نجحت في اتخاذها أداة لاغراضها التوسعية، غير مكترثة بمصيرها وما تتركه الحرب من اثار سلبية عليها، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية عدت من خلال هذه السياسة الدول والتنظيمات التي لا تتعاون معها في تحقيق أهدافها بمثابة عدو لها.

وخلال الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن القومي الأمريكي في 15 أيلول 2001، بهدف مناقشة التحضير لعملية عسكرية ضد العراق، أوضح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد عن تصوره قائلا : ((ضرب العراق يمكن ان يبدأ بسرعة والخطط لدينا جاهزة)) [4].

والواضح، ان الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الورقة الكردية لإضعاف السلطة في العراق، ولاسيما بعد أحداث 11 أيلول 2001، اذ أولت الإدارة الأمريكية المنطقة الكردية اهتماما بالغا في ظل تردد الحكومة التركية بإسقاط النظام العراقي، وعملت في الوقت نفسه على إعداد نوعين من المعارضة

---

(1) جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة: سعيد العظم، دار الساقي، (بيروت، 2004)، ص157.

(2) الحرب الاستباقية : استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد جورج بوش مفهوم الحرب الاستباقية، وتعني منع نشوء التهديدات المستقبلية، اي ان الحرب تأتي من حالة تقديرية مما قد يحصل للقوات الأمريكية في حالة الاستباقية بالهجوم لمنع نوايا هجوم محتمل (استباقي)، وتعد هذه الإستراتيجية شكل من أشكال الانتقام ضد اي هجوم متوقع. للتفصيل أكثر ينظر: وئام رحمن كطان الشمري، الاستباقية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2001، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد 2013، ص 15 – 40.

(3) ديفيد. م. مالون، الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق : تحديات متعددة للقانون الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2005)، ص 103.

(4) نقلاً عن : محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، المصدر السابق، ص 222.

الكردية، تتمثل الأولى : بإيجاد معارضة تدعم القدرات الأمريكية عند بداية الحرب على العراق، والقيام بمواجهة مباشرة ضد الحكومة المركزية، حيث تعد أراضي كردستان العراق احد مناطق التقدم للقوات الأمريكية المتركزة في الأراضي التركية، أما النوع الثاني من المعارضة فيتمثل : بإيجاد قوات كردية مسلحة تشارك في العمليات العسكرية ضد النظام العراقي، وتسبب له إرباكا يسهل عملية السيطرة على بعض أنحاء العراق . [1]

فسح تطور العلاقات الأمريكية ـ الكردية، المجال لقيام بعض الدول الأوربية، والتي من بينها بريطانيا وفرنسا والسويد وبلجيكا وهولندا، بدعوة نيجرفان البارزاني في تشرين الأول 2001، لمناقشة بدء مرحلة جديدة من التنسيق والتعاون مع السلطات المحلية في كردستان العراق، [2] ولتسهيل ذلك فتحت حكومة كردستان العراق، مكاتب رسمية لها في العديد من العواصم والمدن العالمية ولاسيما الأوربية منها، حيث كان يتم دعوة رؤساء وممثلي هذه المكاتب في بعض المناسبات الرسمية لتلك البلدان [3].

واستكمالا للدعم الأمريكي، بدأت ادارة الاخيرة في تموز 2002، في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط لشن حرب على العراق، وتغيير نظام الحكم فيه باخر موالي للإدارة الأمريكية،[4] فضلا عن ذلك، فان الولايات المتحدة الأمريكية حاولت إقناع تركيا بالانضمام للتحالف الدولي الذي تقوده، وذلك عبر سلسة زيارات قام بها بعض المسؤولين الأمريكان وفي مقدمتهم وزير الخارجية الأمريكي كولن باول (Colin Powell)، [5] الذي قدم وعدا لتركيا بالحصول على امتيازات في نفط كركوك، غير ان الحكومة التركية ردت على المطالب الأمريكية بعدة شروط تضمنت:[6] الحيلولة دون انفصال كردستان العراق وتكوين دولة كردية مستقلة، وعدم سيطرة الكرد على كركوك، وعدم المساس بالأقلية

---

(1) سعيد مهديد، النزاعات الاثنية وتأثيرها على مستقبل الدول : حالة تركيا والعراق، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة أبو بكر بلقايد، (تلمسان، 2019)، ص 271-272.

(2) عبد الرحمن سليمان زيباري، السلطة القضائية في النظام الفيدرالي العراقي : دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين 2008، ص 548.

(3) شورش حسن عمر، المصدر السابق، ص 387.

(4) صوفيا بو علي ووفاء طوالبية، الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة (2010 – 2015)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة العربي التبسي، (الجزائر، 2016)، ص 42.

(5) كولن لوثر باول : سياسي أمريكي من أصل افريقي، ولد في مدينة هارلم سنة 1937، حصل على شهادة البكالوريوس في الجيولوجيا، تولى عدة مناصب منها : مستشار للأمن القومي سنة 1987، ورئيس هيئة الأركان المشتركة سنة 1993، ثم وزير للخارجية خلال المدة (2001 – 2005)، وهو أول أمريكي افريقي الأصل يشغل هذا المنصب .لتفصيل ينظر:غسان بنيان جلود الشويلي، المصدر السابق، ص 113.

(6) عامر كامل احمد، الموقف التركي من الفيدرالية في إقليم كردستان العراق، مجلة دراسات دولية، المجلد 9، العدد 33، (بغداد، 2007)، ص 59.

التركمانية ومنحهم حقوقا واسعة، وعدم السماح بتواجد حزب العمال الكردستاني التركي في أراضي كردستان العراق [1].

ولتعزيز العلاقات الأمريكية ـ الكردية، قام مبعوث الرئيس الأمريكي زلماي خليل زاد بزيارة كردستان العراق في أواخر سنة 2002، واعدا القادة الكرد بمساعدتهم من اجل بناء عراق جديد وإقامة نظام حكم ديمقراطي فيدرالي،[2] وقد تعززت مكانة كردستان العراق بشكل واضح منذ مطلع سنة 2003، ولاسيما بعد رفض البرلمان التركي إصدار قرار يسمح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في الحرب ضد العراق، الامر الذي جعل الإدارة الأمريكية تفكر بالاعتماد كليا على بيشمركة الأحزاب الكردية الذين عدوا ذلك بمثابة تحرير لهم من سلطة الحكومة المركزية، [3] وقد تمثل دورهم في إسقاط نظام الحكم في بغداد، من خلال تقديمهم الدعم اللوجستي لبعض الوحدات الخاصة التابعة للجيش الأمريكي، وبعض عناصر الاستخبارات الأمريكية التي تسللت إلى بعض المدن العراقية تمهيدا لاحتلال البلاد [4].

رابعا : مؤتمرات المعارضة العراقية ومخرجاتها إزاء الكرد (1999 - 2003) :

بعد ان استنفذت الولايات المتحدة الأمريكية، معظم إمكانياتها المتاحة ضد الحكومة العراقية، والمتمثلة بالتصعيد الإعلامي، والعزلة الدولية، واستنزاف القدرات العسكرية، والحصار الاقتصادي وغيرها الكثير من الأساليب التي أسهمت بإضعاف الحكومة العراقية، توجهت أنظارها نحو دعم المعارضة العراقية، ولتحقيق ذلك دعت الولايات المتحدة الأمريكية في 8 آذار 1999، خمسة أحزاب عراقية تمهيدا لعقد مؤتمر عام للمعارضة العراقية في العاصمة البريطانية لندن، وقد شملت الدعوة : ((حزب اليكيتي، وحزب البارتي، وحركة الوفاق الوطني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والمؤتمر الوطني العراقي الموحد))،[5] وفي 7 نيسان عقدت الأحزاب الخمسة اجتماعا لها بضاحية (ويندسور) القريبة من لندن، وقد تمخض عن الاجتماع تشكيل لجنة عليا مهمتها تشكيل قيادة مؤقتة،

---

(1) سيدي محمد حيماد، الأزمة الكردية وأثرها في العلاقات التركية – العراقية، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد الأول، العدد الأول، (برلين، 2017)، ص 1-2.

(2) ينظر : ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الحقوق بجامعة منتوري 2005، ص 180.

(3) هنري باركي، المصدر السابق، ص 14.

(4) فايز عبد الله العساف، المصدر السابق، ص 112.

(5) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق، ص 209.

والعمل على إجراء اتصالات مع أطراف المعارضة العراقية الأخرى من اجل الإعداد لعقد مؤتمر يضم جميع التنظيمات السياسية العراقية المعارضة [1].

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان فقرة تعيين قيادة مؤقتة لمؤتمر المعارضة العراقية، ادت إلى انقسام أعضاء اللجنة المشكلة من الأحزاب الخمسة الى قسم طالب بقيادة جماعية، والاخر طالب برئاسة فردية، وبعد التصويت تم اختيار القيادة الجماعية التي تألفت من ستة أعضاء من بينهم شخصيتين كرديتين هما : عبد الطيف جمال رشيد (الرئيس الحالي لجمهورية العراق) من حزب اليكيتي، وهوشيار زيباري من حزب البارتي، [2] وفي ختام المؤتمر أقرت أحزاب المعارضة العراقية الخمسة بالنظام الفيدرالي في كردستان العراق، والاعتراف بان هذا النموذج يصلح للتطبيق في بقية أنحاء العراق [3].

وفي أعقاب اجتماع ويندسور، كثفت القيادة الجماعية لمؤتمر المعارضة العراقية، اتصالاتها مع التنظيمات السياسية العراقية المعارضة، والتي تمخض عنها عقد مؤتمر موسع للمعارضة العراقية في مدينة نيويورك الأمريكية للمدة من 29 تشرين الأول، ولغاية الأول من تشرين الثاني 1999، حضره نحو (300) شخصية عراقية معارضة [4]. وقد ناقش المؤتمر بحضور الجانب الأمريكي، بلورة المشروع ((الفيدرالي ـ الديمقراطي ـ البرلماني)) في العراق بعد إزاحة الرئيس العراقي عن سدة الحكم، فضلا عن ذلك، فقد بذل المؤتمرون جهودا كبيرة من اجل إقناع القيادات الكردية بضرورة حل جميع خلافاتهما، وتوحيد خطابهم السياسي على كافة المستويات، [5] ومن جهته، أكد ممثل وزارة الخارجية الأمريكية المكلف بقضايا جرائم الحرب ديفيد شيفر (David Sheffer)، خلال الكلمة التي ألقاها في المؤتمر، على عزم الحكومة الأمريكية مساعدة الكرد، وذلك بالقول : ((ان الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على إسقاط الحكومة العراقية ومحاكمتها على الجرائم التي اقترفتها بحق الكرد، ولاسيما في حملة الأنفال واستخدام الأسلحة الكيميائية في مدينة حلبجة)) [6].

---

(1) سعد عزيز داخل، مؤتمرات المعارضة العراقية 1991-2003، المصدر السابق، ص 160.

(2) عزيز قادر الصمانجي، المصدر السابق، ص 383-384.

(3) رشيد عمارة ياس الزيدي، إشكالية الفيدرالية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، المجلد 28، العدد 320، (بيروت، 2005)، ص 112.

(4) ينظر: عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق، ص209؛ كردستان سالم سعيد، المصدر السابق، ص 214.

(5) حامد الحمداني، المصدر السابق ، ص213.

(6) نقلاً عن: سعد عزيز داخل، مؤتمرات المعارضة (1991-20023)، المصدر السابق، ص 165.

والجدير بالذكر، ان مؤتمر نيويورك للمعارضة العراقية، اقر مجموعة من التوصيات التي أكدت على : ((ضرورة الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للمواطنين الكرد على أساس الفيدرالية وفقا للحقائق القومية والتاريخية والجغرافية ضمن عراق ديمقراطي تعددي برلماني فيدرالي، والعمل على ضمان ذلك دستوريا)) [1].

وجهت الولايات المتحدة الأمريكية دعوة رسمية لستة قيادات من المعارضة العراقية: ((مسعود البارزاني، وجلال الطالباني، واحمد الجلبي، وإياد علاوي[2]، ومحمد باقر الحكيم[3] الشريف علي بن الحسين))، من اجل عقد مؤتمر في العاصمة واشنطن، مؤكدة على رغبتها بتوحيد صفوف المعارضة العراقية، والتعامل معهم باعتبارهم كيان سياسي موحد،[4] وإزاء ذلك تم عقد مؤتمر للمعارضة العراقية في واشنطن للمدة (9 – 10) آب 2002، حضرته معظم قوى المعارضة العراقية، غير ان نقاشات المؤتمر لم تخرج عن اطار تبادل الرأي ومحاولة تقريب وجهات النظر فيما بينهم، فضلا عن تأكيد قوى المعارضة العراقية في البيان الختامي للمؤتمر، على: ضرورة توفير الحماية للشعب العراقي تطبيقا لقرارات مجلس الامن الدولي، وتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم لقوى المعارضة العراقية حتى إسقاط نظام الحكم في العراق [5].

---

(1) مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق يوميات – وثائق – تقارير 1990–2005 ، المصدر السابق ، ص 524.

(2) اياد علاوي: ولد في مدينة بغداد سنه1945 ،تخرج من كليه الطب جامعة بغداد سنة 1970 ،كان عضوا للقيادة القطرية في حزب البعث غير انه اختلف مع رئيس الجمهورية ونائبه فغادر العراق الى لندن، حيث اكمل دراسة الماجستير والدكتوراه ،ثم اسس حركة الوفاق الوطني العراقي سنة ١٩٩١، اشترك في معظم مؤتمرات المعارضة العراقية ، كان عضوا في مجلس الحكم بعد ٢٠٠٣ ثم ترأس الحكومة الانتقالية المؤقتة سنه 2004 .للتفصيل ينظر :حسن لطيف الزبيدي ،المصدر السابق ،ص١٠٧ .

(3) محمد باقر الحكيم: ولد في مدينه النجف الاشرف سنه 1939، يعد من الشخصيات البارزة في تاسيس حزب الدعوة الاسلامية سنه 1957، تعرض للاعتقال من قبل سلطات البعث على اثر انتفاضة صفر 1977 ،وحكم عليه بالسجن اطلق سراحه بعد قانون العفو الصادر من الرئيس احمد حسن البكر سنه 1978، غادر العراق الى الى سوريا، ثم الى ايران اصبح رئيس المجلس الاعلى للثوره الاسلامية في العراق سنه 1986، كقوة سياسيه تضم اجنحة عسكرية لاطاحة بنظام الحكم في العراق، اغتيل بسيارة مفخخة في النجف الاشرف 19 اب 2003. للتفصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 375 ؛غسان بنيان جلود الشويلي، المصدر السابق، ص 170.

(4) عبد الرحيم عبيد سالم العامري ، المصدر السابق، ص 211.

(5) خميس دهام حميد وامنة داخل مسلم ، العدالة الانتقالية : دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب افريقيا والعراق ، دار الجنان للنشر والتوزيع، (بيروت ،2017) ، ص 175.

وبالاستناد لمعطيات مؤتمر واشنطن للمعارضة العراقية، حثت الإدارة الأمريكية زلماي خليل زاد، على بذل كل ما بوسعه من جهد لوضع الخطط المشتركة لما بعد إسقاط نظام الحكم في العراق، وإزاء ذلك عقد في لندن مؤتمر للمعارضة العراقية للمدة (14 – 17) كانون الأول 2002، تحت شعار : ((العراق ما بعد صدام حسين : عراق ديمقراطي ـ تعددي ـ فيدرالي))، الأمر الذي عزز موقف الكرد في المعادلة العراقية [1].

وقد حضر جلسات المؤتمر الذي عقد في فندق (هيلتون متروبول) وسط العاصمة البريطانية لندن، نحو (324) شخصية عراقية معارضة، فضلا عن حضور زلماي خليل زاد المنسق الأمريكي لشؤون المعارضة العراقية، ومسؤولين من وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وجهاز الأمن القومي الأمريكي، وسفراء دول : (فرنسا وبلجيكا واليونان والدنمارك والصين). وقد ترأس هوشيار زيباري القيادي في حزب البارتي، جلسة افتتاح المؤتمر، بينما ترأس فؤاد معصوم القيادي في حزب اليكيتي، اللجنة التحضيرية للمؤتمر [2].

ان ترأس القيادات الكردية لجلسات المؤتمر ولجنته التحضيرية، يدل على الدور الكبير للقادة الكرد في عملية التمهيد لإسقاط نظام الحكم في العراق، فضلا عن ذلك، فان موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، بان يكون العراق ما بعد نظام صدام حسين، عراق : ((فيدرالي ـ تعددي ـ ديمقراطي))، يمكن عده نوع من الضمانات للخطط الكردية المستقبلية. غير ان ما يلفت الانتباه، هو إدانة الولايات المتحدة الأمريكية خلال جلسات المؤتمر، لعمليات الأنفال وقصف حلبجة بالسلاح الكيميائي، بعد مضي نحو (14) سنة من وقوع تلك الجرائم، وهو دليل على عدم الاهتمام الأمريكي بالقضية الكردية، وهدفها هو تحقيق مصالحها بالهيمنة على الدول ومقدرات الشعوب عن طريق ادعاءاتها بحماية حقوق الإنسان، ودعم حركات المعارضة في الدول المعادية لسياساتها.

وفي ضوء جلسات المؤتمر، اتفقت أطراف المعارضة الكردية على حل الخلافات العالقة فيما بينها وتوحيد عمل البرلمان الكردي، [3] لاسيما بعد ان وافق مؤتمر لندن للمعارضة العراقية على مبدأ

---

(1) صالح احمد عيسى القرعان، المصدر السابق، ص 415.

(2) وسن سعيد عبود ، مؤتمر لندن للمعارضة العراقية (14–17 كانون الاول 2002 ودور الولايات المتحدة فيه ، مجلة الاستاذ ، المجلد 2 ، العدد 226 ، (د . م ،2018) ، ص292–293.

(3) ينظر : رشا رعد حميد شنشول السلطاني، مستقبل الدولة الوطنية في العراق، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين 2014، ص 64 – 65.

الفيدرالية، وذلك من خلال تأكيده على : ((ان يكون العراق دولة ديمقراطية برلمانية تعددية، مع ضرورة إشراك جميع مكونات الشعب العراقي في صناعة القرار السياسي))، [1] وفي المقابل أعلن القادة الكرد خلال المؤتمر عن : ((تمسكهم بأمن وسلامة ووحدة العراق، ورفضهم اي اعتداء عليه، وعدم ترحيبهم بقيام دولة كردية منفصلة في كردستان، وان مطلبهم هو اتحاد فيدرالي مع العراق، ورفضوا الاحتلال الأمريكي رغم الحماية الأمريكية لهم)) [2].

وهنا تجدر الإشارة، إلى ان مؤتمر لندن للمعارضة العراقية، اصدر ثلاث وثائق ، الأولى من (3) صفحات وحملت عنوان: ((مشروع المرحلة الانتقالية))، والتي تضمنت تصور عن شكل الحكم ومؤسساته خلال مرحلة انتقالية من سنتين بعد اسقاط الحكومة العراقية اما الوثيقة الثانية: فقد تألفت من خمس صفحات بعنوان:((مسودة تصور حول مستقبل العراق)) وتمثل المبادئ التي يقوم عليها النظام البديل، اذ اكدت على حل مشكلة الكرد عن طريق اقامة نظام فيدرالي ديمقراطي تعددي في العراق مع ضرورة رفع الاضطهاد عن الغالبية الشعبية ، أما الوثيقة الثالثة، فقد جاءت بعنوان : ((البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية))، والتي تألفت من (9) صفحات اشتملت على (21) بند، أوضحت : القضايا التي ينبغي حلها في عراق ديمقراطي تعددي ، فضلا عن ذلك، فقد عبر المؤتمر عن احترامه للكرد وإرادتهم في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع أبناء الوطن الواحد، عادا النظام الفيدرالي : صيغه مناسبة للحكم في العراق ينبغي الاستناد عليها مستقبلا في حل القضية الكردية [3].

واستكمالا للدعم الأمريكي، عقدت لجنة التنسيق والمتابعة المنبثقة عن مؤتمر لندن للمعارضة العراقية، اجتماعها الأول في كردستان العراق بمصيف صلاح الدين خلال المدة من 26 شباط، ولغاية الأول من آذار 2003، برعاية زلماي خليل زاد المنسق الأمريكي لشؤون المعارضة العراقية، وحضور (54) عضو من لجنة التنسيق، وبعد عدة جلسات برئاسة جلال الطالباني، [4] صدر البيان

---

[1] نقلاً عن : مه كته بى ريكخستنى نيشتيمانى كوردستان، كونگرەى ئۆپۆزيسيۆنى عيراقى (14 – 17) كانوونى يه كه مى 2002، (مؤتمر المعارضة العراقية 14 – 17 كانون الأول 2002)، (سلێمانى، 2002)، ل 82.

[2] محمد سهيل الطقوش، تاريخ الأكراد (637 – 2015)، دار النفائس للطباعة والنشر، (بيروت، 2015)، ص 311.

[3] وسن سعيد عبود ، مؤتمر لندن للمعارضة العراقية (14–17 كانون الاول 2002) ودور الولايات المتحدة فيه، المصدر السابق ، ص298.

[4] سعد عبد القادر ماهر ، تراتيل على شاطئ البحر: قصة العراق ،الجزء 2، المصدر السابق، ص269 –274.

الختامي الذي جاء فيه : ((تتطلع المعارضة العراقية إلى إقامة علاقات متكافئة مع الدول الأخرى على أساس التعاون والمصالح المشتركة، وتمثل المعارضة العراقية شريكا رئيسا في عملية تحرير العراق وتغيير النظام، وبناء العراق الديمقراطي الجديد)) [1].

وختاما، يتضح بان أحزاب المعارضة الكردية أصبحت تتحرك ضمن دائرة المصالح السياسية الأمريكية في المنطقة، كما ان هذه الأحزاب لم تأخذ العبر من تحالفاتها الإقليمية السابقة، وهي ليست بحاجة إلى قوى خارجية تحل مشاكلها العالقة مع حكومات المركز، بقدر حاجتها إلى مشروع وطني ذا مصداقية عالية، يمكنها من الحصول على الحقوق المشروعة دون غيرها، فضلا عن ذلك، فان عملية تغيير الأنظمة الحاكمة مهما كانت توجهاتها، عن طريق الاستعانة بالقوى الخارجية، قد تأتي بآثار ايجابية على المنطقة الكردية، ولكنها قد تكون اثار سلبية ودموية على مناطق أخرى من العراق، لان تلك القوى الخارجية هدفها الأساس السيطرة على مقدرات البلد، ثم تترك شعبه للفتن والصراعات، وتفتح الباب على مصراعيه للتدخل بشؤونه الداخلية.

[1] نقلاً عن :حامد البياتي، سقوط الشيطان خطط امريكا وخطط المعارضة لاسقاط صدام حسين ومستقبل العراق، مركز الابحاث العراقية ، (بغداد ،2003)، ص 195.

الخاتمة

نتائج البحث :

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي يمكن إدراج أهمها على النحو الآتي :

أولاً: اتضح ان الكرد في العراق، لم تكن لديهم أي سياسة موحدة واضحة المعالم يمكن من خلالها اغتنام فرصة التحولات السياسية الهامة التي حدثت في أنظمة الحكم في إيران والعراق سنة 1979، إذ لم يستفيدوا كثيرا من تغير نظام الحكم في إيران لصالحهم، بل على العكس من ذلك أصبحوا في كثير من الأحيان أداة بيد الحكومة الإيرانية الجديدة، التي أجبرتهم على معاداة الكرد في كردستان إيران من جهة، وازدياد نقمة الحكومة المركزية وإجراءاتها الأمنية والعسكرية ضدهم من جهة ثانية.

ثانياً : ان توجه الأحزاب الكردية نحو بناء علاقات سياسية متينة مع الحكومة الإيرانية، ربما جاء بعد إدراك تلك الأحزاب لحقيقة انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وعدائها مع نظام الحكم في العراق، لتجد ضرورة الارتباط معها، بوصفها حليف قوي يمكن الاعتماد عليه في حال حدوث أي اختلاف بينها وبين الحكومة المركزية في بغداد.

ثالثاً :على الرغم من تعهد قادة الأحزاب الكردية بعدم التعاون مع الجيش الإيراني في قتال الجيش العراقي المتواجد في المناطق الكردية خلال سنوات الحرب بين البلدين (1980 – 1988)، الا ان قادة تلك الأحزاب لم يلتزموا بذلك التعهد، وأغفلوا مسألة مهمة، وهي : ان كردستان جزء من العراق، ومن الواجب الدفاع عنها من اي اعتداء خارجي.

رابعاً : ان التعاون الإيراني ـ السوري، الداعم للحركات الكردية المسلحة في شمال العراق، كان الهدف منه إنهاك الحكومة العراقية والحركات الكردية باستنزاف قدراتهم العسكرية والبشرية، وقد جاء هذا الدعم ضمن لعبة سياسية نابعة من تجنب الصدام المباشر مع الجيش العراقي، وذلك من خلال استغلال كرد العراق وضمان عدم مساندتهم للكرد في إيران وسوريا، ومن هنا تتجلى المصلحة الإيرانية والسورية تجاه الحركات الكردية المتحاربة فيما بينها أو مع الحكومة المركزية، بان تبقى ضعيفة وغير قادرة على التأثير الا في الشأن الداخلي العراقي، أما الدعم الليبي للكرد في العراق، فانه جاء منسجما مع طروحات الرئيس الليبي معمر القذافي، التي أدعا فيها بحق الجميع في الحصول على الحقوق الكاملة.

خامساً : لم تكن الحكومة العراقية على ما يبدو صادقة في التفاوض مع جلال الطالباني، وإنما أرادت من خلال هذا التفاوض الحد من علاقاته الخارجية، وضمان بيشمركة حزب اليكيتي إلى جانبها في

الحرب مع إيران، وهي في الوقت نفسه كانت مدركة لرفض تركيا لمثل هكذا نوع من المفاوضات، إذ سبق للحكومة التركية وان عقدت اتفاق مع الحكومة العراقية يقضي بمواجهة الحركات الكردية المسلحة في كردستان العراق، فضلا عن ذلك، فان الحكومة العراقية لم تتخذ أي خطوات عملية تجاه حزب اليكيتي، وهو دليل واضح على عدم صدق نواياها.

سادساً : ان تولي علي حسن المجيد، قيادة مكتب تنظيمات الشمال للحزب الحاكم في العراق في آذار سنة 1987، جاء كردة فعل عقابية شديدة من الحكومة المركزية ضد الكرد، فضلا عن رغبتها بتسوية القضية الكردية تسوية نهائية بطرق تعسفية.

سابعاً : على الرغم من ان قصف مدينة حلبجة في آذار سنة 1988، بالأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا، كانت له اثار ايجابية على الحكومة العراقية، لاسيما وان هذا القصف كان احد الأسباب المباشرة بإنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، الا انه عرض سكان المنطقة إلى إبادة جماعية، نتيجة عدم اقتصار تأثير تلك الأسلحة على هزيمة القوات الإيرانية وبيشمركة الأحزاب الكردية المعادية للحكومة العراقية، بل تعداه ليشمل المدنيين العزل الذين لا دخل لهم في الحرب.

ثامناً : اتضح بان موازين القوة بعد إنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، كانت تصب في صالح الحكومة العراقية التي أصبح جيشها احد أقوى الجيوش في المنطقة، والذي مكنها من الحفاظ على وحدة أراضيها، وإضعاف خصومها في الداخل والخارج، في الوقت الذي ابتعدت فيه الأحزاب الكردية عن تحقيق اي من طموحاتها، وأصبحت فقيرة فيما يتعلق بالوسائل والتنظيم والعلاقات الخارجية، الامر الذي أدى إلى فشلها كقوة سياسية في تحقيق اي تقدم على الساحة الدولية، ولولا خسارة الحكومة العراقية في حرب الخليج الثانية سنة 1991، وما ترتب عليها من اندلاع انتفاضة آذار في معظم المدن العراقية، وتحجيم القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للحكومة العراقية، بقرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي وأخرى عن التحالف الدولي، لما تمكنت الأحزاب الكردية من إعادة تنظيم صفوفها.

تاسعاً : سعت الحكومة المركزية إلى إثارة بعض الخلافات بين صفوف الأحزاب الكردية، وذلك من خلال محاولتها تفضيل الحوار مع طرف دون اخر، إذ فضلت الحوار مع مسعود البارزاني زعيم حزب البارتي، ورفضته مع جلال الطالباني زعيم حزب اليكيتي، وقد جاء ذلك التفضيل لعدة اعتبارات لعل من بينها : الثقل العشائري والسياسي الذي كان يحظى به مسعود البارزاني في معظم مناطق كردستان العراق، فضلا عن انتمائه إلى عائلة سياسية كان لها دوراً سابقاً في الحوار مع الرئيس العراقي. وهي أيضا

محاولة على ما يبدو من الحكومة المركزية لكسب ثقة بعض العشائر الكردية التي كان بعضها يتمتع بنوع من العلاقات الشخصية مع الحكومة المركزية، لاسيما وان معظم أفرادها كانوا ينتمون إلى ما كان يعرف بفرسان صلاح الدين.

عاشراً : ان رفض جلال الطالباني لعقد أي اتفاق مع الحكومة المركزية، قد جاء لعدة أسباب، لعل من بين أهمها : حرب الخليج الثانية التي أوجدت حالة من الضعف والانكسار ونقص في العدة والعتاد العسكري لدى الحكومة المركزية، فضلا عن علاقاته الخارجية مع بعض القوى المعادية لنظام الحكم في العراق، وبالتالي فان اي تقارب مع الحكومة المركزية حتما سيثير مخاوف تلك القوى، ويزيد من خشيتها بان يكون العراق قوي وموحد كما كان عليه الحال قبل حرب الخليج الثانية، ناهيك عن عدم رغبة جلال الطالباني بمنح مسعود البارزاني، فرصة التوقيع على اتفاق قد ينهي الصراعات المريرة للكرد مع الحكومة المركزية على حساب حزب اليكيتي.

حادي عشر : ان سحب الحكومة المركزية للإدارات الحكومية في كردستان العراق، جاء منسجما مع طموحات الأحزاب الكردية وتحديدا حزبي البارتي واليكيتي، ورغبتهما بالانفصال عن العراق، وقد بدا ذلك واضحا من خلال إسراعهما بإجراء عملية الانتخابات وتشكيل حكومة محاصصة بين الحزبين، والتي قسمت الكرد والمنطقة الكردية سياسيا وإداريا، وجعلت كل حزب يطمح بشتى الوسائل إلى الاستحواذ على السلطة والنفوذ في منطقة (الخصم)، الامر الذي كانت له اثار سلبية أدت إلى ابتعاد الحزبين عن تحقيق أهدافهما المشتركة.

ثاني عشر : اتضح بان قدرة الأحزاب الكردية العراقية على البقاء بعيدا عن الحكومة المركزية، كانت متوقفة إلى حد كبير على طبيعة علاقاتها مع الحكومتين الإيرانية والتركية من جهة، ومعاداتها لأحزاب المعارضة الكردية في تركيا وإيران على حد سواء من جهة ثانية، فضلا عن ذلك، فان حدود هاتين الدولتين كانتا تعدان بوابتا الكرد نحو الانفتاح على العالم الخارجي، وفي الوقت نفسه، نلاحظ ان الحكومة التركية، قد وجهت قدر من الاهتمام خلال هذه المدة لقادة حزبي البارتي واليكيتي، اعتقادا منها بقدرتهم على تقديم المساعدة في حفظ الأمن من خلال إبعاد نشاط حزب العمال عن المناطق الحدودية، وإزاء ذلك اتبعت الحكومة التركية سياسة متباينة مع الأحزاب الكردية العراقية، بما يحقق مصالحها في إطار تحركها لاداء دور اكبر في التطورات الإقليمية اللاحقة.

ثالث عشر : يبدو ان طبيعة الهجمات المتبادلة خلال الحرب الأهلية في كردستان العراق بين عناصر بيشمركة الأحزاب الكردية، كانت توحي إلى وجود تخطيط مسبق للاقتتال، لاسيما وان هذا الاقتتال بين الأحزاب الكردية، قد سبقته تعبئة فكرية وسياسية هدفها البحث عن مبرر يدفع إلى الاقتتال، ويؤدي في نهاية المطاف إلى الاستحواذ على اكبر قدر من السلطة والنفوذ في كردستان العراق، الامر الذي أدى إلى وجود نوع من الصراع المسلح بين الأحزاب الكردية راح ضحيته العديد من المواطنين الأبرياء.

رابع عشر : أدت الحرب الأهلية في كردستان العراق، إلى انحراف التجربة الديمقراطية التي طالما تمناها المواطنين الكرد، وذلك بسبب افتقار قادة الأحزاب الكردية التي كانت في الغالب معتادة على القتال في جبال كردستان، لممارسة السلطة بمفهومها الحديث، كما ان التنافس الشديد بين حزبي البارتي واليكيتي، قد عمق الشكوك تجاه بعضهما البعض، ناهيك عن قلة تجربة الحكم، وهي سمة بارزة تنطبق على ثقافة معظم الأحزاب الكردية آنذاك، وعلى كيفية إدارتها للصراعات السياسية وطريقة تداولها للسلطة سلميا من دون إقصاء للطرف الاخر.

خامس عشر : ان التحول في الخطاب السياسي بضرورة إنهاء مظاهر الحرب الأهلية وتهدئة الأوضاع في كردستان العراق، جاء بعد إدراك قادة حزبي البارتي واليكيتي بخطورة استمرار الحرب الأهلية، وأثرها المستقبلي على الكرد. بمعنى العودة إلى مبدأ (المناصفة أو المحاصصة أو التوافقية) في توزيع السلطة والنفوذ، والذي اثبت فشله وكان سببا مباشرا لاندلاع الحرب الأهلية في كردستان العراق.

سادس عشر : ان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء الصراع الكردي ـ الكردي، يمكن إرجاعه لعدة اعتبارات، منها : إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية المنطقة الكردية ومدى تأثيرها في تسهيل عملية احتلال العراق من الناحية الجغرافية، وأهمية الدعم اللوجستي الذي يقدمه الكرد للقوات الأمريكية في هذا الجزء من العراق، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت على ما يبدو تخشى من وجود التناحر والقتال بين الفصائل الكردية، والذي قد يؤثر على مجريات الحرب، ناهيك عن عدم تمكن القوات الأمريكية من التمركز في المنطقة الكردية ما لم تكن تلك المنطقة تنعم بالأمن والاستقرار، أما الأحزاب الكردية فقد وجدت في الوساطة الأمريكية فرصة لضمان المطالب المتفق عليها فيما بينها، لاسيما وان الاتفاقيات السابقة كان مصيرها الفشل.

سابع عشر : يبدو ان خشية المسؤولين في الحكومة التركية من جدية الإدارة الأمريكية في دعم قوى المعارضة العراقية الكردية، والذي قد يؤدي إلى وجود خلل في موازين القوى في المنطقة، جعلها تعيد

بعض حساباتها الإقليمية للحد من الآثار التي قد تترتب على الدعم الأمريكي للكرد، وإزاء ذلك اتجهت الحكومة التركية للتنسيق والتعاون مع الحكومتين الإيرانية والسورية اللتان تشتركان معها في البحث عن أي شيء يعرقل حل القضية الكردية على حساب مصالح بلدانهم، فضلا عن سعي الحكومة التركية لتوثيق علاقاتها مع هاتين الدولتين، بهدف تحجيم العلاقات الكردية ـ الأمريكية.

ثامن عشر : اتضح بان القضية الكردية في العراق، كان لها تأثيراً كبيراً على السياسة الخارجية لبعض الدول المجاورة ولاسيما تركيا، إذ لم تعد القضية الكردية في العراق تشكل تهديد محلي فقط، وهو ما بدى واضحا من خلال محاولة إجبار الحكومة التركية، على القبول بخيار واحد يتمثل بإقامة علاقات جيدة مع الكرد في العراق بناء على الرغبة الأمريكية، الامر الذي أدى إلى إيجاد صعوبة بالغة في اتخاذ اي قرار تركي داخل الأراضي العراقية بسبب الحماية الأمريكية للكرد، فضلا عن ذلك، فان الحكومة التركية أدركت مدى خطورة سياستها الحذرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن معارضتها للحرب على العراق، قد يكون لها بعض الآثار السلبية على دور تركيا المستقبلي في منع قيام دولة كردية على حدودها أو في داخل أراضيها.

تاسع عشر : ان السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أحزاب المعارضة العراقية ولاسيما الكردية منها، قد تم اتخاذها كأداة لأغراضها التوسعية، غير مكترثة بمصير تلك الأحزاب وما تتركه الحرب من اثار سلبية عليها، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية عدت من خلال هذه السياسة الدول والتنظيمات التي لا تتعاون معها في تحقيق أهدافها بمثابة عدو لها.

عشرون : وختاما، يتضح بان أحزاب المعارضة الكردية، أصبحت قبيل احتلال العراق سنة 2003، تتحرك ضمن دائرة المصالح السياسية الأمريكية في المنطقة، مع ملاحظة ان هذه الأحزاب لم تأخذ العبر من تحالفاتها السابقة، وهي لم تكن بحاجة إلى قوى خارجية تحل مشاكلها الداخلية العالقة مع حكومات المركز، بقدر حاجتها إلى مشروع وطني ذا مصداقية عالية، يمكنها من الحصول على الكثير من الحقوق المشروعة للمواطنين الكرد دون غيرها، فضلا عن ذلك، فان عملية تغيير الأنظمة الحاكمة مهما كانت توجهاتها، عن طريق الاستعانة ببعض القوى الخارجية، قد تأتي بآثار ايجابية كثيرة على المنطقة الكردية، ولكنها قد تكون اثار سلبية ودموية على مناطق أخرى من العراق، لان تلك القوى الخارجية هدفها الأساس غير المعلن هو السيطرة على مقدرات البلد، ثم تترك شعبه للفتن والصراعات، وتفتح الباب على مصراعيه للتدخل بشؤونه الداخلية.

الملاحق

﴿ملحق رقم 1﴾

الوثيقة رقم ١٨

حضرة أية الله العظمى روح الله الخميني

﴿إن ينصركم الله فلا غالب لكم﴾

صدق الله العظيم

إن انتصار إخواننا المسلمين الإيرانيين على الظلم والطغيان بزعامتكم يعتبر نصراً لجميع المضطهدين في العالم ويعتبر بصورة خاصة أكبر انتصار للشعب الكردي المضطهد... إن الثورة الإسلامية في إيران بزعامتكم التي قطعت جذور الطغيان والدسائس التي تعرض لها شعبنا الكردي في العراق تعتبر معجزة خارقة للعادة... وبهذه المناسبة التاريخية أتقدم بالتهنئة إليكم وللحكومة الإسلامية وللشعب الإيراني المسلم وأدعو إلى الله تعالى أن يوفقكم، وأتمنى أن يتمتع الشعب الإيراني المسلم بالحرية ورضاء الله وأن يستقر العدل الرباني في إيران بدلاً من التعسف والأنانية.

نهنئ الثورة الإسلامية من صميم قلوبنا ونأمل أن تعتبرونا جزءاً من المجاهدين في هذا الطريق المقدس.. وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

أخوكم في الدين

مصطفى البارزاني

1979/2/11

704

المصدر : صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 704.

﴿ملحق رقم 2﴾

الوثيقة الثالثة:

سرية للغاية وشخصي

رئاسة اركان الجيش

مكتب رئيس اركان الجيش

العدد/ ١٥٣

التاريخ/١٦/أذار/١٩٨٨

إلى / قيادة الفيلق الاول

الموضوع/ توجيهات

لضوء الموقف الحالي في قاطع حلبجة / خورمال ولتجنب احتمالات عزل القطعات نسبنا مايلي:

١-تتقدم قطعات ق ق /٤٣ المتواجدة في منطقة عنب وزمقي من اماكنها الحالية باتجاه بحيرة دربنديخان في منطقة تروتوت.

٢-تشرع القوة بالتقدم فوراً وتنظم بشكل جحافل ألوية وبقدمات (مقدمة ومؤخرة وبجنبات والقسم الاكبر).

٣- تبقى قوة زمقي(ل مغ فل ٤ زائد جح د وطني /٨ في مؤخرة القطعات مع الدبابات) .

٤-تتفتح القوة للدفاع إلى جميع الجهات حال وصولها الموضع الجديد.

٥-يتم تصفية جافات قصبة حلبجة ومنطقة كاني كرويشكان ووادي ظلم وخورمال خلال عملية التقدم للقوة.

٦- تؤمن الاعتدة والارزاق بما يكفي القطعات في منطقة أحمد بروندة.

٧- يفتح مقر للسيطرة على السابلة وعملية العبوروبيباشر عمله فوراً.

٨-تستمر عملية العبور إلى الضفة البعيدة (الشرقية) من قبل قطعات فيق ٢٨ وحسب توجيهاتنا السابقة إلى قائد الفيلق للاتصال مع القوة المشار إليها في (١) اعلاه وتؤسس رأس جسر لها.. نرجو اتخاذ مايلزم.

نسخة إلى :

- أمانة سر القيادة العامة للقوات المسلحة.

للتفضل بالاطلاع مع التقدير.

- ديوان وزارة الدفاع سري للغاية وشخصي - يرجى التفضل بالاطلاع.

- دائرة العمليات

الفريق الركن

نزار عبدالكريم فيصل

رئيس اركان الجيش

١٣٤

المصدر : بكر حمه صديق عارف، المصدر السابق، ص 134.

﴿ملحق رقم 3﴾

الوثيقة رقم ٦٨

الهيئة العليا المشرفة على انتخابات
المجلس الوطني الكوردستاني

العدد/161

ده سته ي بالآى سه ربه رشتى
هه لبزاردنى
ئه نجوومه نى نيشتمانى كوردستان

التاريخ/1992/5/23

إلى /

الموضوع / محضر

استناداً إلى المادة (22) الفقرة الأولى من قانون المجلس الوطني لكردستان العراق رقم (1) لسنة 1992 وبالنظر لوصول محاضر الانتخابات في المناطق الانتخابية الأولى والثانية والثالثة والرابعة كما هو مثبت في القائمة المرفقة والمتضمنة نتائج كل منطقة (محافظة) والمجموع النهائي على مستوى كردستان والمدرجة أدناه الخلاصة النهائية لقوائم الأحزاب المتنافسة على مائة مقعد:

1 ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني 437879

2 ـ الحزب الاشتراكي الكوردستاني (باسوك يه كرتن) 24882

3 ـ الشعب 9903

4 ـ الديمقراطي الموحد الكوردستاني الشيوعيين والمستقلين 21123

5 ـ الإسلامي 49108

6 ـ الديمقراطيون المستقلون 501

7 ـ الاتحاد الوطني الكوردستاني وحزب كادحي كوردستان 423833

عدد البطاقات الصحيحة 967

856

عدد البطاقات الباطلة 4224

عدد المصوتين 971953

وبموجب المادة (26) من قانون المجلس الوطني فإن القوائم التالية لم يحصلوا على نسبة 2٪ فعليه تعتبر قوائم باطلة ويعاد توزيع نتائجها إلى القوائم الفائزة ولكل من قائمة الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني وحزب كادحي كوردستان، عليه فإن النسبة تكون على النحو التالي:

1 ـ الحزب الديمقراطي الكوردستاني 51٪

2 ـ الاتحاد الوطني الكوردستاني وحزب كادحي كوردستان 49٪

لذا فإن المقاعد تتوزع على النحو التالي: –

1 ـ الحزب الديمقراطي الكوردستاني 51 مقعد

2 ـ الاتحاد الوطني الكوردستاني وحزب كادحي كوردستان 49 مقعد

أما بالنسبة لقوائم الخاصة بالآشوريين والمسيحيين المتنافسة على (5) مقاعد حيث فازت القائمتين المدرجة أدناه بالمقاعد المؤشرة إزاء كل منها وبموجب التفاصيل الواردة في القائمة المرفقة:

1 ـ الحركة الديمقراطية الآشورية عدد المقاعد 4 أربعة

2 ـ قائمة مسيحي كوردستان الموحد عدد المقاعد (1) واحد.

عليه نظم هذا المحضر بتاريخ 1992 /5/23 ووقع من قبل أعضاء الهيئة العليا المشرفة على انتخابات المجلس الوطني لكردستان العراق.

فؤاد صابر رشيد المدعي العام

رشيد مصطفى كاكة عبد الكريم ممثل الإدارة محافظ أربيل – وكالة

أمير عبد الكريم حويزي رئيس الهيئة العليا المشرفة على انتخابات المجلس الوطني لكوردستان العراق

كريم سلطان سنجاري ممثل بارتي ديموكراتي كوردستان

جمال طاهر بكر ممثل يه كيتي نيشتماني كردستان الح برواري ممثل كه ل

جميل عبد الله خوشناو ممثل الحزب الاشتراكي بالكردستاني (باسوك)

كلدون شموئيل بنيامين ممثل الحركة الديمقراطية الآشورية

بدران أحمد حبيب ممثل حزب زحمتكشان

857

المصدر : صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 856 - 857.

﴿ملحق رقم 4﴾

الوثيقة رقم ٦٢

اتفاقية انقرة

اجتمع ممثلون عن تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع وفود تمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والجبهة التركمانية في 30 - 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1996 في أنقرة، واتفق جميع المشاركين على أن الأهداف الأساسية لمحادثاتهم كانت:

أ - التمسك بوقف النار وتعزيزه بين الحزب الديمقراطي والاتحاد باتجاه جعله دائماً.

ب - إعادة تحقيق السلام والاستقرار في شمال العراق من خلال البدء بعملية مصالحة سياسية.

واتفق على أن تكون المبادئ الآتية مرشداً لأعمال الطرفين (الكرديين):

1 - لا ينبغي لأي شيء في هذا الاجتماع أو الاتفاقات الناجمة عنه أن تضر وحدة العراق وسلامة أراضيه، أو حرمة حدوده.

2 - مستقبل العراق ينبغي أن يقرّر بالإرادة الحرة والمشتركة لكل شعبه، بما يتماشى مع الحوار المفتوح لضمان حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين وفق قرار مجلس الأمن الرقم ،688 الذي أكد مجدداً التزام كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سيادة العراق ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي.

3 - المصالح الأمنية المشروعة لتركيا وبلدان مجاورة أخرى، بما فيها سلامة الحدود الدولية وأمنها، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

4 - يتفق الطرفان (الكرديان) على أنهما لن يطلبا تدخل أي قوى أخرى يمكن أن

تفاقم نزاعهما أو تصعد التوترات. وينبغي لأي قوة كهذه موجودة في المحافظات الشمالية أن ترحل.

وقف النار

5 ـ مواقع قوات الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني: ابتداء من منتصف ليل 23 تشرين الأول (أكتوبر) ستحدّد على الأرض من قبل ممثلين عن (قوة مراقبة السلام) وأعضاء ارتباط من الحزبين بأسرع ما يمكن وسيقدم تقرير عن خط النار إلى (المجموعة المشرفة على مراقبة السلام).

6 ـ سيبقى الطرفان في مواقع دفاعية ولن يباشر كل منهما أعمالاً عدائية ضد الآخر.

7 ـ سيتم تشكيل (قوة لمراقبة السلام) محايدة ونشرها لمراقبة التمسك بالتزامات وقف النار. وستؤدي وحدات (قوة المراقبة) مهماتها من مواقع متفق عليها على امتداد خط وقف النار. وستشكل على أساس فرق محلية وترفع تقاريرها إلى مقر إقليمي يكون مركزه في أربيل. وسيتم تشكيل قوة بحجم مناسب من تركمان، وأطراف كردية وآشورية أخرى محايدة من شمال العراق وفق ما يمكن الاتفاق عليه من قبل جميع المشاركين، للقيام بهذه المهمة بأسرع ما يمكن.

8 ـ سيتعاون الطرفان في شكل كامل مع (قوة مراقبة السلام) ويسهّلان عملها ويعيّنان أعضاء مناسبين لتنسيق الصلة مع وحدات (قوة مراقبة السلام) وفرقها المحلية ومقرها لدعم جهودها في مراقبة وقف النار وحل النزاعات أو إجراء تحقيقات.

9 ـ تشكل بموجب هذه الوثيقة (المجموعة المشرفة على مراقبة السلام) للإشراف على عمل (قوة مراقبة السلام) ولتسلم شكاوى الطرفين والتحقيق فيها. وستتولى (المجموعة المشرفة على مراقبة السلام) أيضاً دمج معلومات أخرى متوفرة، مثل ما يتوفر لدى الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، في تحقيقاتها.

10 ـ يكون مقر (المجموعة المشرفة على مراقبة السلام) في أنقرة وتتألف من ممثلين عن تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني و(قوة مراقبة السلام). وستجتمع (المجموعة) خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) 1996 لتحديد أساليب عملها الإجرائية الداخلية.

11 ـ يمكن أن تقدّم شكوى من قبل أي عضو في (المجموعة المشرفة على المراقبة).

12 ـ سيوقف الطرفان الهجمات الإعلامية المتبادلة.

13 ـ سيطلقان جميع الأسرى والمعتقلين ويسلمان رفات الذين قتلوا خلال المعارك.

14 ـ يوافق الطرفان على أن الخدمات المدنية، بما فيها النقل أو توفير الماء والكهرباء والوقود والإمدادات الطبية والغذاء، لن تعرقل لأسباب سياسية، وسيتعاونان في إعادة المرافق المدنية، بما فيها الماء والصرف الصحي والكهرباء، في كل أنحاء شمال العراق. وسيطلب من الوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تساعد، في إطار المهمات المخولة إليها، في مراقبة تنفيذ هذه الفقرة.

15 ـ يجدد الطرفان تأكيد التزامهما ضمان سلامة موظفي مساعدات الإغاثة الإنسانية وعائلاتهم وأمنهم.

16 ـ يؤكد الطرفان مجدداً أن اللاجئين والمشردين العراقيين يمكن أن يحصلوا في شكل متكافئ على الإغاثة الإنسانية، بصرف النظر عن الانتماء أو الأصل الاتني. كما يتفقان على أنه ينبغي طلب المساعدة من المفوضية العليا للاجئين لإعادة اللاجئين إلى ديارهم طوعاً.

17 ـ تأخذ تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة على عاتقها تقديم التسهيلات والمساعدة المناسبة في هذا المسعى.

المصالحة السياسية

18 ـ يوافق الطرفان مبدئياً ويلتزمان إجراء مزيد من المحادثات في شأن (إدارة محلية مؤقتة) في شمال العراق بمشاركة كل الأطراف والجماعات الاتنية، بما فيها التركمان والآشوريون، على أساس عادل.

19 ـ ستجبى عائدات الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى في شكل شفاف وتستخدم للمصلحة المشتركة لجميع سكان المنطقة عبر تقاسم مناسب للعائدات.

20 ـ ستنظم انتخابات جديدة في وقت مناسب، وسيقدم المشاركون في هذا الاجتماع المساعدة في تهيئة الأرضية لانتخابات حرة وعادلة.

الاهتمامات الأمنية المشروعة لتركيا

21 ـ يوافق الطرفان على أن يعملا لمنع العناصر الإرهابية، خصوصاً حزب العمال الكردستاني، من أن يكون لها وجود أو نشاط في شمال العراق.

22 ـ يوافق المشاركون على العمل مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة ودعمها من أجل الإعادة الطوعية العاجلة للمواطنين الأتراك في معسكر اتروش، الذي يدرك المشاركون أنه سيغلق.

هذه المبادئ ستكون دليلاً مرشداً لعمل المشاركين في تعزيز وقف النار وجعله دائماً والبدء بعملية المصالحة. ويوافق المشاركون على الاجتماع مجدداً في أنقرة في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1996 لمراجعة التقدم على صعيد تنفيذ هذه المبادئ ودفعها إلى الأمام.

837

المصدر : صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 834 - 837.

﴿ملحق رقم 5﴾

الوثيقة رقم ٨٦

اتفاقية السلام التي وقعت في واشنطن بتاريخ ١٧/ أيلول/ ١٩٩٨

نيابة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني (ح.د.ك) والاتحاد الوطني الكردستاني (أ.و.ك) نشكر الوزيرة أولبرايت والحكومة الأمريكية وذلك لقيامهم بتسهيل مهمة إجراء سلسلة من اللقاءات الودية والبناءة هنا في واشنطن على مدى الأيام العدة الماضية. نحن نقدر جهودهم في مساعدتهم لنا على العودة إلى بعضنا البعض ولم شملنا وإبدائهم يد العون لنا لخلق إطار للتعاون المستقبلي.

إن اللقاءات كانت خطوة كبيرة لنا للإمام نحو مصالحة تامة ومستديمة بحيث تبعث أملاً جديداً للأكراد والتركمان والآشوريين والكلدانيين في إقليم كردستان العراق في العراق.

إن الحزبين يرحبان أيضاً بالارتباط المتواصل لحكومات تركيا والمملكة المتحدة بعملية السلام والمصالحة. إننا نرغب في الاعتراف والإشادة بالدور الذي لم يكن له بديل والذي لعبته المشاورات التي قام بها كل منا بصورة مفصلة في أنقرة ولندن في أن تتكلل هذه المباحثات بالنجاح.

إننا في واشنطن قد بحثنا في الأساليب التي تؤدي إلى تحسين الإدارة الإقليمية للمحافظات الشمالية الثلاث، وحل الخلافات السياسية القائمة منذ أمد طويل في سياق اتفاقيات أنقرة لشهر تشرين الأول من العام 1996. إننا قد توصلنا إلى عدة مجالات هامة للاتفاق حول كيفية تنفيذ تلك الاتفاقيات.

إننا نؤكد على وحدة الأراضي العراقية. إن المحافظات الشمالية الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية هي جزء من دولة العراق. إن كلا الحزبين، الحزب الديمقراطي الكردستاني

والاتحاد الوطني الكردستاني يقبل بصورة لا لبس فيها الحدود العراقية المعترفة بها دولياً. إن كلا الحزبين ملتزم بمنع انتهاك الحدود من قبل الإرهابيين أو غيرهم.

إن الحزبين سيبذلان كل ما في وسعهما لخلق عراق موحد تعددي ديمقراطي يضمن الحقوق السياسية والإنسانية للشعب الكردي في العراق ولكل العراقيين على قاعدة سياسية سيقررها كافة أبناء الشعب العراقي.

إن الحزبين كليهما يتطلعان إلى إعادة بناء العراق على أساس فيدرالي يحفظ وحدة الشعب ووحدة الأراضي.

نحن نفهم أن الولايات المتحدة تحترم هذه التطلعات لكل الشعب العراقي. إن كلا الحزبين يدين الحرب الداخلية ويتعهد بالامتناع عن اللجوء للعنف لحل الخلافات أو طلب التدخل الخارجي كل ضد الآخر. نحن سنبذل قصارى جهدنا لوضع الذين ينتهكون السلام أمام العدالة مهما كانت انتماءاتهم أو دوافعهم السياسية.

إن الحزبين متفقان أيضاً على أن العراق يجب أن يمتثل لكل القرارات ذوات العلاقة والصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما فيها البنود التي تتعلق بحقوق الإنسان والتي وردت في القرار المرقم 688.

وللمساعدة على ضمان جو هادئ للمصالحة فإننا سنكثف إجراءاتنا لاحترام عملية وقف إطلاق النار ولتسهيل الانتقال الحر للمواطنين وسنمتنع عن التصريحات الإعلامية السلبية.

المرحلة الانتقالية:

نحن الاثنان متفقان على تعزيز لجنة التنسيق العليا (ل. ت. ع) وذلك لضمان تلبية المتطلبات الإنسانية للشعب في إقليم كردستان العراقية وضمان التمتع بحقوقهم الإنسانية والسياسية.

إن قرارات لجنة التنسيق العليا ستكون باتفاق جماعي لأعضائها.

إن لجنة التنسيق العليا ستهيئ الأجواء لمصالحة تامة بين الحزبين بما فيها تطبيع الوضع في أربيل والسليمانية ودهوك وإعادة تكوين إدارة موحدة ومجلس موحد على أساس نتائج الانتخابات التي جرت عام 1992. وستعيد السيطرة التامة على كافة الإيرادات إلى الإدارة الإقليمية وستنظم انتخابات إقليمية جديدة.

900

إن لجنة التنسيق العليا ستعزز التنسيق والتعاون المتبادل بين الوزارات التي تقدم خدمات عامة محلية والتي تلبي حاجات الناس في كافة مناطق إقليم كردستان العراق. إن الحزبين سيضمنان أن هذه الوزارات ستنال الإيرادات الكافية لإنجاز أعمالها. إن الحزب الديمقراطي الكردستاني يقر بأن الفروق في الواردات ستتطلب توفيراً منتظماً ثابتاً وسيولة للمبالغ اللازمة للخدمات الإنسانية التي تحول من مناطق الحزب الديمقراطي الكردستاني الحالية إلى مناطق الاتحاد الوطني الكردستاني الحالية.

إن لجنة التنسيق العليا ستقوم بإجراءات إبداء المساعدة على إعادة توطين الناس الذين أجبروا على ترك منازلهم في المحافظات الشمالية الثلاث نتيجة للصراع السابق بين الحزبين وإعادة الممتلكات إليهم، أو تعويضهم على ما فقدوه.

إن لجنة التنسيق العليا ستضمن التعاون المتبادل لكلا الحزبين لمنع انتهاك الحدود التركية والإيرانية. إنها ستقيم إجراءات حماية معقولة للسيطرة على حركة تدفق الناس عبر هذه الحدود وتمنع حركة الإرهابيين. إن الحزبين وبالتعاون مع لجنة التنسيق العليا لن يعطيا ملاذا لحزب العمال الكردستاني الـ (ب.ك.ك) في كافة إقليم كردستان العراق، وسوف يضمنان عدم وجود أية قواعد لحزب العمال الكردستاني في هذه المنطقة، إنهما سيمنعان حزب العمال الكردستاني من زعزعة الاستقرار في المنطقة وتقويض السلام وانتهاك الحدود التركية.

إن لجنة التنسيق العليا ستسعى جاهدة لتشكيل حكومة مشتركة مؤقتة خلال الثلاثة أشهر القادمة وسيصادق عليها المجلس الإقليمي.

الإدارة المشتركة:

إن المجلس وخلال ثلاثة أشهر من إعادة تشكيله سيجتمع في مبناه في أربيل مع اجتماعات لاحقة في السليمانية ودهوك.

إن أعضاء هذا المجلس المؤقت سيكونون هؤلاء الأشخاص الذي تم انتخابهم إلى البرلمان في العام 1992.

إن الاجتماع الأول للمجلس المؤقت سيكون خلال ثلاثة أشهر وبعد تشكيل المجلس، فإن عليه أن يمنح السلطة لكل القرارات اللاحقة والتي ستصدر من لجنة التنسيق العليا أو من الحكومة الإقليمية المؤقتة.

إن المجلس المؤقت قد يقرر أن يضيف مهاماً أخرى إلى جانب الوظائف التي تقوم به لجنة التنسيق العليا ومن ضمنها توحيد العلاقات مع المجتمع الدولي.

ومن أجل ضمان إجراء انتخابات إقليمية، ومن أجل مد يد المساعدة لتطبيع الحالة في أربيل ودهوك والسليمانية، فإن لجنة التنسيق العليا والمجلس لهما أن يشكلا قوة أمن مشتركة من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والتركمان والآشوريين.

إن الحكومة الإقليمية الجديدة تستطيع لاحقاً أن تقرر اتخاذ إجراءات أخرى لتوحيد التركيبات والتنظيمات القيادية للبيشمركة (ميليشيا).

بعد الانتخابات الإقليمية المشروحة لاحقاً، فإن المجلس المؤقت سيجري استبداله بمجلس إقليمي جديد. وهذا المجلس الإقليمي سيشكل حكومة إقليمية جديدة بالاعتماد على القوة الانتخابية لكل حزب في البرلمان.

وبعد تشكيل الحكومة الإقليمية ، فإن لجنة التنسيق العليا ستنحل بصورة تلقائية. إن فترة المجلس الإقليمي والحكومة الإقليمية ستكون ثلاث سنوات.

المشاركة في الواردات:

إلى أن يتم تشكيل حكومة إقليمية مؤقتة جديدة، فإن توفير المبالغ الكافية بصورة منتظمة ومستمرة للوزارات التي تقدم خدمات عامة سيحول من مناطق الحزب الديمقراطي الكردستاني الحالية إلى مناطق الاتحاد الوطني الكردستاني الحالية، وذلك بسبب الاختلاف في الواردات لكل منطقة. إن لجنة التنسيق العليا وبالتشاور مع وزارات الضرائب والمالية القائمة مسؤولة عن تخصيص الواردات على كافة أنحاء الإقليم. بعد أن يتم تشكيل الحكومة المشتركة المؤقتة، فإنها ستكون مسؤولة عن جمع وتوزيع الواردات.

بعد انتخاب مجلس إقليمي جديد، فإن وزارة للواردات والضرائب ستكون لها المسؤولية الشاملة التامة في جمع كافة الواردات ومن ضمنها فرض الضرائب والكمرك.

إن المبالغ المستحصلة ستكون تحت تصرف الحكومة الإقليمية، وذلك بغية استخدامها حسبما يفوضه المجلس الإقليمي.

وضع أربيل ودهوك والسليمانية:

إن البرلمان المؤقت ولجنة التنسيق العليا سيعالجان مسألة تطبيع الوضع في اربيل

ودهوك والسيلمانية وفي المدن الأخرى. واللجنة قد تطلب وساطة دولية فيما يتعلق بهذه المسألة إذا ارتأت اللجنة أن ذلك مناسب وفي صالح هذه القضية.

إن الوضع في هذه المدن يجب أن يجري تطبيعه إلى درجة كافية بحيث يؤدي إلى تمكين إجراء انتخابات حرة وعادلة.

الانتخابات:

إن المجلس المؤقت ولجنة التنسيق العليا سيكونان مسؤولين عن تنظيم انتخابات حرة وعادلة في سبيل تشكيل مجلس إقليمي في فترة لا تتجاوز الستة أشهر بعد تشكيل المجلس الانتقالي.

إن تركيبة المجلس الإقليمي الجديد ستعتمد على أحسن المعلومات والبيانات الإحصائية المتوفرة حول عدد سكان المحافظات الشمالية الثلاث وحسب توزيع الجماعات العرقية والدينية في تلك المناطق. إن المقاعد تخصص لجماعات الأكراد والتركمان والآشوريين والكلدانيين.

إذا كان ذلك بالإمكان، فإن المجلس الانتقالي ولجنة التنسيق العليا وبالعمل مع المجتمع الدولي سيجرون إحصاءً للسكان في المنطقة، وذلك بغية تثبيت سجل للناخبين، وإذا لم تتوفر المساعدة الدولية في الوقت المناسب، فإن المجلس الانتقالي ولجنة التنسيق العليا سيديران إحصاءً للسكان بمفردهما أو سيتم الاعتماد على المعلومات المتوفرة حالياً. إنهما سيعتمدان التقدير الأصوب لعدد السكان بالتشاور مع الخبراء الدوليين.

إن المجلس الانتقالي واللجنة العليا للتنسيق سيدعوان أيضاً المراقبين الدوليين للإشراف على الانتخابات، وذلك لتقديم يد العون إلى الطرفين في عملية الانتخابات نفسها وفي تدريب المراقبين المحليين.

الوضع في إقليم كردستان العراق:

إن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرقم 688 يولي اهتماماً بما يعانيه الشعب العراقي من قمع قاس وبالأخص الشعب الكردي في العراق. إن احتمالات القمع لم تتوقف أو تهدأ منذ العام 1991 عام صدور القرار. ومما هو جدير بالانتباه أنه في العام المنصرم، فإن المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة المسؤول عن شؤون العراق، قدم تقريراً أفاد فيه بأنه وجد دليلاً قوياً على وجود مئات من حالات الإعدام الجماعي في السجون

العراقية واستمرار النظام على سياسة طرد الأكراد والتركمان من كركوك ومن مدن أخرى. إن هذه السياسة تصل إلى حد التطهير العرقي للأكراد والتركمان العراقيين مع مصادرة أراضيهم وثرواتهم من قبل الحكومة وذلك لإعطائها وإنفاقها على الذين هم من أصل عربي. إن الكثيرين من الواصلين الجدد إنما يشاركون في هذا المخطط تحت إكراه وتهديد الدولة فحسب.

وعلى ضوء هذا التهديد المستمر، فنحن مدينون بالشكر للمجتمع الدولي لمد يد العون لنا في مواجهة ضروراتنا الإنسانية وفي الحيلولة دون تكرار الأحداث المؤلمة المأساوية التي حدثت عام 1991 وحملات الانفال المروعة التي حدثت عامي 1987 و 1988.

إن البرنامج الخاص التابع للأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) لإقليم كردستان العراق قد خفف من وطأة الظروف الإنسانية الصعبة التي يعاني منها الشعب. إننا نرحب بمساندة المجتمع الدولي للاستمرار في هذا البرنامج مع الحصة الخاصة بإقليم كردستان العراق، وكلنا أمل في المستقبل القريب بإمكان فتح مكتب للارتباط في الإقليم في مقر ECOSOC وذلك من أجل تنسيق أفضل لإيصال مواد الإعانة. إننا نأمل أيضاً أن في حال توقف الفوائد المستحصلة من برنامج (النفط مقابل الغذاء) بسب الإجراءات التي قد تتخذها الحكومة العراقية من جانب واحد، فإن الأمم المتحدة ستقوم بتوفير الاحتياجات الاقتصادية المستمرة لكردستان العراق وإنها ستعالج محنة الشعب هناك.

إن الولايات المتحدة والجمهورية التركية والمملكة المتحدة ومن خلال (عملية مراقبة الشمال) قد ساعدت في حماية المنطقة. نحن نطلب منهم ومن بقية المجتمع الدولي الاستمرار في ممارسة اليقظة والحذر من أجل حماية وأمن منطقة كردستان العراق.

إن المنظمات غير الحكومية العديدة التي تمارس نشاطها في المحافظات الشمالية الثلاث قد قللت من عزلتنا، فمدت يد العون لنا بوسائل وطرق لا حصر لها.

اللقاءات المستقبلية بين قائدي الحزبين:

إن رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني والسكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني سيجتمعان في الأقل مرة كل شهرين داخل وخارج كردستان العراق في أماكن يقبلها ويتفق عليها الطرفان. وفي انتظار موافقة الحكومات، فنحن نأمل أن يتم إجراء أول هذه

اللقاءات في أنقرة ولقاء لاحق في لندن.

إن لقاء أنقرة سيتضمن نقاشات حول تصميمنا المشترك على قطع دابر الإرهاب وإزالته، وذلك بإقامة حراسة أشد على الحدود العراقية. وقد بيت لقاء لندن في تفاصيل إضافية تتعلق بالوضع في أربيل ودهوك والسليمانية والمساعدة على تثبيت آلية من أجل إقامة انتخابات تسودها الحرية والعدالة والنزاهة.

جلال طالباني
الاتحاد الوطني الكردستاني

مسعود بارزاني
الحزب الديمقراطي الكردستاني

الشاهد: David Welch .C
النائب الرئيسي لمساعد الوزيرة
مكتب شؤون الشرق الأدنى
وزارة الخارجية. واشنطن C.D

جدول المواعيد:

في أو قبل: 1 تشرين الأول:

يبدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني بتقديم المساعدات المالية المناسبة على أساس شهري للوزارات التي تقدم خدمات عامة في مناطق الاتحاد الوطني الكردستاني.

15 تشرين الأول:

البدء باعادة توطين الناس المهجرين نتيجة للنزاع السابق.. الموافقة على اعادة الممتلكات أو التعريض من قبل الأحزاب المسؤولة.

ابتداء من: شهر تشرين الثاني: المشاورات المشتركة مع حكومة تركيا.

1 تشرين الثاني:

اكمال التنسيق والتعاون المتبادل بين وزارات الشؤون الانسانية.

الواردات التي يساهم بها الحزب الديمقراطي الكردستاني الى الوزارات وتوفير تلك المبالغ من مناطق الحزب الديمقارطي الكردستاني الى مناطق الاتحاد الوطني الكردستاني.

15 تشرين الثاني:

تقرير عن مدى التقدم في اعادة التوطين.

توحيد الوزارات وتقسيم الواردات.

905

المصدر : صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 899 - 905.

قائمة المصادر

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق

أ- الوثائق غير المنشورة:

- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، الجمعيات، ملف رقم (26 / 63 / 1922).
- دار الكتب والوثائق، ملفات وزارة الداخلية، رقم الملف (4 / 17)، التقرير السري لدائرة متصرفية لواء السليمانية حول حادثة السليمانية في : 16 أيلول 1930.
- دار الكتب والوثائق, سجلات الوثائق البريطانية، رقم الملف (56)، كردستان العراق سنة 1931، برقية سرية من ضابط الخدمة الخاصة في الموصل وعقرة ذي الرقم (37) : إلى هيئة الأركان الجوية ـ الاستخبارات مقر القوة الجوية (20)، في : 4 كانون الأول 1931.
- دار الكتب والوثائق، وثائق البلاط الملكي، قرارات مجلس الوزراء، القرار رقم (36) المؤرخ في : 15 كانون الثاني 1944.
- دار الكتب والوثائق، وثائق البلاط الملكي، ملف رقم (ج / 2/ 8)، تسلسل (566)، قرار مجلس الوزراء رقم (3005) المؤرخ في : 8 آب 1945.
- دار الكتب والوثائق، وثائق البلاط الملكي، ملف رقم (ج / 2 /10)، تسلسل (568)، قرار مجلس الوزراء المؤرخ في : تشرين الثاني 1945.
- دار الكتب والوثائق، بيان كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في 29 حزيران 1966، ملف رقم (22 / 9 / 1966).
- دار الكتب والوثائق, وساطات واتفاقات دولية, رقم الملف (396 / 303), 1987.

ب- الوثائق المنشورة:

- أرشيف الاتحاد الوطني الكردستاني, بيان الاتحاد الوطني الكردستاني : اتفاقية طرابلس 21 شباط 1983.
- أرشيف الاتحاد الوطني الكردستاني, بيان الاتحاد الوطني الكردستاني : الرد على الحزب الشيوعي العراقي في : 20 أيار 1983.
- أرشيف الاتحاد الوطني الكردستاني, مخاطر الحرب العراقية ـ الإيرانية, بيان صادر من اللجنة القيادية للاتحاد في : 25 تموز 1983.
- وزارة الخارجية العراقية, مكتب الوزير, رسالة من طارق عزيز إلى جلال الطالباني بتاريخ 7 كانون الثاني 1984.
- اللجنة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني, بيان صادر حول قطع المفاوضات مع الحكومة المركزية في : 15 كانون الثاني 1985.
- وزارة الدفاع العراقية, مديرية الاستخبارات العامة, العدد (م / س / ف 6414), إلى رئاسة الجمهورية : استخدام العتاد الخاص في قاطع جوارته ـ دوكان في : 18 آذار 1987.
- الجمهورية العراقية, مجلس قيادة الثورة, القرار رقم (160), في : 29 آذار 1987.
- الجمهورية العراقية, وزارة الخارجية, موقف الجمهورية العراقية من قرار مجلس الامن الدولي (598) لسنة 1987, (بغداد, 1987).
- الجمهورية العراقية, قيادة مكتب تنظيم الشمال, القرار رقم (4008), المادة الخامسة, في : 20 حزيران 1987.
- الجمهورية العراقية, قيادة مكتب تنظيم الشمال, تعليمات إلى قيادة الفيلق الأول والفيلق الثاني والفيلق الخامس, التعامل مع القرى المحذوره امنيا, في : 21 حزيران 1987.

- وزارة الدفاع العراقية, قيادة الفيلق الأول : إلى قيادة الفيلق الثاني قوات خالد بن الوليد, رسالة خاصة بتمشيط منطقة قره داغ, (127 م), في : 12 نيسان 1988.
- وزارة الدفاع العراقية, رئاسة أركان الجيش, قيادة الفيلق الأول : إلى قيادة الفيلق الثاني قوات خالد بن الوليد, رقم (169 م), في : 15 نيسان 1988.
- وزارة الدفاع العراقية, رئاسة أركان الجيش, قيادة الفيلق الأول, الرقم (142) : إلى القيادة العامة للقوات المسلحة, في : 20 نيسان 1988.
- وزارة الدفاع العراقية, رئاسة أركان الجيش, من شعبة الامن العامة إلى دائرة الامن العسكري, الرقم (48)، إلى دائرة الامن العسكرية قيادة الفيلق الأول, في : 21 نيسان 1988.
- وزارة الدفاع العراقية, القيادة العامة للقوات المسلحة, إلى قيادة الفيلق الأول, (3 / م خ), في : 23 نيسان 1988.
- وزارة الدفاع العراقية, كتاب استخبارات المنطقة الشرقية, الرقم (3), قادسية صدام (404), 1988.
- أرشيف الاتحاد الوطني الكردستاني, القيادة السياسية للجبهة الكردستانية العراقية, بيان صادر في : 8 آب 1988.
- الجمهورية العراقية, مكتب تنظيم الشمال, لجنه مكافحة النشاط المعادي في محافظة السليمانية, رقم (8650) : إلى اللجان الفرعية لمكافحة النشاط المعادي, في : 6 تشرين الأول 1988.
- وزارة الداخلية العراقية, مديرية الامن العامة, مديرية امن السليمانية, العدد (2516), سري وشخصي, السيد (م. ع), منطقة الحكم الذاتي, إشارة إلى مكالمة هاتفية حول الإحصائية المطلوبة, في : 29 تشرين الأول 1988.
- وزارة الدفاع العراقية, قيادة فرع عمورية العسكري, قيادة شعبة اربيل العسكري, قيادة فرقة اربيل العسكري, سري للغاية, الموضوع : السكن في محافظة التأميم, العدد (23 / 1083)، 16 شباط 1989.

- وزارة الدفاع العراقية, محضر لواء المشاة (115)، كتاب الفيلق الخامس، سري وشخصي, الرقم (ج / 1), العدد (146), الموضوع : توجيهات المؤتمر المنعقد في الساعة (16000) في مقر قيادة تنظيمات الشمال في : 21 حزيران 1989.
- مديرية الاستخبارات العسكرية العامة, منظومة استخبارات المنطقة الشرقية, سري وشخصي, الرقم (ش 3, ق 3), إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ش 3, الموضوع : مجمع صدامية بارزان, في : 5 آب 1989.
- المجلس الوطني لكردستان العراق، القرار رقم (2), تمديد الدورة الانتخابية الأولى للمجلس الوطني لكردستان العراق، (3 أيلول 1996) – (4 حزيران 1997).
- أرشيف الاتحاد الوطني الكردستاني, مكتب الإعلام المركزي, الاتصالات المركزية, ملفات خاصة, نص اللائحة الإيضاحية المقدمة من قبل هيئة الدفاع عن ضحايا الأنفال إلى محكمة الجنايات العراقية العليا, القضية رقم (1), الجنايات الثانية, 2006.

ثانياً: الوثائق المنشورة باللغة الكردية :

- زانكۆیا دهوك , سەنتەرێ لێكولینێن كوردی و پاراستنا بەلگەنامەیان ، نامەیا مام جلال طالباني بۆ دكتور فؤاد معصوم , 14 كانون الأول 1979، (رسالة جلال الطالباني إلى فؤاد معصوم في 14 كانون الأول 1979).

ثالثاً : الوثائق المنشورة باللغة الانكليزية :

- Human Rayits Wutsh, genoide in Iraq the Anfal campaign against The Kurds, A middle East watch Report U.S.A. Human (Right Watch, July 1993).

- UNITED NATions SECURITY COUNCIL Document , S \RES \688(1991).
- UNITED NATions SECURITY COUNCIL. Document S/21424 , 2 August 1990

رابعاً : الكتب الوثائقية المنشورة باللغة العربية :

- بكر حمه صديق عارف, حلبجة في مواجهة سموم الموت : قراءة حقوقية في واقع الحدث وأوراق المحكمة الجنائية العراقية العليا, (بيروت, 2014) .
- سامي عبد الحميد, البديل الثوري من الحركة التحررية الكردية, التقرير السياسي للمؤتمر التأسيسي لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني المنعقد للمدة (26 – 30) تموز 1981, (د. م, 1981).
- عدنان المفتي, الحوار العربي ـ الكردي : وثائق مؤتمر القاهرة أيار 1998, مكتبة مدبولي, (القاهرة, 1999).
- مام جلال, التقرير العام للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني, (السليمانية, 2001).
- المجلس الوطني لكردستان العراق, مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني لكردستان العراق, المجلد الثاني, (اربيل, 1997).
- مركز دراسات العراق , الملف العراقي : نشرة سياسية وثائقية , العدد 79-84,(د.م,1998) .
- مركز دراسات العراق , الملف العراقي , نشرة سياسية وثائقية يصدرها مركز دراسات العراق , العدد 127–132, (د . م , 2002).
- مركز دراسات الوحدة العربية, الحرب على العراق (يوميات ـ وثائق ـ تقارير 1990 – 2005), (بيروت, 2007).
- ميثاق الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود), منشورات الجبهة الوطنية الديمقراطية, (السليمانية، 1985).
- هنري باركي, العراق وجيرانه : تركيا والعراق أخطار وإمكانيات الجوار, تقرير رقم (141), معهد السلام الأمريكي, (د. م, 2005).

- وثائق الجبهة الكردستانية , بيان الجبهة , ميثاق الجبهة ,النظام الداخلي للجبهة , مطبعة خبات , ايار 1988.
- وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية : دراسة تاريخية ووثائقية، مطابع سجل العرب، (لندن، 1992).

خامساً : الكتب الوثائقية المنشورة باللغة الكردية :

- عه لي ته ته ر, سياسة تي حكومه تي عيراق له كورد ستانداله سياسه ى به لكه نامه فه رميه كاندا (1975 – 1991)، (سياسة الحكومة العراقية في كردستان من خلال الوثائق الرسمية 1975 – 1991), جايخانه زانكو, (دهوك, 2010).
- محمد ى حاجي محمود, روز زميرى بيشمه ركه يه ك, باسى رووداوه كانى 20 سالى خه باتى سورشى نوى كه له كه مان ده كات (1976 – 1996)، (تقويم البيشمركة عبارة عن حوادث 20 عام للثورة الكردية 1976 – 1996), مطبعة تيشك، (سليمانى, 1999).
- مه كته بى ريكخستنى نيشتيمانى كوردستان, كونگرەى ئۆپۆزيسيۆنى عيراقى (14 – 17) كانوونى يه كه مى 2002، (مؤتمر المعارضة العراقية 14 – 17 كانون الأول 2002),(سلێمانى, 2002).

سادساً : المذكرات الشخصية المنشورة باللغة العربية :

- احمد ياني خلاني, (مذكراتي), (السويد, 1990).
- جيمس بيكر, سياسة الدبلوماسية, ترجمة : مجدي شرشر, مكتبة مدبولي, (القاهرة, 1999).
- دايفيد كيمحي, الخيار الأخير (1967 – 1991), مكتبة بيسان, (بيروت, 1992).
- حوار العمر : مذكرات الرئيس جلال الطالباني (رحلة ستون عاما من جبال كردستان إلى قصر السلام), ترجمة : شيرزاد شيخاني, الدار العربية للعلوم ناشرون, (بيروت, 2018).

- رحيم عجينة , الاختيار المتجدد : ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي , مطبعة اليقظة , (بغداد ,1998).
- زلماي خليل زاد، السفير من كابل الى البيت الابيض رحلتي عبر عالم مضطرب، ترجمة: بسام شيحا وسعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، 2017).
- زنار سلوبي، في سبيل كردستان , ترجمة : . ر. علي، دار كاوا للثقافة الكردية ، (بيروت، 1987).
- سمير ايوب العبيدي, سيرة المقاتل في الجيش العراقي 1946–1993 , دار امجد للنشر والتوزيع , (د.م ,2016).
- مادلين أولبرايت، السيدة الوزيرة : سيرة ذاتية, ترجمة : محمد توفيق البجيرمي, الحوار الثقافي, (بيروت, 2004).
- مذكرات جورج دبليو بوش : قرارات مصيرية, ترجمة : سناء حرب, ط 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, (بيروت, 2013).
- مذكرات رووف البحراني : لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام 1920 ولغاية عام 1963, المؤسسة العربية للدراسات والنشر ,(بيروت ,2009).
- نزار عبد الكريم الخزرجي, الحرب العراقية _ الإيرانية (1980 - 1988) : مذكرات مقاتل, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, (بيروت, 2014).

سابعاً : المذكرات الشخصية المنشورة باللغة الكردية :

- بەهرۆز گەلالي , رەسوول مامەند 50 سا ل تەمەن 33 سال خەبات (رسول مامند 50 عام منها 33 عام من النضال)، چاپی دووەم , چاپخانەی صفوی , (سليماني, 1998).
- جه مال شيخ نورى, وتيررانكاري وتاوانه كاني به عس له بيروه ربه كانمدا، (التخريب وجرائم البعث في ذكرياتي), (سليماني, 2005).
- رفيق حلمي، يا دشت (مذكرات)، يه ركي دووهه م، (به غداد، 1956).

- روخوش علي, له يروزه كانى يه كيش زنانى كوردستان، (مذكرات نساء الجبال), جايخانه كانما, (سليمانى, 2002).
- شاخه وان شورش, جل سال خه بات وتيكوشان(أربعين عام من النضال),(سليماني, 2003).
- محمود سه نكاوى, بيره وه ربه كاى سه نكاوى (مذكرات سنكاوي), (سليماني, 2004).

ثامناً : الرسائل والاطاريح الجامعية العربية :

- ابتسام سلمان عطية، موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية في العراق (1934 – 1968)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة ذي قار 2018.
- احمد جعفر حمه خان , العلاقات البريطانية – الكردية في كردستان العراق 1914–1931 , رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الاداب بجامعة بيروت العربية 2010.
- احمد رحيم علوان , الاسلام السياسي في العراق بعد عام 2003 الحزب الاسلامي العراقي انموذجا , رسالة ماجستير قدمت الى قسم العلوم السياسية بمعهد المعلمين للدراسات العليا 2021.
- اسماء عزري , النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي النزاع العراقي الكويتي (1979–1991) انموذجا , رسالة ماجستير قدمت ال مجلس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد بو ضياف(المسيلة) 2018.
- إيلاف عبد الحسن عبد الله الصباغ, أية الله الحسن بني صدر ودوره في السياسة الإيرانية (1933 – 1981), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة كربلاء 2016.
- إيمان عبد الحميد محمد الصباغ ،جمعية الاخوة الإسلامية في العراق (1949 – 1954)،رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الموصل 2005.
- أيمن إبراهيم الدسوقي, السلوك التركي تجاه القضايا العربية (1990 – 1997), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة 2001.

- أيمن عبد عون, القضية الكردية في العراق واثر العامل الدولي فيها : الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران (1991 – 2005), أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة ديالى 2021.
- جهيدة العابدي، التطورات السياسية في العراق (1920 – 1958)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر 2019.
- حرية حامد, تركيا وسياستها الداخلية والخارجية تجاه القضية الكردية بعد حرب العراق عام 2003, رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الدراسات العليًا في جامعة بيرزيت, (فلسطين, 2019) .
- حسن نهار حسن محاسنة, النظام السياسي ومشكلة الاكراد في العراق في الفترة من (1958 – 1996), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم السياسية بمعهد بيت الحكمة, (عمان، 2000).
- حيدر سمير سالم, الأوضاع السياسية لكرد العراق في عهد الرئيس احمد حسن البكر (1968 – 1979) دراسة تاريخية, رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة البصرة 2019.
- حيدر علي خلف العكيلي, سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران (1979 – 1989), أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة واسط 2018.
- ختال هاجر, تدخل الأمم المتحدة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في كردستان العراق عام 1991, رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الحقوق بجامعة باجي مختار 2011.
- خليل مصطفى الاتروشي، كردستان الجنوبية في سنوات الاحتلال والانتداب البريطاني (1918 – 1932)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة دهوك 2005.
- خميس محمود شبيب، التنظيمات والأحزاب السياسية في العراق (14 تموز 1958 – 17 تموز 1968)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة الموصل 2013.
- رزق موسى حسن الزعانين ,سياسة تركيا المعاصرة تجاه العراق, رسالة ماجستير قدمت االى مجلس كلية الدراسات العليا بجامعة بيرزيت 1998.

- رشا رعد حميد شنشول السلطاني, مستقبل الدولة الوطنية في العراق, رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين 2014.
- سارة الكحالي وآخرون, صدام حسين وحربي الخليج (1980 – 1990), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف 2015.
- ساكار فاتح اورحمان, الدور السياسي للمرأة الكردية في كردستان العراق (1991 – 2003), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة المنصورة 2015.
- سعد عزيز داخل, مؤتمرات المعارضة العراقية (1991 – 2002), أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة البصرة 2019.
- سعيد مهديد, النزاعات الاثنية وتأثيرها على مستقبل الدول : حالة تركيا والعراق, أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة أبو بكر بلقايد 2019.
- سمر فضل عبد الحميد محمد ، اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958–1963، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الاداب بجامعة الزقازيق.
- سمية جمبي, صدام حسين وسياسته اتجاه الاكراد, رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر 2015.
- سهام سليماني, تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية : دراسة حالة العراق 1991, رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة يوسف بن خدة 2005.
- سوزان إبراهيم حاجي أمين, التجربة الديمقراطية في كردستان العراق, أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية بالأكاديمية العربية في الدنمارك 2011.
- شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكوردية في كوردستان العراق (8 شباط 1963 – 17 تموز 1968)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة دهوك 2005.

- صفاء عبد الوهاب مبارك، انقلاب سنة 1936 في العراق : ممهداته وأحداثه ونتائجه، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة بغداد 1973.

- صوفيا بو علي ووفاء طوالبية, الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة (2010 – 2015), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة العربي التبسي 2016.

- طالب عبد الجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية : المشكلة ـ الحل ـ النتيجة، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد 1982.

- طه خضير اللهيبي, التجربة البرلمانية العراقية (3003 – 2010) : دراسة تحليلية نقدية, رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب والعلوم بجامعة الشرق الأوسط 2013.

- عاصم يونس مجيد, إيران والقضية الكردية في العراق (1975 – 1988), رسالة ماجستير قدمت إلى معهد البحوث والدراسات بجامعة الدول العربية 2015.

- عبد الحميد سعيد البرزنجي، دور ثورة أيلول (1961 – 1975)، في حركة التغير الاجتماعي، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة صلاح الدين 2005.

- عبد الرحمن أولاد سيدي الشيخ، الحركة الوطنية الاستقلالية في العراق نشأتها وتطورها (1920 – 1945)، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر 2011.

- عبد الرحمن سليمان زيباري, السلطة القضائية في النظام الفيدرالي العراقي : دراسة تحليلية مقارنة, أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين 2008.

- عبد الرحيم عبيد سالم العامري, نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية (1980 – 2003), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة ذي قار 2019.

- عبد الفتاح عبد الرزاق, مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي العام : دراسة تحليلية, رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين – اربيل 2001 .
- عبلة مزوزي, العلاقات الإيرانية ـ السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة, رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الحقوق بجامعة باتنه 2010.
- عصام بن طالب الظاهري, الأبعاد السياسية لمشكلة اكراد العراق (1990 – 2007), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التجارة بجامعة الإسكندرية 2008.
- غسان بنيان جلود الشويلي, الإستراتيجية الأمريكية اتجاه العراق على اثر احتلال دولة الكويت (1990 – 2003) : دراسة تاريخية, أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة البصرة 2018.
- علي صالح عباس الحسناوي، التطورات السياسية الداخلية في العراق (1973–1977) ,رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية التربية بجامعة كربلاء 2017.
- علي عذيب رحيمة الشريفي , حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ودوره السياسي في العراق 1975–1991 دراسة تاريخية , اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية التربية بجامعة المستنصرية 2023.
- فايز عبد الله العساف, الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (اكراد العراق نموذجا), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, (عمان, 2010).
- فراس ابراهيم حميد، العراق في وثائق الامم المتحدة 1990– 2003 اطروحة الدكتوراه قدمت الى مجلس كليه التربية للعلوم الانسانية بجامعه البصرة 2019 .
- فلاح خلف محمد، اتفاقية الجزائر 1975 مقدماتها ونتائجها : (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية بجامعة المستنصرية 2006.

- كمال ضاحي عواد, العلاقات العراقية ـ الأمريكية (2003 – 2011), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب والعلوم بجامعة الشرق الأوسط 2016.
- مجول محمد محمود العكيلي، الشيخ امجد الزهاوي (1883 – 1967) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة الموصل 2004.
- محمد التلولي, السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (2002 – 2008), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية بجامعة الأزهر، (غزة، 2011).
- محمد خالد سرحان أبو الريش, الأوضاع السياسية لاكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي (2003 – 2011)، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر, (غزة، 2013).
- محمد سلمان منور التميمي، فؤاد عارف ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1975، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة المستنصرية 2008.
- مريوان إبراهيم عبد الله, المفاوضات بين الحكومة العراقية والحركة الكردية في العراق (1968 – 1991), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة المنصورة 2015.
- مهيظان محمد حسين البامرني، موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الكوردية في العراق (1945 – 1968) : دراسة تاريخية، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الموصل 2006.
- مؤيد شاكر كاظم الطائي، الحزب الشيوعي العراقي (1935 – 1949) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية التربية بجامعة المستنصرية 2007.
- نادية زواوي , الحرب العراقية الإيرانية بعد 1980 وتداعياتها الاقليمية والدولية , رسالة ماجستير قدمت الى كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية بجامعة محمد بو ضياف المسيلة ,2015– 2016.

- نجم عبد ، الاحزاب السياسية في العراق , اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية الحقوق بالجامعة الاسلامية في لبنان 2018.
- نزار بلاسم بجاي العكيلي, التطورات السياسية في إقليم كردستان العراق (1991 – 2009) : دراسة سياسية تاريخية, رسالة ماجستير قدمت إلى معهد المعلمين للدراسات العليا, (النجف, 2016).
- نسرين عويشات، حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق1941 ، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد بو ضياف (المسيلة)2019.
- نعمة سعيد عبد الله سرور, الإستراتيجية الأمريكية تجاه كردستان العراق (1991 – 2003), رسالة ماجستير قدمت إلى معهد الدراسات الإقليمية بجامعة القدس 2007.
- نورة عمرون والحملاوي شبابحة, المسألة الكردية في العراق في ظل الصراع الإقليمي : (الحرب العراقية ـ الإيرانية أنموذجا 1980 – 1988), رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف 2017.
- هاجر خضير محمد النصراوي, معمر القذافي ودوره في سياسة ليبيا الداخلية حتى عام 1986, رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة كربلاء 2016.
- هشام رزاق علي الجبوري ,روح الله الخميني الموسوي ونشاطه السياسي في ايران حتى عام 1989, رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية التربية الاساسية بجامعة المستنصرية 2018.
- هناء حسوني هدهد، موقف الحكومات العراقية من الحركات الكردية المسلمة 1919 –1975 دراسة تاريخية , رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة 2020 .
- هناء علي صالح الخالدي, التدخل الإيراني في الصراع السوري الداخلي,2011–2014, رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة الازهر (غزة) 2016.
- وئام رحمن كطان الشمري, الاستباقية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2001, رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد 2013.

- ويفي خيرة, تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي, رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الحقوق بجامعة منتوري 2005.

- يوسف محمد صادق, المتغيرات في الواقع السياسي لإقليم كردستان العراق, أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة السليمانية 2014.

تاسعاً : الرسائل الجامعية الكردية :

- جه مال فه تح الله طه بب, بزووته وه ى رزكاري خوازي كوردله باشوري كوردستان (21 آذار 1975 – 28 تشرين الثاني 1980)، ليكولينه وه به كي ميثروويى سياسيه، (الحركة التحررية الكردية في كردستان الجنوبية، (21 آذار 1975 – 28 تشرين الثاني 1980)، دراسة تاريخية سياسية, كوليترى زاسته مروقايه تيه كان زانكوى، (سليماني, 2009).

- سروه قادر سمايل, ئەزموونى كارى بەرەيى لە كوردستانى عيراق (1980 - 1990), (تجربة العمل الجبهوي في كردستان العراق 1980 - 1990), توێژينەوەيەكى ميژوويى سياسييه ، نامەى ماستەر, كوليژى زانسته كومەلايەتيەكان ، زانكۆى كويه ، (كويه ، 2010).

- سەلام عەبدوللا , حيزبى سوسياليستى كوردستان توێژينەوەيەكى مێژوويى لە بارەى دروست بوونى و هەلويستى لە جولانەوەى رزگاريخوازى كورديدا (1979 - 1991)(الحزب الاشتراكي الكردستاني دراسة تاريخية عن تأسيسه وموقفه من الحركة التحررية الكردية 1979– 1991) , ماستەر لە مێژوو , كوليژى زانستە مرۆڤايەتيەكان, (سليمانية, 2009).

عاشراً : الرسائل والاطاريح الجامعية الانكليزية :

- Murad KH. Hussen, Developm Ents In Northern IRAQ AND Turkish-IRAQI Relations 1990- 2005, A Thesis Submitted to the Graduate school of Social Sciences of middle east the technical University 2005 .

- Mohammed j .M. Shareef, president George. W. Bush,s policy Tolicy Towards Iraq Change or Continuity, These Doctor of philosophy in international Relation University Durham 2010.

- Nawzad Abdullah Shukri, Explaining U.S.A. Foreign policy towards Kurdishan Region of Iraq (2005 – 2015), Thesis submitted for the degree of Doctor Philosophy ,at the University of Leicester 2017.
- Peshawa Abdulkhaliq Muhammed, U.S. Perspectives on Kurdish independence from Irag, A Thesis Submitted in fulfilment I of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophyin keele University 2012.

حادي عشر : الكتب المنشورة باللغة العربية :

- إبراهيم نوار, المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام (1990 – 1993), (لندن, د. ت).
- ابراهيم عبد الطالب , انهيار جدار عرب المشرق , دار زهران للنشر والتوزيع ,(عمان,2010).
- احمد تاج الدين، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن، الدار الثقافية للنشر، (القاهرة، 2001).
- احمد حسن علي, أزمة البيت الكردستاني في شمال العراق, مركز البيان للدراسات والتخطيط, (بغداد, 2017).
- احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (1922 – 1932)، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1980).
- احمد ساجر الدليمي، سياسات النفط في العراق خلال الحكم العارفي، شركة الاكاديميون للنشر والتوزيع، (عمان ،2019).
- احمد عبد العزيز محمود, دور الأنصار (البيشمركة) الشيوعيين في الكفاح المسلح في كردستان العراق (1978 – 1991), مطبعة أزادي, (اربيل, 2013).
- احمد عبد العزيز محمود, نضال الرفيق عزيز محمد السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي : أعلى صوتا من الكلمات، مطبعة أزادي، (اربيل، 2013).

- احمد فوزي , عبد السلام محمد عارف :سيرته – محاكمته – مصرعه , مطبعة الديواني ,(بغداد ,1989) .
- احمد محمد أمين قادر، موقف مجلس النواب من القضية الكردية في العراق (1925 – 1945)، مؤسسة زين، (السليمانية، 2007).
- احمد محمد كمال,انفجار الخليج :العراق المغبون وكلمة التاريخ, مكتبة مدبولي,(القاهرة, د ت).
- احمد نوري النعيمي, العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل , دار زهران للنشر,(عمان, 2010).
- إدريس سيويلي, التيارات الإسلامية في كردستان العراق : النشأة والتطور, ترجمة : خالد ميرطة يي, مجموعة بحوث : الحركة الإسلامية في كردستان, ط 2, مركز المسبار للدراسات والبحوث, (دبي, 2011).
- ارشد مزاحم مجيل الفريري , تطور العلاقات العراقية الامريكية , مركز الكتاب الاكاديمي ,(د.م , د.ت).
- إسحاق النقاش, الوصول إلى السلطة, ترجمة: مختار الاسدي, دار قرطبة للنشر, (بيروت, 2012).
- أنور ماجد عشقي, الاحتلال الأمريكي للعراق, الدار الثقافية للنشر,(القاهرة, 2013).
- أنور مصطفى برواري, تارا ورحلة المليون, ط 2, مكتبة حسن العصرية, (بيروت, 2013).
- اودر زاوتر, رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1798 حتى اليوم, دار الحكمة, (لندن, 2006).
- إيناس احمد غزال الحميري, الدول الإقليمية وإقليم كردستان العراق بعد 2003 : دراسة في تطور المواقف والعوامل المؤثرة, دار الإبداع للطباعة والنشر والتوزيع, (تكريت, 2021).

- اوفر بينغيو, كرد العراق: بناء دولة داخل دولة , ترجمة : عبد الرزاق عبدالله البوتاني, دار الساقي, (بيروت, 2014).
- أيوب بارزاني، المقاومة الكردية للاحتلال (1914 – 1958)، الجزء الأول، دار حقائق المشرق للنشر، (د.م ، 2002).
- باقر ياسين, قول ما لا يقال عن المعارضة العراقية : (وقائع وأسرار), دار الكنوز الأدبية, (بيروت, 2001).
- بخاري جميل علي, جريمة الإرهاب الدولي ومشروعية نضال حركات التحرر الوطني : إقليم كردستان نموذجا, المركز العربي للنشر, (القاهرة, 2020).
- بوب وود ورد, القادة : خفايا ما قبل وبعد حرب الخليج, ترجمة : عمار جولاق ومحمود برهوم, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, (عمان, 1991).
- بيار مصطفى سيف الدين, تركيا وكردستان العراق الجارين الحائرين, مطبعة خاني, (دهوك, 2008).
- بيترجي لامبرت, الولايات المتحدة والكورد : دراسة حالات عن تعهدات الولايات المتحدة, ترجمة : مركز الدراسات وحفظ الوثائق بجامعة دهوك, (دهوك, 2008).
- بيل بارك, سياسات تركيا اتجاه شمال العراق : المشكلات والأفاق المستقبلية, (دبي, 2005).
- تاج الدين جعفر الطائي , استيراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي , دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع , (دمشق, 2013).
- جاريث ستانسفيلد، العراق والشعب والتاريخ والسياسة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2009).
- جبار قادر وطارق جامباز، قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل الخاصة بالكورد وكوردستان، دار اراس للنشر، (اربيل، 2013).

- جبار قادر, قضايا كردية معاصرة : (كركوك ـ الأنفال ـ الكرد وتركيا), منشورات دار اراس, (اربيل, 2006).
- جرجيس فتح الله، يقضة الكرد (1900 – 1925)، دار اراس، (اربيل، 2002).
- جلال الطالباني, حول القضية الكردية في العراق, (د. م, 1988).
- جلال عبد الله معوض, صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية, مركز دراسات الوحدة العربية,(بيروت, 1988).
- جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث ،ترجمة :عبدي حاجي , ط2، مطبعة خاني، (دهوك، 2012).
- جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط ، المكتبة الشرقية للطباعة والنشر والتوزيع، (بغداد , د.ت).
- جواد كاظم عبد البيضاني، موقف الأحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية (1958 – 1963)،ط2, المعهد العراقي للدراسات والابحاث الكردية ، (بغداد, 2016).
- جوناثان راندل, امة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها, ترجمة : قادي حمود, دار النهار, (بيروت, 1997).
- جي كيلبرت براون، قوات الليفي العراقية (1915 – 1932)، ترجمة : مؤيد الونداوي، منشورات مؤسسة زين، (السليمانية، 2006).
- جيرارد جالياند, شعب بدون وطن: الكرد وكردستان, ترجمة : عبد السلام النقشبندي, دار اراس للطباعة والنشر, (اربيل, 2012).
- جيف سيمونز, استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأميركية, ط 2, مركز دراسات الوحدة العربية, (بيروت, 2003).

- حامد البياتي، سقوط الشيطان خطط امريكا وخطط المعارضة لاسقاط صدام حسين ومستقبل العراق، مركز الابحاث العراقية , (بغداد ,2003).
- حازم صايغة, بعث العراق:سلطة صدام قياماً وحطاماً,دار الساقي ,(بيروت ,2003).
- حامد الحمداني, صدام والفخ الأمريكي : غزو الكويت وحرب الخليج الثانية, مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات, (القاهرة, 2011).
- حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1992).
- حبيب محمد كريم, تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني : العراق في محطات رئيسة (1946 – 1993) , مطبعة خبات (دهوك ,1998).
- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق (1914 – 1990)، انصار الله للطباعة، (د. م، 1990).
- حسن شبر، العمل الحزبي في العراق (1908، – 1958)، ط2، منشورات بغداد عاصمة الثقافة، (بغداد، 2012).
- حسين عبد الرزاق, العراق بين صراعات الداخل والخارج, ط2,دار الثقافة الجديدة, (د .م, 2009).
- حسين علي, كيف تواجه النرويج تفاقم المشكلة الاسلامية على اراضيها , (د . م ,2006).
- حقي اوغور, تركيا وإيران البعد عن حافة الصدام, مجموعة بحوث : (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج), الدار العربية للعلوم ناشرون, (بيروت, 2010).
- حكيم الملا صالح, حلبجة في أحضان التاريخ, المجلد الأول, مطبعة المنارة, (اربيل, 2007).
- حنا بطاطو، الحزب الشيوعي، ترجمة : عفيف الرزاز،الكاتب الثاني, ط2،منشورات مؤسسة الابحاث العربية , (بيروت، 1996).

- حنا بطاطو،العراق : الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة : عفيف الرزاز، ط2,مؤسسة الابحاث العربية ، (بيروت،1999).
- حيدر موسى منخي القريشي, التدخل العسكري واثاره في العلاقات الدولية : دراسة العراق وليبيا نموذجا, المركز العربي للنشر والتوزيع, (القاهرة, 2017).
- خالد عقلان, الجذور التاريخية للقضية الكردية, المعهد المصري للدراسات, (القاهرة, 2017).
- خالد يونس خالد, الزعيم الوطني الكردستاني جلال الطالباني قائد وفكر وعصر, ط 3, منشورات مكتب التوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني, (السليمانية, 2006).
- خليل فريجات, دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر, (دمشق, 1989).
- خميس دهام حميد وآمنة داخل مسلم, العدالة الانتقالية : دراسة مقارنة مابين دولة جنوب افريقيا والعراق, دار الجنان للنشر والتوزيع, (بيروت, 2017).
- درية عوني, عرب وأكراد خصام ام وئام, مؤسسة الهلال, (القاهرة, 1993).
- دنيا رزق خوري , العراق في زمن الحرب : الجندية والاستشهاد واحياء الذكرى , ترجمة : ايمن .ج. حداد , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , (بيروت ,2022)
- دهام محمد العزاوي, الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية, مركز الجزيرة للدراسات, (الدوحة, 2009).
- ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد، ترجمة : راج ال محمد، دار الفارابي، (بيروت، 2004).
- ديفيد. م. مالون, الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق : تحديات متعددة للقانون الدولي, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, (أبو ظبي, 2005).
- رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي (1921 – 1941)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1979).
- رجائي فايد واحمد بهاء الدين شعبان, أوجلان الزعيم والقضية, ميرايت للنشر, (القاهرة, 1999).

- رشيد عمارة ياس الزيدي ويوسف محمد صادق, المعارضة السياسية في إقليم كردستان العراق : النشأة والمستقبل, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, (الدوحة, 2012).
- رعد مجيد الحمداني, قبل ان يغادرنا التاريخ, الدار العربية للعلوم ناشرون, (بيروت, 2007).
- رعد مجيد الحمداني, معارك الجيش العراقي الكبرى من عام (1973 – 2003), دار آمنة, (عمان, 2013).
- روبرت اولسن, المسألة الكردية في العلاقات التركية ـ الإيرانية, ترجمة : محمد إحسان, منشورات دار اراس, (اربيل, 2001).
- زبير سلطان قدوري, القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ, دار الفرقد, (دمشق, 2005).
- رضا زبير زيباري , الانفال والرحلة الشاقة , مطبعة هاواز (دهوك ,1995).
- زكي خيري وسعاد خيري ، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي , المجلد الاول , مكتبة يوسف الرميض للنشر والتوزيع ، (د.م , 1984).
- زهير الجزائري, المستبد : صناعة قائد ـ صناعة شعب, دار سطور للنشر, (بغداد, 2006).
- زهير الجزائري, حرب العاجز سيرة عائدة سيرة بلد, دار الساقي, (بيروت, 2017).
- زينب عبد الحسن الزهيري، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق (1916 – 1968)،دار اسامة للنشر والتوزيع,(عمان ,2012).
- زوزان صالح اليوسفي, صالح اليوسفي (1918 – 1981) : صفحات من حياته ونضاله الوطني مع ديوانه الشعري الكامل, مكتبة جزيرة, (دهوك, 2009).
- سارة مالك حميد الشوك , اثر انقلاب بكر صدقي في الحياة السياسية العراقية (جمعية الاصلاح الشعبي نموذجا 1936–1937), المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, (برلين ,2021).
- سالار أوسي, جلال الطالباني أحداث ومواقف, دار ابعاد للطباعة والنشر, (بيروت, 2008).

- سامي شورش, كردستان والأكراد الحركة الوطنية والزعامة السياسية : إدريس البارزاني نموذجا, دار اراس للطباعة والنشر, (اربيل, 2001).
- سرهنك حميد البرزنجي, انتخابات إقليم كردستان العراق بين النظرية والتطبيق : دراسة مقارنة, (اربيل, 2002).
- سروة اسعد صابر، كوردستان من بداية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية مشكلة الموصل (1914 – 1926)، دراسة تاريخية وثائقية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، (اربيل، 2001).
- سروة اسعد صابر، كوردستان الجنوبية (1926 – 1939) دراسة تاريخية سياسية، دار اراس، (اربيل، 2005).
- سرور عبد الرحمن عمر, تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني تأسيس واندلاع الثورة (1975 – 1976)، الجزء الأول، ترجمة : جمال الهوندي, مطبعة هيفي, (اربيل, 2011).
- سعد الدين إبراهيم, الملل والنحل والأعراف : هموم الأقليات في الوطن العربي, الجزء الأول, المجلد الثاني, (القاهرة, 2018).
- سعد مظلوم العبدلي, الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة, دار دجلة, (بغداد, 2009).
- سعيد الحاج صديق, زاخو الماضي والحاضر : دراسة تاريخية اجتماعية سياسية اقتصادية, مطبعة خانى, (دهوك, 2009).
- سعد عبد القادر ماهر , تراتيل على شاطى البحر (قصة العراق), ج2 , (د. م , د. ت).
- سعد عبد القادر ماهر , سفر الابطال , الجزء الثاني , (د.م , 2019) .
- سعدون المشهداني , الاسلام السياسي من الخوارج الى المنطقة الخضراء , دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع , (عمان , 2009) .

- سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، الجزء الأول، ط 2، دار المرصاد، (بيروت، د. ت).
- سيار الجميل، الملك فيصل الاول 1883– 1933 ادواره التاريخية ومشروعاته النهضوية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2021).
- سي. جي. ادموندز، كورد وترك وعرب سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق (1919 – 1925)، ترجمة : جرجيس فتح الله، دار اراس للطباعة والنشر، (اربيل، 2012).
- سيف الدين الدوري , عبد الرحمن البزاز : اول رئيس وزراء في العراق الجمهوري , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , (عمان ,2006).
- السيد عبد الفتاح, جلال الطالباني رؤية مصرية, (القاهرة, 2013).
- السيد عبد المنعم المراكي, حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق, الاكراد : دراسة حالة (1988 – 1996), دراسات إستراتيجية ومستقبلية, (الجيزة, 2001).
- شكيب عقراوي , صدام حسين نهوضا ونكوسا (قصة صدام حسين من المهد الى اللحد) , شركة عقراوي , (د. م,2009) . :
- شمران العجلي, الخريطة السياسية للمعارضة العراقية, دار الحكمة, (لندن, 2000).
- شورش حاجي رسول, الكرد ودولة العراق, ط 2, مطبعة شيفان, (السليمانية, 2005).
- شورش حسن عمر, خصائص النظام الفيدرالي في العراق : دراسة تحليلية مقارنة, ط 2, المركزالعربي للنشر والتوزيع, (القاهرة, 2018).
- شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية ـ دراسة تحليلية مقارنة، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (السليمانية، 2005).
- صابر علي احمد, القذافي والقضية الكردية, دار الملتقى, (لبنان, 1992).

- صابر علي احمد، مسيرة العمل الجبهوي للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق (1975 – 1988)، ط 2، مركز الدراسات الإستراتيجية، (اربيل، 1993).
- صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق : قراءة في ملف الحركات والأحزاب الكردية في العراق (1946 – 2001)، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، 2001).
- صلاح برواري, جلال الطالباني مواقف واراء, ط 2, مؤسسة زين, (السليمانية, 2009).
- صلاح سعد الله, المسألة الكردية في تركيا : مرحلة جديدة, ط 2, مطبعة شفق, (بغداد, 2003).
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، ط 2، دار المثنى، (بغداد، د. ت).
- عايدة العلي سري الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الاتفاق العربية، (د. م، 2000).
- عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي (1908 – 1958)، دار الحرية، (بغداد، 1977).
- عبد الحسين الرفيعي، دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية، دار الرافدين للطباعة والنشر، (بيروت، 2005).
- عبد الحليم أبو غزالة, الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980 – 1988), (الإسكندرية, 1994).
- عبد الحليم غزالي, الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا : ظلال الثورة الصامتة, مكتبة الشروق الدولية, (القاهرة, 2007).
- عبد الرحمن إدريس البياتي، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق (1914 – 1932)، مطبعة زين، (السليمانية، 2010).
- عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى سنة 1925، دار الحكمة، (لندن، 2005).

- عبد الرحمن البياتي، سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام 1959، ط 2، مؤسسة زين، (السليمانية، 2009).
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي , ج3 , دار الرافدين للطباعة والنشر , ط7 ، (بيروت، 2008).
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، ط 2، مطبعة العرفان، (صيدا، 1953).
- عبد الستار طاهر شريف ,الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن1908-1958, شركة المعرفة للنشر والتوزيع ,(بغداد ,1989).
- عبد الفتاح علي اليوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 -8 شباط 1963، مطبعة خاني، (دهوك، 2017).
- عبد الفتاح الصبروتي المحامي, الحقائق الخافية من الحرب العراقية ـ الإيرانية : الحرب القذرة، (د. م, د. ت).
- عبد الكريم فندي، فصول من ثورة ايلول في كوردستان العراق ,مطبعة كلية الثرية , (دهوك ,1995) .
- عبد المصور البارزاني, المسالة الكردية : البديل الديمقراطي تجارب سياسية (1974 - 2006), (د. م, د. ت).
- عبد الوهاب حميد رشيد, مستقبل العراق والامن العربي في اعقاب حرب الخليج , دار المدى الثقافي,(دمشق,1997) .
- عبد الرزاق مطلك الفهد ، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية 1934-1958 , شركة المطبوعات للتوزيع ونشر , (بيروت ,2011).
- عثمان علي, مستقبل العلاقات الأمريكية ـ الكردية : هل تصبح كردستان مستعمرة أمريكية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, (واشنطن, 2009).

- عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة : دراسة تاريخية وثائقية (1833 – 1946)، ط 3، دار التفسير للنشر، (اربيل، 2011).
- عدنان المفتي, الاكراد والعلاقات العربية ـ الكردية, دار المحروسة, (القاهرة, 1998).
- عدي ابراهيم المناوي ، التيارات السياسية العلمانية وصناعة الراي العام , دراسة حالة العراق بعد 2003 ,دار الزهران للنشر، (د. م,2014).
- عزيز قادر االصمانجي, قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991 الى بغداد 2003, دار الحكمة , (لندن ,2008).
- عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق التاريخ والافاق، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، (القاهرة، 1994).
- عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي , ج3 , ط2 ,(كندا , 2020).
- عزير سباهي وعبد الرزاق الصافي , الحزب الشيوعي معالم على الطريق المجيد , ط2 , دار الرواد المزدهرة , (د.م,2017) .
- عطا الطالباني, عندما تتكلم الأرقام حول مفاوضات الجبهة الكردستانية مع الحكومة المركزية عام 1991, مطبعة وزارة الثقافة في حكومة إقليم كردستان, (السليمانية, 2000).
- عمر علي شريف ، استذكارات عن طريق الكرد الحديث ،مؤسسة الشفق الثقافية , (اربيل ,2005).
- علي المؤمن وآخرون, صدمة التاريخ : العراق من حكم السلطة إلى حكم المعارضة, ط 2, مركز دراسات المشرق العربي, (بيروت, 2017).
- علي حسين باكي, تركيا الدولة والمجتمع : المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي, مجموعة بحوث (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج), مركز الجزيرة للدراسات, (قطر, 2010).

- علي سنجاري, الحركة التحررية الكوردية : مواقف واراء, مطبعة خبات, (دهوك, 1997).
- علي سنجاري, القضية الكردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق, الجزء الثاني, مطبعة خاني، (دهوك, 2006).
- علي سنجاري, القضية الكردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق, الجزء الثالث, مطبعة خاني, (دهوك, 2012).
- علي عبد الأمير علاوي, احتلال العراق : ربح الحرب وخسارة السلام, ترجمة : عطا عبد الوهاب , المؤسسة العربية للدراسات والنشر, (بيروت, 2009).
- علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم : مراجعات ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الأدبية، (بيروت، 1999).
- علي محمد الشمراني, صراع الأضداد : المعارضة العراقية بعد حرب الخليج, منشورات دار الحكمة, (لندن, د. ت).
- علي نبي صالح الدوسكي, عمليات الأنفال في كردستان العراق, دار سبيري, (دهوك, 2006).
- عمار عباس محمود, القضية الكردية : إشكالية بناء الدولة, (القاهرة, 2016).
- عمار علي السمر، شمال العراق (1958 – 1975) دراسة سياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت، 2012).
- عمار ياسر العامري، السيد مهدي الحكيم: دراسة تاريخية في سيرته واثاره السياسية والاجتماعية 1935 _ 1988 ،(د م,د ت).
- غفور مخموري , تعريب كوردستان , ترجمة عبدالله قركه يى , ط4, (القاهرة ,2022).
- غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاتي، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921–1958, دار سييريز للطباعة والنشر (دهوك ,2005).

- فائز اسماعيل ، بدايات حزب البعث العربي في العراق , مركز الشعلان للكمبيوتر ، (دمشق، 1997).
- فاتح رسول, صفحات من تاريخ النضال لشعبنا الكردي, الجزء الأول, مركز طباعه روز, (السويد, 1998).
- فاتح رسول, صفحات من تاريخ كفاح الشعب الكوردي, الجزء الثالث, ترجمة : كمال غمباز, مطبعة شيفان, (السليمانية, 2006).
- فاتح محمد سليمان, عمليات الانفال من كردستان العراق في ضوء مقاصد الشريعة والمواثيق الدولية, (اربيل, 2010).
- فاتح محمد سلمان , معجم مصطلحات الفكر الاسلامي المعاصر – دلالاتها وتطورها , دار الكتب العلمية , (بيروت ,2012).
- فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية (1922 – 1948)، منشورات وزارة الإعلام، (بغداد، 1977).
- فاضل البراك، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1989).
- فاضل الزهاوي, حرب الخليج وانتفاضة كردستان, مطبعة روون, (السليمانية, 2004).
- فاضل حسين، مشكلة الموصل : (دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الانكليزية ـ التركية وفي الرأي العام)، ط3، مطبعة اشبيلية، (بغداد، 1977).
- فاضل رسول, العراق وإيران أسباب وأبعاد النزاع, المعهد النمساوي للسياسة الدولية, (فينا, 1992).
- فاضل صلفيج العزاوي, خفايا المؤامرات الدولية لإسقاط الحكم الوطني القومي في العراق منذ تأسيسه عام 1921 ولغاية احتلاله 2003, دار المعتر للنشر والتوزيع, (عمان, 2017).

- فالح عبد الجبار, حلبجة وشقاء الوعي الثقافي العربي, المؤتمر العلمي الأكاديمي للأنفال, (اربيل, 2002).
- فائق بطي, من أوراق المعارضة : أصدقاء في المنفى أعداء في الوطن, دار المدى, (بغداد, 2018).
- فاضل حسين , تاريخ الحزب الوطني الديموقراطي 1946-1958, مطبعة الشعب ، (بغداد ، 1963).
- فخري قدروري ، هكذا عرفت البكر وصدام وحله 35 عاما في حزب البعث , دار الحكمة .لندن ,2006) .
- فرات عبد الحسن الحجاج ونورة وادي محمد الشبلي، دور عادلة عبد القادر بك في الأمور العامة في السليمانية (1859 – 1924)، مؤسسة البصرة للطباعة والنشر ، (البصرة، 2020).
- فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق، ترجمة : مركز دراسات التفاعل والترجمة الثقافي، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1996).
- فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة : فاروق الحريري، مطبعة عصام، (القاهرة، 1979).
- فريد اسسرد, المشاريع التي قدمها الاتحاد الوطني الكردستاني إلى الحكومة العراقية عام 1984, أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر, (السليمانية, 2012).
- فيليب رونيس , تركيا والشرق الاوسط , ترجمة ميخائيل نجم خوري , دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث , (قبرص ,1993)
- فيليت روينس, تركيا والشرق الأوسط , ترجمة ميخائيل نجم خوري, مكتبة مديولي ، (القاهرة, 1993).
- فهمي هويدي, إيران من الداخل, ط4 , مركز الأهرام للترجمة والنشر , (القاهرة, 1991).

- فؤاد قاسم الأمير, العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة الأمريكية, مؤسسة الغد, (بغداد, 2004).
- قابل محسن الركابي، الحياة الحزبية في العراق (1958 – 1968) دراسة تاريخية، دار ومكتبة عدنان، (بغداد، 2021).
- كاظم حبيب, الاستبداد والقوة في العراق, مؤسسة حمدي للطباعة والنشر, (السليمانية, 2005).
- كاظم حبيب, لمحات من عراق القرن العشرين : العراق في العهد الجمهوري,الكتاب التاسع ,الجزء الثاني , دار اراس للطباعة والنشر, (اربيل, 2013).
- كاوة نادر عبد القادر, الاعتدال والتطرف : الإسلام السياسي في كردستان العراق (مجموعة بحوث الحركة الإسلامية في كردستان), ط 2, مركز المسبار للدراسات والبحوث, (دبي, 2011).
- كاوس قفطان، الانتفاضات البارزانية، دار اراس للطباعة والنشر، (اربيل، 2003).
- كاوس قفطان، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق (1958 – 1964)، مطبعة وزارة الثقافة ، (السليمانية، 2004).
- كردستان سالم سعيد, اثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق, مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية, (اربيل, 2008).
- كريستينا كويفنن, الكرد امة الإبادات الجماعية, ترجمة : حسين ملا محمود, مركز القاهرة للدراسات الكردية , (القاهرة, 2017).
- لمياء مالك عبد الكريم الشمري, حافظ الأسد ودوره السياسي والعسكري في سورية (1970 – 1985), دار الأيام, (عمان, 2020).

- لوسيان رامبو، الكورد والحق، ترجمة :عزيز عبد الأحد نباتي، مطبعة وزارة الثقافة، (اربيل، 1998).
- ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق , منشورات مكتبة اليقظة , (بغداد , 1981) .
- م. س. لازاريف وآخرون, تاريخ كردستان, ترجمة : عبدي حاجي, ط2, دار سبيريز للطباعة والنشر , (اربيل, 2011).
- مارتن فان برونسن, الاكراد وبناء الأمة, (د. م, د. ت).
- مايكل ام غينتر, كورد العراق الام وامال, ترجمة : عبد السلام محمد رؤوف, دار اراس للطباعة والنشر, (اربيل, 2012).
- متي عقراوي، العراق الحديث، ترجمة: متي عقراوي ومجيد خدوري، مطبعة العهد,(بغداد، 1936).
- مثنى أمين قادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية : القضية الكردية نموذجا، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (السليمانية، 2003).
- مجموعة باحثين ، العراق وقائع واحداث 1968-1979 ، القسم الثالث , المركز العربي للمعلومات والدراسات، (بغداد ,2011) .
- مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بيت الحكمة، (بغداد، 2002).
- مجموعة مؤلفين , تنظيم الدولة المكنى (داعش) : التنكيل والخطاب والممارسة , الجزء الثاني , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , (بيروت,2018).
- مجموعة مؤلفين, العرب والكرد المصالح والمخاوف والمشتركات, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, (بيروت, 2019).

- مجموعة مؤلفين البارزاني من مهاباد الى اراس , ترجمة: شاخوان كركوكي , دار اراس للطباعة والنشر (اربيل ,2003) .
- مجموعة مؤلفين ,عشر سنوات هزت العالم:عقد على احتلال العراق (2003-2013) , المركز العربي للابحاث ودراسة البيانات ,(بيروت ,2015).
- محسن دزه ئي , احداث عاصرتها , ج3, مطبعة حاجي هاشم, (اربيل ,2013) .
- محسن محمد المتولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى 1914حتى سقوط الملكية في العراق 1958، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2001).
- محسن طاهر قادر علي البرزنجي، حركة الشيخ محمود الحفيد في المصادر العراقية 1914-1932م، دار الثقافة والنشر الكردية , بغداد – 2015.
- محمد إحسان, كردستان ودوامة الحرب, دار الحكمة, (لندن, 2000).
- محمد الهادي عفيفي أبو زيد, الشيعة والسنة والأكراد في العالم : العراق أنموذجا, هلا للنشر والتوزيع, (الجيزة , 2008).
- محمد حسنين للتر, حرب الخليج أوهام القوه والنصر, مركز الأهرام للترجمة وللنشر, (القاهرة, 1992).
- محمد حسين بزي ,صدام حسين الحقيقة المغيبة ,دار الامير للثقافة والعلوم , (بيروت ,2008)
- محمد سهيل الطقوش, تاريخ الأكراد (637 – 2015), دار النفائس للطباعة والنشر, (بيروت, 2015).
- محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968، مكتبة اليقظة العربية ,(بغداد, 2000).
- محمد كريم, تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني : العراق في محطات رئيسة (1946 – 1993), (د. م, د .ت).
- محمد مجيد, القسوة لدى صدام حسين : محاولة تحليل شخصية صدام حسين من خلال عرض وثائق وأحداث في عهده, (د. م, د. ت).

- محمد هماوه ندي, الفيدرالية والديمقراطية للعراق, دار اراس للطباعة والنشر, (اربيل, 2002).
- محمد وصفي أبو مغلي, دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة, منشورات مركز دراسات الخليج العربي, (البصرة,1983).
- محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، ط 2، منشورات دار الطليعة، (بيروت، 1970).
- محمود الدرة، القضية الكردية، ط2، دار الطليعة، (بيروت، 1966).
- محمود رزوق احمد، الحركة الكردية في العراق : دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي1918-1968,ط2, دار المعتز للنشر والتوزيع , (عمان ، 2014).
- محمود علام, الجيل الثالث, دار كيان للنشر والتوزيع، (القاهرة, 2020).
- مختار الاسدي, موجز تاريخ العراق السياسي الحديث, دار الكتب العراقية للطباعة والنشر, (بغداد, 2011).
- مروان صالح ال معروف, إدريس بارزاني مهندس المصالحة الوطنية, مركز بيشكجي للدراسات الإنسانية, (دهوك, 2021).
- مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية : ثورة أيلول (1961 - 1975)، الجزء الثالث ، مطبعة وزارة التربية, (اربيل، 2002).
- معروف جاووك، مأساة بارزان المظلومة , ط2, دار اراس للنشر (اربيل ,2001).
- معمر القذافي, الكتاب الأخضر, (ليبيا, 1975).
- مصطفى عبد القادر النجار ومحمد وصفي أبو مغلي, جزيرة خرج من جزر الخليج العربي, مطبعة جامعة البصرة, (البصرة, 1983).
- مكتب الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، جلال الطالباني تاريخ ونضال : منشورات مكتب الإعلام المركزي، (السليمانية، 2003).

- مكرم الطالباني, مراحل تطور الحركة القومية الكردية, المجلد الثاني, مؤسسة حمدي للطباعة والنشر, (السليمانية, 2009).
- ملا بختيار, ثورة كردستان ومتغيرات العصر, ترجمة : أنور المندلاوي, (اربيل, 2008).
- ملا شاخي, الأنفال الرابعة, ترجمة : نوزاد محمود حميد, مطبعة الشهيد أزمد هورامي, (كركوك, 2006).
- منذر الموصلي، القضية الكردية في العراق (البعث والاكراد), دار بيسان،(بيروت ,2000).
- منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني, حقيقة الاتحاد الوطني الكردستاني من عدة جوانب, مطبعة الشهيد جمال طاهر, (السويد, 1986).
- منشورات المكتب المركزي للثقافة والإعلام في الحزب الديمقراطي الكردستاني : البكا جسم غريب في الحركة الكوردية, مطبعة برايتي, (دهوك, د. ت).
- مهند علي فرحان الجبوري، الشيخ احمد البارزاني وأثره الاجتماعي والسياسي في كردستان العراق (1896 – 1969)، دار سبيريز، (دهوك، 2017).
- موسى السيد علي, القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الى تهديد الجغرافيا السياسية , مركز الامارات للدرراسات والبحوث الاستراتيجية , (ابي ظبي , 2001).
- موسى الموسوي, الثورة البائسة ,(د.م,2007).
- ميشال نوفل, عودة تركيا إلى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية, الدار العربية للعلوم ناشرون, (بيروت, 2010).
- ناظم يونس عثمان, الأكراد على طرفي الحدود العربية ـ التركية : التداعيات السياسية والاجتماعية, مجموعة بحوث : (العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل), المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, (بيروت, 2012).
- نايجل هاملتون, القياصرة الاميركيون, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , (بيروت , 2013).
- نبيل زكي , الاكراد : الاساطير والثورات والحروب , مطبعة كتاب اليوم , (د . م ,1991).

- نبيل نجم , في مرمى النيران , دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع , (القاهرة , 2015).
- نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية، (بغداد، 1969).
- نور عوني عبدالرحمن السبعاوي , توركت اوزال حياته ودوره في السياسة التركية (1927-1993) دراسة تاريخية , دار الاكاديميون للنشر والتوزيع(د. م ,2021).
- هادي حسن عليوي, رجالات العراق الجمهوري من عبد الكريم قاسم إلى صدام حسين, مكتبة المجلة, (بغداد, 2018).
- هادي علي, الشعب الكوردي والسياسات الدولية في القرن العشرين : كوردستان العراق نموذجا, دار روشنبير للنشر والتوزيع, (السليمانية, 2008).
- هافال زاخوي, الخريطة السياسية لاقليم كردستان ومعضلة الانتخابات, مركز رواق , (بغداد , د . ت).
- هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة : تجربتي في حزب البعث العراقي،ط2, رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، 1993).
- هاينتس كرامر, تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد, ترجمة : فاضل حتكر, مكتبة العبيكان, (الرياض, 2001).
- هلبين محمد امين المزوري، حزب هيوا الامل 1939-1946: دراسة تاريخية سياسية , دار سييريز للنشر، (دهوك ، 2008).
- هنري باركي وآخرون, القضية الكردية في تركيا, ترجمة : هه فال, مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر, (اربيل, 2000).
- هوزان سليمان الدوسكي, جمهورية كردستان 22 كانون الثاني 1946- 17 كانون الاول 1946دراسة تاريخية سياسية, الدار العربية للموسوعات,(بيروت, 2006).
- هيوا عبد الرحمن جلي, معرفة الذات في فكر وحركة الملا مصطفى البارزاني ,(د.م, 0 ,2021).

- وسام فاضل راضي, الإذاعة والتلفزيون في العراق (1936 – 2010), دار النهرين, (بغداد, 2011).
- وسن كريم الكرعاوي، السيد محسن الحكيم : دراسة في دوره السياسي والفكري في العراق (1946 – 1970)، دار افاق، (بغداد، 2009).
- وضاح مهدي, المسألة الكردية في العراق : رحلة الدم والبارود, جيكور للطباعة والنشر والتوزيع, (بيروت, 2015).
- وفيق السامرائي, حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيئ في العراق, دار القبس للصحافة والنشر,(الكويت, 1997).
- وليد رضوان, العلاقات العربية ـ التركية : دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و pkk في العلاقات العربية ـ التركية (العلاقات السورية ـ التركية نموذجا), (بيروت, 2006).
- وليم ايكتلون . جي .ار , الجمهورية الكردية في العراق 1946 في مهاباد , ترجمة : حسين امين , دار المدى للثقافة والنشر (بيروت ,2012).
- ويلسون ناثانيل هارول, الكورد والاتحاد السوفيتي, ترجمة : ضياء الدين المرعب, مطبعة إيلاف، (بغداد, 2006).
- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة : دراسة حالة العراق ، الاكاديميون للنشر والتوزيع، (عمان، 2014).
- وليد الحلي, العراق الواقع وافاق المستقبل , الفرات للنشر والتوزيع , (د.م ,1991).
- يوسف حسين عمر, تركيا : التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923 – 2018), المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, (بيروت, 2021).
- يوسف معروف الدزيي, الأنفال مأساة النتائج والأبعاد, مطبعة وزارة التربية, (اربيل, 2001).

ثاني عشر : الكتب المنشورة باللغة الكردية :

- ئەحمەد حەمەد ئەمین : بارودۆخی سیاسی باشووری کوردستان لە ماوەی دانوستانەکانی نێوان یەکێتی نیشتیمانی کوردستان و ڕژێمی بەعسیدا (1983-1985)،(لوضع السياسي في جنوب كردستان خلال المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني ونظام البعث ١٩٨٣_١٩٨٥) چاپخانەی تاران، ،(هەولێر،.2021).
- برایم جەلال, چەپکەیێك لە مێژووی کۆمەلە ، (صفحات من تاريخ العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية), چاپخانەی ڕوون, (سلێمانی , 2011).
- جەمال نەبەز, ئێستە و بانیەڕۆری نەتەوە ی کورد ، (حاضر ومستقبل الامة الكردية), لە بلاوکراوەکانی ئەکادیمیای کوردی , (ستوکهولم, 1989).
- جەمال شێخ نووری, وێرانکاری وتاوانەکانی بەعس لە بیرەوەریەکانمدا، (التخريب و جرائم البعث في ذكرياتي), (سلێمانی, 2005).
- حامد کە وهە ری, ئیدریس مستە فا بارزانی وبارزانیة کان باشتر بناسن، (إدريس البارزاني والحركة البارزانية), جایخانە ی شە هاب, (هە ولیر , 2014).
- حەسەن برایم , مەوسوعەی پارتە سیاسیەکانی کوردستان وعیراق (1908 _ 2005)، (الموسوعة السياسية للأحزاب في كردستان العراق 1908 _ 2005), چاپخانەی حەمدی, (سلێمانی, 2007),.
- ڕوخۆش عەلی , بیرەوەریەکانی یەکێتی ژنانی کوردستان، (مذكرات اتحاد نساء كردستان نساء), چاپخانەی کانما, (سلێمانی , 2002).
- سابیر عمر مامە سینی, دبلۆماسی کوردی بە درێژایی مێژوو، (الدبلوماسية الكردية عبر التاريخ), جایخانە ىیاسا, (سلیمانی, 2002).
- ستار عارف, ئە نفال تاوانیکی درزیە مرو فایە تی، (الأنفال جريمة ضد الإنسانية)، جایخانە ی بیناتی, (هە ولیر , 2012).

- سه روه عبد الرحمان ودليترئه حمه د, دانو ستاندنى يه كيتى نشتمانى له كه له حكومه تى عيراق له سالي 1984، (المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحكومة العراقية سنة 1984), مطبعة هيفي, (هه وليز, 2011).
- سه لام حويز إسماعيل, كوردستاني باشورشي جه كداريه وه بو رايه رينى ئازاري 1991، (كردستان الجنوبية من الثورة المسلحة إلى انتفاضه آذار 1991), (هه وليز, 2001).
- سەلام عەبدولكەريم , ژيانى سياسى له باشوورى كوردستان (1975 - 1991) ، (الحياة السياسية في جنوب كردستان 1975 - 1991) , چاپخانەى جوار, (هەولێر , 2011).
- شەوكەتى حاجى موشير, كارەساتى كيميابارانى هەلەبجه له بەهارى 1988، (كارثة القصف الكيماوي لمدينة حلبجة في ربيع 1988),(سليمانى, 1988).
- فريد اسسرد, كوردستان ومسه له كاني امنى قومى، (كردستان ومسألة الأمن القومي), سه نته رى ليكولينه وه ى ستراتيجي, (سليمانى, 1998).
- كاكل ئه حمه, يه كيتى وململانى، (الاتحاد والصراعات), جايخانه ى شه هاب, (هه وليز, 2011).
- كريس كوتشيرا, بزووتنەوەى نەتەوەيى كورد و ويستى سەربەخويى، (الحركة القومية الكردية ونزوة الحرية), دە زگاى چاپ و بلاوكردنەوەى رۆژهەلات, (هەولێر, 2013).
- كەريم ئەحمد ، ڕيرەوى تێكوشان (طريق الكفاح) چاپخانەى ڕەهەند، (2006) .
- محه مه د شاكه لى, له بزووتنه وه وه بو حزبى سوسياليستى كوردستان (1976 – 1993)، (من الحركة إلى الحزب الاشتراكي الكردستاني 1976 – 1993), جايخانه نكارو, (كه ركوك, 2011).
- مەسعوود بارزانى , بارزانى و بزوتنەوەى ڕزگاريخوازى كورد بەرگى چوارەم 1975-1990 شۆڕشى گوڵانبه شى دووەم (البارزاني و الحركة التحررية الكردية 1975-1990، چاپخانەى ڕۆكسانا, (هەولێر ،2021) .
- محمد حاجي محمود, رۆژژمێرى پێشمەرگەيەك له باسى رووداوەكانى سالى خەباتى شورشى نوێى گەلەكەمان دەكات (1976 – 1991)، (يوميات البيشمركة من خلال التطرق إلى

الأحداث التي مرت على مسيرة النضال في الثورة الجديدة 1976 – 1991), چاپخانەی ئیشك, (سلیمانی, 2001).

- مەکتەبی سیاسی گفتوگوی شورش لە گەل میری، (مفاوضات الثورة مع الحكومة), چاپخانه ی شەهید جەعفەر, (سلێمانی, 1985).
- نرمین عوسمان ، لەبەر تریفەی مانگ خەونەکانی نیشتیمانمان دەچنی,(تحت ضوء القمر حصدنا أحلام بلادنا), چاپی یەکەم, چاپخانەی کارۆ(د م ، 2020).
- نه وشیروان مستەفا ,پەنجەکان یەکتری دەشکێنن دیوی ناوەوەی رووداوەکانی کوردستانی عیراق (1979 ـ 1983)،(الأصابع تهشم بعضها ببعض الأحداث الداخلية في كردستان العراق 1979 - 1983), (بەرلین, 1998).
- نه وشیروان مسته فا, خولانه وه له ناوبازنه دا دیوی ناوی وه ی رووداوه کانی کوردستانی عیراق (1984 – 1988)، (الدوران في حلقة مفرغة : البعد الداخلي لحوادث كردستان العراق 1984 – 1988)، (به رلین, 1997).

- هاوڕێ باخەوان, هاوڕێنامه بۆ مێژووی کوردستان و کورد ، (رسائل الصداقة لتاريخ كردستان والكرد), مؤسسة چاپ و پەخشی سەردەم , (سلێمانی, 1999).

- هوشمەند عەلی مەحموود , عەبدوالرەحمان قاسملوو ژیانی و رۆلی سیاسی له بزووتنەوەی رزگاریخوازی کورددا (1930 ـ 1989) تۆێژینەوەیەکی مێژوویی سیاسییە ، (عبد الرحمن قاسملو حياته ودوره السياسي في الحركة التحررية الكردية (1930 - 1989) دراسة تاريخية سياسية , چاپخانەی شەهاب, (هەولێر , 2007).
- هێرش عەبدولا کەریم, پەیوەندیه سیاسیەکانی نێوان هەرێمی کوردستان وتورکیا (1991 - 1998)، (العلاقات السياسية بين إقليم كردستان وتركيا 1991ـ 1998)، مەلبەندی کوردۆلۆجی, (سلێمانی, 2008) .
- یاسین سەردەشتی , کوردستانی ئیران لێکولینەوەیەکی مێژوویی له جولانەوەی رزگاریخوازی نەتەوەیی گەلی کورد (1939 - 1979)، (كردستان إيران دراسة تاريخية حول الحركة التحررية القومية للشعب الكردي 1939 – 1979), چاپخانەی سیما, (سلێمانی, 2011).
- یه کتتی نیشماتي کوردستان, مه کنه بی رتکخشن مام جلال ورده کاری وراستية كاني رايه ربن روون ده کاته وه، (مام جلال يوضح حقائق الانتفاضة), له بل وکراوه کانی به شی رونا کبیری, مه کته بي رتکنتين, (سليماني, 2000).

- يوسف مەحە مە د صادق, ئە وانى تر : كوردستان وعيراق ململانى دۆخ وئايندەى سياسى لە كوردستانى عيراق، (الوضع السياسي في كردستان العراق)، چاپخانە ى پيرهە م، (سلێمانئ، 2015).

ثالث عشر : الكتب المنشورة باللغة الانكليزية :

- Bill Clinton, My Life, (NEW YORK, 2004).
- Charles Tripp, a history of Iraq, Cambridge University prss, (Cambridge, 2002).
- Farideh koohi ـ kamali, The Political Development Of the tge Kurds in Iran Pastoral Notionlism, (New York, 2003).
- Jubin M. Goodarzi, Syria and Iran : Diplomatic AIIiance and Power Politics in the Middle East,Turis Academic studies (London, 2006).
- Kerim Yildiz, the Kurds in Iraq the past, present and futre,Pluto press (London, 2004).
- Marianna Charountaki, Turkish foreign policy and Kurdistan Regional Government, journal of international affairs, Volume 17, No. 4, 2012.
- Peter w. Galbraith, The End of Iraq ,(London, 2006).
- Peter j. Chel Kowski and Robert J. Pranger, Ideology and power in the Middle East Studies in Honor of Georg Lenczowski ,Duke university press,(Durham,2013)

رابع عشر : المعاجم والموسوعات المنشورة باللغة العربية :

- احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط 3، دار النهضة العربية، (القاهرة، 1968).
- بشير يوسف فرنسيس , موسوعة المدن والمواقع في العراق , ج1 , أي – كتب للنشر , (لندن,2017).

- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط 2، العارف للطباعة والنشر، (النجف، 2013).
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1997).
- فراس البيطار, الموسوعة السياسية والعسكرية, الجزء الثالث, دار أسامة للنشر والتوزيع, (عمان، 2013).
- صالح زهير الدين, موسوعة الأمن والاستخبارات بالعالم : دور المخابرات الأمريكية في حرب أفغانستان والعراق, الجزء الثاني, المركز الثقافي اللبناني, (بيروت, 2003).
- عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ,ج3 ، دار الرافدين للنشر، (بغداد، 1983).
- مجموعة باحثين, الموسوعة العربية الميسرة, مجلد 7,ط3 ,المكتبة المصرية , (بيروت,2009).
- محمد علي الصويركي, الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ, (المجلد الثالث – الرابع), الدار العربية للموسوعات, (بيروت, 2008).
- محمد علي الصويركي, معجم أعلام الكرد في التاريخ الاسلامي والعصر الحديث في كردستان وخارجها , مطبعة مؤسسة حمدي للنشر, (السليمانية, 2005).

خامس عشر : الموسوعات المنشورة باللغة الكردية :

- حه سن ن بارايم, مه وسوعه ى يارته سياسيه كانى كوردستان وعيراق (1908 – 2005)، (الموسوعة السياسية للأحزاب في كردستان العراق 1908 – 2005), جايخانه ى حه مدى, (سليمانى, 2007).

سادس عشر : الدوريات العربية والكردية والانكليزية :

المجلات العربية :

- إبراهيم قاسم درويش, إدارة كرميان : دراسة في الجغرافية الإدارية, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 62, (بغداد, 2018).
- احمد عبد السلام فاضل وبكر عبد المجيد محمد,معمر القذافي ودوره في السياسة الليبية حتى عام 2011, مجلةجامعة تكريت للعلوم الانسانية,المجلد23,العدد4,(تكريت ,2016).
- احمد اللامي, أضواء على تجربة المنطقة الآمنة في شمال العراق, مجلة شؤون عراقية, العدد 6, (بغداد, 2013).
- احمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق، مجلة السياسية الدولية، العدد 135، (القاهرة، 1999).
- احمد ناجي قمحة, أكراد العراق الواقع والمستقبل, مجلة السياسة الدولية, العدد 126, (القاهرة, 1996).
- أرسين كالايسي اوغلو, السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن القومي الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط, مجلة المستقبل العربي, العدد 242, (بيروت, 1999).
- أسامة صاحب منعم، نشاط الأحزاب العراقية بعد الحرب العالمية الثانية (1946 – 1958)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 5، العدد 2، (بابل، 2015).

- اسراء طالب توفيق وعبدالرحمن جدوع سعيد التميمي، ميثاق سعد اباد عام 1937، قراءة معاصرة في العلاقات (العراقية – التركية – الايرانية)،مجلة دراسات في التاريخ والاثار , العدد 78، (بغداد، 2021).

- أميرة إسماعيل العبيدي, العلاقات السورية ـ الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد, مجلة التربية والعلم, المجلد 17, العدد 46, (الموصل, 2010).

- انس عبد الخالق عايد، موقف الحكومة والبرلمان العراقي من حركة الشيخ احمد البارزاني (1921 – 1933)، مجلة فنون الفراهيدي، المجلد 11، العدد 39، (تكريت، 2019).

- أيمن إبراهيم الدسوقي, هل القومية الكردية انفصالية : دراسة حالة كردستان العراق, مجلة المستقبل العربي, المجلد 31, العدد 357, (بيروت, 2008) .

- أيمن عبد عون وعبد الرحمن إدريس صالح البياتي, التجربة البرلمانية في كردستان العراق عام 1992 : الأسباب والنتائج, مجلة ديالى, العدد 89, (ديالى, 2021).

- أيمن عبد عون وعبد الرحمن إدريس صالح البياتي, المسألة الكردية وإشكالية العلاقة بين القوى الكردية داخل كردستان العراق (1998 – 2003), مجلة ديالى, العدد 88, (ديالى, 2021).

- باقر الحسيني, أمريكا وأكراد العراق, مجلة شؤون الشرق الأوسط, العدد 87, (بيروت, 1999).

- بدر حسن شافعي, الاتحاد الأوربي وقضية الأكراد, مجلة السياسة الدولية, العدد 135, (القاهرة, 1999).

- بطرس بطرس غالي, أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة, مجلة السياسة الدولية, العدد 150, (القاهرة, 1991).

- ثامر احمد عطية, الموقف الأمريكي ـ التركي تجاه أكراد العراق (1990 – 2003), مجلة كلية التربية للبنات, العدد 20, (المثنى, 2017).

- جبار قادر, الأنفال : تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة, مجلة سردم العربي, العدد الأول, دار سردم للنشر, (السليمانية, 2003).
- جعفر عبد الدايم المنصور, هروب حسين كامل وأثره على حكومة صدام حسين (1995 – 1996), مجلة آداب البصرة, العدد 96, المجلد الأول, (البصرة, 2021).
- جلال عبد الله معوض, الأكراد والتركمان في العراق, مجلة جامعة القاهرة, العدد 90, (القاهرة, 1994).
- جلال عبدالله معوض, تركيا والأمن القومي العربي : (السياسة المائية والأقليات), مجلة المستقبل العربي, العدد 160, (بيروت, 1992).
- جوزيف شكلا, الجذور الأيديولوجية لترحيل السكان, مجلة التضامن, العدد 321, (لندن, 1989).
- حسين مصطفى احمد, العامل الكردي في العلاقات العراقية ـ الإيرانية : (دراسة تحليلية), المجلة السياسية والدولية, العدد 18 (بغداد, 2011).
- حميد حسين علي البالاني وغسان متعب عبد الكريم الهيتي، دور بريطانيا في عقد حلف بغداد واثرها على القضية الكردية في العراق 1955–1958، مجلة الاداب، العدد 133، (بغداد، 2020).
- خالد الحروب, محاور الاعتدال والممانعة في المنطقة ومركزية العوامل الخارجية, مجلة شؤون عربية, العدد 132, (بيروت, 2007).
- خالد سلمان, الأنفال نحو تأسيس قراءة تاريخية, مجلة سردم العربي العدد 1, (السليمانية, 2003).
- خليل إبراهيم ال عيسى, حجم المشاركة الألمانية في صناعة الأسلحة الكيمياوية العراقية, مجلة الأنفال, العدد 136, (السليمانية, 2004).
- خليل علي مراد, الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا عام 1984, مجلة دراسات إقليمية, العدد 3, (الموصل, 2005).

- خميس دهام حميد، الحزب الإسلامي العراقي : دراسة في التنظيم والأفكار والمواقف، مجلة مداد الآداب، العدد 5، كلية العلوم السياسية، (بغداد، 2013).
- خميس دهام حميد وروى سنان جواد, حزب العمال الكردستاني pkk ودوره في تطور القضية الكردية في تركيا من 1991–2013, مجلة العلوم السياسية , العدد 48 , (بغداد 2014).
- دلير إسماعيل حقي, العامل الكردي في الحرب العراقية ـ الإيرانية, مجلة زانكو, العدد 2, (اربيل، 1998).
- رافد احمد أمين العاني, الدور العربي في حرب الخليج الثانية المملكة العربية السعودية انموذجاً1991, المجلة السياسية والدولية, العدد 21, (بغداد, 2012).
- رحيم عبد الحسين عباس، الأحزاب السياسية العراقية من العنف والعمل المشترك (1973 – 1979) : الحزب الشيوعي نموذجا، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد20، (بابل، 2015).
- رحيم عبد الحسين عباس وعلي صالح عباس ، التغيرات الوزارية في العراق 1973–1979 ، مجلة الباحث، العدد25 ,(بغداد, 2017).
- رشيد عمارة ياس الزيدي, إشكالية الفيدرالية في الدستور العراقي, مجلة المستقبل العربي, المجلد 28, العدد 320, (بيروت, 2005).
- سالم جاسم حاجي, عمليات الأنفال ضد الكرد (1987 – 1988) : دراسة مقارنة مع إبادة الأرمن والهولوكوست, مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية, العدد 41, (نواكشوط, 2020).
- سرحان غلام حسين، الأحزاب السياسية والراي العام في عهد فيصل الاول , مجلة الجامعة المستنصرية ، العدد16 ، (بغداد، 2005).
- سيدي محمد حيماد, الأزمة الكردية وأثرها في العلاقات التركية ـ العراقية, مجلة اتجاهات سياسية, العدد الأول, (برلين, 2017).

- سيف عدنان، تطورات القضية الكردية في وثائق الحزب الشيوعي العراقي السرية (1935 – 1948)، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 77، (بغداد، 2021).
- شذى فيصل رشو العبيدي، اكراد العراق في العلاقات العراقية – الايرانية 1958–1975 ,مجلة اداب ذي قار، المجلد2، العدد 6، (ذي قار، 2012).
- صالح احمد عيسى القرعان, مشكلة الأكراد وأثرها على العلاقات العراقية ـ التركية, المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, المجلد 32, العدد 1, (حلوان, 2018).
- صبري يساري, تركيا والشرق الأوسط في التسعينات, مجلة الدراسات الفلسطينية, المجلد 8, العدد 31, مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت, 1997).
- عادل عبد الله حمد, اضطهاد الشعب الكردي باسم الأنفال, مجلة قه لازانست العلمية, المجلد 3, العدد 4, (اربيل, 2018).
- عادل مدلول علي الهرموشي، سيسيل جون ادموندز ودوره السياسي تجاه أكراد العراق (1919 – 1929)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد29، العدد 11، (بابل، 2021).
- عاطف السعداوي, أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور, مجلة السياسة الدولية, العدد 152, (القاهرة, 2003).
- عامر كامل احمد, الموقف التركي من الفيدرالية في إقليم كردستان العراق, مجلة دراسات دولية, المجلد 9, العدد 33, (بغداد, 2007).
- عبد الخالق عبد الله, التوترات في النظام الإقليمي الخليجي, مجلة السياسة الدولية, العدد 132, (القاهرة، 1998).
- عبد الغني علي يحيى, القضية الكوردية وقضية PKK, مجلة مه تين, العدد 3, (دهوك, 1998).
- عزة صبحي, ماذا يجري في العراق ؟ ثورة شاملة ضد صدام : من القادم بعد طاغية العراق, مجلة المصور, العدد 345, (القاهرة, 1991).

- علي خيري مطرود ومرتضى حسن ناصر، مرسوم الجمعيات العراقي ذو الرقم (19) لعام 1954 وموقف القوى الوطنية منه ، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية, العدد 24 ، (واسط، 2017).

- عماد مكلف عسل البدران وعلي سعود شكاحي ، الفكر التنظيمي لحزب الدعوة الإسلامية بين عامي (1957 – 1979)، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 13، العدد 24، (ميسان، 2014).

- عمرو عبد الكريم سعداوي, الصراعات الكردية ـ الكردية, مجلة السياسة الدولية, العدد 135, (القاهرة, 1999).

- غسان شربل, جلال الطالباني يتذكر (دفاتر الثورة الكردية والعراق), الحلقة الثانية, مجلة الوسط, العدد 356, (لندن, 1998).

- فخرية أمين علي, الكرد وحملات الأنفال, مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, العدد 11, (واسط, 2013).

- كمال طاهر وآخرون، الشيخ محمود الحفيد البرزنجي وجهوده لقيام دولة كردستان، مجلة الإسلام في اسيا، المجلد 11, العدد 2، (ماليزيا، 2014).

- مجول محمد محمود العكيدي ، موقف الحركة الاسلامية في العراق من القضية الكردية 1949-2003 دراسة تاريخية ، مجلة الدراسات الاقليمية , المجلد 5 , العدد 11 ,(د.م,د.ت).

- مجيد هداب السعدون وسمير محمد عبدالله ، ثورة بارزان عام 1943 -1945 والموقف البريطاني منها , مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية , المجلد 5, العدد 13، (تكريت ، 2018).

- محمد عويد محسن، التمرد المسلح في شمال العراق أيلول (1961 – 1963) وموقف الرأي العام العراقي منه، مجلة كلية المعلمين، العدد 27، (بغداد، 2000).

- محمود علي الداود، التوجهات الإقليمية التركية نحو بلدان الجوار العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 456، (بيروت، 2017).
- محمود محمد محمود زايد, موقف الصحافة المصرية من انتفاضة آذار 1991 في كردستان العراق, مجلة العلوم الإنسانية بجامعة زاخو, المجلد 10, العدد 2, (دهوك, 2022).
- مروان محمود، مذكرات وشهادات، مجلة ايران بوست ، العدد الاول ، (ايران,2017).
- مشتاق جاسم محمد علي ، القضية الكردية في بيانات حزب البعث والحزب الشيوعي(السرية والعلنية)1968–1973, مجلة كلية العلوم الانسانية، المجلد 12, العدد 2، (جامعة ذي قار، 2022).
- ميشال نوفل, لوحة المعارضة العراقية, مجلة شؤون الأوسط, العدد 1, (بيروت, 1991).
- ناظم رشم معتوق الامارة ، انعكاس اتفاقية الجزائر 1975 على الحركة الكردية المسلحة في العراق ,مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ، مجلد 42، العدد 2، (البصرة ، 2019).
- نواف عبد القادر جواد وناصر زين العابدين احمد, النظام السياسي والسياسات العامة في بغداد وإقليم كوردستان العراق : دراسة دستورية مقارنة, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 10, العدد 39, (تكريت, 2021).
- هوزان سليمان ميرخان, الدعم الإيراني ـ السوري للحركة القومية الكردية التحررية في كوردستان العراق (1980 – 1988), المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز, المجلد 6, العدد 2, (دهوك, 2017).
- واثق محمد السعدون, البعد الأمني في العلاقات العراقية ـ التركية, مجلة الدراسات الإقليمية, العدد 27, (الموصل, 2012).
- وئام شاكر غني عطره ، سياسة الحكومة العراقية اتجاه المشكلة الكردية في ظل الوثائق البريطانية تموز 1958/ نيسان1966 , مجلة لاراك للفلسفة والانسانيات والعلوم الاجتماعية , المجلد 2، العدد41، (د . م ,2021) .

- وداد جابر غازي,علي اكبر هاشمي رفسنجاني ودوره السياسي في ايران: دراسة تاريخية سياسية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية,العدد60,(بغداد,د ت).
- وسن سعيد عبود , مؤتمر لندن للمعارضة العراقية (14-17 كانون الاول 2002 ودور الولايات المتحدة فيه , مجلة الاستاذ , المجلد 2 , العدد 226 , (د . م ,2018) .
- وسن سعيد عبود ونبيل العلوي, الصراع المسلح بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني (1994 – 1998)، والموقف الدولي منه, مجلة دراسات تاريخية, العدد 24, (بغداد, 2018).

المجلات الكردية :

- كاظم حبيب, مەینەتی کورده فەیلییەکانی عیراق، (الكرد الفيليين في العراق) , گۆڤاری سەنتەری برایەتی , ژماره 25, (هەولێر, 2002),.

الصحف والجرائد العربية :

ت	الصحيفة	البلد	ت	الصحيفة	البلد
.1	جريدة الثورة	بغداد	.8	جريدة الأسبوع العربي	بيروت
.2	جريدة الجمهورية	بغداد	.9	جريدة التقرير	طهران
.3	جريدة الوقائع العراقية	بغداد	.10	جريدة الأهرام	القاهرة
.4	صوت الاتحاد	اوربا	.11	اخبار كردستان	
.5	جريدة الموصل	الموصل	.12	جريدة خبات	اربيل
.6	جريدة الاتحاد	حيفا	.13	جريدة تشرين	دمشق
.7	جريدة البرلمان	اربيل	.14	جريدة التأخي	بغداد

الصحف والجرائد الكردية :

ت	الصحيفة	البلد	ت	الصحيفة	البلد
.1	روزنامه برايه تی	هه ولير	.4	روزنامه ی روزنامه	هه ولير
.2	روزنامه ره نكين	هه ولير	.5	روزنامه‌ی ماموستای كورد	السويد

3.	روزنامه كوردستانى نوى	هه وليز	6.	-------	-

سابع عشر : مصادر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

- جاسم الحلواني, الجبهة الوطنية والقومية التقدمية : تجربة الحزب الشيوعي في مجال التحالفات السياسية ودروسها (1934 – 2014), موقع الحوار المتمدن, العدد 4410, 31 آذار 2014، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 408174

- جون سيمبسون, التحقيق في مذبحة حلبجة، فرصة لتحديد مصادر تسلح صدام، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، في : 3 كانون الأول 2012، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/12/121203_halabja

- موقع قناة العراق المعاصر الوثائقية على اليوتيوب, مسعود البارزاني يستنجد بصدام حسين لتخليصه من قوات جلال الطالباني، https://youtube.com/watch V= goHAS7/7/&=Enakikal EC miomaxE